

الاقتصاد الكويتي والأموال العربية

قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير

رؤية تخطيطية

دكتور حسين طه الفقير

خبير الاقتصاد والتخطيط

معهد التخطيط القومي - القاهرة

وزارة التخطيط - الكويت

تقديم الدكتور / عبد الرحمن العوضي

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت ١٩٩٢

الاقتصاد الكويتي
والأموال العربية قبل الغزو
وتحديات ما بعد التحرير
رؤية تعليمية

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص.ب : ٦٥١٣١ المنصورية
الرمز البريدي : 35652
تليفون : ٢٥٧٤٠٨١/٣
فاكس : ٢٤٠٣٨٦٢

الاقتصاد الكويتي والأموال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير رؤية تخطيطية

د. حسين طه الفقيه

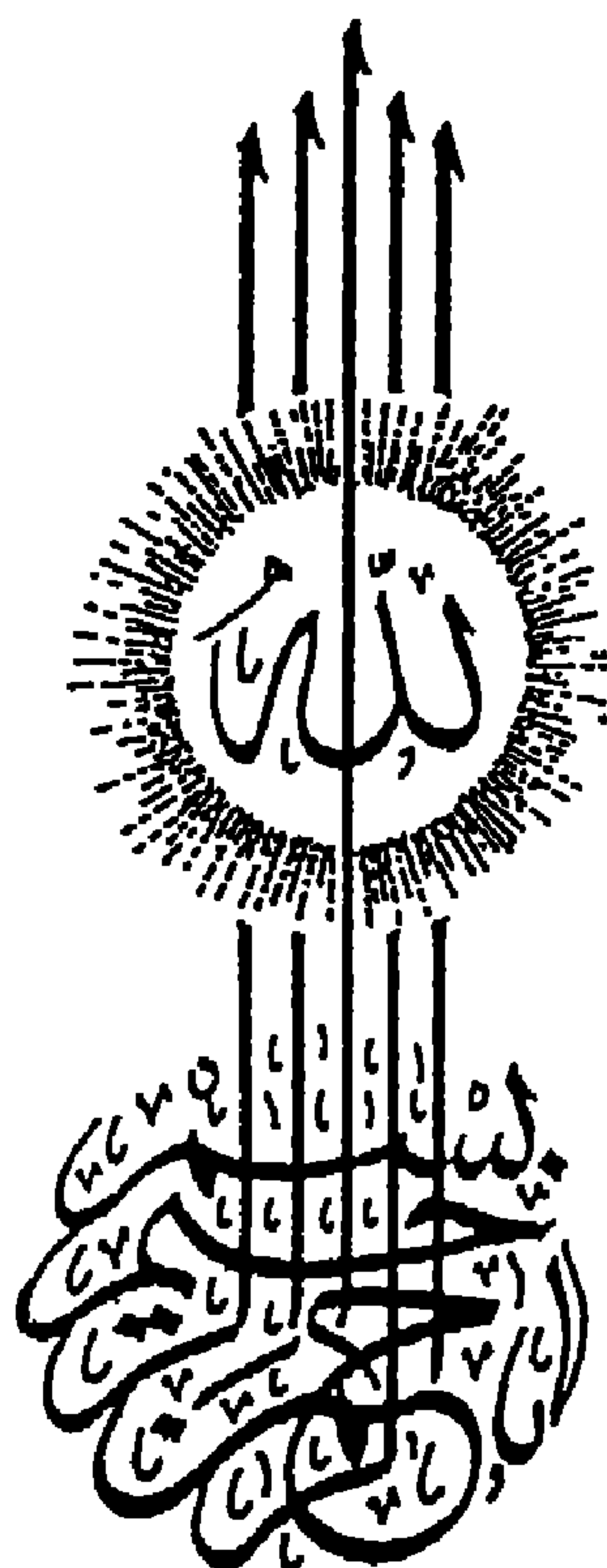
خبير الاقتصاد والتخطيط
معهد التخطيط القومي - القاهرة
وزارة التخطيط - الكويت

تقديم

د. عبد الرحمن العوضي

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر



تصدير

بعد العدوان العراقي الغادر الذي ابتليت به الكويت، أصبح لازماً أن تتجه كثير من الدراسات المتخصصة، في جميع الميادين، إلى هذا الحدث الخطير، فيما يشبه إعادة الحسابات والتقويم لكل جوانب الحاضر والمستقبل، استشرافاً لمرحلة البناء وما ينبغي أن يتناوله التطوير والتنمية ليقوم البناء على أسس راسخة تفيد من التجربة وتعي التحولات وتدرک متطلبات المستقبل وتحدياته فتزرع في الحاضر بذوره وأسسه. وهذا يعنى أن تكون عملية المراجعة العلمية لمقومات التنمية الكويتية والبناء الوطنى عملية شاملة وتوجه أساسى تفرضه أمانة المسئولية فى هذه الفترة.

والاقتصاد الكويتى وعناصره التى يقوم عليها ركن مكين فى البناء الكويتى كان وما يزال هدف تحديات وأطماع، وهو أساس رئيسى فى انطلاقة الدولة ووسيلة الانسان الكويتى لصنع التنمية على أرضه وامتداد الخير لمن حوله.

ويأتى إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية لكتاب: الاقتصاد الكويتى والأموال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير - رؤية تخطيطية فى نطاق هذا التوجه، فهو كتاب يتناول صلة الاقتصاد الكويتى بتعديل التركيبة السكانية، وتنويع هذا الاقتصاد وزيادة طاقته الاستيعابية وقيود كل من التنويع وزيادة الطاقة الاستيعابية ومواجهتها والبدايل الممكنة فى ذلك، كما يتناول فجوة الادخار القومى / والاستثمار المحلى بمفهومه وانعكاساته مناقشاً قضية تكامل الأموال العربية لينطلق إلى تحديات الكويت

والأموال العربية بعد التحرير متوقفاً أمام العدوان العراقي باعتباره كارثة التراجع العربي وأثره على الحركة الإقتصادية في الكويت ودول الخليج والتوجهات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وأهدافها النوعية والكمية ليقف أمام تحديات كويت ما بعد التحرير وقضاياها التخطيطية ممعناً النظر في أولوياتها واستمرارها ومهامها وأعبائها التي تلقى عليها على التخطيط مستشرفاً الأبعاد المحلية والعربية والدولية في هذا النطاق.

والدكتور حسن طه الفقير خبير في الاقتصاد والتخطيط يعيش هذا الميدان بفكره وحسه، فبحثه ينطلق من المعاشية والتفاعل مع هذه القضايا وانعكاساتها وآثارها في الكويت، والخليج والنطاق العربي والدولي.

ويرجو المركز أن يكون هذا الكتاب منطلقاً لبحوث تالية وحوار بين المعنيين والمهتمين، ونقطة انطلاق لرؤية علمية تتميز بالشمول والعمق للمحنة والبناء والمستقبل الذي نوقن بأنه خير، بفضل الله ورحمته وبالعمل الدائب المخلص من أبناء هذا الوطن والشرفاء الكرام من أبناء الأمة العربية الذين يسعدون برؤية الكويت أمة ناهضة يتضاعف اسهامها ودورها في البناء العربي والانساني.

والله من وراء القصد هو يهدي السبيل،،،

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية
ربيع الأول ١٤١٣ هـ
سبتمبر ١٩٩٢ م

تقديم

بقلم الدكتور/ عبد الرحمن العوضي
الامين التنفيذي للمنظمة الاقليمية
لحماية البيئة البحرية
وزير التخطيط ووزير الصحة الاسبق لدولة الكويت

انه لمن دواعي السعادة البالغة لي أن أقدم لهذه الدراسة القيّمة التي أعدها الدكتور حسين طه الفقير مشاركة ايجابية منه في الجهود التخطيطية الراهنة بالكويت بعد تحريرها من أيدي الطغاة. والدكتور الفقير هو واحد من الخبراء الذين أسهموا بإخلاص في جهود التخطيط الوطني الكويتي في العامين السابقين على الغزو الغاشم، وقد لمست فيه جدّية الباحث والرؤية الموضوعية للقضايا التي تعاملت معها اجهزة التخطيط خلال تلك الفترة التي كنت فيها مسئولاً عن التخطيط. وفوق كل ذلك فقد شاطر أشقاءه في الكويت مرارة الاحتلال العراقي قبل أن يتمكّن من العودة الى مصر الشقيقة. وقد كرّس نفسه بعد عودته لإعداد هذه الدراسة التي بين أيدينا الآن.

والتخطيط بلا ريب انما يأتي في مقدمة الظواهر الحضارية البارزة في حياة الأمم الراقية وتتأكّد الجدوى الانسانية للتخطيط عندما يتحوّل الى سلوك حياتي وممارسة عملية يومية لدى مؤسسات وافراد المجتمع وذلك هو الهدف الذي حرصنا على تأكيده منذ بداية تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٦/٨٥ - ٨٩/٨٩).

ويمكن القول ان الكويت قد اعتمدت على منهج التخطيط منذ فترة مبكرة فظلت تستلهم سياساتها الانمائية من المشاريع التخطيطية الخمسية طوال فترة الستينات والسبعينات وحتى منتصف الثمانينات، ثم بدأت التطبيق الفعلي للخطة

الانمائية الخمسية اعتباراً من العام ١٩٨٥ . وقد دأبت الدولة منذ ذلك التاريخ على تأكيد منهج التخطيط وترسيخ الوعي التخطيطي لدى المواطنين وانتهت الجهود التي بذلت في هذا السعي الى اعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، ومشروع الخطة طويلة الاجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) ومشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤) والخطط الخمسية القطاعية. وبانتهاء النصف الأول من العام ١٩٩٠ كانت هذه المشاريع التخطيطية قد دخلت الى حيز المناقشة التشريعية والتنفيذية تمهيداً لاقرارها لولا وقوع العدوان العراقي الغاشم على الكويت.

ان التخطيط الوطني كما هو معروف لدى المتخصصين انما يتعامل مع تحديات انمائية وقضايا مستقبلية وبقدر الادراك والوعي بأبعاد هذه التحديات والقضايا بقدر ما يكون النجاح في السيطرة على أدوات التعامل معها والوصول الى الأهداف التي ارتضاها المجتمع لغده ولأجياله القادمة. وتمثل هذه الدراسة التي قام بإعدادها الدكتور الفقير محاولة مخلصمة من جانبه في تحديد أبعاد العملية الانمائية للكويت وسبل التعامل معها تخطيطياً للوصول الى الأهداف التي حدّتها الخطط الانمائية الكويتية. وقد شمل نطاق الدراسة مرحلة ما قبل الغزو العراقي الغاشم ومرحلة ما بعد التحرير الأمر الذي أضفى عليها أهمية خاصة سواء فيما يتعلّق برصد أبعاد المسيرة الانمائية الكويتية السابقة وسبل التعامل معها اعتماداً على القياسات العملية، أو فيما يتعلق بالمشاركة برأي علمي في تحديد القضايا الانمائية الكويتية بعد التحرير وسبل تحقيق أهدافها. وبقرائي لفصول هذه الدراسة وجدت أن الكاتب قد التزم الموضوعية في تناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية للكويت فلم يأل جهداً في الاستعانة بالبيانات والمعلومات وسبل القياس في تحديد الايجابيات والسلبيات التي ارتبطت بالمسيرة الانمائية، وفي تحديد وسائل تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث سلامة التوجهات التخطيطية الكويتية في القضية السكانية وقضية التنمية الاقتصادية وجوانب التعاون

العربي والدولي وأبرز حماقة العدوان العراقي على الكويت وآثاره الخطيرة على العرب وقضاياهم المصيرية.

ويمثل الفصل الرابع مساهمة حميدة في تحديد القضايا الانمائية لما بعد التحرير ومن أهمها قضية السكان وقوة العمل وتأكيد اطار المجتمع المنتج، بناء القاعدة الاقتصادية والتقنية، وتحديد الدروس المستفادة من المحنة واتخاذها أساساً لتعديل مشروعات الخطط الانمائية التي سبق اعدادها قبل الغزو واستعادة ثقة أفراد المجتمع بالمستقبل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى فقد أبرزت الدراسة مجموعة من القضايا المستجدة ذات الأولوية ومن أهمها القضية البيئية وسبل التعامل معها ووسائل تحفيز القطاع الخاص على اعادة بناء الاقتصاد الوطني كما اقترح وسائل جديدة للتعاون العربي وحماية الثروة الوطنية والعربية. كما يؤكد على ضرورة التغيير في انماط الانفاق والكسب وانماط المشاركة بما يؤدي الى ترسيخ التوجهات الانمائية ودور الكويت عربياً ودولياً.

ولقد كان التخطيط الوطني ولا يزال يسعى لتأكيد مشاركة القطاع الخاص في بناء التنمية الشاملة في الكويت من منطلق ترسيخ المسؤولية الاجتماعية لرأس المال وتثبيت قيم المشاركة والتضامن والتعاون في المجتمع الكويتي التي تعتبر معلماً رئيسياً من معالمه. وهنا نجد الكاتب قد ألحق لدراسته جزءاً عن الدور الذي يجب ان يشارك به القطاع الخاص في اعادة بناء الكويت، تعرض لاجراءات التخصيصية والوسائل التي يمكن للتخطيط واجهزته المساهمة بها في توفير هذا الدور المنتظر للقطاع الخاص في ضوء تقييم التخصيصية من حيث المفهوم والتطبيق خارج الكويت وداخل الكويت.

ورغم أننا قد نختلف مع الكاتب حول سبل التعامل مع بعض القضايا الانمائية التي نجح في تشخيصها وتحديد أبعادها بكل امانة وموضوعية، إلا أن هذه الدراسة تعتبر اسهاماً أميناً منه ومشاركة ايجابية لأشقائه الكويتيين بأجهزة التخطيط الذين أهدى لهم هذا الجهد. ويكفي أنها تجيء في هذه المرحلة الحرجة

التي تنهياً فيها الكويت للأخذ برؤية تخطيطية جديدة تأخذ في حساباتها كافة المتغيرات المحلية والدولية التي ترتبت على العدوان وعلى حرب التحرير فضلاً عن التغيرات المتلاحقة التي تجرى حالياً في النظام العالمي.

والله تعالى ولي التوفيق

دكتور عبد الرحمن العوضي

كلمة واجبة

يسعدني أن أهدي هذا الجهد المتواضع الى الأشقاء في أجهزة التخطيط بدولة الكويت بعد أن عادت الكويت حرّة تشارك أمتها العربية في مسيرتها الحضارية وفاء لجهد شاق كان لي شرف المساهمة فيه لإعداد مشروعات الخطط التنمائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي كان من المقرر أن يبدأ تنفيذها في النصف الثاني من العام ١٩٩٠ لولا وقوع العدوان الأحرق على دولة الكويت في الثاني من أغسطس من نفس العام.

وأقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمن العوضي الأمين التنفيذي للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ووزير التخطيط الاسبق لدولة الكويت لتشجيعه والملاحظات القيّمة على بعض القضايا التي تناولتها الدراسة. وأشكر ايضاً للسيد الدكتور عبد الهادي العوضي وكيل وزارة التخطيط والمنسق العام للخطة التنمائية تسهيلاتة الجمّة النابعة من حرصه البالغ على تطوير التخطيط الوطني والدراسات التخطيطية. وامتناني كذلك للاستاذ بدر الرشيد مدير الادارة الاقتصادية، والزميلين الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد والأستاذ الدكتور سعد حافظ المستشارين بالوزارة، والزميل رمضان الشراح، وأسرة مكتبة وزارة التخطيط. كما أشكر للسيد الأستاذ فؤاد ملا حسين أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط ومناقشاته القيّمة في موضوع الطاقة الاستيعابية خلال ندوة التنمية الاجتماعية في التسعينيات التي عقدت بوزارة التخطيط في منتصف مارس ١٩٩٠. وأشكر لأستاذي الفاضلين/ الدكتور عمرو محي الدين مستشار البنك الصناعي، والدكتور ابراهيم العيسوي وكيل المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت وللأستاذ الفاضل عبد الله محمد علي مدير المعهد العربي للتخطيط وتسهيلاتة الجمّة بشأن المشاركة

في الندوات العلمية والحصول على المراجع المفيدة، وللسادة الاستاذ بدر الحميضي مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية والاستاذ الدكتور عباس المجرن الاستاذ بجامعة الكويت، والدكتور فهد الراشد المدير العام للهيئة العامة للاستثمار سابقاً بدولة الكويت. وامتناني العميق الى الأخ الفاضل الأستاذ عامر التميمي ولناقشاته العميقة المثمرة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للاستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان مدير مركز التخطيط العام، معهد التخطيط القومي بالقاهرة، وأستاذي الدكتور رمزي زكي مستشار التخطيط العام والسادة مستشاري وخبراء المعهد لملاحظاتهم القيّمة ومناقشاتهم المثمرة.

وفي النهاية أتقدم بالشكر العميق للرجل الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم وزير الترية السابق بدولة الكويت ورئيس المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت لتفضله بقراءة الدراسة ورعاية نشرها.

حسين طه الفقير

تمهيد

يمكن القول ان وقوع الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس (١٩٩٠) واستمراره حتى فبراير (١٩٩١)، وما ترتب على هذا العدوان من احداث جسام أصابت الحرث والنسل في البلدين الشقيقتين يمثل ابتلاء مبيناً ليس فقط لهذين البلدين الشقيقتين، وانما للأمة العربية جميعاً، سواء فيما يتعلق بالقدرة على مواصل تماسكها أو في التعامل مع قضاياها المصيرية في ظل النظام العالمي الجديد. ان ذلك هو الأمر الذي ينبغي محاصرة آثاره حفاظاً على مسيرة هذه الأمة العربية الى غد افضل من النمو والتقدم.

وتأتي هذه الدراسة انطلاقةً من هذه الرؤية في تناول مشكلات الاقتصاد الكويتي والاموال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير. وقد استندت الدراسة الى الوثائق التخطيطية لدولة الكويت ممثلة في استراتيجية التنمية بعيدة المدى والخطة الخمسية الاولى (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)، ومشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) ومشروع الخطة الخمسية الثانية (١٩٩١/٩٠ - ٩٤/٩٥) بالإضافة الى أحداث الغزو العراقي للكويت ونتائجه في تحديد المشكلات الرئيسية للاقتصاد الكويتي ووضعية الموجودات العربية في الخارج ودورها في التنمية المحلية والعربية.^(١)

وتقع هذه الدراسة في قسمين، يتضمن الاول منها القضايا الرئيسية التي شغلت الاهتمام التخطيطي خلال الثمانينات ممثلة في قضية تعديل التركيبة السكانية وتعديل البنية الاقتصادية، وقضية الفائض الاستثماري وعلاقته بالتنمية المحلية والعربية.

ولما كنت قد انتهيت من كتابة هذا القسم قبل وقوع العدوان العراقي على الكويت بوقت ضئيل فقد أثرت عدم تعديله وذلك للابقاء على ما جاء به من بيانات وتحليل ومقترحات سجلاً اقتصادياً لتلك الفترة.

وقد اضيفت الجزء الثاني ممثلاً في الفصل الرابع بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ليكون مساهمة متواضعة في استجلاء تحديات الاقتصاد الكويتي بعد التحرير وسبل التعامل معها في منظور تخطيطي يستند الى مسيرة الجهود التخطيطية التي قطعت الكويت فيها شوطاً حميداً في حقبة الثمانينات.

وهكذا فقد حدّدت الدراسة القضايا الرئيسية التي سيتم التعامل معها في هذا الاطار على النحو التالي:

- قضية تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل وضرورتها.
- قضية تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد المحلي.
- قضية الفائض الاستثماري ودور الموجودات الخارجية في التنمية المحلية والعربية.
- تحديات الاقتصاد الكويتي بعد تحريره من الاحتلال العراقي.

ويؤكد الباحث أن تشابك القضايا المشار اليها انما يرجع بالأساس الى طبيعة القضايا الانمائية المتشابكة لأي اقتصاد عربي ذي فائض استثماري. حيث ترتبط الجهود الانمائية بالاقتصاد المحلي وبالجهود العربية الانمائية في مجملها استناداً للمصير المشترك الذي يجمع البلدان العربية، كما ترتبط هذه الجهود المحلية بالاقتصاد العالمي ومتغيراته باعتباره الوعاء الذي استقبل الفوائض العربية وتنامت في اطاره وهو ما يحتم على الجهود الانمائية حمايتها وتأمينها والعمل على زيادة العائد الاجتماعي لها محلياً وعربياً الى اقصى حد ممكن.

ومنطق التناول في تحليل قضايا الدراسة يتلخص في اعتبار كل منها مشكلة انمائية يكون من اللازم بيان مظاهرها وأسبابها، واستنتاج طرق وأساليب

التعامل معها مع استخدام طرق القياس الكمي متى لزم الأمر. وتستهدف ابراز السلبيات والايجابيات المرتبطة بمسيرة التنمية الكويتية قبل الغزو لبيان التحديات الحقيقية لكويت ما بعد التحرير حتى تنطلق بمسيرة أفضل في المستقبل وتحقق المشاركة المرجوة في مسيرة التنمية العربية عامة، كما تستهدف ابراز ضرورة التكامل العربي في ظل النظام العالمي الجديد.

وبناء على ذلك فان هذه الدراسة تضم أربعة فصول هي على النحو التالي:

الأول: يتناول قضية تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل في الكويت ويهتم هذا الجزء ببيان حجم المشكلة ومظاهرها وأسبابها وبيان الى أي حد تمثل هذه القضية تحدياً أساسياً في المرحلة المقبلة في المجتمع الكويتي، وتطرح التصورات المختلفة حول ما هو ممكن وما هو مجرد طموح في علاج المشكلة على المدى المنظور وحتى عام ٢٠٠٠ .

الثاني: ويختص هذا الفصل بدراسة مفصلة للقاعدة الاقتصادية الانتاجية للمجتمع الكويتي ونمط التنمية الذي فرضته هذه القاعدة وانعكاساته الايجابية والسلبية في الجوانب العينية والمالية وآثار هذه الجوانب مجتمعة على كفاءة التنمية. ثم يعرّج التحليل الى دراسة وسائل تنويع هذه القاعدة ذات النمط الريعي ومواجهته بتوسيع القدرة الاستيعابية المحلية، ولذلك يقوم بحساب الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد المحلي وللدخل الريعي. ولا يقف التحليل عند هذا الحد اذ يجازف معد الدراسة مجازفة مشروعة باقتراح معايير جديدة يستند اليها في السعي لتوسيع القدرة الاستيعابية تنظر بواقعية الى القدرة التمويلية المتاحة للاقتصاد الكويتي ومتطلباته الاخرى كمجتمع آخذ في النمو فيقترح مقياساً جديداً للطاقة الاستيعابية الممكن تحقيقها في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع وفي ضوء علاقاته الدولية الراهنة.

الثالث: ويتناول هذا الفصل قضية لا تقل أهمية عن سابقتها وهي قضية

فجوة الادخار القومي/ الاستثمار المحلي وعلاقتها بإمكانية تحقيق التكامل لرأس المال الكويتي والعربي محلياً وعربياً فيبدأ بتحديد فجوة الادخار/ الاستثمار باعتبارها السبب الرئيسي في تكوين الفوائض الاستثمارية الموظفة في الخارج، ويحلل مظاهر هذه الفجوة وآثارها ثم ينطلق التحليل الى تناول القضية اللصيقة بهذه الفجوة ممثلة في السعي لتحقيق تكامل التوظيفات الخارجية بالاقتصاد المحلي من ناحية والاقتصاد العربي من ناحية أخرى. وقد اقتضى التحليل تناول مشكلة الاستثمارات الخارجية الكويتية والعربية في الاسواق الخارجية وتقدير الارصدة الكويتية في الخارج، ورصد المبررات التي تستدعي السعي الى اعادة تدوير هذه الارصدة سواء من وجهة نظر التنمية المحلية أو التنمية العربية، وانتهت ببيان مجالات تدوير هذه الارصدة في الاسواق العربية حتى يتسنى للفوائض العربية أن تؤدي الدور التاريخي لها في انتزاع الأمة العربية من براثن التخلف والتبعية، وأن يقوم الجهد الانمائي المحلي في الكويت والدول العربية الخليجية الاخرى على ازالة حالة التناقض التي تحيط بالجهد الانمائي لديها ممثلة في الجمع بين فجوة التنمية الاقتصادية والتقنية والثراء المادي في آن واحد.

الرابع: ويتناول تحديات الكويت الانمائية بعد تحريرها من الاحتلال العراقي، فيعرض أولاً توصيفاً لأوضاع الاقتصاد الكويتي في الثمانينات وقبل الغزو العراقي واحتلال العراق للكويت والتحديات التي فرضت على الجهود الانمائية والتخطيطية بعد التحرير على المستوى الكويتي والمستوى العربي.

وتنتهي الدراسة الى مجموعة من النتائج والمقترحات المتعلقة بكافة القضايا التي أوردتها الدراسة. ويأمل الباحث ان يسهم هذا الجهد في استشراف الوسائل الضرورية لتجاوز المحنة التي عاصرتها الكويت من جراء الاحتلال العراقي وتجاوز أزمة الانقسام العربي الذي بات يهدّد الأمة من جراء هذا العدوان وما ترتب عليه من مشكلات.

ورغبة في زيادة الفائدة لهذه الدراسة فيما تقدمه من اقتراحات فقد

تضمّنت ملحقاً عن التخصيصية من حيث المفهوم والاجراء الفعلي وجدوى تطبيقها في الكويت في ضوء التجربة السابقة على الغزو العراقي والمعايير التي يجب أن تستند اليها السياسات المتعلقة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في بناء الكويت في المرحلة المقبلة.

واذ يضع الكاتب هذا الجهد المتواضع بين يدي القارئ الكويتي والعربي فانما يأمل أن يمثل اسهاماً في الرؤية التخطيطية لكويت ما بعد التحرير بما يشيره من نقاش حول المتغيرات المستجدة على مستوى البيئة المحلية والاقليمية والدولية.

والله تعالى ولي التوفيق

الفصل الأول
تعديل التركيبة السكانية
(المشكلات والقيود والأمكانيات)

١ - تعديل التركيبة السكانية

١ - ١ الاقتصاد الكويتي والحاجة الى العمالة الوافدة:

تصنّف الكويت ضمن مجموعة البلدان العربية ذات الحفة السكانية، وقد اقترنت حاجتها الى قوة العمل الوافدة عربية وأجنبية منذ اضطلاع حكوماتها بتنفيذ البرامج الانمائية غزيرة الانفاق، ساعدها في ذلك توفر المقدرة التمويلية بتصدير النفط وخاصة منذ مطلع السبعينات.

ويمكن القول ان تدفقات العمالة الى الكويت (وسائر منطقة الخليج العربي) قد اقترنت بتجربة بناء التنمية فيها منذ مطلع الخمسينات وحتى الآن وبذلك يكون قد ترسّخ تاريخياً اقتران الجهد التنموي باستقدام العمالة العربية والأجنبية. ولقد أدت الهجرة دورها للاقتصاد الوطني وليس لأحد أن يتصوّر أن الصرح التنموي الذي حققته الكويت أو غيرها من دول الخليج العربية أو الدول العربية النفطية بصفة عامة كان يمكن أن يتحقق دون هذه الهجرة. فقد تم الاعتماد على قوة العمل الوافدة بالدرجة الاولى في بناء الهياكل الارتكازية لكافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وفي تطوير الخدمات الاجتماعية والانتاجية وخدمات التعليم ومجالات التدريب، وانايب الوطنيين الوافدون في المراحل الأخيرة في مزاولة الحرف اليدوية والاعمال الهامشية وغيرها في ظل استمرار ضآلة عرض العمل الوطني نسبياً الى الجهد التنموي المستهدف والمحقق.

وقد ظل استقدام العمالة بفئاتها المختلفة عادية وماهرة مستمراً مع تواصل الجهود الانمائية.

ونتناول فيما يلي تطور المجتمع السكاني وقوة العمل في الكويت والخصائص المميّزة لكل منهما:

١ - ٢ تطور المجتمع السكاني وجوانب الاختلال في التركيبة السكانية:

١ - ٢ - ١ تطوّر المجتمع السكاني:

لقد ازداد المجتمع السكاني في الكويت زيادات متواصلة استناداً للجدول رقم (١-١) ليلغ نحو ٢٠٩٦,٢ ألف نسمة في عام (١٩٩٠) مقارنةً بنحو ٢٠٦,٥ ألف نسمة في العام (١٩٥٧). ويلاحظ أن معدلات النمو السكاني كانت بالغة الارتفاع خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٨٠ حيث بلغت ٨,٥٪ سنوياً خلال تلك الفترة وانخفضت هذه المعدلات إلى نحو ٤,٥٪ سنوياً طوال فترة الثمانينات باستثناء الثلاثة أعوام الأخيرة من هذه الفترة التي بلغ فيها المعدل نحو ٤,١٪ سنوياً.

وكما هو واضح من الأرقام المبينة في الجدول المشار إليه فإن ارتفاع معدل النمو السكاني حتى العام ١٩٨٠ كان مرده ارتفاع معدل نمو السكان الوافدين الذين ازدادوا خلال هذه الفترة من نحو ٩٣ ألف نسمة في العام (١٩٥٧) إلى ١٥١٥,٢ ألف نسمة في العام (١٩٩٠) وبمعدل نمو بلغ ١٠,٧٪ سنوياً خلال ربع القرن السابق لعام ١٩٨٠ ونحو ٥٪ سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينات، وتراجع هذا المعدل في النصف الثاني من الثمانينات ليلغ ٣,١ عام ١٩٨٩ و ٣,٥٪ عام ١٩٩٠.

وفي المقابل بلغ معدل نمو السكان الوطنيين نحو ٥,٥٪ سنوياً في ربع القرن السابق على العام ١٩٨٠ وانخفض إلى ١,٢٪ خلال النصف الأول من الثمانينات(*) ثم إلى ٧,٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ وقد تراجع إلى ٥,٦٪ في العام ١٩٩٠.

١ - ٢ - ٢ مظاهر اختلال التركيبة السكانية:

نتيجة لهذا التطوّر في أعداد كل من السكان الوطنيين والسكان الوافدين

جدول رقم (١ - ١)
تطور اعداد السكان وقوة العمل حسب الجنسية في الكويت
١٩٧٥ - ١٩٩٠
(الأعداد بالآلف نسمة)

السنات	السكان										بيان
	قوة العمل					الوفاة					الإجمالي
	قوة العمل	السكان	معدل النمو السنوي	% الإجمالي	عدد	معدل النمو السنوي	% الإجمالي	عدد	معدل النمو السنوي	% الإجمالي	
١٩٥٧	-	-	-	-	١٤١٣	-	-	٩٢٩	-	-	٢٠٦٥
١٩٨٠	٦٧	٨٥	٧٥	٨٤٩	٤١٧٤	٣٧	١٥١	٩٧١٢	٥٥	٢٨٥	١٣٥٧٩
١٩٨٥	٦٤	٤٥	٧١	٨٧٩	٥٨٨٩	٢٠	١٢١	١٢٨٦٢	١٢	٢٤٢	١٦٩٧٣
١٩٨٩	٦٢	٤٤	٥٧	٨٦٢	٧٤٤٠	٩٤	١٣٨	١٤٦٣٩	٧٥	٢٧٣	٢٠١٤١
١٩٩٠	٣٥	٤١	٢٦	٨٥٩	٧٦٣٧	٥٢	١٤١	١٥١٥٢	٥٦	٢٧٧	٣٠٩٦٣

١ - البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة لعام ١٩٨٠ مصدرها: د. عبد الهادي العوضي: بناء الانسان الكويتي، ورقة قدمت لندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت المنعقدة بكلية التربية جامعة الكويت بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٩، ص ١٩.

٢ - بيانات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ تم احتسابها من: بيانات ادارة الموارد البشرية وزارة التخطيط، دولة الكويت، مايو ١٩٩٠.

* بيانات العمالة المقابلة هي بيانات عام ١٩٦٥.

ومعدلات نموهم فقد تراجعت نسبة السكان الكويتيين في اجمالي السكان من ٥٥٪ في العام ١٩٥٧ الى ٢٨,٥٪ عام ١٩٨٠ انخفضت عام ١٩٨٥ الى أقل من الربع (٢٤,٢٪) ثم ارتفعت مرة أخرى الى نحو ٢٧,٧٪ في العام (١٩٩٠) (*).

والواقع أن هذا الاختلال بين كويتيين ووافدين يتضمن اختلالاً آخر في هيكل الوافدين، ففي تعداد عام ١٩٨٥ (جدول ٢-١) تبين أن نسبة السكان العرب غير الكويتيين قد بلغت ٦٣٪ من اجمالي السكان الوافدين بينما بلغت نسبة السكان من دول آسيوية ٣٥٪ من هذا الاجمالي، وقد بلغ عددهم نحو ٣٥٦ ألف نسمة يمثلون نحو ٨٧٪ من جملة السكان الوطنيين. وكان هناك نحو أكثر من ١٧ ألفاً آخرين من دول أوربية وأمريكية وأفريقية وبذلك يقترب عدد السكان من غير العرب من عدد الكويتيين (*).

ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد الجنسيات التي يحملها السكان الوافدين من العرب وغير العرب نحو (١٢٧) جنسية، الامر الذي يجعل السكان الكويتيين يواجهون خليطاً متضارباً من القيم والعادات والتقاليد.

وفي النهاية فإن ازدياد السكان على النحو المشار اليه على مساحة الكويت التي لا تتعدى (١٧٠٠٠) كم مربع انما يعني ازدياد معامل الكثافة السكانية (Density of Population) الذي يبين مدى الضغط السكاني على الحيز المكاني للدولة أو الاقليم (*). وباستخدام بيانات الجدول رقم (١-١) يتبين أن هذا المعامل كان يمثل نحو ١٢,١ نسمة/كم مربع لاجمالي السكان، ٦,٧ نسمة/كم مربع للسكان الكويتيين في العام ١٩٥٧ ثم ارتفع الى ١٢,٣ نسمة/كم مربع، ٣٤,٢ نسمة/كم مربع لكل من اجمالي السكان والسكان الكويتيين على الترتيب

(*) من الجدير بالذكر أن وزارة التخطيط قامت بتصحيح بيانات التركيبة السكانية حسب الجنسية في العام الثالث من تطبيق الخطة الخمسية الأولى (٨٥/٨٦ - ٨٩/١٩٩٠) وتبين بعد استبعاد بعض الفئات السكانية التي لم تحصل على الجنسية الكويتية أن النسبة الحقيقية للسكان الكويتيين لم تكن تزيد عن ٢٤,٢٪ في تعداد عام ١٩٨٥ وليس ٤٠,١٪ كما اظهرها التعداد.

جدول رقم (٢ - ١)
السكان غير الكويتيين حسب الجنسية
في تعداد عام ١٩٨٥

العدد بالآلاف	% الى مجموع السكان الوافدين	
٦٤٢٠٨	٦٣,٣	دول عربية
٣٥٦٠	٣٥,٠	دولة آسيوية
٢٠٠	٠,٢	دول افريقية
١٢٠	١,٢	دول أوروبية
٣١	٠,٢	دول امريكية
٠,٢	-	دول أخرى
١٠١٦,١	١٠٠,٠	المجموع

المصادر: الادارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٨ جدول رقم (٤٥)، ص ٥٨.

في العام ١٩٩٠ . ويلاحظ تفاوت معامل الكثافة السكانية من محافظة لآخرى حيث بلغ نحو ٢٦٣٨ نسمة/كم مربع في محافظة الاحمدي، ١٧٠٧ نسمة/كم مربع في مدينة العاصمة، ٥٩ نسمة/كم مربع، ٢٥ نسمة/كم مربع في كل من الاحمدي والجهراء على الترتيب عام ١٩٨٥^(٤)، ورغم هذا التزايد فان الكويت ما زالت قادرة على استيعاب المزيد من السكان فاستناداً الى التصنيف الحضري للبنك الدولي فان المدن الحضرية هي المدن التي تضم (٥٠٠) ألف نسمة فصاعداً، الامر الذي لم تصل اليه المدن الكويتية بعد.

١ - ٢ - ٣ معدلات المساهمة والاعالة:

واخيراً نلاحظ تطورات ديناميكية في معدلات المساهمة لقوة العمل ومعدلات الاعالة حسب الجنسية في الكويت خلال المراحل الاتمائية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٥ والى عام ١٩٩٠ . فقد استمرت معدلات المساهمة لكل من العمالة الوطنية والوافدة في تزايد مستمر من ٣٠.٦٪ الى ٤٢.٤٪ بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، إلا أن معدل المساهمة لقوة العمل الوافدة ظلت أكثر ارتفاعاً طوال هذه الفترات لتبلغ ٥٠.٤٪ عام ١٩٩٠ بينما لم تتجاوز ٢١.٥٪ للعمالة الكويتية. علماً بأنها لم تكن تمثل سوى نسبة ١٨٪ عام ١٩٨٥ ومعلوم ان ارتفاع معدل المساهمة هو ظاهرة مواتية لصالح النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول، اما فيما يتعلق بمعدلات الاعالة فنجد انها اتجهت الى التناقص الضئيل للكويتيين في الخمس سنوات الاولى من الثمانينيات، ثم ازدادت في نهاية الفترة الى أعلى من مستواها عام ١٩٧٥ وذلك يبلوغ هذا المعدل ٤٦٥ فرداً لكل مائة من السكان مقابل ٤٠٥ فرداً في بداية الفترة، أي بزيادة ٦٠ فرداً عن عام ١٩٨٥ . وقد أخذ معدل الاعالة لغير الكويتيين نفس الاتجاه تقريباً اذ انخفض من ١٧٦ فرداً عام ١٩٧٥ الى ١١٨ فرداً عام ١٩٨٥، وازداد بنحو ٨٠ فرداً في نهاية الفترة.

ويمكن ان نرد انخفاض نسبة المساهمة للسكان الكويتيين وارتفاع معدل الاعالة الى الهيكل العمري الشاب الذي يتميز به المجتمع السكاني والى ارتفاع نسبة المدرجين في التعليم والانخفاض النسبي لمشاركة المرأة في قوة العمل^(٥).

جدول رقم (٣ - ١)
معدلات المساهمة والاعالة حسب الجنسية
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠

البيان	معدلات المساهمة %		معدلات الإعالة**		
	كويتيون	غير كويتين	إجمالي	ك (عدد)	ع. ك (عدد)
السنوات					
١٩٧٥	١٨	٣٦,٣	٣٠,٦	٤٥٥	١٧٦
١٩٨٠	١٩,٢	٤٣,٠	٣٦,٢	٤٢٢	١٣٣
١٩٨٥	١٩,٨	٤٥,٨	٣٩,٥	٤٠٥	١١٨
١٩٩٠	٢١,٥	٥٠,٤	٤٢,٤	٤٦٥	١٩٨

المصدر: احتسب من بيانات الجدول رقم (١ - ١)

$$* \text{ معدل المساهمة} = \frac{\text{حجم القوى العاملة}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠$$

** معدل الاعالة = عدد السكان المعالين لكل ١٠٠ من القوى العاملة

١ - ٣ تطوّر قوة العمل واختلالاتها:

١ - ٣ - ١ تطوّر قوة العمل:

رجوعاً الى البيانات الواردة بالجدول رقم (١-١) تبين لنا ازدياد قوة العمل الاجمالية بالكويت ازدياداً متواصلاً منذ العام ١٩٦٥ وحتى العام ١٩٩٠ ففي بداية هذه الفترة لم تكن قوة العمل الاجمالية تمثل سوى ١٨٤٠٣ ألف مشغول بلغت ٤٩١٠٥ ألف في العام ١٩٨٠ ثم ازدادت الى ٨٨٨٠٦ ألف في العام (١٩٩٠). ويلاحظ أن سلوك معدلات النمو السنوية قد أخذت نفس اتجاه الزيادة السنوية في أعداد السكان. فقد بلغت معدلات النمو السنوية نحو ٦,٧٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ثم تراجعت في المرحلة الثانية الى ٦,٤٪ باتجاه نزولي بعد عام ١٩٨٥ لتصل الى ٣٪ فقط في العام ١٩٩٠.

١ - ٣ - ٢ جوانب اختلال قوة العمل:

من أهم جوانب اختلال قوة العمل الاجمالية والكويتية ما يلي:

١ - ٣ - ٢ - ١ تدني نسبة قوة العمل الوطنية الى اجمالي العمالة:

فالملاحظ هو الانخفاض في نسبة قوة العمل الوطنية الى اجمالي العمالة، حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٣,٢٪ في العام ١٩٥٧ الى نحو ١٥,١٪ في العام (١٩٨٠) وانخفضت مرة أخرى الى ١٢,١٪ في تعداد ١٩٨٥، وقد تحسنت خلال النصف الثاني من الثمانينات فازدادت الى ١٤,١٪ عام ١٩٩٠، ويرجع ذلك الى سياسات الاحلال التي اتبعت في النصف الثاني من الثمانينات وخاصة في القطاعات الحكومية.

١ - ٣ - ٢ - ٢ التركيب الاقتصادي لقوة العمل:

بتتبع البيانات الموضحة بالجدول رقم (١-٤)، (١-٥)، (١-٦) يتّضح مدى اختلال توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية وحسب الانشطة الانتاجية داخل هذه القطاعات حيث يتبين:

جدول رقم (٤ - ١)
الصورة الاجمالية للتوزيع القطاعي العددي والنسبي للقوى العاملة الكويتية وغير
الكويتية

خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)

العدد بالآلاف

القطاعات	١٩٨٥												١٩٨٠												١٩٧٥						سنوات التعدادات
	إجمالي			غير كويتي			كويتي			إجمالي			غير كويتي			كويتي			إجمالي			غير كويتي			كويتي						
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد					
القطاعات السليمة	٣٠,٥٢	٢٠,٢٤٤	٩٣,٥٦	١٨,٩٤٤	٦,٥٤	١٣,٥	٣٣,٥	١٦,٢٥٣	٩٢,٥٢	١٤,٩٥٥	٧,٥٨	١٢,٥٨	٢٥,٥٦	٧٦,٥٤	٨٤,٥	٦٤,٥٦	١١,٥٨	١٥,٥	٣٣,٥٨	٧٥,٥٢	١١,٥٨	١٥,٥	٦٤,٥٦	٨٤,٥	١١,٥٨						
	٦٨,٥٦	٤٦,٥٥٢	٧٦,٥	٣٤,٩٥٦	٢٤,٥	١١,٥٥	٦٥,٤	٣٢,١٥٦	٧١,٥٨	٢٣,١٥٥	٢٨,٥٢	٩,٥٥٧	٧٤,٤	٢٢,٥	٦٦,٥٢	١٤,٦٥٩	٣٣,٥٨	٧٥,٥٢	١١,٥٨	١٥,٥	٦٤,٥٦	٨٤,٥	١١,٥٨	١٥,٥	٦٤,٥٦						
القطاعات الخدمية	١,٥٢	٧,٥٧	٦٣,٥٦	٤,٥٩	٣,٦٥٤	٢,٥٨	١,٥٦	٧,٥	٤٢,٥٦	٣,٥٢	٥٧,٥٤	٤,٥٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—					
	١٠٠	٦٧,٥٠٣	٨١,٥٢	٥٤,٣٠٩	١٨,٥٨	١٢,٥٣	١٠٠	٤٩,١٥٤	٧٨,٥١	٣٨,٣٠٧	٢١,٥٩	١٠,٧٠٨	١٠٠	٢٩,٨٠٤	٧٠,٥٨	٢١,١٥٥	٢٩,٠٢	٨٧,٥٠	١٠٠	٢٩,٨٠٤	٧٠,٥٨	٢١,١٥٥	٢٩,٠٢	٨٧,٥٠	١٠٠						

(١) قوة العمل ١٥ سنة فأكثر.

المصدر : وزارة التخطيط : الادارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية (١٩٨٧).

جدول رقم (٥ - ١)
الصورة التفصيلية للتركيب الاقتصادي لقوة العمل الكويتية
في تعدادات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥

(العدد بالآلاف)

الأنشطة	١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٥			
	كويتيون	غير كويتيين	جملة	نسبة الكويتيين الاجمالي %	كويتيون	غير كويتيين	جملة	نسبة الكويتيين الاجمالي %	كويتيون	غير كويتيين	جملة	نسبة الكويتيين الاجمالي %
الزراعة والصيد	٤١٠	٢١٥	٧١٥	٥٣١٠	٢٥٩	٥١٢	٩١١	٤٣١٠	٢١٨	٩١٨	١٢٠٦	٢٢١٢
للتاجم والمخاجر	٢١٠	٢١٠	٥١٠	٤٠١٠	٢٥٤	٤١٣	٦١٧	٣٦١٠	٢١٥	٤١٥	٧١٠	٣٥١٧
الصناعة المحولة	٢١٢	٢٢١٢	٢٤١٤	٩١٠	٣١٢	٣٨١١	٤١١٣	٧١٧	٤١٧	٤٦٤	٥١١١	٩١٢
التشييد والتاء	٢١٠	٣٠١٥	٣٢١٥	٦١١	١١٢	٩٥١٩	٩٧١١	١١٢	١١٥	٢٢١٦	٢٤١١	١١٢
للمياه والعار	٢١٠	٥١٢	٧١٢	٢٧١٧	٢١٠	٦١١	٨١١	٢٥١٠	١١٦	٥١٩	٧١٥	٢١١٣
والكهرباء	٦١٣	٣٣١٢	٣٩١٥	١٦١٠	٤١٦	٥٣١٨	٥٨١٤	٧١٨	٦١٠	٦١٨	٧٥١٨	٨١٠
تجارة الحلة والنجرة	٤١٦	١١١١	١٥١٧	٢٩١٢	٧١٨	٢٢١٣	٣٠١١	٢٥١٩	٧١٧	٢٩١٥	٣٧١٢	٢٠١٧
والطاعم والمادق	١٥٤	٥١١	٦١٥	٢١١٥	٢١٨	٩١٨	١٢١٦	٢٢١٢	٢١٨	١٦١٥	٢٠١٣	١٨١٧
النقل والتخزين	٦٢١٩	٩٧١٤	١٦٠١٣	٣٩١٢	٧٥١٤	١٤٥	٢٢٠١٤	٣٤١٢	٩٢١٩	٣٣١٨	٣٢٦١٧	٢٨١٤
والقنارات												
وخدمات الأعمال												
خدمات المجمع												
والخدمات الشخصية												
والإحصاءية												
للمطالون المبد												
إجمالي	٨٧١٤	٢١١١٢	٢٩٨١٦	٢٩١٢	١٠٧١٦	٣٨٣١٧	٤٩١١٣	٢١١٩	١٢٦١٣	٥٤٣١٧	٦٧٠١١	١٨١٩

غير مبين

المصدر: وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

جدول (٦ - ١)
تطور العمالة الحكومية حسب المجموعات المهنية
(١٩٨٥ - ١٩٨٧)

العدد في ١٩٨٥/٧/١			العدد في ١٩٨٥/٧/١			المجموعات المهنية
لكويتيين %	غير كويتي	كويتي	لكويتيين %	غير كويتي	كويتي	
٢٤١١	٤٠٦٤	١٢٨٧	٢٢٥٨	٣٨٩١	١١٥٠	المتخصصون في العلوم الطبيعية وعلوم الحياة
٢٧٥٠	٣٦٤٨	١٣٥٠	٢٢٥٩		١٠٦٤	المهندسون
٣٨٥٢	٣١٢٤	١٩٣٠	٣٣٥٢	٣٠٥٤	١٥١٨	المتخصصون في الإقتصاد والمحاسبة والإحصاء
٤٢٥٣	١٨٦٢١	١٣٦٧٧	٤٠٥٠	١٨١٩٨	١٢١٣٢	المهن التعليمية
٥٢٥١	٣١٧٧	٣٤٥٩	٤٧٥٧	٣١٠٧	٢٩٣٢	المتخصصون في العلوم الإنسانية والآداب والفنون
٦٣٥٣	٧٧٢		٦١٥٣	٧٨١	١٢٣٧	المهن القانونية ومهن الإدارة العليا
٦٢٥٦	٢٦٥٣	٤٤٤٧	٦٠٥٠	٢٩١٧	٣٤٧١	المهن الإشرافية
٤٥٥٣	٦٠١٢	٤٩٦٩	٤١٥٣	٦٣٨٣	٤٤٨٨	المساعدون الفنيون في المهن الهندسية
٢١٥٨	١٠٦٤٣	٢٩٧١	٢٠٥٤	١٠٦٤٩	٢٧٢٧	المساعدون الفنيون في علوم الحياة والعلوم الطبيعية
٦١٥٨	١٣٩١٦	٢١٤٩٠	٥٨٥٦	١٤٢٦٤	٢٠٢٠٣	المهن المكتبية
٣٥٥٢	١٤٦٤٥	٧٩٥٧	٣١٥٥	١٥٤٢٩	٧١٠٩	المهن الإنتاجية والحرفية التي تحتاج لمهارة خاصة
٢٨٥٧	٣١٨٣٨	١٢٧٩٨	٢٦٥٣	٣٥٢٢٧	١٢٥٥٣	المهن التي تحتاج الى مهارة متوسطة والعمال العاديون
٤١٥٠	١١٣١١٣	٧٨٦٦٦	٣٧٥٨	١١٧٥٨٣	٧١٤٧٥	

المصدر: نفس المصدر رقم (١) للجدول رقم (١ - ١)، ص ٢٠.

(١) الاختلال في صالح القطاعات الخدمية:

استأثرت القطاعات الخدمية بنحو ٦٨,٦٪ من اجمالي قوة العمل بينما لم تحظ القطاعات السلعية في مجموعها الا بنسبة ٣٠٪ منها تقريباً في العام ١٩٨٥ وهو تطور سيئ بالمقارنة بالعام ١٩٨٠، حيث كانت هاتان النسبتان ٦٥,٤٪، ٣٣٪ على الترتيب. وفيما يتعلق بتوزيع قوة العمل الكويتية يلاحظ انها لم تسهم الا بنسبة ٦,٤٪ من اجمالي عمالة القطاعات السلعية في العام ١٩٨٥، مقارنة بنحو ٧,٨٪ في العام ١٩٨٠ مما يعني استمرار انخفاض مشاركتها النسبية في قطاعات الانتاج المادي.

(٢) الاختلال حسب الانشطة الانتاجية:

تعتبر أنشطة البناء والتشييد والصناعات التحويلية والزراعة والمطاعم والفنادق أهم الأنشطة التي تتدنى فيها مشاركة العمالة الكويتية. حيث بلغت هذه المشاركة النسبية حسب ترتيب الأنشطة المشار اليها ١,٢٪، ٩,٢٪، ٢٢,٢٪، ٨٪ من اجمالي قوة العمل فيها سنة ١٩٨٥ مقارنة بنحو ٦,١٪، ٩٪، ٥٣٪، ١٦٪ سنة ١٩٧٥.

(٣) العمالة الحكومية:

يلاحظ الارتفاع النسبي للعمالة الكويتية في جملة العمالة الحكومية حيث بلغت المساهمة النسبية لهذه العمالة نحو ٣٧,٨٪ سنة ١٩٨٥ ارتفعت الى ٤١٪ سنة ١٩٨٧ بسبب اجراءات وسياسات الخطة الخمسية الاولى التي استهدفت رفع نسبة الكويتيين بصفة عامة في قوة العمل وبصفة خاصة في الاجهزة الحكومية.

ومن ناحية اخرى نلاحظ ان هناك مجموعة من المهن في القطاعات الحكومية تتفوق فيها نسبة الكويتيين تفوقاً ملحوظاً وهي المهن القانونية والادارية (٦٣,٣٪ من اجمالي هذه الفئة) والمهن الاشرافية والمكتبية بنفس القدر تقريباً حيث بلغت ٦٣٪، ٦٢٪ تقريباً عام ١٩٨٧ وتقل هذه النسب في المهن المتعلقة بالعلوم الطبيعية والهندسية والفنية (راجع الجدول رقم ٦-١).

(٤) المتعطّلون الجدد والخدم:

يلاحظ ازدياد عدد المتعطّلين الجدد في مرحلة الثمانينات، حيث ازدادت هذه الفئة من ٧٥٥ ألف شخص في العام ١٩٨٠ الى ٧٥٧ ألف في العام ١٩٨٥ . ويقدر عددهم الاجمالي بنحو عشرة آلاف تصل نسبة الكويتيين فيهم نحو ٣٤٪ في العام المشار اليه. ويلاحظ أن عدد الخدم قد بلغ نحو ١١٦ ألفاً تقريباً يعادل نسبة قدرها ٢١٣٪ من قوة العمل الوافدة التي بلغت نحو ٥٤٠٦٦ ألف. ويمثل عدد الخدم على هذا النحو نسبة ٢٣١٥٪ من جملة العاملين في الصناعة الكويتية البالغ عددهم نحو ٥٠١ ألف عام ١٩٨٨ وذلك كما تظهره بيانات القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٨٨^(٦).

١ - ٤ اسباب الاختلال في التركيبة السكانية وقوة العمل:

يمكن ترتيب العوامل التي أسهمت في احداث الاختلال في التركيبة السكانية وقوة العمل في الكويت (وسائر الدول الخليجية) واذكاء حدة هذا الاختلال في العقدين الاخيرين على النحو التالي:

١ - ٤ - ١ تنفيذ البرامج الانمائية الطموحة:

بالاضافة الى الندرة السكانية التي تتسم بها الكويت (ومعظم الدول الخليجية) فقد كان لتبني الدولة برامج انمائية طموحة أكبر الأثر في الاعتماد على العمالة الوافدة عربية وأجنبية للمساهمة في تنفيذ هذه البرامج والتي امتدت الى كافة ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي ثم جاءت الفورة الدخلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط فعزّزت هذه الفورة تنفيذ شعار دولة الرفاه بما يعنيه ذلك من انفاقات حكومية ضخمة على المرافق والبنى الاساسية والخدمات وبعض الأنشطة الصناعية وبصورة تفوق امكانيات الموارد البشرية المتاحة^(٧)، الأمر الذي استوجب الاعتماد بصورة كثيفة على العمالة الوافدة أجنبية وعربية وعلى النحو الذي عمّق الاختلال في كل من التركيبة السكانية وقوة العمل.

١ - ٤ - ٢ الانخفاض النسبي لأجور العمالة الوافدة مقارنة بأجور العمالة المحلية:

حيث شجع هذا الانخفاض القطاع الخاص والقطاع العائلي ليس فقط على تشغيل العمالة الأجنبية وخاصة غير العربية - التي تقل أجورها نسبياً الى العمالة الكويتية والعربية - على حساب العمالة الوطنية، ولكن أيضاً على استقدام المزيد من هذه العمالة حيث تشكل منها فائض بلغ ٦٦٠٠ ألف شخص في العام ١٩٨٥ بالإضافة الى ٣٠٤ ألف شخص من الكويتيين في نفس العام، علماً بأن نسبة العمالة الاسيوية غير العربية بلغت نحو أكثر من ٤٧٪ من اجمالي العمالة الوافدة في مطلع الثمانينات^(٥). وقد ساهم ذلك أيضاً في تفضيل الكويتيين العمل في الحكومة على ممارسة العمل في القطاع الخاص الذي يفضل العمالة الأجنبية لتدني أجورها نسبياً.

١ - ٤ - ٣ تفاقم مشكلات الدول المصدرة للعمالة منذ مطلع السبعينات:

في ظل استمرار مشاكل الدول المصدرة للعمالة عربية وأجنبية متمثلة في انخفاض مستوى الدخل الفردي وارتفاع معدلات البطالة المفتوحة والمقنعة، وعجز هذه الدول عن توفير احتياجاتها الاساسية وتأزم مشاكل مدفوعاتها الخارجية بسبب المديونية الدولية، فقد وجدت هذه الدول ان احدى وسائل التخلص من هذه المشكلات هي في ترك الحبل على الغارب لاعدادها البشرية المتزايدة للتدفق الى البلدان النفطية ومنها الكويت.

١ - ٤ - ٤ عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل:

من أهم العوامل التي تساعد في استمرار ظاهرة اختلال تركيبة قوة العمل الكويتية هو عدم تلاؤم مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت. ويبرهن على ذلك انخفاض نسبة العمالة الكويتية في مجموعة من المهن الاساسية معظمها يتعلق بمجالات العلوم الطبيعية والمهن الانتاجية والحرفية والهندسية وعلى النحو الذي سبق بيانه في الجدول رقم (٦-١) المتعلق بالعمالة الحكومية.

ويلاحظ أن نسبة خريجي الجامعة في العلوم الطبيعية والهندسية والطبية لم

تزد عن ١٣٥٪ من اجمالي الخريجين من الكويتيين وبلغت في الاجمالي نسبة ٢٤٤٪ عام ١٩٨٨/٨٧، ويغذي هذا الاختلال النظرة الخاطئة لدى الشباب للعمل اليدوي والمهني، تلك النظرة التي سببتها أنماط الانفاق والكسب التي تزامنت مع ارتفاع الدخول في السبعينات وبداية الثمانينات حيث أعلت قيمة التكاثر المالي على حساب قيمة العمل المنتج.

١ - ٤ - ٥ الاعتماد على بعض انواع العمالة المنفلة: (*)

فلقد اغتنمت بعض البلدان الاجنبية فرصة ازدياد الطلب على العمالة في البلدان العربية وخاصة بعد عام ١٩٧٣ قامت بتنظيم تدفقاتها البشرية في ظل نظام من «الهجرة التعاقدية» تلتزم به شركاتها العاملة في ميدان المقاولات والانشاءات لضمان أكبر قدر ممكن من التحويلات التي تخفف بها وطأة العجز الخارجي أو ارتفاع اسعار الطاقة ومثال ذلك التجربة الكورية في تصدير العمالة. ولا تخفى مساوئ هذا النظام بالنسبة للدول المستقبلية، حيث تحرم العمالة الوطنية من فرصة اكتساب المهارات الفنية المختلفة المتعلقة بأعمال هذه الشركات التي يقيم عمالها في معسكرات وتضمن بخبراتها على العمالة الوطنية^(٩).

١ - ٤ - ٦ انتشار بعض الانماط الطفيلية لاستقدام العمالة:

ففي ظل اندفاع الهجرة الى حيث الدخول المرتفعة نسبياً في الكويت وسائر البلدان النفطية نشأت فئات من تجار الاقامات لاستقدام اعداد من العمالة غير الماهرة والماهرة دون حاجة فعلية للنشاط الاقتصادي - اللهم - الا تقاضى ثمن الاستقدام، ولعل هذه الظاهرة هي سبب مباشر من اسباب البطالة المنتشرة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في أواخر الثمانينات.

ولقد تمثلت المحصلة الاجمالية للعوامل السابقة في تعميق اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل في الكويت وعلى النحو العميق الذي تم بيان جوانبه.

(*) نقصد بهذا النوع من العمالة تلك العمالة المصاحبة لشركات التشييد والبناء والتي غالباً ما تعمل من الباطن للشركات الغريبة الكبرى التي استأثرت بحقوق بلغت قيمتها نحو أكثر من ٨٥٥ مليار دولار خلال العام ١٩٨٠، نحو ٨٣ مليار دولار وفقاً لدراسة د. سوينج: الصيغة الكورية لتصدير العمالة، ص ٣١.

١ - ٥ بعض الجوانب الايجابية في خصائص المجتمع السكاني وقوة العمل:

من أهم الخصائص الايجابية البارزة في توزيعات السكان وقوة العمل بدولة الكويت ما يلي:

١ - ٥ - ١ هيكل عمري شاب:

ويتضح من خلال مقارنة اعداد الفئات العمرية في توزيع السكان انه في العام ١٩٨٥ بلغت نسبة اعداد الفئات العمرية دون ٣٠ سنة ٤٥,٤٪ من اجمالي عدد السكان، بينما بلغت هذه النسبة ٦٠,٤٪ للسكان الكويتيين و٣٥,٨٪ للسكان الوافدين كما بلغت نسبة اعداد الفئات العمرية دون سن الاربعين نحو ٨٣,٥٪ لاجمالي السكان و٨١,٨٪ للسكان الوافدين ترتفع الى نحو ٨٧٪ تقريباً للسكان الكويتيين. ومن شأن هذا الهيكل اتاحة الفرصة لمعدل نمو سكاني مرتفع وارتفاع مستوى الخصوبة في المجتمع السكاني^(١٠).

١ - ٥ - ٢ مشاركة الاناث:

من الملاحظ اتجاه المشاركة العددية والنسبية لقوة العمل الكويتية من الاناث الى الازدياد من عام لآخر حيث ازددن من ٧,٣ ألف مشغلة في العام ١٩٧٥ الى نحو ٢٤,٨ ألف مشغلة في العام ١٩٨٥ وبذلك ارتفعت مشاركة الاناث النسبية في قوة العمل الاجمالية من ١١٪ الى ١٩,٧٪ خلال الفترة بين هاتين السنتين. ومن ناحية أخرى ارتفعت مشاركتهن النسبية في القطاعات الخدمية من ١٥,٤٪ من اجمالي قوة العمل في هذه القطاعات الى نحو ٢٧,٦٪ خلال هذه الفترة، وقد مثلت مشاركة الكويتيات في القطاعات السلعية نحو ٢,٣٪ من العمالة الكويتية في العام ١٩٨٥ مقارنة بنحو ٠,٨٪ فقط في العام ١٩٧٥، قارن الجدول رقم (٦-١).

١ - ٥ - ٣ البراعة في تحييد الهويات الاجنبية والكفاءة في ادارة الخليط السكاني:

لا يمكن لمنصف أن يغفل حقيقة تاريخية قام بتأكيدھا شعب الكويت، وتمثل هذه الحقيقة في أن الهوية العربية الاسلامية غير قابلة للذوبان، حيث

جدول رقم (٧ - ١)
معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل الكويتية خلال سنوات التعداد^(١)

١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥

١٩٨٥			١٩٨٠			١٩٧٥			السنوات
%	الاناث	قوة العمل الكويتية	%	الاناث	قوة العمل الكويتية	%	الاناث	قوة العمل الكويتية	بيان
٢١٦	٢٤٥٥	١١٥٠	١٤٦	١٣٥٩	٩٥٦٠	٩٦٦	٧٥٢	٧٥٦٢	كويتيين القطاعات السلعية القطاعات الخدمية
٢١٣	٥٣٣	١٣٥٠	١٦٦	٥٢٢	١٢٥٨	١٠٨	٥١	١١٥٨	
١٩٦	٢٤٥٨	١٢٦٥٣	١٣١	١٤١١	١٠٧٥٨	٨٤٤	٧٥٣	٨٧٥٠	
١٥٥	٣٥٠	٢٠٢٥٤	١٥٠	١٥٦	١٦٢٥٣	١٥٩	٥٧	٧٦٥٤	اجمالي قوة العمل الكويتية القطاعات السلعية القطاعات الخدمية
٢٧٦	١٢٩١	٤٦٧٥٩	١٢٦	٦١٦	٣٢٩١١	١٥٤	٣٤٦٢	٢٢٢٥٠	
١٩٧	١٣٢١	٦٧٥٥٣	١٢٦	٦٢٢	٤٩١٥٤	١١٥٠	٣٤٦٩	٢٩٨٥٤	الاجمالي

(١) قوة العمل ١٥ سنة فأكثر.

المصدر : الادارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية سنوات مختلفة.

استطاع الشعب الكويتي تحييد كافة الثقافات الاجنبية التي تعامل معها طوال أربعة عقود مضت منذ الخمسينات أن تؤثر على هويته وتراثه الاصيل. كما أن الانتماء العربي للكويتيين يعززه ما استقر في وجدانهم «انه حتى مع استغنائهم المادي فانهم في حاجة الى الظهير العربي عند الملمات»^(١١)، وأثبتت القيادة الكويتية ايضاً كفاءة فذة في ادارة خليط سكاني يتكون من نحو (١٢٧) جنسية، حتى في أحلك الظروف التي مرّت بمنطقة الخليج العربي ممثلة في حرب الثماني سنوات والتي اشتعلت بين العراق وايران.

١ - ٥ - ٤ مؤشرات تنموية ايجابية:

هناك كثير من المؤشرات الايجابية المرتبطة بالمجتمع السكاني الكويتي وتمثل افرازات للجهود الانمائية المتبعة في الكويت منذ مطلع الستينات وحتى الآن. ويضم الجدول رقم (٧-١) مجموعة من هذه المؤشرات ممثلة في المؤشرات الصحية ومؤشرات التعليم والتحضر، حيث يتبين أن المجتمع السكاني الكويتي يقترب من الدول الصناعية المتقدمة في معظم المؤشرات الصحية وعلى سبيل الامثلة يبلغ العمر المتوقع عند الميلاد نحو ٧٣ عاماً ويبلغ مستوى الرعاية الصحية للمواليد بنحو ٩٩٪ كما انخفض معدل الوفيات الرضع الى ١٥ في الالف عام ١٩٦٥ ويبلغ عدد السكان لكل طبيب ٦٤٠ نسمة ولكل ممرضة نحو ٢٠٠ نسمة ولا يزيد معدل الوفيات عن ٣ في الألف.

وفيما يتعلق بمؤشرات التعليم والتحضر نلاحظ تطوراً بالغاً فيها منذ عام ١٩٦٥، حيث تبلغ النسبة الصافية للمدرجين في التعليم الابتدائي نحو ٧٩٪ من الفئات العمرية المناظرة لهذه المرحلة و٨٢٪ في الثانوي، كما ان نصاب المدرس من التلاميذ لا يتعدى ١٢ تلميذاً، وبلغت نسبة الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في التعليم الابتدائي نحو ٩٥ تلميذة وفي الثانوي ٦٧ تلميذة. ويمثل السكان الحضريون في الكويت ٩٥٪ من السكان يمثلون نسبة ٩٥٪ من السكان، وبذلك فان نسبة البداوة لا تزيد عن ٥٪. ويرجع ذلك الى تسارع معدلات التنمية والتحضر.

جدول رقم (٨ - ١)
مجموعة المؤشرات الايجابية المرتبطة بالمجتمع السكاني في دولة الكويت

١٩٨٨	١٩٦٥	بيان المؤشرات
		١ — المؤشرات الصحية
٦٤٠	٧٩٠	— عدد السكان لكل طبيب
٢٠٠	٢٧٠	— عدد السكان لكل ممرضة (آلاف)
٧٣	—	— العمر المتوقع عند الميلاد
٩٩	—	— نسبة المواليد على أيدي طبيب %
٣٥٧	٧٥٤	— معدل الخصوبة الاجمالي
١٥	٦٤	— معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف)
٢٦	٤٨	— معدل المواليد الخام (لكل ألف)
٣	٧	— معدل الوفيات (لكل ألف)
٥٠	٤٥	— نسبة النساء في سن الحمل
		٢ — مؤشرات التعليم والتحضر
		— نسبة المدرجين في التعليم ^(*)
٧٩	٦٨	* الابتدائي (صافي)
٨٢	٥٢	* الثانوي
١٢	٢٣	— نصاب المدرس في التلاميذ
٣٠	٣٧	— معدل امية البالغين
		— نسبة الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في:
٩٥	٧٣	* التعليم الابتدائي
٦٧	٧٤	* التعليم الثانوي
٩٥	٧٨	— نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان
٨٥٢%		— معدل النمو السنوي لسكان الحضر ٦٥ — ١٩٨٨
٥٥١%		— معدل النمو السنوي لسكان الحضر ٨٠ — ١٩٨٨

W.B. World Development Report (1990)

المصدر: جمعت من
* منذ عام ١٩٨٥

** السنة الأخيرة هي عام ١٩٨٧.

١-٦ التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وقوة العمل في الكويت:

أشرنا الى حقيقة اقتران الجهد الانمائي في الكويت باستقدام العمالة الوافدة أو الهجرة وإذا كان التوجه الانمائي المتعلق بالتركيبة السكانية هو تعديل هذه التركيبة في صالح الارتقاء بنسبة السكان الكويتيين في اجمالي المجتمع السكاني وقوة العمل، فان ذلك يعني تقليل حجم المجتمع السكاني. ويهمننا هنا توضيح مدى اتفاق هذا التوجه مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

١ - ٦ - ١ تعديل التركيبة السكانية والفكر الاقتصادي:

استناداً للنظريات الاقتصادية التي تربط بين الحجم السكاني وحجم الدخل أو مستوى النشاط الاقتصادي فلا نكاد نجد في هذه النظرية ما يؤيد الحد من نمو المجتمع السكاني على أرض الواقع الاقتصادي للكويت. ويؤيد هذا القول مجموعة من العوامل الآتية:

(١) فكرة الحجم الامثل للسكان:

تنتفي المشكلة السكانية استناداً للأفكار النظرية المتعلقة بالحجم الامثل للسكان عندما توفر علاقة السكان بالموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع مستوى المعيشة الأمثل استناداً للعلاقتين التاليتين: (١٢)

$$(أ) \text{ مستوى المعيشة} = \text{حجم الانتاج} / \text{عدد السكان}$$

ونلاحظ في هذه المعادلة أن حجم السكان متغير مستقل وأن مستوى المعيشة هو دالة في حجم الانتاج وعدد السكان. فيزيد هذا المستوى بثبات عدد السكان وزيادة الانتاج، أو عندما ينخفض عدد السكان ويثبت مستوى الانتاج.

$$(ب) \text{ عدد السكان} = \text{حجم الانتاج} / \text{مستوى المعيشة}.$$

ونجد في هذه المعادلة أن العلاقة المثلى بين السكان والموارد المتاحة تتحقق عند الحجم الامثل للسكان وعنده يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي هو المتوسط الامثل. وبعبارة أخرى فان الحجم الامثل للسكان في هذه العلاقة هو

متغير تابع لمستوى التطور العلمي والتقني ومدى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. وعندما يتفوق حجم الموارد الاقتصادية على عدد السكان يكون من اللازم زيادة عدد السكان حتى تتحقق القدرة على استخدام هذه الموارد ويكون على المجتمع زيادة الموارد الاقتصادية وتخفيض نمو السكان في حالة تفوق حجم السكان على حجم الموارد^(١٣).

وبغض النظر عن الجدل الفكري المتعلق بالحجم الأمثل وهاتين العلاقتين فإننا نجد أن الاقتصاد الكويتي قد حقق دخلاً متوسطاً للفرد يماثل ما تحقق في الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغ (٢٠) ألف دولار في العام ١٩٨٠ وهو لا زال يضارع ذلك الدخل المتوسط المتحقق في كثير من الدول المتقدمة حتى مع تدني أسعار النفط في حقبة الثمانينات حيث بلغ ١٣٦٤ ألف دولار عام ١٩٨٨ وهو أعلى من الدخل المتوسط في بريطانيا ونيوزيلاندا وأستراليا والدول حديثة التصنيع في ذلك العام^(١٤)، وقد تكون الفوارق الأساسية هنا هي أن الدول المتقدمة قامت ليس فقط بارساء البنى الأساسية والمرافق المتكاملة، ولكنها أيضاً حققت التكامل بين البنى الانتاجية على نحو يمكنها من النمو الذاتي وهو أمر لا زالت الكويت وغيرها من الدول العربية تسعى الى تحقيقه.

وفيما يتعلق بالعلاقة الثانية، نلاحظ أن الكويت قد حققت مواقع ايجابية متقدمة لكافة مؤشرات نوعية الحياة كمؤشرات التحضر، نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي، مستوى الخدمات الصحية، درجة انتشار التعليم، درجة استخدام السلع المعمرة، وهي كلها مؤشرات تعكس قفزة في تطور نمط ونوعية الحياة للسكان^(١٥)، وليس من المبالغة القول ان استخدام التقنيات الحديثة في تصنيع الموارد المتاحة ممثلة في النفط والتوسع في بعض القطاعات الخدمية كالقطاع المالي والتجاري يمكن أن يعمل على توسيع النشاط الاقتصادي والحاجة الى مزيد من قوة العمل أو مزيد من التوسع السكاني.

وخلاصة القول ان القابلية للتوسع الاقتصادي التي يتمتع بها الاقتصاد الكويتي اذن لا يمكن أن تكون سندا لتوجه تعديل التركيبة السكانية في الكويت.

ولا بد ان يكون هذا التوجه قائماً على دوافع أخرى.

(٢) تشجيع وحفز الاستثمار:

يعتبر العنصر السكاني الوافر حافزاً هاماً لزيادة الاستثمار دون خوف من قصور الطلب، فضمن المنتجين لمقدرة تصريف المنتجات يؤدي الى زيادة الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الجديدة. ويؤيد ذلك مبدأ المعجل من الناحية النظرية (Principle of the Accelerator) ويعبر عن هذا المبدأ بالصيغة المعروفة رأس المال/ الناتج الذي يبين عدد وحدات رأس المال اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج. ومن أهم ما يشير اليه هذا المبدأ ان الزيادة المتوقعة في اعداد السكان تؤدي الى ارتفاع الارباح المتوقعة معبراً عنها بارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital) وتؤدي الزيادة الأخيرة الى زيادة الطلب على الاستثمار^(١٦).

ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة السكانية المتوقعة تواكبها زيادة متوقعة في الطلب على الاستهلاك في نفس الوقت الذي يمكن فيه زيادة إنتاجية رأس المال فزيادة عرض قوة العمل يمكن تشغيلها مع أي كمية من رأس المال.

(٣) ارتباط زيادة المقدرة الانتاجية بمستوى قوة العمل وهيكلها:

ان السعي الى زيادة المقدرة الانتاجية وتنويعها انما يتأكد بتوافر قوة العمل ذات الهيكل المتنوع الذي يلبي احتياجات الاستثمار في كل نشاط اقتصادي، الامر الذي لا يتحقق في حالة ندرة أو قصور عرض العمل في الاقتصاد الوطني. بالاضافة الى ذلك فانه مهما كانت درجة التكثيف التكنولوجي التي يمكن ادخالها الى دوال الانتاج ستظل هذه الدوال متضمنة لعنصر العمل وبالتالي تظل المقدرة على التوسع في النشاط الاقتصادي متوقفة جزئياً على العرض المتاح من قوة العمل.

وازاء هذه الحقيقة حاول الاقتصاديون البحث عن العلاقة المثلى بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني التي سميت معدل النمو الاقتصادي

الامثل اجتماعياً (The Socially Optimum Rate of Growth) ويعتبر هذا المعدل محصلة لكل من معدل النمو السكاني الذي يقتضي استيعابه في قوة العمل ومعدل الزيادة في انتاجية قوة العمل، ويرتبط هذا المعدل بتحديد قدر الاستثمارات اللازمة لانجازه ويعتبر هذا القدر محدداً للزيادة في مستوى اشباع المجتمع عن طريق استهلاك المزيد من السلع والخدمات وزيادة القدرة الانتاجية الوطنية. ولكي يكون اكبر ما يمكن فلا بد ان تكون الزيادة في انتاجية العمل اقصى ما يمكن أو تكون الزيادة السكانية أقل ما يمكن، الامر الذي يستوجب تحسين كفاءة قوة العمل وتحسين توزيعها على فروع النشاط المختلفة^(١٧).

(٤) تكامل الطلب والتشابك الاقتصادي:

تنصرف مقولة تكامل الطلب (Complementarity of Demand) الى حقيقة أن أي منتج يحققه نشاط اقتصادي ما انما يتم تصريفه في الانشطة الاخرى، وكلما افتقد هذا الطلب كان ذلك معرقلاً لقيام ذلك النشاط أو توسعه. وبناء على ذلك كلما زادت درجة تصريف منتجات الانشطة فيما بينها كلما زادت درجة التشابك الاقتصادي في الاقتصاد الوطني وزادت درجة ديناميكيته. وبالطبع فان حجم الموارد البشرية في اي نشاط ما يعتبر محدداً رئيسياً من محددات طلبه على ناتج الانشطة الاخرى، وعدم كفايته يؤدي الى انتشار الطاقة العاطلة واختفاء الحافز على التوسع في النشاط الذي يتعرض لهذا القصور^(١٨).

وحاصل القول ان القاعدة السكانية المتسعة هي اساس بناء التنمية وزيادة المقدرة الانتاجية، غير أننا نؤكد ايضاً ان تحقيق هذه المزايا المشار اليها من وفرة العنصر البشري لا تتحقق الا من خلال الادارة الرشيدة للاقتصاد الوطني والقدرة على ضبط ادائه وذلك بالتخطيط الجيد الذي يضمن حسن تخصيص وتعبئة الموارد وتنميتها بما فيها المورد البشري. وبغير ذلك يصبح النمو السكاني وزيادة الموارد البشرية قيلاً على تحقيق التنمية وزيادة مستوى معيشة المجتمع وتحسين نوعية الحياة لمواطنيه.

(٥) حرية اختيار نمط الانتاج أو اسلوب الانتاج:

يمكن القول ان القاعدة السكانية المتسعة تتيح للمخطط في ضوء الموارد التمويلية المتاحة حرية تطبيق أنماط الانتاج المختلفة في الأنشطة الانتاجية، وكذلك حرية اختيار اسلوب الانتاج. ونقصد بنمط الانتاج اما الانتاج الموسع (Large Scale) أو الانتاج الضيق (Small Scale) ونقصد بأسلوب الانتاج اما اسلوب الاستخدام كثيف رأس المال أو أسلوب الاستخدام كثيف العمالة. فاختيار نمط الانتاج الموسع قد يأتي في ظل الرغبة في توفير بعض السلع الضرورية للجماهير وتوجيه فائض للتصدير من هذا الانتاج النمطي. ومثل هذا النوع من الانتاج غالباً ما تقوم به الوحدات الانتاجية الكبيرة التي تتباين فيها تخصصات العمالة ومهاراتها. والذي يحد من حرية اختيار هذا النمط هو ندرة الايدي العاملة المدربة والمتخصصة بالاضافة الى ندرة رأس المال الاجتماعي وعدم كفايته.

وعندما تكون الموارد التمويلية من الندرة الي لا تمكن من تنفيذ برامج الاستثمار الكفيلة بتحقيق البرنامج الانتاجي المستهدف فقد يتم اللجوء الى تنفيذ الاستثمارات أو المشروعات التي تنخفض فيها تكلفة فرصة العمل، وفي هذه الحالة يكون المجتمع قد تبنى نمط الانتاج بالوحدات الصغيرة من ناحية واسلوب كثيف العمالة من ناحية أخرى. وعموماً فان تبنى نمط انتاجي معين أو اسلوب انتاجي معين يتحدد بمدى وفرة أو ندرة عنصري العمل ورأس المال^(١٩).

وهكذا يتبين لنا أن تعديل التركيبة السكانية الذي يمثل أهم التوجهات التخطيطية في الكويت لا يستند الى دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى ويكون من اللازم استعراض المصاحبات الاخرى للاعتماد المتواصل على العمالة الوافدة في تنفيذ الجهود الانمائية، وذلك ما توضحه النقطة التالية:

١ - ٦ - ٢ مشكلات استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة:

هناك مجموعة من المشكلات التي تزامنت (أو نشأت) مع الاستمرار في استخدام العمالة الوافدة في الكويت، يمكن تقسيمها الى مشكلات عامة، وأخرى

قامت برصدها تقارير المتابعة السنوية للخطة الخمسية الاولى (٨٥/٨٦ - ٨٩/٨٩)
(١٩٩٠).

(أ) مشكلات عامة:

وتتعلق هذه المشكلات بالسلبات التي امكن استنتاجها من استمرار اختلال
التركيبة السكانية أهمها:

- الضغط على الخدمات العامة والحاجة بصفة مستمرة الى تطويرها يؤدي
الى ضغط الانفاق الاستثماري في القطاعات الانتاجية في ظل اتجاهات
الدخول النفطية الى الانخفاض^(٢٠).

- صرف نظر الوحدات الانتاجية عن استخدام التقنيات الحديثة بالاعتماد على
الاجور الرخيصة المواكبة لتدفق العمالة من الدول الاخرى ذات الدخل
المنخفض.

- في ظل الخليط السكاني المتضارب يصعب ادراج كثير من صنوف العمالة في
نسق المواطنة الذي يفرض عليها اداء الواجبات الوطنية دون اعتبارات
الكسب المادي فقط وهو ما يعمل على تدني انتاجيتها^(٢١).

- تدني مستوى المشاركة وصعوبة اجراء الموازنة النوعية في العنصر البشري بما
لهذه المشكلة من آثار سلبية^(٢٢).

- يؤدي عدم التجانس الاجتماعي والسكاني الى استبدال نظام القيم الاصيلة
للمجتمع بقيم وثقافات دخيلة على المجتمع الكويتي ذي الطابع العربي
والاسلامي.

- الاستمرار في استقدام العمالة الوافدة يحوّل السكان الوطنيين الى أقلية ويسمح
باستيئان سلمي له تكلفته السياسية الباهظة^(٢٣) ويفسح الطريق الى نشوء
الصراعات الاجتماعية بين فئات المجتمع الأصلي من ناحية وبينهم وبين
الفئات الاجنبية من ناحية أخرى^(٢٤).

(ب) مشكلات تم رصدها في تقارير متابعة الخطة الخمسية الاولى (٨٥/٨٦ - ٩٠ / ١٩٩١)

ابرزت تقارير متابعة الجوانب الاجتماعية لخطة التنمية عدداً من الظواهر السلبية التي يعتبر استمرارها معوقاً لتحقيق الاهداف طويلة الأجل التي يسعى المجتمع الى تحقيقها بمسيرته الانمائية. وبالرغم من عدم امكانية ارجاع مثل هذه الظواهر الى اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل بشكل قاطع لندرة الدراسات والبحوث الميدانية المتعلقة بتحديد اسبابها وآثارها، إلا انه يمكننا القول أن هذه الظواهر قد تفجرت في هذا المجتمع السكاني الذي يضم عديداً من الجنسيات والثقافات والعادات والتقاليد وفي ظل انماط من الاستخدام يؤدي استمرارها الى تفاقم هذه المشكلات في المستقبل وأهمها: (٢٥).

- ظاهرة الازدياد المطرد في حالات الجرائم (الجنايات والجنح) بصفة عامة وزيادة حالات الجنايات المجهولة الى نحو ٤٣٪ تقريباً من اجمالي عدد الجنايات في بعض المحافظات عام ١٩٨٧ .

- تزايد حجم ظاهرة التقاعد المبكر بين الكويتيين على الرغم مما هو مستهدف من تعزيز مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ عدد الذين احيلوا للتقاعد المبكر (١٢٢٢٦) شخصاً منهم (١٩٠١) من الاناث يمثلن ما نسبته (٨٧٪) من جملة أصحاب المعاش من الاناث، مقابل (٦٣،٩٪) من جملة اصحاب المعاش من الذكور (*).

- ظاهرة ضعف اقبال الكويتيين على الزواج من الكويتيات، حيث لم يتعد معدل الزيادة السنوية في حالات الزواج من كويتيات عن ١،٦٪ خلال الثلاث سنوات الاولى من الخطة، كما بلغت نسبة الزواج من غير الكويتيات نحو

(*) اثبتت ظاهرة التقاعد المبكر في اكثر من ندوة علمية خلال عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩ في وزارة التخطيط بدولة الكويت، ورغم انه لم يتم الجزم بانتهاء مشاركة المحالين للتقاعد المبكر في النشاط الاقتصادي بوجه عام إلا ان هذه الظاهرة تحرم الاجهزة الحكومية من الخبرات الوطنية في التخصصات المختلفة وهو ما يؤدي الى الاستعاضة عنهم بخبرات وافدة.

١٨٥٤٪ من مجموع حالات زواج الكويتيين عن نفس الفترة.
- ارتفاع نسبة حالات الطلاق بين الكويتيين المتزوجين من كويتيات الى نحو ٧٦٪ من مجموع حالات الطلاق عام ١٩٨٧ .

وتعتبر الظواهر السابقة مؤشرات سلبية ينبغي على الدولة أن تنتبه إليها لما لها من أثر على تربية النشئ وتماسك الاسرة الكويتية.

١ - ٧ الطموحات والقيود والممكنات:

١-٧-١ الطموحات والقيود:

تميّزت تقديرات السكان وقوة العمل التي تمت في منتصف الثمانينات سواء في الكويت أو على مستوى منطقة الخليج العربي بأنها مبالغة في طموحها بشأن تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل. ومن بين التقديرات الطموحة لدولة الكويت تلك التقديرات للتغيرات المستهدفة في هيكل قوة العمل المقدمة لمشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل بين دول المجلس التعاون الخليجي في ديسمبر ١٩٨٣، حيث يفترض تحقيق الاحتمالات التالية حتى عام ٢٠٠٠ في دولة الكويت ووفقاً للجدول رقم (٩-١):

- تخفيض قوة العمل الوافدة من (٤٤٠) ألف شخص عام ١٩٨٦ الى نحو (٣٤٧) ألف شخص عام ١٩٩٠ ثم الى (٣١٦) ألف شخص عام ١٩٩٥ ونحو (٢٥٩) ألف فقط عام ٢٠٠٠ .

- وفي المقابل زيادة قوة العمل من الكويتيين من (١٤٥) ألف شخص عام ١٩٨٦ الى نحو (٤١١) ألف شخص عام ٢٠٠٠، وبذلك يتم رفع النصيب النسبي لقوة العمل الوطنية في اجمالي العمالة من ٢٥٪ في عام ١٩٨٦ الى أكثر من ٦١٪ عام ٢٠٠٠ .

وبالطبع ومن خلال ما تم عرضه من بيانات عن تركيب قوة العمل الكويتية

جدول رقم (٩ - ١)

تقدير اجمالي قوة العمل والتغيرات المتوقعة والمستهدفة في تركيبها
سنة ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠

بيان	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين %
قوة العمل في عام ١٩٨١/١٩٨٠ ^(١)	١٠٣	٣٧٧	٤٨٠	٢١,٥
قوة العمل عند بداية الخطة الأولى عام ٨٦ ^(٢)	١٤٠	٤٤٠	٥٨٥	٢٤,٨
قوة العمل عند نهاية الخطة الأولى عام ٩٠ ^(٣)	٢٠٣	٣٤٧		٣٦,٩
قوة العمل عند نهاية الخطة الثانية عام ٩٥ ^(٤)	٢٨٤	٣١٦	٦٠٠	٤٧,٣
قوة العمل عند نهاية الخطة الثالثة لعام ٢٠٠٠ ^(٥)	٤١١	٢٥٩	٦٧٠	٦١,٣

* حقيقية.

** مقدرة.

*** مستهدفة في ضوء افتراض استمرار تزايد قوة العمل المحلية بنسبة ٤٠٪ كل خمس سنوات في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ثم انخفاض الزيادة الى ٣٠٪ في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. هذا في الوقت الذي ينتظر أن يتضاعف اجمالي قوة العمل خلال الفترة من ٨١/٨٠ - ٢٠٠٠ في ضوء زيادة القيمة الحقيقية للنتائج المحلي الاجمالي بنسبة ٦٥٪.

المصدر: دكتور علي خليفه الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الأولى، بيروت تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥، ص ٥٨.

في هذا الفصل فان التقديرات تبدو على درجة بالغة من الطموح. واسباب ذلك ترجع الى المبالغة في الافتراضات التي استندت اليها التقديرات واهمها: (٢٦)

- استمرار تزايد قوة العمل المحلية بنسبة ٤٠٪ كل خمس سنوات خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وبنسبة ٣٠٪ كل خمس سنوات خلال الفترة (٩١ - ٢٠٠٠).

- زيادة قيمة الناتج المحلي بنسبة ٦٥٪ تقريباً.

ولقد كانت هذه الطموحات في حاجة الى افتراضات اخرى تقوم بالاضافة الى افتراض استمرار الاتجاه التاريخي لتزايد قوة العمل المحلية حتى بداية الثمانينات على تجميد المتوسط الحقيقي للاستهلاك وخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أو تخفيض معدل نمو الناتج المحلي بالاضافة الى امكانية تشجيع الهجرة الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي (٢٧).

ومن بين الطموحات الاخرى تقديرات الخطة الخمسية الاولى للسكان وقوة العمل، حيث اثبت تقرير متابعة الثلاث سنوات الاولى منها ان التحرك في اتجاه تحقيق التوازن السكاني وان كان قد بدأ يأخذ مساره المرغوب فيه من منظور اهداف الخطة الا ان الخطة لا يتوقع لها في افضل الاحوال ان تحقق بنهاية سنواتها الخمس حتى مجرد المحافظة على هيكل التركيبة السكانية الذي كان سائداً في بدايتها.

وقد كان من المستهدف ان يسهم المواطنون بنسبة ٤١,٨٪ من مجموع السكان في نهاية السنوات الخمس اي في شهر يونيه ١٩٩٠ غير أن النسبة التي تم تحقيقها بلغت ٣٩,٥٪ في عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ٤٠,١٪ عام ٨٤/١٩٨٥، اي سنة الاساس (٢٨). وبعد ان تم تعديل بيانات السكان حسب الجنسية بدءاً بالعام ١٩٨٠ اصبحت نسبة الكويتيين ٢٤,٢٪ في بداية سنوات الخطة و٢٧,٧٪ من اجمالي السكان في نهاية سنوات تنفيذها أي العام ١٩٩٠ (راجع الجدول رقم ١-١).

وعموماً فقد أرجع تقرير المتابعة المشار اليه هذا التطور الى ثلاثة اسباب^(٢٩):

- زيادة عدد الاقامات الممنوحة للعمل بالقطاع الخاص على نحو لا تبرره الاوضاع الاقتصادية السائدة.

- ارتفاع معدل استخدام خدام المنازل الى الدرجة التي يشكل فيها عبئاً على قضية التوازن السكاني حيث بلغ (٣٥) خادماً لكل مائة اسرة عام ١٩٨٨ مقارنة بنحو (٢٩) لكل مائة اسرة عام ١٩٨٤ .

- ارتفاع معدل الاعالة (الملحقون بعائل الى جملة الاقامات الممنوحة للعمل بالقطاعين الحكومي والخاص) فقد ازداد من ١٥,٨٪ في سنة الاساس ٨٤/ الى ١٩٨٥ الى ٣٤,٥٪ في نهاية السنة الاولى، ٣٢٪ في نهاية السنة الثانية، وانخفض إلى نحو ٢٦٪ في نهاية السنة الثالثة ٨٧/١٩٨٨ .

١ - ٢ - ٢ المكنات

تعتبر النتائج التي توصلت اليها دراسة الدكتور عبد الفتاح ناصف عام ١٩٧٨ رداً واقعياً على التساؤل الخاص بمدى امكانية احلال قوة العمل الوطنية حتى عام ٢٠٠٠ اذا اخذنا في الاعتبار السياسات السكانية والاقتصادية القائمة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث خلص الى ان الكويت ستظل تعتمد على العمالة الوافدة من مختلف المهن والمهارات لفترة طويلة نسبياً لثلاثة اسباب هي^(٣٠):

الاول: اعتماد الزيادة في حجم قوة العمل الوطنية على معدلات الزيادة الطبيعية للمواطنين ودرجة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي والاحتمال الاكبر هو تناقص معدل الزيادة الطبيعية وليس زيادته^(٣١).

الثاني: تساؤل معدلات النشاط للذكور في فئات العمر المناظرة للمراحل التعليمية بسبب انتشار التعليم، كما تميل هذه المعدلات الى الانخفاض في مراحل العمر المتقدمة بسبب انتشار مظلة التأمينات الاجتماعية.

الثالث: عدم وفاء الجهاز التعليمي بتكوين الاعداد المناسبة من المهارات الفنية ناهيك عن تفضيل الكويتيين مجالات العمل الخدمية على حساب المجالات الفنية والمهنية^(٣٢).

ويؤيد استنتاجات ناصف دراسة عبد الرسول الموسى بشأن مستقبل الطلب على العمالة الوافدة حيث تتوقع ان قوة العمل المحلية ستظل قاصرة على تلبية الطلب المحلي لتنفيذ التوسع في المشروعات الانمائية والعمرانية بل ستظل قاصرة عن تلبية الطلب المحلي لتنفيذ التوسع في المشروعات الانمائية والعمرانية بل ستظل العمالة الوافدة تشكل نحو نصف السكان المحليين^(٣٣).

١ - ٨ نتائج ومقترحات

ينبغي التأكيد أولاً على نتيجة أساسية وهي ان تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل أمر لا يتحقق في المدى القصير أو المتوسط ولكنه يتحقق في المدى البعيد مرحلياً بتغيير الشروط التي تحكم معدلات الزيادة السكانية وقوة العمل المشار اليها اعلاه مع تدعيم ذلك بالسياسات والوسائل اللازمة لتشجيع الزواج المبكر بين الكويتيين والتخفيض المستمر لقوة العمل الوافدة بدءاً بالمهن الهامشية والخدم.. وبالإضافة الى ذلك نقترح ما يلي:

١ - ٨ - ١ ضرورة الاعتماد في المرحلة المقبلة على اسلوب انتاجي كثيف رأس المال الذي يؤدي الى خلق دول انتاج تقل فيها المدخلات من عنصر العمل ويرر امكانية الاخذ بهذا الاسلوب توفر المقدرة الادخارية المرتفعة للاقتصاد الكويتي.

١ - ٨ - ٢ الاعتماد على الكيف من العمالة لا الكم، فمن الثابت ان النمو الاقتصادي لا يصنعه التراكم الرأسمالي الاً بقدر ما يتوفر بجانبه من مهارات وكفاءات بشرية تؤازره في مجالات الاستخدام المختلفة. كما ان الاقتصاد الحديث الذي يقوم على الاحلال التقني لا يمكن بناؤه دون توفير الكفاءات والمهارات العالية القادرة على استخدام التقنيات المعقدة والمعلومات، وادارة الموارد الانتاجية

بصفة عامة، وبناء على ذلك ينبغي ان تكون آلية خلق المهارات احدى ركائز التنمية في المجتمع الكويتي في المرحلة المقبلة الامر الذي يتطلب تغييراً جذرياً في نظام التعليم ومحتواه لربط مخرجاته باحتياجات انماط الانتاج والاستخدام الجديدة.

١ - ٨ - ٣ انشاء مراكز التدريب المتخصصة في كافة المجالات بهدف رفع مستوى أداء العمالة الوطنية وتقرير الوسائل اللازمة لحفز وتشجيع العمالة على الالتحاق بهذه المراكز.

١ - ٨ - ٤ تأكيد الأخذ بتوجهات الخطة الخمسية الأولى واستراتيجية التنمية بعيدة المدى، لقد تضمنت الخطة الخمسية الجارية مجموعة توجهات يمكن أن يؤدي الأخذ بها وتأكيداها الى تحقيق اهداف تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل، ولكن شريطة أن يتم تدعيم هذه التوجهات بمؤشرات واهداف كمية يتم الالتزام بانجازها مرحلياً خلال الفترة المقبلة وهذه التوجهات هي^(٣٤):

(١) المحافظة على معدلات النمو الطبيعي الحالية عن طريق تشجيع الاسر الكويتية على الانجاب بما يساعد على زيادة عدد السكان الكويتيين، وما يتطلبه ذلك من رعاية الطفولة وانقاص معدلات وفيات الاطفال والعناية الصحية للمواطنين بصفة عامة.

(٢) اتباع سياسات هجرة انتقائية بالنسبة للعمالة الوافدة بحيث تعطي الاولوية لاستقدام العمالة الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية، مع ضرورة الاستفادة منها في تدريب المواطنين في مختلف مهارات العمل ومسؤولياته وبالصور المتنوعة لأساليب التدريب.

(٣) التزام القطاع الخاص بتشغيل أعلى نسبة ممكنة من المواطنين، والعمل على تدريبهم وتطوير انتاجيتهم سواء اثناء العمل أو عن طريق فتح فرص التدريب العملي لطلاب المعاهد الفنية والتطبيقية.

(٤) التركيز على اقامة مشروعات كثيفة استخدام العمل في الدول العربية المرسلة للعمالة واقامة مشروعات كثيفة رأس المال في الاقتصاد المحلي. حيث تؤدي

المشروعات الاولى الى تقليل الطلب على الهجرة في هذه الدول، وتؤدي الثانية الى تقليل الحاجة الى الاستقدام الى الاقتصاد الكويتي.

- (٥) تشجيع الشباب الكويتي على اكتساب المهارات التقنية والعلمية وتوفير التسهيلات الكفيلة بممارسة تلك المهارات في سوق العمل وتقدير المتميزين من العاملين في مختلف المجالات بكافة الوسائل تشجيعاً لغيرهم على الاقتداء بهم.
- (٦) التأكيد على دور المرأة الكويتية الأساسي في المجتمع كأم وصانعة للأجيال القادمة ومشاركتها في الجهود الانمائية وقوة العمل.

هوامش الفصل الأول

(١) يأتي تحديد هذه المشكلات استناداً الى حقيقة أن التوجهات والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى هي تجسيد لطموحات ومثل تملئ بها أفئدة مواطنيه فيصبو الى جعلها حقيقة واقعة خلال أفق زمني محدد. والى حقيقة أن هذه التوجهات قد استلهمت من واقع اقتصادي اجتماعي بمقوماته وتحدياته ومن رضاء المجتمع بفعالاته المختلفة بالنمط الذي يتعين السير به لبلوغ تلك الأهداف أو الطموحات. انظر:

د. محمد محمود الامام: التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية دار الجيل للطباعة، القاهرة (١٩٦٣)، ص ٦ .

(٢) انظر في ذلك ما يلي:

١ - مصدر البيانات:

- وزارة التخطيط - دولة الكويت - المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٦، ١٩٨٨).

- ملف متابعة تنفيذ الخطة الانمائية للموارد البشرية، الفترة (٨٥/٧/١ - ١٩٨٨/٦/٣٠).

٢ - يقاس معامل الكثافة السكانية الاجمالي بنسبة اجمالي عدد السكان الى اجمالي المساحة بالكيلو متر المربع (P/A). وبالنسبة لتوزيعات السكان على الاقاليم فيمكن الحصول على معامل الكثافة عددياً بنسبة اجمالي عدد سكان الاقليم على مساحته بالكيلو متر المربع أو نسبياً على اجمالي المساحة - انظر:

Barclay, George W: Techniques of Population Analysis, New York, John Wiley and Sons Inc, London, 1958, pp. 25-26.

(٣) المصدر رقم (٢).

(٤) المصدر رقم (٢) أيضاً.

(٥) وقد وصف هذه الظاهرة الدكتور نادر فرجاني بأنها حالة من النمو فوق الطاقة في دول استقبال العمالة ومنها الكويت - انظر:

د. نادر فرجاني: رحل في أرض العرب، عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، رقم (١٣)، الطبعة الأولى، بيروت - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، ص (٣٨).

(٦) المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٨)، ص (٦٢).

(٧) المجموعة الاحصائية: المصدر السابق، ص (٤٠٤).

(٨) د. نادر فرجاني: رحل في أرض العرب، مصدر سابق، ص (٤٦).

(٩) انظر هذا النمط في:

د. سويو ينج: الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة الى منطقة الشرق الأوسط ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، ابريل ١٩٨٣، ص (١٧ - ٢٣).

(١٠) فمن المعروف لدى علماء السكان أن هناك ثلاثة عناصر أساسية تؤثر على معدل المواليد، ومن ثم

حجم المجتمع السكاني وهي:

— زيادة السكان في فئات الاعمار القادرة على الانجاب (١٥ - ٤٥ سنة).

— التغير في نسبة السكان البالغين المتزوجين.

— معدل الخصوبة.

انظر: د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٨٩، ص (٢٧٣ - ٢٧٤).

(١١) انظر توثيقاً لعناصر ارتباط الثقافة الكويتية بالحركة القومية والاسلامية، والدور الذي تمارسه هذه الثقافة على المستوى العربي والاسمي في:

د. محمد حسن عبدالله: الكويت والتنمية الثقافية العربية، سلسلة عالم المعرفة عدد سبتمبر (١٩٩١)، ص (٦٣) وما بعدها.

(١٢) انظر تحليلاً مفصلاً لهاتين العلاقتين في:

د. رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة رقم (٨٤)، ديسمبر ١٩٨٤، ص (١٠٢، ١١٠).

(١٣) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مصدر سابق، ص (٢٨٠).

(١٤) المتوسط الاول مصدره بيانات المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٥)، والمتوسط الثاني مصدره:

W.B: World Development Report 1990.

(١٥) انظر القياسات المعمقة لهذه لمؤشرات في:

د. محمود عبد الفضيل: «تطور توزيع الدخل ومؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي»، في د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل: التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى - يونيه ١٩٨٩، ص (٢٣١، ٢٤١).

(١٦) انظر د. صقر احمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٣، ص (٢٥٧، ٢٦٧).

(١٧) Kurihara, Kenneth K.: The Keynesian Theory of Economic Development George Allen and Unwin Ltd, London, 1959, pp. 44-47.

(١٨) تعتبر درجة تكامل الطلب أحد عناصر ثلاثية عدم القابلية للتجزئة (The Three Indivisibilities) التي اوضحها رودان (P.N. Rosenstein Rodan) في تحقيقين له نشر عامي (١٩٤٣، ١٩٥٧) وتبناها اقتصاديون آخرون بعد ذلك وتتعلق بحجم السوق والقدرة على تحقيق الوفورات الخارجية والداخلية الى دفعة قوية من الاستثمارات لبناء التنمية.. راجع عناصر عدم القابلية للتجزئة تفصيلاً في:

B. Higgins: Economic Development, Principles and Policies, W. Norton, N.Y., 1959, pp. 328-329.

- (١٩) انظر التفصيل في:
د. حسين طه الفقير: «نحو قياس وتحديد مشكلة البطالة في مصر»، ورقة مقدمة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في اطار مشروع بحث انشاء نظام شامل لمعلومات القوى العاملة في مصر، القاهرة ١٩٨٨.
- (٢٠) د. علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة لتنمية شاملة والملاحم العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكاملها مع بقية الاقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت ١٩٨٥ - ص (٢٨).
- (٢١) د. علي خليفة الكواري: المصدر السابق: ص (٢٨، ٢٩).
- (٢٢) د. منصور الراوي: «تنمية الموارد البشرية»، بحث منشور في: د. منصور الراوي وآخرين: نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية رقم (٤)، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، البحرين (١٩٨٦)، ص ٣٧.
- (٢٣) عبد المالك خلف التميمي: «الاثار السياسية للهجرة الاجنبية» منشور في: نادر فرجاني (محرر): العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب/ اغسطس ١٩٨٣، ص (٣٠٦).
- (٢٤) د. عبد الباسط عبد المعطي: «آثار العمالة الاجنبية على التآلف الاجتماعي»، بحث منشور في المصدر السابق مباشرة، ص (٢٦٦، ٢٢٧).
- (٢٥) - وزارة التخطيط - دولة الكويت - التقرير السنوي الثالث (١٩٨٧/٧/١ - ١٩٨٨/٦/٣٠) متابعة تنفيذ السياسات للخطة الانمائية للسنوات (٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)، ص ٩١ وكذلك: - تقرير عن بعض المشكلات الاجتماعية، اعداد ادارة التخطيط الاجتماعي بالوزارة عام ١٩٨٩ (غير منشور).
- (٢٦) د. علي خليفة الكواري: «نحو استراتيجية بديلة»، مرجع سابق، ص (٥٨)، (١٦٤).
- (٢٧) انظر: د. عبد الفتاح ناصف: «الموارد البشرية في الكويت»، بحث مقدم الى ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، المعهد العربي لتخطيط بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية خلال الفترة من ١٦ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٨، الكويت، ٩٧٨، ص (١٠٥، ١٠٦).
- (٢٨) وزارة التخطيط - دولة الكويت: «تقرير متابعة السنة الثالثة، مصدر سابق، ص (٢).
- (٢٩) المصدر السابق مباشرة، ص (٢٤).
- (٣٠) د. عبد الفتاح ناصف: «الموارد البشرية في الكويت» مصدر سابق، ص (١٠٦).
- (٣١) يرجع هذا التوقع من منظور اقتصادي وسكاني الى أن زيادة درجة التعليم والتحضر وزيادة مستويات

المعيشة ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تؤدي الى انخفاض معدلات النمو السكاني، وهذا ما يؤكد تطوّر البلدان الصناعية.

(٣٢) يؤكد هذا الاستنتاج استمرار ظاهرة التقاعد المبكر بين العمالة الحكومية والتي تحرم الاقتصاد الخبرات الوطنية في كافة مجالات الاستخدام الحكومي، وهذا ما يتعارض مع الرغبة في تعديل نسبة قوة العمل الوطنية في اجمالي العمالة.. تلك القضية التي قدمها الدكتور عبد الهادي العوضي - المنسق العام للخطة الخمسية - للرأي العام الكويتي في ندوة تلفزيونية مساء السبت الموافق العاشر من ديسمبر ١٩٨٨ .

(٣٣) انظر تفصيلاً:

عبد الرسول علي الموسى: قضايا في التنمية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٣، ص - (٧٣، ٧٥) وجدول رقم (١٤).

(٣٤) وثيقة الخطة الخمسية الاولى في الكويت (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)، استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت - ديسمبر ١٩٨٩ .

الفصل الثاني
تنويع القاعدة الاقتصادية
وزيادة الانتاج

الفصل الثاني تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة الانتاج

مقدمة:

من اهم القيود المثارة حول امكانية زيادة القاعدة الانتاجية في الكويت بالإضافة الى قيد الموارد البشرية ضآلة مصادر المياه والاراضي القابلة للزراعة، وعدم ملائمة العوامل الطبيعية والمناخية لزراعة الكثير من المحصولات. والواقع أن ذلك يمثل السند الذي ترتكن اليه كثر من الكتابات في الاقتناع بعدم امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية أو امكانية تنويع القاعدة الانتاجية^(١). ونحن نرى أن التقدم العلمي والتطور الهائل في تقنيات الانتاج في الصناعة والزراعة يمكن استخدامها في تنويع هذه القاعدة وتوسيع الطاقة الاستيعابية للكويت استناداً لوجود مستلزمات الانتاج المحلية الوفيرة المثلة في النفط والغاز الطبيعي. وتقرّر كثير من الكتابات الحديثة أن الثورة الصامتة في مجال انتاج الخامات المتطورة في الدول النامية كالحديد غير المعدني، أشباه الموصلات (Semi-Conductors)، الالكترونيات وما يرتبط بها من أنشطة إنما تقوم جميعها على النفط الخام. فلم لا نطمح نحن العرب في الاستغلال الحديث لما وهبنا الله تعالى من موارد^(٢).

وينصرف مفهوم القاعدة الانتاجية (أو الاقتصادية) الى ببيان أو مكونات الاقتصاد الوطني بين أنشطة انتاجية سلعية وأنشطة انتاجية خدمية. ويقصد بعملية التنويع احداث التوازن بين المساهمات النسبية لهذه الأنشطة جميعاً في توليدها للدخل المحلي ومدى استيعابها لقوة العمل والاستثمار. وينصرف مفهوم المقدرة الاستيعابية اما الى مجموع الفرص الاستثمارية التي يمكن انجازها في الاقتصاد

الوطني بأقصى عائد اجتماعي ممكن خلال فترة محدّدة، او الى جملة الانفاق الذي يمكن بعثه في شرايين الجسد الاقتصادي المحلي خلال فترة معينة بحيث يترتب على هذا الانفاق أقصى قدر من الناتج الصافي^(٣).

ونلاحظ من سياق مفهوم تنويع القاعدة الاقتصادية ومفهوم المقدرة الاستيعابية أن تنويع الاقتصاد الوطني يقتضي توسيع قدرته على الاستيعاب، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العمليتين وبين الجهد التخطيطي والنامائي على المستوى القطاعي أو المستوى الوطني. وتكمن آليات هذا الارتباط في المهام الرئيسية للتخطيط والتي من أهمها ادارة عملية التنمية وتحديد بدائل نمو المجتمع ومسيرته الانمائية على النحو الذي يحقق أقصى كفاءة ممكنة في تعبئة الموارد وتخصيصها واستخدامها وتنميتها سواء للجيل الحاضر أو الأجيال المقبلة.

ومن الملاحظ أن راسمي السياسة الاقتصادية العامة في دولة الكويت قد أدركوا حقيقة هذه العلاقة منذ اقامة مجلس الانشاء والى الآن، فقد احتل مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية مكاناً بارزاً بين أهداف برامج التنمية سواء في مشروعات الخطط الانمائية الخمسية السابقة منذ عام ١٩٦٧ وحتى بداية الثمانينات^(٤) أو في تلك الاهداف التي تسعى الخطة الخمسية الاولى (٨٥/٨٦ - ٨٩/١٩٩٠) الى تنفيذها، ناهيك عن التصورات المستقبلية لمسيرة الانماء المستقبلية الصادرة عن وزارة التخطيط وتصورات المجلس الاعلى للتخطيط حول الاستراتيجية الانمائية بعيدة المدى الصادرة في نهاية عام ١٩٨٩ .

ويتضمن مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية كفاية استراتيجية هدفين متكاملين في التخطيط الوطني يؤديان الى زيادة المقدرة الاستيعابية.

الاول: خلق الآليات الفاعلة اللازمة لزيادة التشابك الاقتصادي؛

ان خلق آليات التشابك الاقتصادي قطاعياً من شأنه زيادة المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية (الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات) في مجمل الناتج القومي الى الحد الذي يتخلّى فيه النفط الخام عن دوره الحالي كمجرد سلعة أولية

تصديرية ليصبح قطاعاً انتاجياً قائداً للتنمية وليس قطاعاً ريعياً مرتبطاً بالاقتصاد العالمي ومسيطرأ على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الثاني: القضاء على سلبيات التنمية بالموارد الاحادي:

وذلك لأن استمرار الارتكاز الى الموارد النفطية كمصدر أحادي للايرادات العامة قد ترسخ عنه جوانب غير مواتية في متغيرات السكان وقوة العمل وأنماط الانفاق والتجارة وطرق الكسب، كما أن استمرار هذه الجوانب يواكبه تكلفة اجتماعية لا قبل للمجتمع الكويتي على تحملها على المدى البعيد.

ويتبين اذن أنه لكي يتحقق الهدفان المشار اليهما فلا بد من تعظيم آثار الايجابيات المتحققة بقيادة النفط في توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيزها أو زيادة كفاءتها، والتغلب على الخصائص غير المواتية لضآلة القاعدة الموردية وسلبيات النمط الريعي للتنمية. وسوف نتناول أجزاء هذا الفصل كما يلي:

(١) ايجابيات النمط الريعي للقاعدة الاقتصادية الكويتية.

(٢) سلبيات النمط الريعي وآثارها على الاقتصاد المحلي والخارجي.

(٣) الطاقة الاستيعابية وكيفية زيادتها في الاقتصاد الكويتي.

٢ - ١ ايجابيات الموارد الريعية:

يقوم النمط الريعي (Rental Pattern) متى استند الجهد الانمائي على مصادر دخلية يصعب على المخططين وراسمي السياسة الاقتصادية العامة التحكم فيها نظراً لاعتماد هذه المصادر على عوامل خارجية وأمثلتها الدخل النفطي ودخل الاستثمارات الخارجية ودخل السياحة وتحويلات العاملين في الخارج... الخ.

وتعد الكويت ومعظم الاقطار العربية النفطية من الدول ذات الاقتصاد الريعي لاعتمادها على الدخل من صادرات النفط والدخل من الموجودات الاجنبية. ومن أهم الايجابيات التي تحققت للاقتصاد الكويتي باعتماده على الموارد الريعية ما يلي:

٢ - ١ - ١ رفع متوسط دخل الفرد الى مصاف مستويات الدخل للدول الأكثر تقدماً:

مع طفرة الاسعار التي لحقت بأسعار النفط في النصف الاول من السبعينات وبعد حرب عام ١٩٧٣ تصاعدت الزيادة في متوسط الدخل للفرد الكويتي ليصبح أكثر من (٢٠) ألف دولار امريكي في بداية الثمانينات وبذلك صنف الدخل الفردي الكويتي في مرتبة ثاني أكثر الدخل ارتفاعاً في العالم^(٥).

ولقد واكب ارتفاع دخل الفرد في المتوسط زيادة في مستوى اشباع الحاجات الاجتماعية المادية وغير المادية وعلى نحو متميز نسبياً للسكان الوطنيين سواء على مستوى المنطقة العربية أو على مستوى بلدان العالم الثالث. ولا يخفى أن ارتفاع متوسط الدخل انما يعني ارتفاع الجهد الادخاري للحكومة والقطاع العائلي الامر الذي يعتبر ضرورياً لبناء الطاقات الانتاجية وزيادة درجة التنمية للاقتصاد الوطني.

٢ - ١ - ٢ القدرة على تنفيذ برامج الاستثمار الضخمة:

ساعد تصدير النفط وعائدات الاستثمار في الخارج على توفير رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار في بناء الحد اللازم للتنمية من قواعد رأس المال الاجتماعي (Social Capital) الذي تعتبر ندرته في بلدان العالم الثالث اختناقاً مانعاً لتوسيع القاعدة الاقتصادية وقيداً على التنمية بصفة عامة. ان هذا النوع من الاستثمارات يتطلب لبنائه طاقة ادخارية مرتفعة ينشأ عن افتقادها في كثير من الدول تكلفة اجتماعية باهظة من جراء الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية المقترنة بشروط جائزة للحصول عليها. كما أن الاستثمارات الخاصة تعزف عن الولوج في مثل هذه الاستثمارات نظراً لارتفاع تكلفتها وطول فترة استرداد رأس المال منها، وتساقط العائد منها بشكل غير مباشر على القطاعات الاقتصادية^(٦).

والواقع ان اضطلاع الحكومة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد حدا بها الى توزيع انفاقها ليس فقط على البنى الاساسية والخدمات الاجتماعية ولكنها

أيضاً اضطلعت بدور كبير في بناء استثمارات انتاجية متطورة في مجال استخراج النفط والبتروكيماويات، كما قامت بتشجيع القطاع الخاص على ارتياد المجالات الانتاجية في الصناعة والزراعة، ويمكن لنا رصد مجموعة من الحوافز التي تقدمها الكويت لتشجيع القطاع الخاص أهمها^(٧):

- توفير القروض طويلة الاجل ذات الفائدة المنخفضة من جانب البنك الصناعي والتي لا تتعدى ٤٪ فقط.
- توفير القسائم الصناعية بايجار رمزي لا يتجاوز (٥٠) فلساً للمتر المربع في السنة في منطقة الصباحية.
- المساهمة في رأس مال الشركات التي يؤسسها القطاع الخاص.
- تمويل البنى الاساسية اللازمة للقطاع الصناعي.
- توفير المياه والكهرباء اللازمة للانتاج والاستهلاك بأسعار منخفضة (فلسان فقط للكيلوات/ ساعة)، ونحو ١٤ فلساً/ ١٠٠٠ قدم^٣ من الغاز ونحو ٢٥٠ فلساً لكل ألف جالون من المياه العذبة.
- فرض ضريبة حمائية على بعض السلع المستوردة البديلة تصل الى ١٥٪.
- فرض قيود كمية على بعض أنواع السلع المستوردة لبدايل الانتاج المحلي.
- تشجيع شراء المنتجات الوطنية ذات الجودة المماثلة للواردات البديلة من جانب الحكومة بحيث لا يزيد سعر الشراء عن ١٠٪ من سعر البديل المستورد.
- الاعفاء الكامل من ضرائب الدخل وضرائب التصدير.

وفي حصر قام به معهد الكويت للابحاث العلمية^(٨)، تبين أن الاعفاءات على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج ممثلة في المواد الخام وقطع الغيار قد بلغت نحو أكثر من (٢٨) مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦، ونحو (٢٨٠) مليون دينار اعفاءات على فوائد القروض الصناعية خلال الفترة ١٩٨٦-٧٥ بمعدل ٢٥,٤ مليون دينار سنوياً. كما أن المنشآت الصناعية تعفى سنوياً من قيمة (٤٥,٢، ٢٣,٣) مليون دينار من قيمة الكهرباء والماء الحقيقية

على الترتيب، وبلغت قيمة الاعفاء من أثمان القسائم الصناعية نحو ١٠٠٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ أي نحو ٢٨٠٥٪ من قيمة ناتج الصناعة التحويلية الذي لم يزد في ذلك العام عن (٣٧٧٠٢) مليون دينار.

٣ - ١ - ٣ وجود سوق النقد وسوق رأس المال في الاقتصاد الوطني:

من أهم الجوانب الايجابية في الاقتصاد الكويتي وجود هيكل مؤسسي متسع نسبياً للجهاز المصرفي يقف على رأسه البنك المركزي وينطوي في ظلّه نحو (٧) بنوك تجارية يتبعها نحو (١٥٣) فرعاً، (٤) بنوك متخصصة في التسليف والادخار والصناعة والتمويل على الطريقة الاسلامية، ويتبع هذه البنوك نحو (١٥) فرعاً وهناك (٢٢) شركة استثمار خاضعة لرقابة البنك المركزي و(٣٩) شركة صرافة مسجلة به، ومجموعة من شركات التأمين^(٩).

كما يمثل الجهاز المالي الكويتي حضوراً في السوق المالية العالمية بالفروع التي أنشأها في هذه الاسواق مثل لندن - نيويورك وسنغافورة، الامر الذي يعتبر ضرورياً في الاسهام في عملية تحقيق التكامل بين الاقتصاد الخارجي والاقتصاد المحلي للكويت.

ويعزز النشاط المالي في الكويت وجود سوق رأس المال التي تضم سوق الاسهم (الرسمية والموازية) وسوق السندات، والتي يتم تطويرها كي تتحقق لها المرونة اللازمة للتكيف مع الظروف الاقتصادية بحيث تتم المحافظة على الاستقرار للاقتصاد الوطني واستقرار معدلات التنمية في أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك عن طريق تنظيم قواعد الاصدار والاسعار والتداول والحد من المضاربات وحسن اختيار وسطاء الصفقات داخل هذه السوق. ولعل الكويت قد أصبح لها خبرة محلية في كيفية مواجهة عوامل اختلال سوق الأوراق المالية وخاصة بعد أزمة سوق المناخ اذ استطاعت أن تبتكر وسائل لمواجهة آثار هذه الأزمة سواء بالتشريعات أو بالادوات المالية والنقدية وان كان الاقتصاد الكويتي لم يتعاف نهائياً من آثارها حتى الآن^(١٠).

وما يعنينا هنا هو أن وجود هذا المستوى لسوق النقد وسوق رأس المال في

الكويت سوف يمكن بعد تطويرها من اعمال أدوات السياسة النقدية والمالية ليس فقط في تعبئة المدخرات الوطنية، ولكن في تخصيص الاستثمارات بما يخدم توسيع الطاقة الاستيعابية والبنية الاقتصادية للكويت. ويتم التعجيل بتحقيق هذا المستوى لسوق رأس المال فقط باستمرار الحكومة في دعمها وتوفير آليات كفاءتها لخدمة الجهاز الانتاجي، ولكن أيضاً بالعمل المستمر نحو تحقيق تكاملها مع الاسواق العربية لزيادة الطاقة الاستيعابية الكويتية أفقياً في السوق العربية^(١١)، وتكمن ضرورة الدعم الحكومي لهذه السوق لما تعانيه من نواقص لعل أهمها حاجة الشركات المساهمة الى مساهمة الحكومة في رأس مالها ومنحها القروض والاعانات، وندرة الاجهزة المتخصصة في أعمال الوساطة، وموسمية التعامل وعرضتها لاعمال المضاربة الضارة^(١٢).

٢- ١- ٤ توفير مصادر الطاقة اللازمة للتنمية؛

غني عن القول ان وجود النفط يعتبر ميزة نسبية في مجال السعي الى توسيع الطاقة الاستيعابية وركائزها ما يلي:

- يؤدي توفر هذا المصدر للطاقة بأسعار رخيصة نسبياً الى تقليل تكلفة الانتاج وهو ما يؤدي ليس فقط الى زيادة الحافز على الاستثمار، ولكن يؤدي أيضاً الى زيادة قدرة المنتجات على المنافسة في الاسواق الخارجية.
- تلبية الاحتياجات المتزايدة لاعداد السكان بحيث لا يؤثر ارتفاع مستوى استهلاك الطاقة تأثيراً سلباً على ميزان المدفوعات أو مصادر الصرف الأجنبي. وتشير احصاءات الامم المتحدة أن دول مجلس التعاون بلغ معدل استهلاكها من الطاقة (نفط - وغاز طبيعي) نحو (٩٨٠٦٥) ألف طن متري عام ١٩٨٦، كان نصيب الكويت منها نحو (٢٤٧٤٦) ألف طن أو ١٥٪ تقريباً. بينما بلغت هذه النسبة ٥٠،٨٪ في السعودية، ٦٠،٦٪ في كل من البحرين وقطر و ١١٪ في عمان ونحو ١٠٪ في الامارات^(١٣).
- امكانية اجراء التكامل الصناعي بين النفط والصناعات التحويلية

(البتروكيماويات) بحيث يمكن الاعتماد على الذات في انتاج الاحتياجات من هذه الصناعات على المستوى العربي وتوفير مقدرة تصديرية مرتفعة للاسواق العالمية تمكن من الحصول على مستلزمات الانتاج والتكنولوجيا المتطورة اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

٢ - ٢ سلبيات النمط الريعي للتنمية:

تتمثل أهم سلبيات النمط الريعي السائد في الكويت وسائر البلدان العربية النفطية ذات القاعدة الموردية المحدودة في تحكم الدخل الريعي - بما ينضوي عليه من تقلبات مستمرة - في حركة النشاط الاقتصادي في القطاعات غير الريفية، وما ينجم عن ذلك من أنماط للاستخدام والانفاق تعتبر غير مواتية أمام عملية توسيع القاعدة الاقتصادية. وسوف نتناول عرض هذه السلبيات على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للاقتصاد الوطني وعلى النحو التالي معتمدين على الجداول من (٢-١) - (٢-٤).

٢ - ٢ - ١ التقلب في الدخل المحلي واختلال البنيان الاقتصادي في صالح القطاع النفطي:

قد شهدت الاعوام من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ مرحلة زيادة مستمرة للناج المحلي الاجمالي بلغت مداها عام ١٩٨٠ ببلوغ مستوى الناج الى اكثر من (٧٠٩) مليار دينار كويتي بأسعار عام ١٩٨٠ وبأكثر من (٣٠٥) مليار تقريباً في بداية الفترة، وقد بلغ متوسط الوزن النسبي لقطاع النفط في اجمالي هذا الناج طوال الفترة نحو أكثر من ٦١٪. وتعزى هذه النسبة المرتفعة الى ما شهدته هذه الفترة من زيادة في قيمة الناج النفطي التي بلغت ١٨٠١٪ في المتوسط خلال الفترة.

أما الفترة من عام ١٩٨١ الى نهاية عام ١٩٨٧ فقد شهدت تراجعاً في معدلات النمو السنوي في الناج المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط نحو ٢٠٢٪ كمعدل سلبي خلال الفترة مقارناً بمعدل ايجابي قدره ١٧٠٢٪ خلال الفترة

جدول رقم (١ - ٢)
تطور الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه بين القطاعات النفطية
وغير النفطية والقطاعات السلعية والخدمية
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧

(أسعار جارية - مليون دينار)

القطاعات الخدمية		القطاعات السلعية		القطاعات غير النفطية		القطاع النفطي نפט خام وغاز طبيعي		اجمالي الناتج المحلي بقية المشتري	بيان
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة		السنوات
٢٤٦٦	٧١٤٥٥	٧٨١٤	٢٧٧٣	٢٩١٦	١٠٣٠٠٩	٧٠١٤	٢٤٥٦١٦	٣٤٨٧١٥	١٩٧٥
٢٣١٣	٨٩٢١٣	٧٦١٧	٢٩٣٧١٣	٣٤١٢	١٣٠٩١٩	٦٥١٨	٢٥١٩١٧	٣٨٢٩١٦	١٩٧٦
٢٦١٩	١٠٩٢١٦	٧٣١١	٢٩٥٩	٣٨١٩	١٥٧٤١٣	٦١١١	٢٤٧٧١٣	٤٠٥١١٦	١٩٧٧
٢٨١٣	١٢٠٣١١	٧١١٧	٣٠٦١١٢	٤٠١٩	١٧٤٣١٧	٥٩١١	٢٥٢٠١٦	٤٢٦٤١٣	١٩٧٨
٢٢١٧	١٥٥١١٤	٧٧١٣	٥٢٨٨١٥	٣٨١٤	٢٦٢٧١٤	٦١١٦	٤٢١٢١٥	٦٨٣٩١٩	١٩٧٩
٢٥١٥	١٩٤٥١١	٧٤١٥	٥٧٩٦١١	٤٣١٣	٢٦٥٤١٩	٦٥١٧	٥٠٨٦١٣	٧٧٤١١٢	١٩٨٠
٢٢١٣	٢٢٥٢١٢	٦٧١٧	٤٧٣٣١٦	٤١١١	٢٨٧٠١٨	٥٨١٩	٤١١٥١٠	٦٩٨٥١٨	١٩٨١
٤٧١٥	٢٩٥٥١٧	٥٢١٥	٣٢٦٥١٦	٥٥١٥	٣٤٤٨١٨	٤٤١٥	٢٧٦٣١٥	٦٢١٢١٣	١٩٨٢
٤١١٨	٢٥٦٤١٨	٥٨١٢	٣٥٦٩١٤	٥٠١٥	٣٠٩٦١٣	٤٩١٥	٣٠٣٧١٩	٦١٣٤١٢	١٩٨٣
٣٩١٣	٢٥٤٨١٢	٦٠١٧	٣٨٣٢١٣	٤٦١٧	٢٩٨٠١٧	٥٣١٣	٣٤٠٠١١	٦٣٨٠١٨	١٩٨٤
٣٩١٧	٢٣١٦١٧	٦٠١٣	٣٥١٣١٧	٤٨١٨	٢٨٤٧١٢	٥١١٢	٢٩٨٣١٢	٥٨٣٠١٤	١٩٨٥
٤٧١٤	٢٢٥٥١٤	٥٢١٦	٢٥٦٠١٩	٦١١٨	٢٩٧٤١٥	٣٨١٢	١٨٤١١٨	٤٨١٦١٣	١٩٨٦
٤١١٣	٢٢٤٨١٤	٥٨١٧	٣١٩٦١١	٥٩١٠	٣٢١٢١٣	٤١١٠	٢٢٣٢١٢	٥٤٤٤١٥	١٩٨٧

المصدر: وزارة التخطيط / جداول المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكتوبر
١٩٨٨.

جدول رقم (٢ - ٢)

النصيب المطلق والنسبي لكل من قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ و ٨١ / ١٩٨٧
بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

الصناعة التحويلية	الزراعة		الزراعة والصناعة التحويلية		اجمالي الناتج الاطلي غير النفطي	بيان السنوات
	قيمة	%	قيمة	%		
١٨٠٩	١٩٥٠١	٠٠٩	٨٠٨	١٩٠٨	١٠٣٠٠٩	الفترة الأولى ١٩٧٥
١٧٠٥	٢٢٩٠٩	٠٠٨	١٠٠٣	١٨٠٣	١٣٠٩٠٩	١٩٧٦
١٥٠٣	٢٤١٠٣	٠٠٥	٧٠٧	١٥٠٨	١٥٧٤٠٣	١٩٧٧
١٦٠٢	٢٨٢٠٦	٠٠٦	١٠٠٠	١٦٠٨	١٧٤٣٠٧	١٩٧٨
٢١٠٦	٥٦٧٠٠	٠٠٤	١١٠٨	٢٢٠٠	٢٦٢٧٠٤	١٩٧٩
١٦٠١	٤٢٧٠٣	٠٠٥	١٤٠٠	١٦٠٦	٢٦٥٤٠٩	١٩٨٠
١٧٠٧	٣٢٣٠٨	٠٠٦	١٠٠٤	١٨٠٣	١٨٣٤٠٥	متوسط
١٤٠٤	٤١٥٠١	٠٠٩	٢٤٠٠	١٥٠٣	٢٨٧٠٠٨	الفترة الثانية ١٩٨١
٨٠٩	٣٠٧٠٩	٠٠٨	٢٨٠٥	٩٠٧	٣٤٤٨٠٨	١٩٨٢
١٢٠١	٣٧٤٠٩	٠٠٩	٢٨٠٤	١٣٠٠	٣٠٩٦٠٣	١٩٨٣
١٠٠١	٣٠٠٠٣	١٠١	٣٤٠٩	١١٠٢	٢٩٨٠٠٧	١٩٨٤
١٣٠٤	٣٨١٠٥	١٠٤	٣٩٠٣	١٤٠٨	٢٨٤٧٠٢	١٩٨٥
١٨٠٧	٥٥٥٠١	١٠٧	٥١٠٩	٢٠٠٤	٢٩٧٤٠٥	١٩٨٦
٢٤٠٥	٧٨٨٠٠	٢٠٠	٦٢٠٥	٢٦٠٥	٣٢١٢٠٣	١٩٨٧
١٤٠٦	٤٤٦٠١	١٠٢	٣٨٠٥	١٥٠٨	٣٠٦١٠٥	متوسط

المصدر: وزارة التخطيط / دولة الكويت / جداول المؤشرات الاقتصادية مصدر سابق.

السابقة. وبلغ الناتج الاجمالي نحو (٤١٨) مليار دينار عام ١٩٨٦، غير انه شهد ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٨٧ حيث بلغ (٥١٤) مليار تقريباً. وشكّلت نسبة ناتج قطاع النفط مستوى بلغ نحو ٤٩٪ من اجمالي هذا الناتج عن الفترة ٨١-١٩٨٧ ونتيجة لهذا التطور فقد اكتسبت مسيرة النشاط الاقتصادي الكلي نفس خصائص مسيرة مستوى نشاط القطاع النفطي.

٢ - ٢ - ٢ توقف النمو في القطاعات الاخرى على النمو في القطاع النفطي؛

وتتضح هذه الظاهرة بجلاء باستعراض معدلات النمو المتحققة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وهي فترة زيادة معدلات نمو الناتج النفطي ومقارنتها بمعدلات النمو المتحققة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧. ففي الفترة الاولى كان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي نحو ١٧,٢٪ لأن الناتج النفطي حظي بمعدل نمو سنوي قدره ١٥,٧٪ في المتوسط وترتب على ذلك أن كانت متوسطات معدل النمو السنوي في القطاعات غير النفطية نحو ٢٠,٨٪، ١٥,٩٪، ٨,٧٪، ٢٢,٢٪ لكل من الناتج غير النفطي، القطاعات السلعية، الزراعة والصناعة، الخدمات على الترتيب.

لقد حدث العكس خلال المرحلة التالية ١٩٨١ - ١٩٨٧، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب تدهور معدل النمو السنوي المتوسط لناتج النفط الى معدل سلبي قدره (٢,٢٪)، وقد ادى هذا التراجع السلبي الى نزول معدل النمو المتوسط للناتج غير النفطي من (١٥,٧٪) في الفترة الاولى الى (٩,٧٪) للفترة التالية، وبلغ هذا المعدل نحو ٦,٢٪ سلبياً في القطاعات السلعية ونحو ١,٧٪ لقطاعي الزراعة والصناعة مقارنة بنحو ٨,٩٪ في الفترة الاولى كما سبق وأشرنا وهبط معدل النمو المتوسط للخدمات الى مستوى ٠,٢٪ فقط.

٢ - ٢ - ٣ تشوه العلاقة بين التغير في الانصبة النسبية للقطاعات في الهيكل الاقتصادي ومعدلات نموها؛

ومكمن هذا التشوه يمكن تفسيره من واقع بيانات الجداول المشار اليها في أن تغير الوزن النسبي للقطاع غير النفطي لا يعكس تغيراً جوهرياً في الهيكل

جدول رقم (٣ - ٢)
معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات المختلفة
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧

الخدمات	الزراعة والصناعة	القطاعات السلعية	الناتج غير النفطي	الناتج النفطي	الناتج اجمالي	بيان
	%	%	%	%	%	السنوات
-	-	-	-	-	-	١٩٧٥
٢٤٥٩	١٧٥٧	٥٥٩	٢٧٥٠	٢٥٥	١١٥٧	١٩٧٦
٢٢٥٥	٣٥٧	٥٥٧	٢٥٥٢	(١٥٦)	٥٥٨	١٩٧٧
١٥٥٢	١٧٥٢	٣٥٤	١٥٥٧	١٥٧	٥٥٠	١٩٧٨
٢٨٥٩	٩٨٥٣	٧٢٥٨	٥٥٥٧	٦٧٥٢	٦٢٥٠	١٩٧٩
٢٥٥٤	(٢٣٥٦)	٩٥٦	١٥٥	٢٥٥٧	١٣٥٢	١٩٨٠
٢٢٥٢	٨٥٧	١٥٥٩	٢٥٥٨	١٥٥٧	١٧٥٢	متوسط
١٥٥٨	(٥٥٤)	(١٨٥٣)	٨٥١	(١٩٥١)	(٩٥٧)	١٩٨١
٣١٥٢	(٢٣٥٤)	(٣١٥٥)	٢٥٥١	(٣٢٥٨)	(١١٥١)	١٩٨٢
(١٣٥٢)	٢٥٥٥	٩٥٣	(١٥٥٢)	٩٥٩	(١٥٣)	١٩٨٣
(٥٥٦)	(١٦٥٨)	٧٥٤	(٣٥٧)	١١٥٩	٤٥٠	١٩٨٤
(٩٥٥)	٢٥٥٦	(٨٥٣)	(٤٥٥)	(١٢٥٢)	(٨٥٦)	١٩٨٥
(٢٥٧)	٤٤٥٢	(٢٧٥١)	٤٥٥	(٣٨٥٣)	(١٧٥٤)	١٩٨٦
(٥٥٣)	٤٥٥١	٢٤٥٨	٨٥٥	٢١٥٢	١٣٥٥	١٩٨٧
٥٥٥٣	١٥٧	(٦٥٢)	١٥٩	(٩٥٧)	(٤٥٥)	متوسط

المصدر: جدول رقم (١ - ٢).

الاقتصادي بقدر ما يعكس انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي المسيطر، وأقوى دليل على ذلك أن الوزن النسبي للقطاع غير النفطي قد ازداد من نحو ٢٨٪ خلال الفترة الاولى ١٩٧٥ - ١٩٨٠ الى نحو ٥١٪ في المتوسط خلال الفترة التالية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن في قطاعات الانتاج السلعية بل كانت راجعة الى زيادة الوزن النسبي للخدمات وذلك لانخفاض الوزن النسبي للقطاعات السلعية مجمعة من نحو ٧٥,٣٪ في المتوسط في الفترة الاولى الى نحو ٥٨,٦٪ تقريباً، بينما انخفض الوزن النسبي لقطاع الزراعة والصناعة التحويلية من ١٨,٣٪ في جملة الناتج غير النفطي الى نحو ١٥,٨٪ في الفترة التالية. حقاً قد ارتفع الوزن النسبي لقطاع الزراعة من ٠,٦٪ في الفترة الاولى الى نحو ١,٢٪ في الفترة التالية، إلا أن ذلك قابله انخفاض في نصيب الصناعة التحويلية من ١٧,٧٪ الى ١٤,٦٪ خلال هاتين الفترتين على الترتيب. قارن الجدول رقم (٢-٢).

ولقد حدث هذا التطور في ظل تدني نمو قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية معاً الى معدل متوسط قدره ١,٧٪ سنوياً خلال الفترة ٨١-١٩٨٧. وفي الوقت الذي تدهور فيه معدل النمو السنوي المتوسط في قطاع الخدمات خلال الفترة الثانية الى نسبة لا تذكر بلغت ٠,٣٪ مقارنة بنحو ٢,٢٪ تقريباً خلال الفترة الاولى هذا في الوقت الذي ازداد فيه النصيب النسبي للخدمات من ٢٥٪ تقريباً خلال الفترة الاولى الى اكثر من ٤٠٪ في الفترة الثانية.

وعموماً فان الجدول رقم (٢-٤) يلخص الحقائق المشار اليها حسب الفترة الخمسية منذ عام ١٩٧٥ وحتى العام (١٩٩٠). فنلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي كان ينمو بمعدل سلبي قدره ١٪ في الفترة الاولى وازداد هذا المعدل السلبي الى ٤,٩٪ في الفترة التالية وبدأ يتحسن قليلاً في الفترة الثالثة ٨٥-١٩٩٠ حيث بلغ نحو ٠,٢٪ سنوياً.

ولقد كان هذا النمو انعكاساً مباشراً للنمو الحادث في القطاع النفطي (٣,٤٪) و(٨,٢٪)، على ترتيب الفترات الثلاث. ويلاحظ من الجدول

تراجع نمو القطاعات الخدمية في فترة الثمانينات، وكذلك القطاعات غير النفطية وهو صدى مباشر لتراجع الانفاق على الخدمات في تلك الفترة. ولعل ذلك كان سبباً مباشراً من اسباب الاتجاهات الانكماشية لفترة الثمانينات في الاقتصاد الكويتي كما سيرد بيانه فيما بعد. أما قطاع المنتجات البترولية فقد استمر ينمو بمعدلات متزايدة طوال الفترات الثلاث ٣٠١٪، ١٠٦٪، ٣٠٨٪ سنوياً، ويرجع ذلك لتزايد الاهتمام بتطوير الصناعات النفطية في الكويت.

وبناء على ما تقدم فان انخفاض أو تغير الاوزان النسبية القطاعية في غير صالح القطاع النفطي لا يعكس تبديلاً في موقع القطاعات غير النفطية من عملية قيادة التنمية بقدر ما يعكس التغير في متحصلات القطاع النفطي وارتفاع دور القطاعات الخدمية (الانفاق الحكومي) في النشاط الاقتصادي الكلي.

وقد ساهمت عوامل متعددة دولية واقليمية ومحلية في التطوّرت الاخيرة، منها استمرار الاضطراب في السوق العالمية وانخفاض اسعار النفط وتقلبات اسعار الصرف العالمية وتأثر منطقة الخليج العربية وظروف الحرب العراقية الايرانية وانعكاساتها السلبية على حركة التجارة العالمية.

ويسوق أحد تقارير البنك المركزي تفسيراً مقبولاً لأسباب اضطراب معدلات النمو في القطاعات السلعية الكويتية مؤداه أن هذه القطاعات ترتبط تنميتها ومستويات النشاط فيها بالطلب الخارجي على صادرات الكويت وبالذات البتروكيماويات وبعض السلع المصنعة الاخرى كما يرتبط مستوى النشاط في هذه القطاعات بنشاط التشييد المحلي الذي تأثر سلباً خلال الفترة ناهيك عن عدم تبني استراتيجية محددة للتصنيع وعدم فاعلية الدعم الحكومي في دفع معدلات النشاط للقطاعات السلعية^(١٤).

أن أهم العوامل التي يمكن أن يكون لها فاعلية اذن في تنويع القاعدة الانتاجية الكويتية ازاء الاسباب الآنفه الذكر لا بد أن تتمثل في استراتيجية بديلة لتنمية القطاعات السلعية بحيث يترتب على تنفيذها تغيير جوهري في الاهمية النسبية للقطاعات السلعية ومعدلات نموها.

جدول رقم (٤ - ٢)
تطور الناتج المحلي الاجمالي وهيكله خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠
(القيمة بالملليون دينار كويتي)

متوسط معدلات النمو السنوي			السنوات						بيان
%			١٩٨٥		١٩٨٠		١٩٧٥		القطاعات
الفترة	الفترة	الفترة	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٩٠ — ٨٥	١٩٨٥ — ٨٠	١٩٨٠ — ٧٥	تقديري ١٩٩٠						
(/١٠٦)	(/٨٠٢)	(/٣٠٤)	٣٧٨٧,٦	٦,٠٨	٣٥٠,٧	٨١	٥٣٨٧	٨٠,٣	قطاعات الإنتاج السلمي
(/١٠٦)	(/٩٠٤)	(/٣٠٥)	٣١٩٢,٧	٥,١٣	٣٠٩٩	٦٤,٣	٥٠٨٦	٧٦,٥	النفط الخام والغاز
(/٣٠٨)	(/١٠٦)	(/٣٠١)	٣٥٧,٢	٠,٥٧	٩٣	٠,٧	٥٦	٥,٦	منتجات البترول
(/٢٠٤)	(/٧٠٨)	(/١٢٠٨)	٢٣٧,٥	٣,٨	٣١٥	٦,٠	٤٧٤	٤,٠	منتجات غير نفطية
(/١٠٦)	%	%١,٠٠٤	٢٤٣٢,٤	٣٩,٣	٢٦٤٤	٢٩	٢٥١٨	١٩,٧	قطاعات خدمية
(/١٠٨)	(/١٠٦)	%١,١٢	١٤١٢,٨	٢٢,٧	١٥٥١	٢٠,٢	١٥٩٩	١١,٤	خدمات إنتاجية
(/١٠٤)	%١,٣٠٥	%١,٧٠٩	١٠١٩,٦	١٦,٥	١٠٩٣	٨,٨	٩١٩	٨,٣	خدمات حكومية
(/١٠٢٢)	(/٤٠٩)	(/١٠١١)	٦٢٢,٠	١٠,٠	٦١٥١	١٠,٠	٧٩٠٥	١٠,٠	الناتج المحلي الإجمالي

* مصدر بيانات هذا الجدول: ١ - حتى عام ١٩٨٥ مصدرها: المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٨٢)، (١٩٨٧).

الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٠ مصدرها: بيانات الادارة الاقتصادية وزارة التخطيط دولة الكويت، يونيه ١٩٩٠.
الأقواس تعني سالبا.

٢ - ٣ آثار النمط الريعي للاقتصاد الكويتي:

يمكن تلخيص الآثار الريفية في جانبين يتعلق الاول بمستوى الاقتصاد المحلي الذي يسيطر على هيكله قطاع النفط، ويتعلق الثاني بمستوى الاقتصاد الخارجي للكويت.

٢ - ٣ - ١ على مستوى الاقتصاد المحلي:

من أهم خصائص الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على استخراج النفط وتصديره بالدرجة الاولى تميزه بالتقلب وفقاً لرياح السوق العالمية، رواجها وكسادها، الامر الذي يجعل قوى الانتاج في الاقتصاد الوطني مرتبطة الى حد كبير بحركة هذه السوق صعوداً أو هبوطاً^(١٥)، فعند اتجاه السوق العالمية الى الصعود (حركة رواج) يتزايد الدخل المحلي بصورة لا تبرزها قوى الانتاج الحقيقية بعيداً عن القطاع الريعي (النفطي) المسيطر. ويترتب على هذه الزيادة زيادة الانفاق وبعث حركة رواج وتنشيط دوافع الاستثمار في كافة الاتجاهات. غير أن مثل هذه الدورة لا تؤدي ثمارها كاملة في اقتصاد كالاقتصاد الكويتي لضالة مرونة الجهاز الانتاجي، وضعف القاعدة الموردية المادية وندرة عنصر العمل الماهر، الامر الذي يتمخض عنه أثر مضاري في سوق المال وزيادة فعالية التضخم التي تغذيها زيادة المعروض النقدي وزيادة الانفاق.

وتأخذ الظاهرة وضعاً معكوساً في حالة انخفاض الدخل الريعي، غير ان هذه الحالة تتمثل آثارها ليس فقط في انخفاض الدخل المحلي، ولكن أيضاً في انخفاض كل من الاستثمار والاستهلاك (الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العائلي) وبالتالي تدهور مستوى النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع.

ونظراً لصعوبة تخفيض الاستهلاك مباشرة تلبية لانخفاض الدخل فان الحكومة تضطر لتعويض الفئات الاجتماعية المتضررة بانخفاض الدخل وبحيث تحافظ ما أمكن على مستويات الاستهلاك المتحققة. ان ذلك يعني ببساطة أن المجتمع لن يستطيع تجنب حالة الكساد التضخمي (Stagflation) التي تتواكب في

مؤشرات الناتج والاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨
جدول رقم (٥ - ٢)
(مليون دينار - أسعار جارية)

الإستثمار			مؤشرات الإستهلاك النهائي								الناتج المحلي الإجمالي		عدد السكان بالألف نسمة	بيان السنوات	
			متوسط نصيب الفرد في الإستهلاك بالدينار	الميل للإستهلاك	إجمالي		خاص		حكومي						
الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير السنوي	قيمة			%	قيمة	التغير السنوي	قيمة	%	قيمة	التغير السنوي	%			
%	%	%			%	%	%	%	%	%	%	%			
٦٥٢	-	٤٨١٥٠	٢٣٨٥٥٩	٤٢٥٢	-	٢٢٦٨٥١	-	٢٤٠٣٥٢	-	٨٦٤٥٩	-	-	٧٧٤١٥٢	١٣٦٩٥٧	١٩٨٠
٧٥٨	١٣٥٤	٥٤٥٥٩	٢٤٩٦٥٢	٥١٥٢	٩٥٤	٣٥٧٤٥٩	٧٥٤	٢٥٨٠٥٨	١٥٥٠	٩٩٤٥١	١٥٥٠	(٩٥٧)	٦٩٨٥٠٨	١٤٣٢٥١	١٩٨١
٢٣٥١	١٦٣٥٥	١٤٣٦٥٠	٢٩٣٨٥٣	٧٠٥٨	٢٣٥٠	٤٣٩٩٥٩	٢٤٥١	٣٢٠٤٥٢	٢٠١٣	١١٩٥٥٧	٢٠١٣	(١١٥٠)	٦٢١٢٠٣	١٤٩٧٥٤	١٩٨٢
٢٤٥٨	٦٥٢	١٥٢٥٥١	٢٦٧٥٥٨	٦٨٥٣	(٤١٨)	٤١٨٩٥٦	(٩٥٧)	٢٨٩٣٥٧	٨٥٤	١٢٩٥٥٩	٨٥٤	(١٥٢)	٦١٣٤٠٢	١٥٦٥٥١٠	١٩٨٣
٢٠٥٥	(١٤٥٢)	١٣٠٦٥٣	٢٥٨٦٥٩	٦٦٥٤	١٥٠	٤٢٣٥٥٣	(١٠٥٥)	٢٨٧٨٥٧	٥٥٤	١٣٥٦٥٦	٥٥٤	٤٥٠	٦٣٨٠٥٨	١٦٣٧٥٢	١٩٨٤
٢٢٥٢	(٥٥٨)	١٢٩٥٥٥	٢٢٢٧٥٥	٦٥٥٤	(٩٥٩)	٣٨١٣٥٨	(١٨٥١)	٢٣٥٦٥٦	٧٥٤	١٤٥٧٥٢	٧٥٤	(٨٥٦)	٥٨٣٠٥٤	١٧١٢٥١	١٩٨٥
٢٢٥٨	(١٥٥٣)	١٠٩٧٥٦	٢١٤٦٥٦	٧٩٥٨	٥٥٧	٣٨٤٣٥٦	١٥٩	٢٤٠٣٥٢	(١٥١)	١٤٤٠٥٤	(١٥١)	(١٧٥٣)	٤٨١٦٥٣	١٧٩٠٥٥	١٩٨٦
١٩٥١	(٥٥١)	١٠٤٢٥٠	٢١٣٧٥٧	٧٦٥٦	٨٥٥	٤١٦٩٥٥	١٦٥٢	٢٧٩٢٥٣	(٤٥٣)	١٣٧٧٥٢	(٤٥٣)	١٣٥٠	٥٤٤٤٥٥	١٩٥٠٥٤	١٩٨٧
١٧٥٦	١١٥٢	١٠٩١٥٢	٢٤٤٩٥٣	٦٣٥٦	٣٠٥	٣٩٣٦٥٨	٢٠٢	-	٦٠٨	-	٦٠٨	(٤٠٩)	٦١٩٣٠٢	%٥٠٢	المتوسط السنوي معدل النمو المركب

المصادر:

- ١ - وزارة التخطيط: المجموعة الإحصائية السنوية (١٩٨٧). المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكتوبر ١٩٨٨. تقرير متابعة الخطة الاقتصادية عن السنة الثالثة ١٩٨٨/٨٧، ديسمبر ١٩٨٨. ملف متابعة تنفيذ الخطة الانمائية للموارد البشرية (١/٧/١٩٨٥ - ٣٠/٦/١٩٨٨)، نوفمبر ١٩٨٨.

هذه الحالة مع تدهور قوى العرض وضعف الحافز على الاستثمار ويزادة أعداد البطالة في قوة العمل واستمرار مستوى مرتفع من الاستهلاك، ويمكن لنا استعراض هذه الحالة في الاقتصاد الكويتي في مرحلة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ من واقع البيانات الموضحة بالجداول (٢-٥)، (٢-٦)، (٢-٧).

٢ - ٣ - ١ - ١ تدهور قيمة الناتج المحلي الاجمالي واستمرار معدل النمو السكاني المرتفع

توضح التطورات الحادثة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ مدى التدهور الذي لحق بالناتج المحلي الاجمالي من سنة لآخرى وهو انعكاس لما تتعرض له أسعار النفط من انخفاض في هذه الفترة. واهم ما يميّز مسيرة النمو في الناتج المحلي الاجمالي هو استمرارها سالبة حتى عام ١٩٨٣، حيث كان معدل النمو في السنة التالية موجباً (٤٪) ولكنه أقل من معدل نمو السكان الذي لم ينخفض عن ٥.٤٪ سنوياً طوال الفترة. وبعد عام ١٩٨٤ تراجع النمو في الناتج المحلي وبمعدلات مرتفعة بلغت ٣.١٧٪ عام ١٩٨٦، وظل مستواه في عام ١٩٨٧ دون المحقق عام ١٩٨٥ حيث لم يتعد ٤.٥ مليار في ذلك العام مقارنة بأكثر من ٥.٨ مليار دينار عام ١٩٨٧.

٢ - ٣ - ١ - ٢ تقلب الانفاق الاستهلاكي النهائي الاجمالي بنوعيه:

يشير تقلب الانفاق الاستهلاكي الى عدم استقرار مستويات المعيشة، الامر الذي ينعكس سلباً على مستويات الانتاجية ونمط توزيع الدخل السائد في المجتمع ويوضح تطور مسيرة الاستهلاك أنه تميز بمعدلات نمو مرتفعة حتى عام ١٩٨٣ الذي بلغ التغير السنوي فيه نحو ٢٣٪، وسرعان ما انخفض في العام التالي ليصبح سلبياً (-٤.٨٪) وتميّزت الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٧ بتقلب شديد حيث تراوح معدل النمو بين ١٠٪ تقريباً ونحو ٨.٥٪، أن النصف الثاني من الثمانينات في الاستهلاك الاجمالي اذا أخذنا في الاعتبار ما طرأ على الاسعار العالمية من تغير في هذه الفترة ويؤيد هذا القول استمرار متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في الانخفاض منذ عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٧ حيث انخفض هذا

المتوسط من نحو (٢٦٧٥٠٨) دينار الى نحو (٢١٣٧٠٧) دينار.

ويلاحظ أن الاستهلاك الحكومي قد شهد أيضاً انخفاضاً في السنوات الأخيرة بسبب اجراءات الترشيد التي اتبعت في الخطة الخمسية الاولى وأهمها تخفيض الاعتماد على قوة العمل الوافدة في الاجهزة والمؤسسات الحكومية، واجراءات ترشيد الاجور ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى لا يمكن اغفال آثار استخدام الحكومة لبعض الادوات المالية ابتغاء تغطية جزء من عجز الميزانية العامة حيث بلغ رصيد الدين العام في نهاية يونيه ١٩٨٨ نحو (١٣٩٤٠٥) مليون دينار منها (٧٧٠) مليون دينار رصيد الاذونات ونحو (٦٢٤٠٥) رصيد السندات. ويمثل هذا الرصيد امتصاصاً من القدرات الشرائية المتاحة في المجتمع.

٢- ٣- ١- ٣ ضالة نمو الاستثمارات المحلية ونسبتها للنتاج المحلي الاجمالي:

يشير النمو في الاستثمارات ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي الى مدى التزام المجتمع بتحقيق معدلات التنمية المستهدفة للاقتصاد الوطني، كما تشير بصورة غير مباشرة الى مدى الجهد التنموي الموجه الى تنويع القاعدة الاقتصادية وزياد الطاقة الاستيعابية المحلية.

وبتتبع البيانات الموضحة بالجدول المشار اليه نفسه نلاحظ عاملين سلبيين لا يلبيان هذه الاهداف وهما:

الاول: تراجع نسبة الزيادة السنوية في الاستهلاك النهائي بعد عام ١٩٨٢:

حيث ازدادت هذه النسبة من ٩٠٤٪ الى ٢٣٠٪ بين عامي ١٩٨٠، ١٩٨٢ ثم تراجعت عام ١٩٨٣ لتصبح سالبة بنحو (٤٠٨٪) عام ١٩٨٣ ثم استمر معدل التغير السنوي سالباً طوال سنوات الفترة المتبقية، أي من عام ١٩٨٤ الى نهاية عام ١٩٨٥ وبمعدلات مرتفعة بلغت ١٨٠١٪ للاستهلاك النهائي الخاص عام ١٩٨٥ وكان معدل النمو المتوسط ٣٠٥٪ سنوياً وهو أقل من معدل زيادة

السكان. كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الى (٢١٣٨) دينار عام ١٩٨٧ مقابل (٢٩٣٨) دينار عام ١٩٨٢ .

الثاني: تدني نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي:

برغم زيادة هذه النسبة من ٦,٢٪ الى ٢٤,٨٪ خلال سنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الا انها تراجعت الى مستوى اقل في السنوات التالية لتصل في نهاية الفترة عام (١٩٨٧) الى ١٩,١٪، كما أن المتوسط لهذه النسبة لم يزد عن ١٧,٦٪ طوال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧، وهي نسبة تعكس بلا شك تدنياً للجهد الاستثماري المحلي مقارنة بالمقدرة الادخارية الوطنية كما سوف يتضح فيما بعد.

٢ - ٣ - ١ - ٤ مؤشرات المصروفات والايادات الحكومية:

في ظل سيطرة القطاع الريعي (النفطي) على القاعدة الاقتصادية المحلية يكون من غير المستغرب أن تمثل الايرادات النفطية النسبة الكبرى في جملة الايرادات وبالتالي الاعتماد شبه الكامل على هذا المورد في تنفيذ اعتمادات المصروفات العامة. ووفقاً للجدول رقم (٦-٢) يتبين أن الايرادات النفطية كانت تشكّل نحو ٩١٪ من جملة الايرادات العامة البالغة أكثر من (٤١٦) مليار دينار عام ١٩٨١/٨٠، وهي لا زالت مرتفعة حيث شكلت نحو ٨٦٪ من جملة الايرادات عام ١٩٨٧/٨٦. غير أن بيانات الجدول المشار اليه تفيد بان هذا النمط يتواكب مع الآتي:

- ان ارتفاع جملة الايرادات الناشئة عن المبيعات النفطية قد وفر استخدام الادوات المالية في الاقتصاد الوطني حتى الآن. وبالذات أدوات السياسة الضريبية، وتوضح بيانات الجدول المشار اليه أن الضرائب الدخلية لم تتعد نسبتها ٣,٢٪ من جملة الايرادات عام ١٩٨١/٨٠، ١٪ فقط عام ٨٦/١٩٨٧ ويمثل الاعباء الضريبية المفروضة على شركات النفط. ومن المعروف أن الادوات المالية هي احدى أسلحة السياسة الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالايادات العامة أو النفقات العامة يستخدمها المخطط لضبط وتأثير الحياة الاقتصادية عند التعرض لتيارات التضخم أو لبودر

جدول رقم (٦ - ٢)

مؤشرات الإيرادات والمصروفات الفعلية للوزارات
والادارات الحكومية خلال الفترة ١٩٩١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦

(مليون دينار)

الانفاق			الإيرادات					بيان
%	الإنفاق الرأسمالي بدون الإستثمارات	إجمالي	%	الضرائب الداخلية	%	مبيعات النفط	إجمالي	السنوات
٣٣,٠	٨٩٧,٤	٢٧٠,٢٥٨	٣,٣	١٥٣,٦	%٩١	٢٤٥١,٦	٤٦٧٥,٩	١٩٨١/٨٠
٢١,٧	٢٦١,٩	٢٨٦,٠٠١	١,٠٠	١٧,٠	%٨٦	١٤٨٣,٩	١٧٣٠,٨	١٩٨٧/٨٦

المصدر: وزارة التخطيط دولة الكويت، الادارة الاقتصادية: المؤشرات الأساسية للقطاعات
الاقتصادية المختلفة، اكتوبر ١٩٨٨.

الكساد، بالإضافة الى توجيه النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة^(١٦). ومن ناحية أخرى فان تطبيق الادوات المالية حتى ولو على نحو مخفف فيه تعويد لافراد المجتمع على قبولها في حالة وجود حاجة فعلية الى تطبيقها كما هو الحال في كافة النظم الرأسمالية المتقدمة. وأخيراً فان افتراض استمرار تحقيق الفائض من المبيعات النفطية عن اجمالي الانفاق العام لا يقوم على سند واقعي في ظل اتجاهات أسعار النفط الحالية الى التذبذب بين الزيادة والنقصان وفي ظل اضطراب عملية التنمية وزيادة السكان.

— انخفاض نسبة الانفاق الرأسمالي الى اجمالي الانفاق، حيث بلغت نحو ٣٣٪ عام ١٩٨١/٨٠، ٢١،٧٪ في عام ١٩٨٧/٨٦، ولعل ذلك يرجع الى التسليم بفكرة ضالة الطاقة الاستيعابية المحلية كما سوف نوضحها في هذا الفصل، الامر الذي يتضاءل معه الاستثمار الحكومي في مجالات الانتاج السلعية بعيداً عن النفط والبتروكيماويات.

٢ - ٣ - ٢ على مستوى الاقتصاد الخارجي؛

يعتبر الاقتصاد الخارجي (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات) انعكاساً لأوضاع الاقتصاد المحلي، بنيانه ومتغيراته ويمكن لنا من واقع بيانات الجدول رقم (٧-٢) سرد الاثار السلبية للنمط الريعي للاقتصاد الخارجي وأهمها:

٢ - ٣ - ١ ارتفاع نسبة الانكشاف على العالم الخارجي؛

تمثل نسبة الانكشاف على العالم الخارجي للاقتصاد الكويتي مقاسة بقيمة اجمالي التجارة الخارجية (اجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية والخدمات) الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي مستوى مرتفعاً يبلغ في المتوسط ٨٢،٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ويشير الاتجاه النزولي في هذه النسبة من ٩٠،٢٪ في بداية الفترة الى ٦٦،٥٪ في نهايتها الى التدهور في قيمة الصادرات النفطية أثناء الفترة والانخفاض المتوالي في قيمة الواردات بعد نهاية عام ١٩٨٢ حيث انخفضت من (١٩٨٦،٧) مليون دينار في ذلك العام الى (١٣١٤) مليون

جدول رقم (٧ - ٢)
مؤشرات آثار الاقتصاد الريعي في الكويت خلال الفترة
١٩٨٧ - ١٩٨٠
(أسعار جارية - مليون دينار)

التجارة الخارجية والإكتشاف على العالم الخارجي										بيان		المتوسط	
الصادرات الإجمالي	النفط الى صادرات	الواردات الإجمالي	النفط الى الواردات	الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الإجمالي	الناتج الإجمالي	الناتج الإجمالي	الناتج الإجمالي	الناتج الإجمالي	الناتج الإجمالي		
												الواردات السامة	الواردات السامة
(١٤)٪	(١٣)٪	(١٢)٪	(١١)٪	(١٠)٪	(٩)٪	(٨)٪	(٧)٪	(٦)٪	(٥)٪	(٤)٪	(٣)٪	(٢)٪	(١)٪
٢٩٥٥٥	٢٩٥٥٥	٧١٥٥	٨٣٥٥	٦٤٢٨٥٥	١٣١٥٥٥	٩٥٥٥	٦٩٨٥٥٥	٥١١٨٥٥	٥٢١٥٥٥	٢٢٥٥٥	١٧٦٥٥٥	٩٥٥٥٥٥	٧٧٤١٥٥
٢٩٨٥٥	٢٦٥٥٥	٦٧٥٥	٨٧٥٥٥	٦١٥٥٥٥	٢١٣٧٥٥	٨٧٥٥	٦٥٧٩٥٥	٣٩٦٩٥٥	٤٥٥٣٥٥	٢١٥٥٥	١٥٢٥٥٥	٩١٢٥٥٥	٦٩٧٥٥٥
١٥٨٥٥٥	١٣١٥٥٥	٤٥٥٥	٦٩٥٥٥	٤٣٢٥٥٥	١٧٥٥٥٥	٨٢٥٥٥	٥١٤٣٥٥	٢٦١١٥٥٥	٣١٥٥٥٥	٣٢٥٥٥	١٩٨٥٥٥	٧٩٢١٥٥٥	٦٢١٥٥٥
١٨٣٥٥٥	١٦٥٥٥٥	٥٨٥٥٥	٧١٥٥٥	٤٧٢٦٥٥٥	١٤٦١٥٥٥	٨٤٥٥٥	٥٥٢٨٥٥٥	٢٩٣٨٥٥٥	٣٣٧٣٥٥٥	٢٨٥٥٥	١٨٢٤٥٥٥	٧٥٩٥٥٥٥	٦١٣٤٥٥٥
٢٥٢٥٥٥	١٨٢٥٥٥	٦٥٥٥٥	٧٤٥٥٥	٤٧٢٦٥٥٥	١٤٧٥٥٥٥	٨٥٥٥٥	٥٤٢٣٥٥٥	٣٢٥٦٥٥٥	٣٦٣٢٥٥٥	٢٨٥٥٥	١٧٩٥٥٥٥	٧٨٥٥٥٥٥	٦٣٨٥٥٥٥
١٩٦٥٥٥	١٧٧٥٥٥	٥٨٥٥٥	٧٢٥٥٥	٤٢٣٥٥٥٥	١٣٨٨٥٥٥	٨١٥٥٥	٤٧٥٤٥٥٥	٢٨٤٤٥٥٥	٣١٥٥٥٥٥	٢٧٥٥٥	١٦٥٥٥٥٥	٧٢١٨٥٥٥	٥٨٣٥٥٥٥
١٤٥٥٥٥	١٢١٥٥٥	٤٣٥٥٥	٦٣٥٥٥	٣٥٣٥٥٥٥	١١٨٢٥٥٥	٧٦٥٥٥	٣٦٧١٥٥٥	١٨٥٣٥٥٥	٢١٤٣٥٥٥	٣١٥٥٥	١٥٢٨٥٥٥	٦٩٩٨٥٥٥	٤٨١٦٥٥٥
١٧٥٥٥٥	١٥٧٥٥٥	٥١٥٥٥	٦٥٥٥٥	٣٥٦٩٥٥٥	١٤٩٦٥٥٥	٦٦٥٥٥	٣٦٢٥٥٥٥	٢٥٧٣٥٥٥	٢٣٥٥٥٥	٢٤٥٥٥	١٣١٤٥٥٥	٦٩٤٥٥٥٥	٥٤٤٤٥٥٥
٢٥٦٥٥٥	١٨٥٥٥٥	٥٨٥٥٥	٧٤٥٥٥	٤٦٥٥٥٥٥	١٥١٩٥٥٥	٪٨٢٥٥	٥١٥٥٥٥٥	٣٥٨٣٥٥٥	٣٤٤٥٥٥٥	٪٢٧٥	١٢٦٨٥٥٥	٧٨٣٧٥٥٥	٦١٩٣٥٥٥

المصادر:

نفس مصادر الجدول السابق بالاضافة الى النشرة الاحصائية الفعلية لبنك الكويت المركزي/ابريل - يونيه ١٩٨٨، ص ٥٤.

عام ١٩٨٧، ورغم ذلك ظل الميل المتوسط للاستيراد يشكّل نحو ما يقرب من ثلث الناتج سنوياً طوال هذه الفترة.

ان ارتفاع الاستيراد وارتفاع نسبة الانكشاف على الخارج توضح مدى الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على السوق العالمية ومدى ما تمثله حركة هذه السوق صعوداً أو هبوطاً في مستوى النشاط الاقتصادي الداخلي.

٢ - ٢ - ٣ ارتفاع درجة ريعية مصادر الدخل القومي:

وتوضح هذه الدرجة مدى التقلب الذي يتعرض له الدخل الوطني نتيجة للاعتماد على المصادر الريعية (صادرات مواد أولية «نفط» وعائدات استثمارات خارجية) في تكوين الدخل الوطني الأمر الذي يعرقل حسابات التخطيط التنموي، كما يتبين من ناحية أخرى مدى تعريض الثروات الوطنية لمخاطر النضوب أو التآكل. وتمثل المصادر الريعية للاقتصاد الكويتي في اجمالي صادرات النفط واجمالي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج الذي يشكل دخل الاستثمارات الخارجة النسبة العظمى منه. وتشكل هذه المصادر نسبة متوسطة بلغت ٧٤,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ونحو ٥٩٪ من الناتج القومي الاجمالي سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ وهي نسب مرتفعة ولها دلالاتها الاقتصادية والسياسية التي تؤكد أهمية الحاجة الى جهود متواصلة لتنويع هذه المصادر وتأمينها وزيادة تكاملها مع الاقتصاد المحلي.

٢ - ٢ - ٣ الاتجاه النزولي لمعدلات التغطية للواردات:

تعتبر معدلات التغطية المرتفعة ميزة كبرى للاقتصاد الوطني اذ تشير الى قدرة الاقتصاد الوطني على الحصول على الواردات الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمجتمع من العالم الخارجي عن طريق فائض الانتاج الوطني.

وبالرغم من ذلك فان معدل التغطية الاجمالي (جملة قيمة الصادرات السلعية والخدمات/ اجمالي قيمة الواردات السلعية والخدمات) اتخذت اتجاهاً نزولياً متسارعاً منذ بداية الفترة ٨٠-١٩٨٧ حيث انخفضت من ٢٠٩٥ مرة عام ١٩٨٠ الى نحو ١٠٧٥ مرة عام ١٩٨٧، وقد بلغ متوسطها خلال الفترة ٢٠٠٦

مرة، ونظراً لأن الصادرات النفطية تشكّل النسبة الكبرى في اجمالي الصادرات فان معدلات تغطية الصادرات النفطية للواردات تبدو متقاربة مع معدلات التغطية الاجمالية، وهي ايضاً كانت تمثل نحو ٢٠٩ مرة عام ١٩٨٠ انخفضت الى ١٠٥٧ مرة عام ١٩٨٧، وقد بلغ متوسطها خلال الفترة ١٩٨٥ مرة.

٢ - ٣ - ٤ ارتفاع معاملات التمرکز وارتفاع درجة التجانس للتجارة الخارجية:

يشير معامل التمرکز للتجارة الخارجية كلما اقترب من ١٠٠٪ الى غلبة سلعة معينة في اجمالي الصادرات أو الواردات الامر الذي يهمل الوزن النسبي لبقية المجموعات السلعية في هيكل التجارة الخارجية، وقد قمنا بحساب معاملات التمرکز لكل من الصادرات والواردات بناء على معادلة جيني هيرشمان، وكما هو موضح بالجدول رقم (٨-٢) (١٧).

وقد بلغ معامل التمرکز للصادرات نحو ٩٠٪ مقارناً بنحو ٩٢،٨٪، الامر الذي يعني انه حتى مع انخفاض أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية بعد عام ١٩٨٠ الا أن النفط ما زال يشكّل النسبة الكبرى في اجمالي الصادرات وينخفض معامل التمرکز بالنسبة للواردات الى نحو ٤٦٪ عام ١٩٨٤ مقارنة بنحو ٤٩٪ عام ١٩٨٠. وذلك بسبب اعتماد الكويت على الخارج في الحصول على تشكيلة من المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية من السلع الاولى والمصنعة تجعل هذا المعامل منخفضاً.

وبعد استبعاد النفط من هيكل الصادرات والواردات وحساب درجة التجانس لهيكل التجارة الخارجية والتي يطلق عليها (Dissimilarity Index) والتي توضح درجة تشابه هيكل الصادرات والواردات وجد انها ثابتة تقريباً حيث بلغت ١٩٨٧ عام ١٩٨٤ وهي درجة أقل عما كانت عليه عام ١٩٨٠ وهي ١٩٨٤ ولا يعزى التغير في هذه الدرجة الى تنوع هيكل الانتاج المحلي وبالتالي تنوع الفائض المعد للتجارة بقدر ما يرد الى تضمين الصادرات للمجموعات السلعية المعاد تصديرها وبالتالي تبدو تشكيلة المنتجات المستوردة والمصدرة أكثر تجانساً

جدول رقم (٨ - ٢)

التجارة الدولية حسب المجموعات السلعية ومعاملات التمرکز ودرجة التجانس للمصادر والواردات عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٠ القيمة بالليون دينار كويتي

حسابات التمرکز ودرجة التجانس										1980				1984				بيان		رقم
1980					1984					الواردات		المصادرات		الواردات		المصادرات		الجموعات السليمية	رقم	
M/M/2	M/M/2	X1/M/2	X1/X1	M/M/2	M/M/2	X1/X1	X1/X1	M	X	M	X	M	X							
0.016990	0.130	0.00002	0.004	0.02465	0.157	0.00010	0.010	229.9	22.6	321.5	36.0	0	أغذية وحيوانات حية							
0.00017	0.013	0.00000	0.000	0.0014	0.012	0.00000	0.000	22.2	3.5	25.1	0.6	1	المشروبات والتبغ							
0.00029	0.017	0.00000	0.002	0.00020	0.014	0.00001	0.003	29.5	12.0	29.5	11.6	2	مراد خام غير معدة للأكل باستثناء الخضروات							
0.00005	0.007	0.85933	0.927	0.00003	0.006	0.80461	0.897	13.4	5119.2	11.6	3257.0	3	زقود معدني ومراد تشحيم ومراد مشابهة							
0.00002	0.004	0.00000	0.000	0.00001	0.003	0.00000	0.000	6.6	1.3	6.2	0.6	4	زيوت وشعير ودهون نباتية للنسأ							
0.00176	0.042	0.00006	0.008	0.00230	0.048	0.00036	0.019	74.4	45.9	97.8	68.4	5	الزاد الكيماوية							
0.06002	0.245	0.00044	0.021	0.04708	0.217	0.00057	0.024	433.2	117.8	442.4	86.7	6	البضائع المصنوعة مصنفة حسب المادة							
0.13104	0.362	0.00078	0.028	0.11454	0.388	0.00122	0.035	638.2	148.2	791.0	126.2	7	الآلات ومعدات النقل							
0.03027	0.174	0.00010	0.010	0.02310	0.152	0.00014	0.012	301.1	56.4	310.8	44.3	8	مصنوعات متنوعة							
0.00004	0.006	0.00000	0.000	0.00001	0.003	0.00000	0.000	10.4	00.4	5.7	00.3	9	معاملات غير مصنفة حسب الصنف							
0.24056	1.000	0.86067	1.000	0.21206	1.000	0.80700	1.000	1764.9	1764.3	2041.6	3632.4		الإجمالي							
49.0	-	92.8	-	46.0	-	89.8							معاملات تمرکز التجارة الخارجية							
1.842				1.784				درجة التجانس												
المصادر:																				

المصادر:

- ١ - مصدر بيانات التجارة الخارجية هو: وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء: النشرة السنوية لاحصاءات التجارة الخارجية، المجلد الثاني عامي ١٩٨٠، ١٩٨٤. والمعاملات قد تم حسابها وفقاً للمعادلات المشار اليها بالهامش.

طبقاً للتصنيف الدولي لهيكل التجارة الى المجموعات السلعية العشر المعروفة.

٢ - ٣ - ٢ - ٥ ارتفاع درجة التركيز الجغرافي (أو الاقليمي) للتجارة الخارجية؛

طبقاً لتقرير البنك المركزي للعام ١٩٨٨ تبين أن الواردات من أهم عشر دول على مستوى العالم قد بلغت نحو ٧٧٪ تقريباً من قيمة الواردات الاجمالية، تستأثر الدول المتقدمة منها بنحو ٦٦٪ تقريباً، أما الصادرات الكويتية فان ستاً من الدول المتقدمة صناعياً تستأثر منها بنسبة ٤٢٪. ويعني هذا التركيز في جانب ضالة الافادة القصوى فيما يتعلق بشروط نقل الموارد وخاصة التقنيات. وتستطيع الكويت وبقية الدول النفطية زيادة مركزها التفاوضي المتعلق بنقل التكنولوجيا باتباع سياسات نفطية جماعية يكون موضوعها الكميات والاسعار.

٢ - ٣ - ٦ تدهور معدلات التبادل الدولي السعري والدخلية؛

يوضح استعراض مسيرة معدلات التبادل الدولي تطور مقدرة الدولة على استبدال مواردها المحلية بمثلة في الصادرات السلعية بموارد خارجية ممثلة في واردات سلعية وخدمية. ويوضح الجدول رقم (٩-٢) الى أي حد يؤدي الاعتماد على الصادرات النفطية اعتماداً كبيراً الى تدهور هذه المعدلات وانخفاض القدرة على الاستيراد حيث:

- انخفض معدل التبادل السلعي (الرقم القياسي لاسعار الصادرات/ الرقم القياسي لاسعار الواردات) بعد ارتفاعه الى ١٠٨٦٪ عام ١٩٨١ مقارناً بسنة الاساس ١٩٨٠ الى ٤٨٦٪ عام ١٩٨٦. ويرجع هذا الانخفاض الى تدهور أسعار النفط في هذه الفترة من ناحية وارتفاع أسعار الواردات من ناحية أخرى.

- انخفض معدل التبادل الداخلي (الرقم القياسي لقيمة الصادرات/ الرقم القياسي لاسعار الواردات) من ١٠٠ عام ١٩٨٠ الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٦، ولما كان هذا المعدل يتعلق ببيان التطور الذي طرأ على كمية الواردات التي يشتريها العائد النقدي المتحقق من الصادرات فان هذا التطور

جدول رقم (٩ - ٢)
تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات ومعدلات التبادل الدولي
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦

بيان السنوات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات (١)	الرقم القياسي لأسعار الواردات (٢)	الرقم القياسي لقيمة الصادرات (٣)	معدل التبادل السلمي (٤) (١) / (٢)	معدل التبادل الدخلي (٥) (٢) / (٣)
١٩٨١	١١٦,٦	١٠٨,٦	٨٤,٧	١٠٧,٤	٧٨,٠
١٩٨٢	١١٢,٥	١٢١,٤	٥٨,٧	٩٢,٧	٤٨,٤
١٩٨٣	٩٩,٥	١٠٦,٠	٦٢,٧	٩٤,٢	٥٩,٢
١٩٨٤	٩٧,٧	٩٨,٥	٦٧,٦	٩٩,٢	٦٨,٦
١٩٨٥	٩٦,٧	٩٨,٢	٥٨,٦	٩٨,٥	٥٩,٧
١٩٨٦	٥٢,٥	١٠٨,١	٣٩,٩	٤٨,٦	٣٦,٩

المصدر: بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي ١٩٨٦، ص ٩٦.

جدول رقم (١٠ - ٢)
تقديرات ميزان المدفوعات الكويتي (١٩٨٩ - ١٩٨٤)

(مليون دولار)

البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الميزان التجاري	٦٧٩١	٥٣٤٥	٥٥٤٣	٤٥٣٢	٤٦٢٥	٨٦٥٨
الميزان التجاري/فوب	٥٦٠٥	٤٧١٣	١٩٤٣	٣٢٨٣	١٧١٠	٤٧٦٠
الصادرات وإعادة التصدير	١٢١٥٩	١٠٣٧٧	٧١٨٤	٧٢٢٤	٧٧١١	١١٣٨٧
- البترول	١٠٨٧٥	٩٣٥٠	٦٢٦٩	٧٤٤١	٦٧٥٠	١٠٣٠٤
- أخرى	١٢٨٤	١٠٢٨	٩١٥	٧٨٣	٦٩١	١٠٨٣
الواردات (فوب)	٦٥٥٤	٥٦٦٤	٥٢٤٢	٤٩٤١	٦٠٠١	٦٦٢٧
الخدمات والتحويلات الخاصة	١١٦٨	٦٣٢	٣٦٠١	١٢٤٩	٢٩١٤	٣٨٩٩
- متحصلات	٦٦٩٣	٦٤١٩	٩١٢٣	٦٨٩٩	٨٧٨٦	١٠١٧٠
- الدخل من						
الاستثمارات	٥٨٠٤	٥٢٨٢	٨٠٧٥	٥٨٦٩	٧٦٢٨	٨٨٤٢
- أخرى	٨٨٩	١١٣٨	١٠٤٨	١٠٣٠	١١٥٨	١٣٢٨
- المدفوعات	٥٥٠٧	٥٧٨٨	٥٥٢٣	٥٦٥٠	٥٨٧٢	٦٢٧٢
- الشحن والتأمين	٩٧٣	٨٣٨	٨٠٢	٧٧٥	٣٨٢٥	٩٢٣
- خدمات أخرى	٣٥٧١	٣٩٠٥	٣٦٤٢	٣٧٧٣	٣٨٢٥	٤٠٦٢
- التحويلات الخاصة	٩٦٣	١٠٤٤	١٠٧٩	١١٠٢	١١٧٩	١٢٨٧

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢ - ٤)، ص ٤٣.

انما يعني انخفاض المقدرة على الاستيراد - تابع أرقام الجدول رقم (٩-٢) -
المشار اليه.

والواقع انه يمكن الاستدلال على هذا التقلب في الدخل الريعي وآثاره
بشكل مباشر من الجدول رقم (١٠-٢) الذي يوضح تقديرات ميزان المدفوعات
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . فبينما تراجع الفائض الجاري من نحو (٦٧) مليار
دولار عام ١٩٨٤ الى نحو (٥٥) مليار في العامين التاليين نجده انخفض
عام ١٩٨٧ الى (٤٥) مليار ثم ازداد الى نحو (٨٦) مليار دولار عام ١٩٨٩ .
ويرجع هذا التقلب لنوعين من التقلبات الربعية تقلب الدخل من الصادرات
النفطية الذي اقترب من (١١) مليار دولار عام ١٩٨٤ وأخذ ينخفض حتى بلغ
(٦٢) مليار عام ١٩٨٦ وباتجاه متقلب بلغ نحو (١٠٣) مليار عام ١٩٨٩ .
وبالمثل فقد بدأ دخل الاستثمارات الخارجية ينخفض في بداية الفترة ثم ارتفع عام
١٩٨٦ الى نحو (٨١) مليار دولار مقارنة بنحو (٥٨) مليار عام ١٩٨٤ ثم
ارتفع الى (٧٦) مليار، (٨٨) مليار في العامين التاليين على الترتيب.

٢ - ٤ امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية:

بناء على تحليلنا السابق لخصائص القاعدة الموردية للاقتصاد الكويتي
وخصائص النمط الريعي الذي يحكم مسيرته الانمائية يمكن لنا القول ان زيادة
المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي هي التحدي الرئيسي للمجتمع في المرحلة
المقبلة. ان زيادة المقدرة الاستيعابية تعني أن المجتمع عليه أن يقوم بضخ استثمارات
اضافية في قطاعات الانتاج المادي غير النفطي على النحو الذي يحقق التوازن في
مساهماتها النسبية في توليد الدخل وعلى النحو الذي يلبي احتياجات السوق
المحلي من السلع المختلفة استهلاكية ورأسمالية، وأنه سيقوم بذلك بخلق دور جديد
للنفط باعتباره المادة الاولى المتاحة بوفرة في الاقتصاد الوطني، وأن هيكل العمالة
السائدة حالياً سيتم تغييره لصالح التوجه الجديد. وخلاصة الأمر اذن أن مفهوم
زيادة الطاقة الاستيعابية يتساوى مع مفهوم التنمية الشاملة والعمدية.

ان السؤال الذي يتعين علينا الاجابة عليه هو:

هل حقاً يتميز الاقتصاد الكويتي بضالة طاقته الاستيعابية؟

وللاجابة على هذا التساؤل علينا أولاً قياس الطاقة الاستيعابية الفعلية ثم نبحث في امكانية زيادتها أي اننا سنقوم بحساب الطاقة الفعلية والطاقة الممكنة، ويستتبع ذلك بيان المجالات الانتاجية والاستثمارية التي تؤدي الى زيادة المقدرة الاستيعابية الوطنية.

٢-٤-١ الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد الكويتي:

يمكن لقياس الطاقة الاستيعابية الفعلية استخدام ثلاثة مقاييس لبيان ثلاث كميات:

الاولى: حجم الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي ونسبتها.

الثانية: حجم الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي ونسبتها.

الثالثة: حجم الطاقة الاستيعابية للدخل المحلي ونسبتها.

وفيما يلي نتناول قياس هذه الكميات تباعاً:

٢-٤-١-١ الطاقة الاستيعابية الفعلية للدخل النفطي:

تعرف الطاقة الاستيعابية الفعلية للدخل (الناجم) بأنها مقدار الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار الاجماليين الذي يغطي بالدخل النفطي، ويتم قياس هذه الطاقة عن طريق المعادلة التالية^(١٨):

$$AO = CG + CP + IG + IP - PN$$

حيث:

AO = الطاقة الاستيعابية للناجم النفطي.

CG = الاستهلاك النهائي الحكومي.

CP = الاستهلاك النهائي الخاص.

IG = الاستثمار الحكومي متضمناً المخزون.

IP = الاستثمار الخاص متضمناً المخزون.

PN = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

ومن الملاحظ أن هذه المعادلة تهمل الكميات من الناتج القومي المتولدة خارج الاقتصاد المحلي ممثلة في صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج، والتي تعبر عن صافي الدخل من الاستثمارات الخارجية، وقد اتبع هذه الطريقة فريق دراسة استراتيجية التنمية طويلة الاجل في الكويت التابع للبنك الدولي عام (١٩٨١).

ويتبين من حساب الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي في الجدول رقم (١١-٢) عن الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ما يلي:

- تباين حجم الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي من عام لآخر حسب التباين في كمية الانفاق الكلي سنوياً والتباين في الناتج المحلي (نفطي وغير نفطي) فقد بلغ اجمالي هذه الطاقة خلال الفترة المشار اليها نحو ١٦٥٤ مليار دينار بمتوسط سنوي (٢٠٥٢) مليون دينار.

- تميزت سنوات منتصف الفترة الزمنية من ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ بارتفاع مستوى هذه الطاقة حيث تراوحت بين (٢٥٢) مليار الى (٢٥٦) مليار دينار مقارنة بنحو (١٥٢) مليار دينار في بداية الفترة ونحو (١٥٩) مليار دينار في عام ١٩٨٧.

- بلغت نسبة الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي نحو ٦٤٥٪ سنوياً خلال الفترة جميعاً. وتراوحت في سنوات الفترة بين ٢٣٥٦٪ الى ١٠٤٪ حتى عام ١٩٨٦، انخفضت الى ٨٩٥٪ عام ١٩٨٧، ويعكس هذا التذبذب تقلبات الدخل النفطي من عام لآخر خلال الفترة.

- تراوحت نسبة الانفاق الكلي الممولة بالدخل النفطي نحو ٤٠٥٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٧-٨٠ بينما مثلت عام ١٩٨٠ نحو ٣١٥٣٪، ٤٦٤٪ عام ١٩٨٤، ٣٩٥٤٪ عام ١٩٨٧. وبذلك تكون نسبة الانفاق الممولة بالناتج المحلي غير النفطي نحو ٥٩٥٪ سنوياً خلال الفترة المشار اليها مقارنة بنحو ٦٩٪ عام ١٩٨٠، ٥٣٥٦٪ عام ١٩٨٤ ونحو ٦١٥٦٪ عام ١٩٨٧.

- تبين تطورات مكونات الانفاق الكلي طغيان قوى الاستهلاك على قوى الاستثمار طوال الفترة موضع التحليل حيث بلغت نسبة اجمالي الاستهلاك النهائي (حكومي + خاص) الى الناتج المحلي غير النفطي نحو ١٣٠,٨٪ في المتوسط سنوياً طوال الفترة مقارنة بنحو ١٢٣,١٪ عام ١٩٨٠ ونحو ١٤٢,١٪ عام ١٩٨٤ ونحو ١٢٩,٨٪ عام ١٩٨٧. وبالمقابل تتدنى نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج غير النفطي الى نحو ٣٧,٤٪ سنوياً، مقارنة بنحو ٢٢,١٪ عام ١٩٨٠، ٤٤,٣٪ عام ١٩٨٤، ٣٢,٤٪ عام ١٩٨٧. ومن الملاحظ ان اجمالي الاستهلاك الكلي طوال الفترة قد بلغ نحو (٧٥٥) مليار دينار بمعدل سنوي بلغ نحو (٩٥٠) مليون دينار تقريباً. ومن الملاحظ تضاًؤل مساهمة القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية الى أقل من ٥٪ سنوياً تعادل نحو (١٤٩) مليون دينار فقط. وبذلك يكون الاستثمار الخاص لم يتجاوز نسبة ١٨:١ من جملة الاستهلاك النهائي الخاص خلال فترة موضع التحليل.

٢ - ١ - ٤ - الطاقة الاستيعابية الفعلية للدخل الريعي:

تساوى كافة الدخول المتولدة في العالم الخارجي أو الاسواق الخارجية مع الدخل النفطي من حيث كونها تعتمد على عوامل خارجية من الصعوبة التحكم فيها كما سبق أن أوضحنا. واستناداً الى هذا الفهم ومعادلة البنك الدولي السابقة التي استخدمت في قياس الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي قمنا بجمع المصادر الدخلية الريعية تحت مسمى واحد هو الدخل الريعي، ويضم الدخل النفطي وصافي دخول عوامل الانتاج في الخارج، ثم قمنا بحساب الطاقة الاستيعابية لهذا الدخل عن طريق هذه المعادلة المقترحة:

$$AR = CG + CP + IG + IP - PN$$

وحيث: AR = الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي أما بقية مكونات المعادلة

جدول رقم (١١ - ٢) تقدير الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي خلال الفترة

١٩٨٧ - ١٩٨٠

(بالمليون دينار)

بيان	مكونات الاتفاق الكلي										مؤشرات أساسية						
	النتيجة	النتيجة غير النتيجة	الحكومة		جولة		خاص		جولة		الحكومة	جولة	خاص				
			نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة							
السنين	النتيجة	النتيجة غير النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة	النتيجة	نسبة
١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١
١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٨٢
١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣
١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤	١٩٨٤
١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٦
١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧
إجمالي	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤	٢٥٤٦٠,٤
المتوسط السنوي	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥	٣١٨٢,٥

المصدر: وزارة التخطيط:

تقرير متابعة الخطة الاقتصادية عن السنة الثالثة ٨٨/٨٧، ديسمبر ١٩٨٨.

المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكتوبر ١٩٨٨.

بيانات الاستثمار الخاص تم اشتقاقها من (١)

(٢)

الحسابات إجمالية الاستثمار الخاص = جولة الاستثمار المحلي - الاتفاق الرأسمالي بختامي الدولة استناداً الى : وزارة التخطيط : ميزانية خطة التنمية . اطار عرض مشروع الميزانيات العامة للدولة على المجلس الأعلى للتخطيط مايو ١٩٨٨ ، جدول رقم ٤ ، ص ٣١ .

فهي نفس الامر الموضح في المعادلة الاولى الخاصة بقياس الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي. والاختلاف فقط هو نتيجة الطرح ونسبة الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار لأن هذه النتيجة تعني أنها الكمية المتبقية من الدخل الريعي بعد خصم الانفاق الكلي وهي لا شك أكبر من النتيجة الاولى.

ووفقاً للجدول رقم (١٢-٢) الذي يوضح تطور الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي يتبين لنا ما يلي:

- بلغ اجمالي الدخل الريعي الكويتي نحو اكثر من (٣٧٠٣) مليار دينار خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بمتوسط سنوي قدره (٤٠٧) مليار دينار وبالتالي لم تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذا الدخل سوى نسبة ٤٣,٦٪ في المتوسط سنوياً طوال هذه الفترة المشار اليها.

- ان الطبيعة المتقلبة للدخل الريعي قد اكسبت صفة التقلب هذه الى نسبة الطاقة الاستيعابية بحيث تراوحت بين ١٨,٧٪، ٢١,٤٪ في بداية الفترة مشيرة الى ارتفاع مستوى الدخل الريعي في بداية الثمانينات. وتراوحت بين ٥٧,٨٪ - الى ٥٢٪ في منتصف الثمانينات وتراوح بين ٥٣، ٦٣٪ في السنوات الاخيرة منذ عام ١٩٨٦. تابع بيانات الجدول رقم (١٢-٢).

٢ - ٤ - ١ - ٣ الطاقة الاستيعابية المحلية؛

تبين الطاقة الاستيعابية المحلية قدر الانفاق الاجمالي الذي يمكن للاقتصاد المحلي استيعابه خلال فترة معينة ويقاس بالمعادلة التالية التي اقترحها الاستشاريون العرب^(١٩) استناداً الى النموذج الكينزي عام ١٩٧٤، وبتطبيق لها من جانب (Armen Alchian) عام ١٩٦٤^(٢٠).

$$DA = Y + M - X + \Delta I$$

حيث:

DA = الطاقة الاستيعابية المحلية.

Y = الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم (١٢ - ٢)
تطور الطاقة الاستيعابية المتفزة للدخل الريعي
خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٠

(مليون دينار)

الطاقة الاستيعابية / الدخل الريعي %	الدخول الرعية			الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي	اجمالي الاتفاق على الاستهلاك والاستثمار بما فيه الظنون	الناتج المحلي غير النفطي	بيان السنوات
	اجمالي	صافي دخول عوامل الاتاج	الدخل النفطي				
١٨,٧	٦٣٩٦,٣	١٣١٠	٥٠٨٦,٣	١١٩٩,٢	٣٨٥٤,٠	٢٦٥٤,٩	١٩٨٠
٢١,٤	٦٣٥٢,٠	٢١٣٧	٤١١٥,٠	١٣٣٩,٠	٤٢٠٩,٨	٢٨٧٠,٨	١٩٨١
٥٦,٣	٤٤٧٢,٥	١٧٠٩	٢٧٦٣,٥	٢٥١٦,٠	٥٩٦٤,٩	٣٤٤٨,٨	١٩٨٢
٥٧,٨	٤٤٩٨,٩	١٤٦١	٣٠٣٧,٩	٢٦٠٠,٠	٥٦٩٦,٣	٣٠٩٦,٣	١٩٨٣
٥٢,٩	٤٨٧٠,٥	١٤٧٠	٣٤٠٠,٥	٢٥٧٥,٥	٥٥٥٥,٨	٢٩٨٠,٣	١٩٨٤
٥٢,٠	٤٣٧١,٢	١٣٨٨	٢٩٨٣,٢	٢٢٧٤,٢	٥١٢١,٤	٢٨٤٧,٢	١٩٨٥
٦٣,٣	٣٠٢٣,٨	١١٨٢	١٨٤١,٨	١٩١٤,٨	٤٨٨٩,٣	٢٩٧٤,٥	١٩٨٦
٣٥,٦	٣٧٢٨,١	١٤٩٦	٢٢٣٢,٢	١٩٩٩,٢	٥٢١١,٥	٣٢١٢,٣	١٩٨٧
٤٣,٦	٣٧٦١٣,٤	١٢١٥٣	٢٥٤٦٠,٤	١٦٤١٨٠	٤٠٥٠٣,١	٢٤٠٨٥,١	اجمالي الفترة
—	٤٧٠١,٦	١٥١٩,١	٣١٨٢,٥	٢٠٥٢,٠	٥٠٦٢,٩	٣٠١٠,٦	المتوسط الفترة

المصدر:

نفس المصادر للجدول رقم (١١ - ٢).

جدول رقم (١٣ - ٢)
تطور الطاقة الاستيعابية المحلية وعناصرها ونسبتها الى الناتج المحلي والناتج القومي
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

الطاقة الاستيعابية الى	إجمالي الناتج القومي	عناصر الطاقة الاستيعابية المحلية					بيان السنوات
		طاقة الاستيعاب	الطير في الغزون	الصادرات السلعية والخدمية	الواردات السلعية والخدمية	الناتج المحلي	
الناتج القومي %	الناتج المحلي %						
٤٦١٧	٥٤١٦	٩٠٥١٢	٤٢٢٦١	١٠٥٠٠	٦٠٦٥٠٠	٢٦٥٥	١٩٨٠
٥١٠٨	٦٧١٧	٩١٢٢٨	٤٧٢٩٨	٨٩٠٠	٤٨٥٥٠٠	٢٦٨٨	١٩٨١
٧٠٠٠	٨٩١٣	٧٩٢١٣	٥٥٥٠٠	١٢٩٠٠	٣٣٨٦٠٠	٣٢٥٣٣	١٩٨٢
٧٤٠٠	٦١١٦	٧٥٩٥٢	٥٦١٩٥	(١٨٠٣)	٣٥٩٦٠٠	٣٠٦٣٠٠	١٩٨٣
٧٠١٦	٨٦٠٨	٧٨٥٠٨	٥٥٤١٦	١٤١٢	٣٨٦٢٠٠	٣٠٣٧٠٠	١٩٨٤
٧١١٣	٨٨٠٣	٧٢١٨٤	٥١٤٨١	(٣٦٨٥)	٣٤٦٢٠٠	٢٧٤٣٠٠	١٩٨٥
٧٠١٦	١٠٢١٦	٦٩٩٨٣	٤٩٤٠٨	(٥١٥٤)	٢٤٠٢٠٠	٢٤٧٥٠٠	١٩٨٦
٧٥٠٠	٩٥١٧	٦٩٤٠٥	٥٢١١٥	—	٢٦١١٠٠	٢٣٧٨٠٠	١٩٨٧
٦٥٠٣	٨٢٠٧	٦٢٦٩٨٠٥	٤٠٩٦٧٠٥	٢٣٠١٦	٣٠٢٣٩	٢٢٢٩٢٠٣	اجمالي الفترة
—	—	٧٨٣٧٠٣	٥١٢٠٠٩	٢٨٠٨	٣٧٧٩٠٩	٢٧٨٦٠٥	المتوسط السوي

المصادر:

نفس المصادر للجدول رقم (١ - ٤)

$M =$ الواردات السلعية والخدمية.

$X =$ الصادرات السلعية والخدمية.

$I =$ التغير في المخزون، ويلاحظ اضافته اذا كان سالباً وطرحه في حالة كونه موجباً.

وبتطبيق هذه المعادلة في الجدول رقم (١٣-٢) تبين ما يلي:

- بلغ حجم الطاقة الاستيعابية المحلية نحو (٤٠٠٩) مليار دينار تقريباً بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بمتوسط سنوي قدره (٥١١) مليار دينار خلال الفترة.

- ان نسبة المقدرة الاستيعابية الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو ٨٢,٧٪ في المتوسط سنوياً طوال الفترة موضع الدراسة غير انه من الملاحظ ارتفاع هذه النسبة في النصف الثاني من سنوات الفترة مقارنة بالنصف الاول منها، ويرجع ذلك الى تدني الناتج المحلي في الفترة الاخيرة وليس الى زيادة المقدرة الاستيعابية بالمعنى المطلق.

- بلغ الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة نحو اكثر من (٦٢٠٦) مليار دينار بمتوسط سنوي يزيد عن (٧٠٨) مليار دينار خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧، الامر الذي جعل نسبة الطاقة الاستيعابية لا تزيد عن ٦٥,٣٪ من هذا الناتج سنوياً. وتعطي هذه النسبة دلالة قوية للاهمية النسبية لصافي العوائد الداخلية المتحصلة من الخارج.

- ويلاحظ ارتفاع نسبة الطاقة الاستيعابية في السنوات الاخيرة وخاصة عام ١٩٨٧ حيث بلغت نحو ثلاثة ارباع الناتج القومي في ذلك العام مقارنة بنحو ٧٠٪ عام ١٩٨٤، ونحو ٤٦,٧٪ عام ١٩٨٠ مؤكدة الانخفاض المتوالي لصافي العوائد الداخلية في الفترة الاخيرة.

ويلخص الجدول التالي نتائج قياساتنا للطاقة الاستيعابية وفقاً للطرق الثلاث المطبقة.

جدول رقم (١٤ - ٢)

المتوسط السنوي لطاقة الاستيعاب النفطي والرعي والاقتصاد المحلي
بالقيمة والنسبة المئوية خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٨٠)

الفترة	الطاقة الاستيعابية المنفذة لكل من الدخل النفطي والدخل الرعي			الطاقة الاستيعابية المحلية في المتوسط	
		% للدخل النفطي	% للدخل الرعي	قيمة	% للتاج القومي
متوسط الفترة ١٩٨٧ - ٨٠	٢٠٥٢	%٦٤١٥	%٤٣١٦	١٥٢٠١٩	%٨٢١٧
					%٦٥١٣

المصدر: جداول أرقام (٢ - ١١)، (٢ - ١٢)، (٢ - ١٣).

ويتبين من الملخص السابق أن الاقتصاد الكويتي لا زالت طاقته الاستيعابية أقل من قوته التمويلية والادخارية بنحو ٣٥٪ تقريباً حتى مع انخفاض الناتج القومي الاجمالي في الفترة الاخيرة. كما يبين أيضاً أن التصدير النفطي ظل يمول الانفاق على الاستهلاك والاستثمار بنسبة ٦٤١٥٪ من قيمته المتوسطة سنوياً خلال الفترة موضع الدراسة، وتنخفض هذه النسبة للدخل الرعي لتصل الى نحو لا يزيد عن ٤٣١٦٪ من هذا الدخل.

وملخص هذه النتائج الهامة هو أن الاقتصاد الكويتي قادر بقوة موارد التمويلية الاضافية توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وتعزيزها وزيادة كفاءتها في المرحلة المقبلة، ويتعين بحث سبل زيادة هذه المقدرة ومجالاتها، وهو ما نتناوله فيما يلي بعد وقفة تقويمية مع نماذج القياس السابقة. واقتراح مقياس تنموي للطاقة الاستيعابية الكويتية.

٢-٥ وقفة تقويمية ونموذج مقترح للقياس:

٢-٥-١ وقفة تقويمية:

يتضح لنا باستعراض نماذج التقدير التي سقناها آنفاً أنها من العمومية التي تنأى بتقدير طاقة الاستيعاب المحلية عن أرض الواقع الاجتماعي الاقتصادي لكل دولة على حدة، وبمعنى آخر لا يظهر أي نموذج منها بعض القضايا التي يعتبر ابرازها ضرورياً لبيان طبيعة الاقتصاد الوطني والاهداف التي يرغب المجتمع الاستثمار فيه وأمثلة ذلك ما يلي:

(١) عدم بيان طبيعة الاقتصاد الوطني:

يمكن تطبيق أي نموذج من النماذج المطروحة لقياس الطاقة الاستيعابية على أي اقتصاد وطني سواء أكان متقدماً أو آخذاً في النمو فلا تبين العناصر المتضمنة في أي من الطرق التي تم مسحها من جانب الكاتب أهداف الانفاق وخاصة التكوين الرأسمالي أو نتائج هذا الانفاق. ففي البلدان الصناعية المتقدمة لا تتجاوز أهداف الانفاق القومي تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق توفير القدرة على الامساك بحدود مرغوبة لكل من التضخم والبطالة، أما في البلدان الآخذة في النمو فانها بالاضافة الى ذلك تسعى الى تغيير بنيان الاقتصاد الوطني وتحقيق زيادة التشابك الاقتصادي بين قطاعاته المختلفة وتوفير المقدرة الذاتية على انتاج الحاجات الاستراتيجية.

ان النماذج المطروحة تعامل البلدان الآخذة في النمو بنفس القدر الذي تعامل به الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فتبدو طاقة الاستيعاب ضئيلة جداً في البلدان الاولى الامر الذي يكشف عن قصور هذه النماذج ودلائل ذلك في الآتي:

(أ) وفقاً للنظرية الكينزية فاننا نجد انه بينما تسود علاقة عكسية بين جرعات الانفاق الوطني والعائد الاجتماعي ومعدلاته في البلدان المتقدمة صناعياً، نجد أن هناك علاقة طردية بين الزيادة في الانفاق الكلي والعائد الاجتماعي في

البلدان الآخذة في النمو. وتفسير ذلك يكمن في أن زيادة الانفاق على الاستثمار وبناء الطاقات الانتاجية في هذه البلدان يؤدي الى خلق مزيد من فرص الاستثمار ومزيد من الوفورات المتحققة من تدعيم قاعدة رأس المال الاجتماعي، الامر الذي يؤدي الى زيادة الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص في الانشطة المختلفة، وهو عكس ما يحدث في البلدان المتقدمة صناعياً بفضل انخفاض توقعات الارباح كلما ازداد الاستثمار.

(ب) تبدأ مشكلة الدول المتقدمة في الاتجاه نحو الكساد وتعطل جانب من الأصول الرأسمالية وقوة العمل من لحظة قصور الطلب عن استيعاب اجمالي المعروض السلعي، فنظراً لتمتع اقتصاديات هذه الدول بمرونة مرتفعة للجهاز الانتاجي بها فان قوى العرض لديها متفوقة على قوى الطلب، وهذا عكس الحال أيضاً في البلاد الآخذة في النمو التي تلجأ الى الاستيراد من هذه الدول المتقدمة لسد فجوة الانتاج المحلي من السلع المختلفة رأسمالية ووسيلة واستهلاكية. وحتى عام ١٩٨١ كانت الطاقة الاستيعابية المحلية للواردات في الكويت على سبيل المثال أكثر من (١٦٥) مليار دينار كويتي، وهذا الرقم هو مجرد رافد من مجالات زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية في الكويت^(٢١).

(٢) تجاهل دخل الاستثمارات الخارجية:

باستعراض نماذج التقدير المتعلقة بالدولة النفطية ذات الفائض الاستثماري نجدها قد تجاهلت دخل الاستثمارات الخارجية باعتباره رافداً هاماً من روافد الادخار القومي، بل لقد أصبح هذا الدخل لا يقل أهمية الآن في اجمالي المدخرات القومية عن العائدات المتولدة من الصادرات النفطية. ويعني عدم أخذ هذه الطاقة الادخارية في الاعتبار عند تقدير الطاقة الاستيعابية لدول الفائض الاستثماري ما يلي:

١ - افتراض أن هذه الدول لا تتوفر لديها الرغبة في استقدام رؤوس أموالها متمثلة في أرصدة الاستثمارات الخارجية أو حتى التفكير باعادة تدوير الدخل السنوية المتولدة عن توظيفاتها المختلفة في عملية التنمية المحلية وتعزيز

قدراتها الانتاجية المحلية، والواقع أن هذا الافتراض غير صحيح لأن هذه الدول تعي تماماً خطورة استمرارها في تكديس ثرواتها في العالم الخارجي سواء لتعريضه للمخاطر السياسية أو لتعريض هذه الثروات للتآكل بفعل موجات التضخم وانهيار أسعار صرف العملات الأجنبية المقومة بها تلك الاستثمارات.

٢ - افتراض استمرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت دول الفائض الى استثمار فوائضها في بداية تكوينها متمثلة في ضعف قدرتها على الاستيعاب وقوة العوامل المؤدية الى هذا الضعف. والحقيقة أن معظم دول الفائض تمكنت من تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لها على النحو الذي يجعلها قادرة الآن على استعادة جانب من ثرواتها وبناء قدرتها الذاتية على النمو، حيث شيدت معظم عناصر البنية الأساسية وأرست نواة للتوسع في مجالات الانتاج المختلفة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وتشكلت لديها قوة عمل متنوعة المهارات في كافة فروع النشاط الاقتصادي وان كانت في حاجة الى مزيد من تدعيم هذه العمالة من حيث الكم والكيف.

٣ - تجاهل الامكانيات الكامنة لدول الفائض من زاوية قدرتها على توسيع طاقاتها الاستيعابية من خلال التكامل الاقتصادي سواء فيما بينها أو من خلال التكامل الاقتصادي العربي، الأمر الذي يمكن من استعادة رؤوس الأموال وتوظيفها على هذين المستويين.

٤ - افتراض أن جهات التوظيف الخارجية الحالية هي الافضل عائداً أو الاكثر أمناً لرؤوس الاموال العربية الفائضة، ولكن هذا الافتراض يغفل حقيقة أن دول الفائض يمكن أن تحقق عائداً أكبر باستعادة هذه الاموال للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، وسوف تكون في حاجة الى استيعاب قدر متزايد من عائداتها وفوائضها من الاجل الطويل^(٢٢). وتتمثل دلائل هذا الاتجاه في استمرار تبني هذه الدول للخطط التنمائية الطموحة، وتحقيقها لقدر متزايد من بناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية كما سبقت الإشارة، الامر الذي يؤكد جدية طموحها الى تحقيق تنمية مستقلة تعتمد على مواردها الذاتية. وسوف يتطلب التغلب

على ضيق القاعدة الموردية لمعظم دول الفائض معدلات استثمار أكبر نسبياً من المعدلات الراهنة.

(٣) النظرة الخاطئة الى النفط وفوائضه:

تتمثل هذه النظرة الخاطئة في اعتبار النفط بصورته الخام مجرد مصدر للدخل والطاقة، ومن ثم يتم تصديره على صورته الخام لتمويل الخطط الائتمانية للدول المصدرة واستثمار ما يزيد عن حاجاتها التمويلية في الاسواق العالمية. وتندفع معظم البلدان النفطية المصدرة الى بيع أكبر كمية ممكنة من النفط للحفاظ على مستويات انفاقها المرتفعة بفعل الاجراءات المطبقة من جانب الدول المستوردة سواء في ترشيد الاستهلاك وتنمية المصادر البديلة للنفط أو زيادة انتاج النفط لديها^(٢٣).

وفيما يتعلق بفوائض الاموال النفطية فقد سارعت البلدان المتقدمة المستوردة باتخاذ التدابير اللازمة لاحتوائها في أسواقها حتى لا يفلت منها زمام المبادرة في ادارة نظام النقد الدولي ونظام المدفوعات والاستثمارات الدولية ويصبح في ايدي الدول المصدرة للنفط ذات الفائض^(٢٤)، ولا يخفى أن هذا السعي قد نجح الى حد كبير وأصبحت هذه الفوائض تخدم الاقتصاديات المتقدمة بأكثر مما تخدم به اقتصاديات الدول النامية بل ان توظيفات هذه الفوائض قد اكسبت أصحابها صفة الدائن التابع الذي لا يملك استرداد ثروته بشروطه الذاتية في الوقت الذي يريده.

ومن الملاحظ استمرار النظرة التقليدية الى النفط الخام وينبغي على الدول النفطية أن تبني نظرة أخرى بدلاً منها تؤكد على أن هذه الثروة هي مدخلات صناعية ومستلزمات انتاج يمكن أن تسهم في تعزيز مقدرتها على التوسع الصناعي وتنويع القاعدة الانتاجية، الامر الذي يجعلها تحجم عن تسيل هذه الثروة النادرة بغرض تصديرها على صورتها الخام.

كما ان مشكلة استثمار الفوائض المالية المتحققة عن الصادرات النفطية

يجب النظر إليها على أنها مشكلة طويلة المدى مرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي فيما يترتب عليها من وفورات اقتصادية وتقنية ومالية كما هي مرتبطة بالأسواق الخارجية وما يقتضيه ذلك من وضع السياسات الكفيلة بجعلها تحقق أقصى قدر من العائد ويضمن لها أعلى قدر من الأمان، وأن الاستخدام الأمثل لها ينبغي أن يتضمن توسيع الطاقة الاستيعابية لكل دولة وفي تعزيز التنمية العربية. وأن المشكلة الحقيقية هي في تبني الوسائل والأساليب التي تمكن من استثمار هذه الفوائض عربياً وتوفير البنية التنظيمية والمؤسسية اللازمة لذلك^(٢٥).

وبناء على ذلك لا بد من البحث عن مقياس تنموي للطاقة الاستيعابية يأخذ في اعتباره الأبعاد السابقة وذلك ما سنفعله في الجزء الثاني مباشرة. ونؤكد هنا أن هذه المحاولة إنما تستهدف في المقام الأول بيان أن زيادة الطاقة الاستيعابية للكويت هي أمر ممكن وليست أمراً مستحيلاً إذا ما تأكدت النية لتحقيق ذلك.

٢ - ٥ - ٢ مقترح لقياس الطاقة الاستيعابية الممكنة:

بأخذ البعد الانمائي للاقتصاد الكويتي باعتباره اقتصاداً ذا فائض استثماري ليس لديه قيود تمويلية ونقترح لقياس الطاقة الاستيعابية له حساب مجموعة من الكميات التي ينبغي إنجازها بواسطة الجهد الانمائي في المرحلة المقبلة، وفيما يلي نتناول هذه الكميات وطرق القياس المقترحة باعتبار أن هذه الكميات ستتحقق في خلال سنوات ٨٨-١٩٩٣.

(١) الكميات المقترحة وتقديرها، وتمثل هذه الكميات في الآتي:
أ - فجوة انتاج الحاجات الأساسية:

وتمثل هذه الفجوة في الفرق بين الانتاج المحلي والطلب الكلي الداخلي على كل سلعة من السلع المكوّنة لها والتي تغطي بالاستيراد من العالم الخارجي وامثلتها:

- أنواع السلع الغذائية المستوردة.

- السلع الاستهلاكية المصنعة.

- السلع الوسيطة كمواد البناء والتشييد والاسمدة.
- بعض السلع الرأسمالية.

وفي حالة عدم توفر بيانات عن هذه الفجوات يمكن اعتبار الواردات هي حجم الفجوة من هذه السلع في الاقتصاد المحلي.

ب - الزيادة في الصادرات وطنية المنشأ:

ويفترض في هذه الزيادة أن تلبى غرضين، الاول هو مقابلة المعونات الخارجية التي تقدمها الكويت سنوياً والتي تبلغ نسبتها نحو ٣١٨٧٪ من الناتج القومي^(٢٦)، ويقصد من هذه المقابلة الوفاء بالاحتياجات السلعية للدول المتلقية بما يوازي قيمة المعونة بانتاج محلي بدلاً من الاعتماد على الاستيراد في اشباع هذا النوع من الطلب، وينصرف الفرض الثاني الى تلبية احتياجات مشروعات الاستثمار المباشر التي يمكن أن تقوم في الدول العربية أو الدول النامية في اطار التكامل، ومن هذه السلع مستلزمات الانتاج الوسيط في الصناعة والزراعة والبناء والتشييد والسلع الاستهلاكية التي لا تتوفر بدائلها في الدول المستثمر فيها.

ج - معدل الاستثمار:

بالطبع سيواجه الانتاج الاضافي بمعدل استثمار مرتفع يحدّد حجمه معامل رأس المال/ الانتاج السائد في القطاعات غير النفطية، ولا شك أن مستوى الاستثمار الاضافي سوف يتأثر بحجم الطاقات المعطلة في رأس المال القائم في تلك القطاعات بمعنى أنه ينخفض في حالة وجود طاقات معطلة، ولتحديد معدل الاستثمار ينبغي الاحاطة أولاً بقيمة معامل رأس المال/ الانتاج ومعدل الزيادة الاضافية في الناتج المحلي غير النفطي، حيث أن^(٢٧):

$$I = R * K$$

حيث:

I = معدل الاستثمار.

R = معدل النمو في الناتج المحلي.

$K = \text{معدل رأس المال} / \text{الانتاج بصورته الحدية}.$

وقد قمنا بحساب معامل رأس المال/ الانتاج للقطاعات غير النفطية في الكويت بعد استبعاد رأس المال القائم في القطاعات النفطية والغاز فتبين أنه يساوي ١:٤٥ أي أن كل وحدة من الناتج غير النفطي تتطلب لانتاجها ٤٥ وحدة رأس مال وذلك عام ١٩٨٤، بالاستناد الى دراسة صديق صالح وبدرية خلف الصادرة عن معهد الكويت للابحاث العلمية في أغسطس ١٩٨٨ . وسوف نعتبر هذا المعدل هو المعامل الحدي الذي نقوم باجراء تقديراتنا على اساسه^(٢٨).

د - المكون الاستيرادي الاضافي:

بما أن احلال الواردات الاستهلاكية سوف يكون نمطاً مأخوذاً به في مرحلة توسيع المقدرة الاستيعابية، فمن الجائز القول بأن الاستيراد سوف يزيد بنسبة ما تشكله السلع الرأسمالية في اجمالي الاستثمار، وقد اعتمدنا على النشرة الاحصائية الفصلية للبنك المركزي في حساب نسبة السلع الرأسمالية المستوردة الى اجمالي الاستثمار جدول رقم (١٥-٢)، (١٦-٢) فوجدنا انها تساوي (٦٤٦,٥) مليون دينار عام ١٩٨٦، تشكل نحو ٥٦٪ تقريباً من اجمالي الاستثمار البالغ نحو (١٠٩٧,٦) مليون دينار في نفس السنة، غير أن هذه النسبة ترتفع الى نحو ٧٢٪ اذا أخذت كمتوسط للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . وسوف نأخذ بالنسبة الاقل وهي ٥٦٪ نظراً لما أشارت اليه تقارير متابعة الخطة الانمائية الجارية لأسباب تباطؤ الاستثمارات في الوقت الراهن وأهمها الدخول في مرحلة الاستكمال النهائي للبنية الاساسية واستكمال مشروعات الهياكل الارتكازية للقطاعات المختلفة. ونظراً لارتباط الزيادة في الاستثمارات بالاستيراد الرأسمالي فقد انخفضت الاهمية النسبية للاستثمارات في اجمالي الانفاق القومي^(٢٩).

(٢) معدلات الطاقة الاستيعابية الممكنة:

استناداً الى دراسة سابقة قام بها الباحث فسوف يتم الاعتماد على تقدير

جدول رقم (١٥ - ٢)
تطور المكون الاستيرادي الوسيط والرأسمالي
في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(مليون دينار)

السنات	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	المكون الاستيرادي من السلع الوسيطه	نسبة الاستيراد الوسيط والرأسمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٩٨٠	٢٦٥٤٠٩	١٢٦٦٠٧	٤٧٠٧
١٩٨١	٢٨٧٠٠٨	١١٩٦٠٠	٤١٠٧
١٩٨٢	٣٤٤٨٠٨	١٥٤٣٠٣	٤٤٠٧
١٩٨٣	٣٠٩٦٠٣	١٣٣٣٠٠	٤٣٠٠
١٩٨٤	٢٩٨٠٠٣	١٢٤٨٠٥	٤١٠٩
١٩٨٥	—	—	—
١٩٨٦	٢٩٧٤٠٥	٩٩٤٠١	٣٣٠٤
الاجمالي	١٨٠٢٥٠٦	٧٥٨١٠٦	%٤٢٠١
المجموع	٣٠٠٤٠٢	١٢٦٣٠٦	

المصدر: بيانات البنك المركزي الكويتي والمجموعة الاحصائية السنوية.
(-) غير متاح.

جدول رقم (١٦ - ٢)
تطور الواردات السلعية موزعة بين سلع استهلاكية و سلع وسيطة واستثمارية
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(مليون دينار)

السنات	بيان	اجمالي الواردات السلعية	سلع استهلاكية وغير مصنفة	% الى اجمالي الواردات	سلع وسيطة ورأسمالية	% الى اجمالي الواردات
١٩٨٠		١٧٦٤٠٩	٤٩٨٠٢	٢٨٠٢	١٢٦٦٠٧	٧١٠٨
١٩٨١		١٩٤٥٠٤	٧٤٩٠٤	٣٧٠٩	١١٩٦٠٠	٦٢٠١
١٩٨٢		٢٣٨٤٠٦	٨٤١٠٣	٣٥٠٣	١٥٤٣٠٣	٦٤٠٧
١٩٨٣		٢١٤٩٠١	٨١٦٠١	٣٨٠٠	١٣٣٣٠٠	٦٢٠٠
١٩٨٤		٢٠٤١٠٧	٧٩٣٠٢	٣٨٠٨	١٢٤٨٠٥	٦١٠٢
١٩٨٥		—	—	—	—	—
١٩٨٦		١٦٧٣٠٥	٦٧٩٠٤	—	٩٩٤٠١	٥٩٠٤
اجمالي		١١٩٥٩٠٢	٤٣٧٧٠٦	—	٧٥٨١٠٦	—
متوسط سنوي		١٩٩٣٠٢	٧٢٩٠٦	٣٦٠٦	١٢٦٣٠٦	٦٣٠٤

المصدر: بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية الفصلية، ابريل/يونيو ١٩٨٨ مصدر سابق ص ٤٩.

(-) غير متاح

الطاقة الاستيعابية الممكنة للدخل الريعي والاقتصاد المحلي وفقاً للمعادلتين التاليتين^(٣٠):

أ — معادلة الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي:

$$AR = E1 + E2 - (Yn1 + Yn2)$$

حيث:

AR = الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي.

E1 = الانفاق الفعلي على الاستهلاك والاستثمار متضمناً التغير في المخزون

E2 = الانفاق الاضافي بغرض توسيع القاعدة الاقتصادية على كل من الاستهلاك والاستثمار.

YN1 = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الفعلي.

YN2 = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الاضافي.

ب — معادلة الطاقة الاستيعابية الممكنة للاقتصاد المحلي:

$$AP = (Y1 + Y2) + (M1 + M2) - (X1 + X2) \pm \Delta I$$

حيث:

AP = المقدرة الاستيعابية الممكنة للاقتصاد المحلي.

Y1 = الناتج المحلي الاجمالي قبل الزيادة.

Y2 = الناتج الاضافي (غير النفطي).

M1 = الواردات قبل الزيادة.

M2 = الواردات الاضافية لتوسيع المقدرة الانتاجية.

X1 = الصادرات وطنية المنشأ قبل الزيادة.

X2 = الصادرات المقترح اضافتها.

ΔI = التغير في المخزون للناتج الاضافي الفعلي.

(٣) تقدير متغيرات وكميات الطاقة الاستيعابية الممكنة:

وتمثل الزيادة المطلوبة في التغيرات الكلية والمعدلات، وفيما يلي نقوم

بتلخيص هذه الزيادات استجابة لتحدي توسيع الطاقة الاستيعابية وتنويع القاعدة الاقتصادية استناداً الى الاسس التي طرحناها آنفاً للتقدير والبيانات المتضمنة في جداول هذا الفصل عن المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ونجدها على النحو التالي:

١ - الزيادة في الناتج غير النفطي لمقابلة فجوة الحاجات الاساسية:

اعتبرنا هذه الفجوة مساوية لقيمة الواردات لتعذر حساب فجوات انتاج السلع الاساسية المختلفة، وفي عام ١٩٨٧ بلغت قيمة الواردات الاجمالية (١٣١٤) مليون دينار.

٢ - الصادرات الاضافية وتساوي:

- قيمة الزيادة في الانتاج لمقابلة المساعدات الخارجية الكويتية بدلاً من الوفاء بمقابل عيني مستورد لهذه المعونات، وهذا القدر يساوي (٢٦٨٠٦) مليون دينار.

- الزيادة في الصادرات لمقابلة احتياجات الاستثمارات المباشرة في مشروعات التكامل العربي الجديدة من مستلزمات البناء والتشييد والمستلزمات الوسيطة للمشروعات الزراعية والصناعية التي لا يوجد لها بديل في الدول المضيفة للاستثمارات، ونقترح أن تساوي دخل الاستثمارات الخارجية الذي بلغ نحو (٢٣٥٥) مليون دينار عام ١٩٨٦ وبلغ متوسطه السنوي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ وفقاً لاحصاءات البنك المركزي نحو (١٨٩٤) مليون دينار.

٣ - الاستهلاك الاضافي:

بفرض ان الاستهلاك سيزيد بنفس نسبة زيادة السكان (٤,٥٪) سنوياً، فيصبح الاستهلاك عام ١٩٩٣ يساوي الاستهلاك عام ١٩٨٧ مضروباً في

(٤١٥+١) = ٥٢٠.٦ زيادة قدرها (١٠.٣٦٥) مليون دينار وبمتوسط سنوي قدره (٢٠.٧٣) مليون دينار^(*).

٤ - اجمالي الناتج الاضافي من القطاعات غير النفطية:

يلاحظ أن الناتج الاضافي المتطلب لمقابلة فجوات اشباع الحاجات الاساسية والزيادة في الاستهلاك والتصدير بغرض مقابلة المعونات الخارجية والاستثمارات المشتركة في الدول العربية والصديقة هي عبارة عن:

$$١٣١٤ + ٢٦٨ + ١٠.٦٣٥ + ٢٣٥٥ = ٥٠.٠٠٥ مليون دينار.$$

٥ - معدل الاستثمار:

كما سبق القول فان معدل الاستثمار المتطلب لتنفيذ الناتج المشار إليه وقدره ٥٠.٠٠٥ يتحدد بمعدل النمو المستهدف ومعامل رأس المال الحدي، ولكن معدل النمو في الناتج يساوي الزيادة في الناتج غير النفطي/ الناتج غير النفطي = ٥٠.٠٠٥ - ٢٣١٢.٢ = ١٥٦٪ تقريباً، وبما ان معامل رأس المال الحدي يساوي ١:٤ في القطاعات غير النفطية.

اذن معدل الاستثمار = معدل نمو الناتج x معامل رأس المال/ الناتج

$$I = R * K$$

$$\text{اذن معدل الاستثمار} = ١٥٦\% \times ٤١٥\% = ٧٠.٢\%.$$

وبالتالي يكون رأس المال المتطلب هو ٧٠.٢٪ x ٥٠.٠٠٥ = ٣٥١٠.٣٥ مليون دينار طوال الفترة بمتوسط سنوي قدره نح ٧٠.٢٠٧ مليون دينار سنوياً.

(*) استناداً الى المعادلة التالية:

$$\text{ص}١ = \text{ص}٠ (١ + \text{ر}) \text{ن}:$$

حيث ص١ = الاستهلاك في السنة النهائية، ص٠ هي الاستهلاك في سنة الاساس،

ر = معدل النمو المستهدف للاستهلاك، ن = سنوات الفترة.

٦ - معدل الاستيراد الرأسمالي:

كما أوضحنا من قبل تبلغ نسبة الاستيراد الرأسمالي الى جملة الاستثمار نحو ٥٦٪، وبالتالي يكون الاستيراد المتطلب لتنفيذ الاستثمارات الاجمالية عبارة عن قيمة الاستثمارات المستهدفة مضروبة في نسبة الاستيراد الرأسمالي.

$$= ٣٥١٠٣٥٠ \times ٥٦$$

الاستيراد الرأسمالي المستهدف = ١٩٦٥٨ مليون دينار

ويكون المتوسط السنوي لهذا القدر هو ٣٩٣١٥٦ مليون دينار.

٧ - ملخص للزيادات المستهدفة:

ولنا أن نتصور قيمة المتغيرات الاجمالية على النحو التالي بالمليون دينار:

١ - الناتج المحلي غير النفطي عام ١٩٨٧ = ٣٢١٢٥٢

٢ - الناتج المحلي غير النفطي عام ١٩٩٣ = ٨٢١٢٥٧

٣ - الاستهلاك الاجمالي عام ١٩٨٧ = ٤١٦٩٥٥

٤ - الاستهلاك الاجمالي عام ١٩٩٣ = ٥٢٣٣٥٠

٥ - الاستثمار الاجمالي عام ١٩٨٧ = ١٠٤٢٥٠

٦ - الاستثمار الاجمالي عام ١٩٩٣ = ٨٠٦٢٥٧

٧ - الصادرات عام ١٩٨٧ = ٢٢٣٠٥٥

٨ - الصادرات عام ١٩٩٣ = ٤٨٤٣٥٥

٩ - الواردات عام ١٩٨٧ = ٢٣٧٨٥٠

١٠ - الواردات عام ١٩٩٣ = ٦٣٠٩٥٦

١١ - وبفرض ثبات قيمة دخول عوامل الانتاج من الخارج المتحققة عام ١٩٨٧

وقدرها ٢٣٥٥ مليون دينار وكذلك ناتج النفط في نفس السنة وقدره ٢٢٣٢٥٤

مليون دينار فيصبح الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٣ هو:

$$٨٢١٢٥٧ + ٢٣٥٥ + ٢٢٣٢٥٤ = ١٢٨٠٠٥٦ \text{ مليون دينار.}$$

٨ - الطاقة الاستيعابية الممكنة للدخل الريعي:

حيث أن:

$$Ar = (E_1 + E_2) - (Yn_1 + Yn_2)$$

الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي = الاستهلاك الاجمالي + الاستثمار الاجمالي -
الناج المحلي الاجمالي غير النفطي لعام ١٩٩٣ .

$$= (٥٢٣٣,٠ + ٨٠٦٢,٧) - (٣٢١٢,٢ + ٥٠٠٠,٠٥)$$

$$= ٥٠٨٣,٠ \text{ مليون دينار كويتي.}$$

وتعني هذه النتيجة أن كافة الدخل الريعي يمكن استيعاب ما هو أكبر منها في حالة الشروع في توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك لأنه يكون على هذه الدخل تمويل جانب من الانفاق الاجمالي يقدر بنحو (٥٠٨٣,٠) مليون دينار مع أن هذه الدخل لم تتجاوز نحو (٤٧٠,١٦) مليون دينار سنوياً طوال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ .

٩ - الطاقة الاستيعابية الوطنية:

حيث أن:

$$Ap = (Y_1 + Y_2) + (M_1 + M_2) - (X_1 + X_2) \pm \Delta I$$

$$٨٢١٢,٧ + ٦٣٠,٩٦ - ٤٨٤٣,٥ + \text{صفر} = ٩٦٧٨,٨ \text{ مليون دينار.}$$

وهكذا يرتفع مستوى الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني الى نحو اكثر من ٩,٦ مليار دينار.

٢ - ٦ مقارنة الطاقة المنفذة والطاقة الممكنة:

٢ - ٦ - ١ فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية للدخل الريعي:

يتبين من مقارنة الطاقة الفعلية والطاقة الممكنة وكما هو موضح بالجدول رقم (١٧-٢) ما يلي:

- ان الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة

جدول رقم (١٧ - ٢)
مقارنة بين الطاقة الاستيعابية المنفذة والممكنة للدخل الريعي
للفترتين ٨٠ - ١٩٨٧ - ١٩٩٢

(مليون دينار)

الطاقة الممكنة للدخل الريعي			الطاقة الفعلية للدخل الريعي			النتائج القومية الاجمالية		الانفاق الاجمالي		الدخل الريعي	
%	%	قيمة	%	%	قيمة	عام	متوسط سنوي	عام	متوسط سنوي	عام	متوسط سنوي
الانفاق الاجمالي	للدخل الريعي	للانفاق الاجمالي	للانفاق الاجمالي	للدخل الريعي	قيمة	١٩٩٣	١٩٨٧ — ٨٠	١٩٩٣	١٩٨٧ — ٨٠	١٩٩٣	١٩٨٧ — ٨٠
٨٧ - ٨٠	٨٧ - ٨٠	٨٧/٨٠	٨٧ - ٨٠	٨٧/٨٠	٢٠٥٢,٠	٩٦٧٨,٨	٧٨٣٧,٣	١٣٢٩٦	٥٠٦٢,٩	٤٧٠,١٦٦	٤٧٠,١٦٦
٦٥	٢٤٨	٥٠٨٣	٤٠٦٥	٤٤	٢٠٥٢,٠	٩٦٧٨,٨	٧٨٣٧,٣	١٣٢٩٦	٥٠٦٢,٩	٤٧٠,١٦٦	٤٧٠,١٦٦

المصدر: الجدول رقم (١ - ٢) والحسابات السابقة بالمتن

١٩٨٠ - ١٩٨٧ نحو ٢٠٥٢٠٠ مليون دينار تعادل نحو ٤٤٪ من الدخل الريعي فقط وتمثل نحو ٤٠٥٪ من جملة الانفاق على كل من الاستهلاك والاستثمار.

- ان الطاقة الاستيعابية الممكنة المقدرة وفقاً لهذا المقياس قد بلغت نحو ٥٠٨٣ مليون دينار تعادل ٢٤٨٪ من الطاقة الفعلية المنفذة. وتساوي نحو ١٠٨٪ من اجمالي الدخل الريعي المتوسطة خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧ وهي لذلك تقدر بنحو ٦٥٪ من الناتج القومي بزيادة المقدرة الاستيعابية.

- ان الجدول يوضح أيضاً أن الدخل الريعي سوف لا يغطي سوى نسبة من الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار تعادل نحو ٣٥٣٪ فقط. وهذا يعني أنه بزيادة الطاقة الاستيعابية تدريجياً يتم تهميش الاهمية النسبية للدخل الريعي في تمويل الانفاق الوطني.

٢ - ٦ - ٢ وفيما يتعلق بمقارنة الطاقة الاستيعابية الوطنية المنفذة والممكنة:

يبيّن لنا الجدولان رقماً (٢-١٨)، (٢-١٩) أن الاتجاه الى تنويع القاعدة الانتاجية بزيادة الطاقة الاستيعابية يؤدي الى ما يلي:

١ - سوف تزداد الطاقة الاستيعابية المحلية من نحو ٥٢١١٥٠ مليون دينار كمتوسط متحقق سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ الى نحو ٩٦٧٨٥٨ مليون دينار وهو ما يعني أن الطاقة الاستيعابية الممكنة تصبح نحو ١٨٩٪ من الطاقة الاستيعابية الحالية للاقتصاد الكويتي.

٢ - تمثل الطاقة الاستيعابية الممكنة نحو ١٢٣٥٪ من الناتج القومي السنوي المتوسط المتحقق خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ونحو أكثر من ١٣٩٪ من الناتج القومي عام ١٩٨٧.

٣ - بناء على ما سبق يكون في مقدور الاقتصاد الكويتي استيعاب كافة مصادر الدخل المتولدة سنوياً في الخارج بالاضافة الى امكانية اعادة تدوير قدر من

جدول رقم (١٨ - ٢)
الطاقة الاستيعابية المنفذة والممكنة للاقتصاد الكويتي ٨٠ - ١٩٨٧ ، ١٩٩٣
(مليون دينار)

الطاقة الاستيعابية الممكنة					الطاقة الاستيعابية الوطنية المنفذة			النتائج القومية الإجمالية	
١٩٨٧ الطاقة المنفذة ٪	٨٧ - ٨٠ الطاقة المنفذة ٪	١٩٨٧ النتائج المنفذة ٪	٨٧ - ٨٠ النتائج المنفذة ٪	٩٣ القيمة عام	١٩٨٧ عام		متوسط الفترة ٨٠ - ١٩٨٧	عام	متوسط الفترة ٨٠ - ١٩٨٧
					النتائج المنفذة ٪	النتائج المنفذة ٪			
١٨٥٧٪	١٨٩٠٪	١٣٩٤٪	١٢٣٥	٩٦٧٨	٧٥٪	١١١٥	٦٥,٣٪	٦٩٤٠٥٥	٧٨٣٧٣٣

المصدر: الجدول رقم (١١ - ٢) والحسابات الواردة بالمتن.

جدول رقم (١٩ - ٢)
مقارنة بين الطاقة الاستيعابية الفعلية والممكنة للاقتصاد الكويتي (مليون دينار)
(١٩٨٠ - ١٩٨٧)

الطاقة الاستيعابية الممكنة	الطاقة الاستيعابية الحقيقية	الطاقة الاستيعابية للدخل الرأسمالي	بيان السنوات
٧٩٨٧,٣	٤٢٢٦,١	١١٩٩,٢	١٩٨٠
٨٩٣٩,٣	٤٧٢٩,٨	١٣٢٩,٠	١٩٨١
١٠٤٨٩,٥	٥٥٥,٠,٠	٢٥١٦,١	١٩٨٢
١٠٦٢,٠,٨	٥٦١٩,٥	٢٦٠,٠,١	١٩٨٣
١٠٤٧٣,٦	٥٥٤١,٦	٢٥٧٥,٥	١٩٨٤
٩٧٣,٠,٠	٥١٤٨,٢	٢٢٧٤,٢	١٩٨٥
٩٣٣٨,١	٤٩٤,٠,٨	١٩١٤,٩	١٩٨٦
٩٨٤٩,٧	٥٢١١,٥	١٩٩٩,٢	١٩٨٧

المصدر: احتسبت من جداول رقم (١١ - ٢)، (١٨ - ٢).

الاستثمارات الخارجية يتراوح بين ٢٣,٥٪ - ٣٩,٤٪ من اجمالي الناتج القومي المحقق خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ أو عام ١٩٨٧ .

٤ - أنه لكي يتحقق الناتج القومي الممكن تلبية لاغراض توسيع الطاقة الاستيعابية فلا بد من حشد استثمارات تعادل نحو أكثر من ٣٥,١ مليار دينار تصل بالناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الى نحو ٨٢١,٢ مليون دينار عام ١٩٩٣ وتصل بالناتج القومي الاجمالي الى نحو ١٢٨,٠ مليون دينار في ذلك العام.

٥ - تبين حسابات الطاقة الاستيعابية الممكنة أن الدخل الريعي سوف تنخفض أهميته النسبية في اجمالي الناتج القومي لتصل الى نحو ٣,٦٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بنحو ٦,٠٪ تقريباً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ (تابع بيانات الجدولين رقمي (١٧-٢)، (١٨-٢) لهذا الفصل والحسابات السابقة.

٦ - تستطيع الكويت بتنوع القاعدة الاقتصادية ليس فقط زيادة التشابك الاقتصادي وتحقيق الديناميكية اللازمة لهذا التشابك عن طريق بث الاستثمارات في القطاعات السلعية الصناعية والزراعية ولكن أيضاً في تلبية تعميق كفاءة القاعدة الاقتصادية من خلال الواردات الرأسمالية والتكنولوجية التي قدرت بنحو ١٩,٥ مليار دينار خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٣ .

٧ - ان تنوع القاعدة الاقتصادية بتوسيع المقدرة الاستيعابية سوف يعمل على تعميق التكامل العربي في مجالات التنمية الاقتصادية وذلك بانتاج السلع والمستلزمات لمشروعات التكامل وخاصة تلك التي لا تتوفر لها بدائل في الدول المضيفة للاستثمارات المباشرة وضمان تدفقها الى هذه المشروعات.

٢ - ٧ مواجهة قيود التوسع والبدائل الممكنة:

من أهم التحفظات التي يمكن اثارها والرد عليها عند التوجه لتوسيع الطاقة الاستيعابية ما يلي:

٢ - ٢ - ١ قيد العمالة:

يعتبر قيد العمالة ذا أهمية خاصة في المجتمع الكويتي كما سبق أن أوضحنا في الفصل الاول لارتباط التوسع الاستثماري باستيراد مزيد من قوة العمل في

الوقت الذي تسعى فيه الدولة الى تعديل التركيبة السكانية، ونسارع هنا بالقول بأن التوجه لتوسيع المقدرة الاستيعابية يقتضي أول ما يقتضي اعادة توزيع قوة العمل الحالية في صالح القطاعات الانتاجية، ويكفي الإشارة هنا الى أن قوة العمل الوطنية تتضمن نحو ١١٦ ألف خادماً بالإضافة لأعداد العمالة الهامشية في القطاعات المختلفة يمكن الاستعاضة عنهم بعمالة فنية مدربة أو عمالة ماهرة تتناسب كفاءتها والتوجهات البديلة. وهذا العدد وحده يعادل نحو ٢٣١٪ من قوة العمل في النشاط الصناعي، ناهيك عن امكانية اضافة اعداد تقابل اعداد البطالة في قوة العمل والتي قدرت بنحو عشرة آلاف شخص عام ١٩٨٥ .

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه الى التكثيف التكنولوجي في القطاعات المختلفة يمكن أن يعيد توزيع العمالة في الانشطة الخدمية لصالح القطاعات السلعية على النحو الذي يمكن من عدم اللجوء الى مزيد من استيراد العمالة. وأخيراً فإن عملية اعادة توزيع القوة العاملة على الانشطة واحلالها واعادة تأهيلها سوف يسر تعديل تركيبة قوة العمل حسب الجنسية ابتغاء تحقيق التوازن والتجانس الاجتماعي فيها لضمان زيادة الانتاجية.

٢ - ٧ - ٢ مشاركة القطاع الخاص:

تتطلب عملية توسيع الطاقة الاستيعابية مشاركة واسعة من الاستثمارات الخاصة للوفاء بالجهد الاستثماري اللازم للتنويع خلال الفترة القادمة، الامر الذي يتطلب استثارة القطاع الخاص وحفزه على المشاركة بكافة السبل وبعث روح التحدي لديه. أن التنمية وبناء التطور هي حرب ضد التخلف وهي مسؤولية اجتماعية تقتضي المشاركة الفاعلة.

وبرغم ذلك فإن دفعة الاستثمارات القوية اللازمة للتنويع وتوسيع المقدرة الاستيعابية قد لا تجد المشاركة الفاعلة في بداية الامر من جانب القطاع الخاص، الامر الذي قد يحمل الدولة (الحكومة) العبء الأكبر في تنفيذ هذه الدفعة.

٢ - ٧ - ٣ قيد المصالح الاجتماعية:

غالباً ما تواجه الانظمة الانتاجية والاستثمارية الجديدة بمقاومة من جانب

بعض الفئات الاجتماعية التي ترى مصلحتها في استمرار الأوضاع الراهنة.. وللحد من هذه المقاومة المحتملة يتطلب الأمر تكثيف برامج التوعية الانتمائية والتخطيطية و إخضاع عملية توسيع القاعدة الانتاجية والمقدرة الاستيعابية للتخطيط الوطني ودعمه بالتشريعات الكفيلة بانجاز هذا التوجه باعتبار أن ثمار هذا التوجه لن تجنيها الحكومة فقط، ولكنها سيصيب منها كل أفراد المجتمع وفئاته الاجتماعية المختلفة، بل أن المؤسسات الانتاجية الخاصة سوف تشهد ازدهاراً متوقعاً في القدرة على الانتاج والتصدير بفضل ما يحدثه التنويع من اتساع رقعة السوق أمامها في الداخل والخارج.

٢ - ٧ - ٤ القيود التمويلية والنقدية ومواجهتها:

(١) القيود التمويلية والنقدية المحتملة:

رغم أن الحديث عن تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع المقدرة الاستيعابية إنما يجري في ظل فرضنا الاساسي في هذه الدراسة وهو غياب مشكلة التمويل إلا أن هذه المشكلة سوف تثيرها تنفيذ الدفعة القوية من الاستثمارات في ظل الاقتصاد الكويتي الذي يتميز بضآلة قاعدته الانتاجية وضآلة موارده الطبيعية (باستثناء النفط والغاز) الامر الذي يتوقع معه مواجهة بعض المشكلات أهمها:

أ - احتمال مواجهة التضخم وانخفاض قيمة الدينار:

يعزز هذا الاحتمال اتجاهات الاسعار العالمية المتعلقة بالتكنولوجيا والسلع الرأسمالية التي سيتم نقلها للاقتصاد الوطني في حالة الاتجاه الى زيادة المقدرة الاستيعابية، بالإضافة الى أن هذه العملية ستقتضي احلال عمالة ذات أجر مرتفع نسبياً عن أجر العمالة العادية والهامشية ناهيك عن بعض الاختناقات التي قد تنشأ في بعض مجالات البنية الاساسية والخدمات المتعلقة بالتوسع. ويؤدي ارتفاع الاسعار والتضخم خلال مرحلة توسيع المقدرة الاستيعابية الى تعرض قيمة الدينار الى الانخفاض، الامر الذي يرفع من تكلفة السلع الرأسمالية المستوردة وينعكس على مستويات المعيشة الحقيقية في المجتمع. وبالرغم من ذلك فانه من المحتمل أيضاً

ارتفاع أسعار النفط في العقد القادم بفضل اتجاه الاحتياطات العالمية الى النقصان وهو ما يخفف من أثر الاحتمال الاول.

ب - احتمال زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة:

بدأ العجز الظاهري يحتل مكانه في ميزانية الدولة بدءاً بنهاية الربع الاخير من عام ١٩٨٤ بمقدار لا يتجاوز (٣٢٠٧) مليون دينار وفقاً للنشرة الفصلية للبنك المركزي ابريل/ يونيه ١٩٨٨ وتطور هذا العجز ليصبح نحو ٧٦٤٠٧ مليون دينار في يونيه ١٩٨٥، قفز الى نحو ١٠٢٥٠٣ مليون في يونيه من العام التالي ١٩٨٦ بنسبة زيادة قدرها ٣٤٠٢٪ في عام واحد وان كان قد تراجع في الاعوام التالية بمعدلات حثيثة فبلغ نحو ١٣٠٢٠٣ مليون، ٧٧٩٠٥ مليون عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ وأظهرت نسبة العجز الى اجمالي الايرادات تطوراً متقلباً حيث بلغت نحو ٢٧٪ عام ٨٤٪ ١٩٨٥، ثم بلغ ٧٠٪ عام ٨٦٪ ١٩٨٧، ٣٥٪ في نهاية العام المالي ١٩٨٨/٨٧ وعلى النحو المبين في الجدول (١٩-٢).

ولا شك ان اضطلاع الدولة بتحقيق توجه توسيع المقدرة الاستيعابية سوف يستدعي زيادة الانفاق بأكثر من المعدلات الحالية، الامر الذي يؤدي الى مزيد من هذا العجز. وسوف يقتضي ذلك تغيير هيكل السياسات المالية بما يتلاءم مع الاوضاع الجديدة.

ج - احتمال تصعيد عمليات المضاربة في سوق الاوراق المالية:

في بداية اقتحام المجتمع مجالات توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة المقدرة الاستيعابية وتولد شركات جديدة، يتوقع أن تزداد حركة النشاط في سوق الاوراق المالية الرسمية والموازية، وسوف تزداد الاوراق المالية ومعدلات تداولها. ونظراً لأن الاسواق الموازية تفتقر الى الاطر القانونية والتنظيمية التي تتمتع بها السوق الرسمية، ناهيك عن تعرضها لتيارات من الممارسات غير المسئولة الرامية الى تحقيق الربح السريع في ظل الافتقار الى الرقابة الفعالة بحكم طبيعة تكوينها، فإن ذلك يجعل المضاربة الحادة سمة رئيسية من سماتها في هذه الظروف.

جدول رقم (٢٠ - ٢)
تطور الإيرادات والنفقات الحكومية والمعجز الظاهري
في الموازنة العامة خلال الفترة ٨٤/٨٥ - ٨٧/٨٨

(مليون دينار كويتي)

١٩٨٥/١٩٨٦		١٩٨٥/١٩٨٦		١٩٨٤/١٩٨٥		١٩٨٤/١٩٨٥		١٩٨٤/١٩٨٥		١٩٨٤/١٩٨٥		بيان
المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	
٢٢٥١١٧	١٩٧٩١٤	١٧٣٠٦٩	١٩١٢١٧	٢٣٤٥١١	٣١١٦١٠	٢٧٤٤١٧	٣٢٢٧١٠	جملة الإيرادات - نفطية - غير نفطية - % إلى الإجمالي	١١١٥	١٢١٥	١١١٥	
١٩٩١١٤	١٧٢٦١٤	١٤٨٣١٩	١٦٥٦١٠	٢٠٩٤١٧	٢٨٠١١٩	٢٤٩٣١٨	٢٩١٣١٠					
٢٦٠١٣	٢٥٣١٠	٢٤٧١٠	٢٥٦١٧	٢٥٠١٤	٣١٤١١	٢٥٠١٩	٣١٤١٠					
١١١٥	١٢١٥	١٤١٢	١٣١٤	١٠١٧	٪١٠	٪٩١٢	٪٩١٧					
٣٠٣١١٢	٣٣٥٥١٩	٣٠٣٣١٢	٣٢٤٤١١	٣٣٧٠١٤	٣٧٧٣١١	٣٥٠٩١٤	٤٠٨١١٢	جملة الإنفاق والخصومات - مشاريع إنشائية - % إلى الإجمالي	٣٠٣١١٢	٤٠٨١١٢	٣٠٣١١٢	
٤٥٤١٤	٦٥٠١٠	٥٠١١٩	٦٠٤١٩	٥٧٤١٢	٦٩٤١٠	٦٢٨١٨	٨١٢١٦					
٪١٥	١٩١٣	١٦١٥	٪١٨١٦	٪١٧١٠	٪١٨١٤	٪٢٣	٪١٩١٩					
(٧٧٩١٥)	١٣٧٦١٥	(١٣٠٢١٣)	(١٣٣١١٤)	(١٠٢٥١٣)	(٦٥٧١١)	(٧٦٤١٧)	(٥٨٤١٢)	الفائض (أو العجز) % إلى إجمالي الإيرادات	(٧٧٩١٥)	١٣٧٦١٥	١٣٧٦١٥	
٣٤١٦	٪٦٩١٥	٪٧٥١٢	٪٦٩١٦	٪٤٣١٧	٪٢١	٪٢٧١٨	٪٢٦١٤					

المصدر: وزارة التخطيط دولة الكويت: الخطة الإنمائية للسنوات (٨٥/٨٩ - ٨٩/٩٠) تقرير متابعة تنفيذ السياسات، التقرير الثالث (١٩٨٧/٧/٣٠ - ١٩٨٨/٦/٣٠)، ص ١١١.

وتنعكس نتائج ذلك كله الى تأثيرات سلبية على الشركات وحقوق المساهمين والقدرة على حشد المدخرات وتعبثها من جانب البنوك والمؤسسات المصرفية فضلاً عن تعقيد مناخ الاستثمار، ومع ذلك فان التوسع التدريجي في الجهاز الانتاجي سوف يحد من هذه العمليات.

(٢) مواجهة القيود التمويلية والنقدية والتجارية:

ولمواجهة المشكلات المحتملة السابقة فلا بد من الأخذ بمجموعة من التوجهات الجديدة يمكن حصرها في الآتي:

أ - اطلاق يد البنك المركزي:

سوف يكون من الضروري اطلاق يد البنك المركزي من كافة القيود وتبني الادوات النقدية الملائمة التي يتمكن بها من الحفاظ على قيمة العملة الوطنية والحد من ارتفاع الاسعار وتوجيه الائتمان الى مجالات النشاط المستهدفة وحشد المدخرات الوطنية تجاه الانشطة الانتاجية. ويتطلب الامر أن يقوم البنك المركزي باستخدام كافة أدوات التوجيه النقدية الكمية والنوعية التي تضمن له السيطرة على عرض النقد والائتمان واجمالي السيولة المحلية، وهيكل أسعار الفائدة، فضلاً عن الرقابة الفعالة على الجهاز المالي والمصرفي وتوجيهه في اطار السعي الى توسيع المقدرة الاستيعابية الامر الذي يتطلب تكامل الخطط النقدية والخطط المالية وسياساتها.

ب - ضرورة تجميد السوق الموازية للاوراق المالية المعروفة بسوق المناخ في الكويت

فنظراً للسلبات المتوقعة منها والمشار اليها أعلاه وأهمها تعقيد أو عرقلة مناخ الاستثمار وافتقاد الثقة في المشروعات الجديدة وتعرض حقوق المساهمين للضياع أو تجدد أزماتها كتلك التي حدثت عام ١٩٨٢^(٣١)، يقتضي في مرحلة توسيع المقدرة الاستيعابية تجميد هذا السوق والتركيز بصفة أساسية على السوق الرسمية حيث يتم توجيه رأس المال الى الوجهة المستهدفة وضمان الاستقرار

للاقتصاد الوطني أثناء مرحلة التوسع.

ج - ضرورة تبني سياسة مالية ملائمة:

ونقصد بالملاءمة هنا كفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المالية الى الحدود القصوى وأن تتضمن سياسات ترشيد الاستخدام القدرة على تغيير أنماط الاستهلاك والاستخدام في صالح زيادة الجهد الادخاري الوطني، والحد من الاسراف في استخدام الموارد بصفة عامة، وأن تتضمن الادوات المالية ما يكفل قنوات تمويلية تحد من العجز الحكومي حتى وان كانت غير تقليدية في الاقتصاد الوطني كالادوات الضريبية المختلفة وأن تتضافر هذه الادوات مع الادوات النقدية في السيطرة على معدلات الاسعار وتخصيص الموارد وتوجيه الاستثمار، وفي هذا السياق يكون من الضروري اعادة النظر في سياسة الدعم الحالية بحيث يرتبط تقديم مبالغ الدعم والاعفاءات والحوافز المختلفة بمدى الالتزام من جانب المؤسسات والافراد بتوجه توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. ومن ناحية أخرى يكون من اللازم أن يواكب برنامج الدعم قواعد للمحاسبة لا بد منها تكفل تصحيح الانحراف عن مجالات التوجه الوطني.

د - تبني سياسة ملائمة للتجارة الخارجية:

نقصد بالملاءمة هنا أمرين الاول هو تكاملها مع السياسات المالية والنقدية في جوانب حماية قيمة العملة الوطنية من التدهور وترشيد أنماط الانفاق وتعزيز توجهات الاستثمار الجديدة. والثاني هو قدرتها على تحقيق مقدرة تساومية مرتفعة في الحصول على الواردات الرأسمالية والتقنية، ويتم ذلك بتنويع مصادر الحصول على الواردات منها. ان زيادة المقدرة التساومية يعني تخفيف غبن الاسعار العالمية الذي يفرضه التقيد بسوق معينة، ومغالة الشركات متعددة الجنسية في تحديد أسعار منتجاتها من السلع الرأسمالية والتقنيات المختلفة.

٢ - ٧ - ٥ بدائل المستقبل:

في قياساتنا السابقة للطاقة الاستيعابية الممكنة عرضنا لبديل واحد مدته

خمس سنوات، وكما اشرنا فإن تكلفة هذا البديل هي نحو أكثر من (٣٥) مليار دينار، الامر الذي قد يتعذر تنفيذه في هذه المرحلة القصيرة. وبما أن هدف توسيع القدرة الاستيعابية هو هدف طويل الاجل، فيمكن تحقيق التنويع خلال عشر سنوات، وفي ظل هذا الاختيار يكون معدل الاستثمار السنوي في حدود (٣٥) مليار دينار في المتوسط وحتى عام ١٩٩٨، ويمكن البدء بتوسيع صناعة البتروكيماويات ذات الكثافة الرأسمالية التقنية المرتفعة في الخطة الخمسية الثانية (٩٠/٩١ - ٩٤/٩٥) مع حصر وتنفيذ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات غير النفطية الأخرى.

ومما يبعث على التفاؤل بشأن المستقبل تنامي الجهود التخطيطية في الكويت، وزيادة الاهتمام المجتمعي بهذه الجهود، الامر الذي يمكن استمراره من تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية للأجهزة التخطيطية، وزيادة كفاءتها في تقرير الأدوات والمؤشرات التي تمكن القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في عملية تنويع وتوسيع الطاقة الاستيعابية.

هوامش الفصل الثاني

- (١) انظر د. عباس المجرن: «تنمية الاقتصاد الكويتي» ورقة منشورة في: د. فهد الراشد وآخرون: قضايا التنمية الاجتماعية في الكويت وأوراق الحلقة النقاشية التي عقدتها وزارة التخطيط وكلية الاقتصاد والعلوم الساسية جامعة الكويت في الفترة من ١٢ - ١٥ مارس ١٩٨٩.
- (٢) د. حسين طه الفقير: المتغيرات الدولية والعربية في الثمانينات، وزارة التخطيط - دولة الكويت، سبتمبر ١٩٨٩، ص (٣١، ٤١).
- (٣) انظر في تعريف الطاقة الاستيعابية على سبيل المثال كلا من:
- ١ - B. Higgins: Economic Development, Op. cit., pp. 614-615.
- ٢ - Ragaei El-Mallakh, Jacob K. Atta, The Absorptive Capacity of Kuwait, - Lexington Books D.C. Health and Co. 1981.
- ٣ - د. السيد عبد العزيز دحيه: الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية، مذكرة رقم (١٢٦٥)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (١٩٨٠)، ص (٣).
- ٤ - د. صبري أحمد أبو زيد: قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري، المؤتمر الدولي العاشر للاحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، خلال الفترة من ٣٠ مارس الى ٤ ابريل ١٩٨٥، ص (٣٦ - ٤١).
- (٤) تضم هذه المشاريع:
- مشروع الخطة الخمسية ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٧٢/٧١ الصادر عن مجلس التخطيط بدولة الكويت.
- مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠ الصادر عن وزارة التخطيط، دولة الكويت.
- (٥) انظر في ذلك ما يلي:
- ١ - World Bank: Kuwait, Report on Long Term Strategy, Vol.1 - (The Report), Draft - Confidential, July 19, 1981 p.Vi.
- ٢ - بنك الكويت الصناعي: مشاكل الصناعة في الكويت (١٩٨٤)، ص (١٢).
- (٦) ولا يعني ذلك ان انجاز مشروعات البنية الاساسية في الكويت قد تم دون مصاحبات سلبية حيث

تمثلت هذه المصاحبات في معاشة التضخم من ناحية وغبن في تكلفة بناء هذه الاستثمارات من ناحية أخرى:

أ - من ناحية معاشة التضخم يذكر الدكتور عبد الفضيل أهم سببين لذلك وهما:
الاول: وجود فائض الطلب نظراً للانفاق بأكثر من طاقة العرض المحلي سواء على مستلزمات الانتاج أو على استقدام قوة العمل.
الثاني: اعتماد الاقتصاد الكويتي على الاستيراد في اشباع حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية المعمرة والنهائية.
أنظر:

د. محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة رقم (١٦)، ابريل ١٩٧٩، ص (١٣٥) وجدول رقم (٨ - ١).

ب - اما عن غبن التكلفة الناجم عن تنفيذ هذه الهياكل، فيذكر الدكتور رمزي زكي السبب الجوهري في ذلك وهو الاعتماد على الشركات متعددة الجنسية في تنفيذ هذه الاستثمارات سواء في الكويت أو في غيرها من البلدان العربية النفطية.
أنظر:

د. رمزي زكي: «ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي وقضايا واطار المستقبل، بحث منشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الثالثة العدد (٦)، كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٨ ص (١٢٧ - ١٢٨).

(٧) World Bank, Ministry of Planning: State of Kuwait Industrial Development Strategy, Review Narconsult A.S. 1979 pp.2-7, 2-8.

(٨) Saddig A. Salih, Badria Khalaf; Estimation of Capital Stocks and Investment Pattern in Kuwait, ED-1 Final Report (KISR), August 1988, pp. 21-23.

(٩) انظر بنك الكويت المركزي: الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ - ١٩٨٤، ص (٤٨ - ٤٩)، وايضاً: بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي (١٩٨٧)، ص ٣٥.

(١٠) المصدر السابق مباشرة، ص (٦٢ - ٧١).

(١١) أنظر تفصيلاً: د. سليمان المنذري: «نظرة مستقبلية حول التعاون والتسيق بين البورصات العربية» بحث مقدم لندوة الاستثمار ومعوقاته في بورصات الاوراق المالية العربية واتجاهاتها المستقبلية، الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية، الدار البيضاء من ١٦ - ١٩٨٦/١٢/٢٨، ص (١٤٦ - ١٦٦).

(١٢) ويرى الاستاذ فاضل ناصر القلاف بالاضافة الى ذلك ضرورة تنشيط السوق الثانوية في الكويت بالوسائل الملائمة، ايضاً انظر:

أ - فاضل ناصر القلاف: بورصة الاوراق المالية الكويتية، تنميتها وتطويرها، د.ت، ص (٣٣ - ٣٧).

(١٣) انظر: United Nation: Energy Statistics Year book 1986, Table 1, pp. 16-23.
 (١٤) انظر بنك الكويت المركزي، الاقتصاد الكويتي (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، مصدر سابق ص - ١١ -
 (١٢).

(١٥) بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية الفصلية ابريل/ يونيه ١٩٨٨ .

(١٦) انظر تفصيلاً:

د. صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية مرجع سابق.

د. عادل أحمد حشيش: اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٣،
 ص ١٣٣.

(١٧) ١ - قمنا بحساب معاملات جيني/هيرشمان بناء على المعادلة التالية:

$$CJT = 100 \sqrt{\sum_{i=1}^n (T_{ij}/T_j)^2}$$

حيث:

T = التجارة (صادرات او واردات).

is = المجموعات السلعية من (0) الى (10) حسب تصنيف الامم المتحدة لسلع التجارة الخارجية.

J = الدولة الداخلة في التجارة وهي الكويت هنا.

٢ - كما قمنا بحساب درجة التجانس بناء على المعادلة التالية:

$$DJ = \sum_{i=1}^n \left| \frac{X_{ij}}{XJ} - \frac{M_{ij}}{MJ} \right|$$

وبلاحظ أننا استثنينا القسم (3) من المجموعات السلعية ويمثل النفط حيث:

DJ = درجة التجانس.

X = الصادرات

XJ = اجمالي الصادرات

M = الواردات

MJ = اجمالي الواردات

وكلما زادت هذه الدرجة تفيد بزيادة عدم التجانس أنظر:

Gouda Abdel Khalek: Development Performance in the Arab World Centre d'Etude
 et de Recherche sur le Monde Arabe Contemporaine, 1987, p.103.

(١٨) انظر:

World Bank: Kuwait, Report on Long Term Development Strategy, Op. cit., p.36,
 Table 1-9.

(١٩) انظر:

١ - مصدر المعادلة:

Pan Arab Consultant for Petroleum Economic and Industrial Development:
 Towards an Optimal Production and Investment Strategy for the Arab Petroleum

Exporting Countries in the Light of Alternative Energy Sources Through the Year
1985, No.1, 1974, p.23.

٢ - فيما يتعلق بتطبيق النموذج الكينزي انظر:

Mallakh, Jacob, K. Atta, The Absorptive Capacity of Kuwait, Op. cit., pp.3-5.

٣ - ولفهم اكبر لكيفية اشتقاق هذه المعادلة انظر تحليلاً مفصلاً لنموذج الفجوتين عند الدكتور رمزي زكي في:

د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ .

٤ - وانظر ايضاً عرضاً للنموذج الكينزي في:

Gardner Ackley: Macroeconomic Theory, The Macmillan Co. New York, Sixth
Pringing 1964, pp. 359-398.

Armen Alchian & William Allen: University Economics (Wadsworth Publishing Co. (٢٠)
Inc., 1964, pp.575- 577.

(٢١) انظر محمد سليمان غانم: الاقتصاد الكويتي، دراسات في الاقتصاد الطفيلي، معهد الثقافة العالمية
- الاتحاد العام لعمال الكويت، الطبعة الاولى، يوليو ١٩٨٦، ص (٧٣) وجدول رقم (٢).
(٢٢) انظر:

د. زين العابدين ناصر: البترول ومعالم النظام المالي في الكويت، جامعة الكويت، مجلة الحقوق
والترية، العدد الثاني - الطبعة الاولى (١٩٧٧)، ص (٣٠).
(٢٣) انظر تفصيلاً:

د. حميد القيسي: «مستقبل التنمية ودور العمل العربي المشترك، بحث منشور في مجلة الوحدة
الاقتصادية العربية، السنة الثالثة، العدد (٦٠)، كانون اول/ ديسمبر ١٩٨٧، ص (٦٧).

(٢٤) معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية: استخدامات عوائد النفط العربي
حتى نهاية السبعينات، المنظمة العربية للتدريب والثقافة والعلوم، دار غريب للطباعة، القاهرة
١٩٧٧، ص (٤).

(٢٥) المرجع السابق مباشرة ص (١٠٠ - ١٠١).

(٢٦) مصدر هذه النسبة هو:

عبد الوهاب علي التمار (مشرف):

الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٥ -
ص (٤٧) جدول رقم (٣).

(٢٧) انظر د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، مصدر سابق ص (٥٧).

Saddig A. Salih Badria Khalaf: Estimation of Capital Stocks and Investment Pattern (٢٨)
in Kuwait, Op. cit., p.12.

- (٢٩) وزارة التخطيط - دولة الكويت: الخطة الإنمائية للسنوات ٨٦/٨٥ - ٩٠/٨٩، متابعة تنفيذ السياسات، التقرير السنوي الثالث، (١٩٨٧/٧/١ - ١٩٨٨/٦/٣٠)، ص (١٠٧).
- (٣٠) د. حسين طه الفقير: الطاقة الاستيعابية، قياساتها محددها في البلدان الأخذة في النمو - قضايا نظرية، وزارة التخطيط - دولة الكويت ديسمبر ١٩٨٨، الفصل الأول.
- (٣١) من أهم آثار تلك الأزمة (أزمة المناخ) التي تدخلت الحكومة الكويتية لتلافيها ببرامج محددة هي التأثير السلبي على المراكز المالية للبنوك وتدفق الائتمان وتدهور أسعار الأصول ومستوى النشاط الاقتصادي في مجموعة ونشأت ما تسمى بمشكلة الديون الصعبة التي تمثلت في ضياع قدرة كثير من المؤسسات الأفراد عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وقد واجه البنك المركزي المشكلة ببرامج لتسوية هذه الديون استهدفت تعزيز الثقة في الجهاز المالي والحفاظ على سيولة الجهاز المصرفي واحداث التوازن النقدي، انظر تفصيلاً لهذا البرنامج في:
- سالم عبد العزيز السعود الصباح: أضواء على السياسة النقدية والاقتصاد الكويتي، بنك الكويت المركزي، د.ت، ص (١٠٧ - ١١١).

الفصل الثالث

فجوة الاضرار القومي

الاستثمار المحلي وقضية تكامل الأموال العربية

الفصل الثالث

فجوة الادخار القومي الإستثمار المحلي وقضية تكامل الأموال العربية محلياً وعربياً

مقدمة:

بعد أن توصلنا في نهاية الفصل السابق الى تقرير إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية للإقتصاد الكويتي، نتناول في هذا الجزء قضية أخرى ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحديات التنمية في مرحلة التسعينات. وهي قضية ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بهدف تنويع القاعدة الإقتصادية وزيادة الطاقة الإستهيعابية الوطنية. انها تتعلق بالثروة العربية والكويتية الخارجية وكيف يمكن الإفادة من هذه الثروة في دعم المقدرة التمويلية التي تمكن من زيادة الطاقة الإستهيعابية للإقتصاد الوطني. والإقتصاديات العربية في مجموعها.

وقد أشرنا في مقدمة هذه الدراسة الى حقيقة تشابك أبعاد التنمية للإقتصاد محلياً وعربياً ودولياً بالنسبة لأي اقتصاد عربي ذي فائض استثماري.

ويبدأ هذا الجزء بتناول فجوة الإدخار/الإستثمار المحلي باعتبارها الأساس الذي تشكلت عن وجودها الأرصدة الخارجية مع توضيح انعكاسات هذه الفجوة على عدد من المتغيرات النقدية والعينية في الاقتصاد الوطني.

ويتناول التحليل بعد ذلك قضية تكامل الأموال العربية والكويتية محلياً ودولياً مع ما تضمنه من تقدير للأرصدة الخارجية، وتوضيح المجالات الموظفة فيها دولياً، والمخاطر التي تتعرض لها، وسبل إعادة تدويرها في الإقتصاديات العربية، والضمانات المرتبطة بذلك، وبيان المجالات التي يمكن استعادتها اليها على المستوى المحلي والعربي.

٣ - ١ مفهوم فجوة الإدخار القومي/الإستثمار المحلي وانعكاساتها:

تعبر هذه الفجوة عن فائض (أو عجز) المدخرات القومية عن جملة الإستثمار المحلي. وحيث تأخذ هذه الفجوة قيمة سالبة في كافة البلدان النامية التي لا تتمتع بفائض في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات فإنها تكون موجبة في البلدان التي تحظى بتحقيق هذا الفائض ومن بينها دولة الكويت.

ويمكن الحصول على قيمة فجوة الإدخار القومي/الإستثمار المحلي بطريقتين، تعتمد الأولى منها على بيانات ميزان المدفوعات والإستثمار المحلي، وتعتمد الثانية على بيانات الإنفاق المحلي الإجمالي استهلاك وإستثمار^(١):

الطريقة الأولى:

$$د ق = ث ح + (ص - و) + ع \text{ حيث:}$$

$$د ق = \text{جملة الادخار القومي، } ث ح = \text{الاستثمار المحلي}$$

$$ص = \text{الصادرات الاجمالية، } و = \text{الواردات الاجمالية}$$

$$ع = \text{صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج (دخول الاستثمارات).}$$

وبما أن قيمة الفجوة (ف) تتمثل في فائض اجمالي المدخرات القومية عن قيمة الاستثمار المحلي فيمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

$$د ق = ث ح + ف \text{ ومنها:}$$

$$ف = د ق - ث ح.$$

الطريقة الثانية:

بناء على هذه الطريقة نجد أن:

$$ن ق = س + د ق \text{ حيث:}$$

ن ق = جملة الناتج القومي، س هي اجمالي الاستهلاك الحكومي والخاص ولكن:

$$د ق = ن ق - س \text{ وبالتالي يكون الفائض هو:}$$

$$ف = ن ق - (س + ث ح)$$

٣-١-١ تطور فجوة الإدخار/الإستثمار المحلي:

لقد اعتمدنا الطريقة الثانية في حساب هذه الفجوة للإقتصاد الكويتي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ والمبينة في الجدول رقم (١ - ٣) والذي نتبين منه باستقراء بياناته ما يلي:

(أ) ارتباط التطور في قيمة المدخرات القومية بالتطور في قيمة الناتج القومي الإجمالي:

حيث سلك الناتج القومي اتجاهاً نزولياً خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧ من ٩,١ مليار دينار تقريباً للعام ١٩٨٠ الى نحو ٦,٩ مليار دينار للعام ١٩٨٧ في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الإدخار القومي من ٥,٨ الى ٢,٨ مليار تقريباً عن نفس الفترة.

وترتيباً على التطور فقد انخفضت قيمة الفجوة من ٥,٢ مليار دينار للعام ١٩٨٠ الى نحو ١,٧ مليار للعام ١٩٨٧ رغم الإتجاه النزولي لكل من الإستهلاك والإستثمار المحلي الإجمالي بعد العام ١٩٨٢ .

(ب) ارتفاع نسبة الإدخار القومي/الإستثمار المحلي الإجمالي:

وحيث قاربت هذه النسبة عشرة أمثال الإستثمار المحلي الإجمالي في بداية الفترة (٩٨٧٪) إلا أنها استمرت في الإنخفاض حتى العام ١٩٨٥ لتصل الى نحو ٢٦,٥٪، وتراوح في العامين الآخرين بين ٣٠,٢٪ تقريباً و ٢٦,٦٪ لتبلغ نسبة ٤٣,٦٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ .

ويعني هذا التطور أن الإدخار القومي ما زال يفوق الجهد الاستثماري المحلي بنسبة ١٦,٦٪ من قيمة الإستثمار المحلي للعام ١٩٨٧ ونحو ٢٤,٦٪ في المتوسط سنوياً منذ عام ١٩٨٠ والى نهاية عام ١٩٨٧ .

(ج) انخفاض مستوى استيعاب المدخرات الوطنية وزيادة الميل للتسرب:

يمكن اعتبار نسبة الإستثمار الإجمالي/الإدخار القومي مؤشراً للقدرة

جدول رقم (١ - ٣)
مؤشرات فجوة الادخار القومي / الاستثمار المحلي خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٠
(مليون دينار - اسعار جارية)

السنوات	بيان	(١) إجمالي الناتج القومي	(٢) جملة الإنتاج الإستهلاكي	(٣) جملة الادخار القومي	(٤) إجمالي الاستثمار المحلي	(٥) قيمة الادخار المحلي	(٦) نسبة قيمة الناتج القومي الى قيمة الادخار المحلي	(٧) نسبة الادخار القومي / الاستثمار المحلي	(٨) طاقة المحلي للادخارات القومية
١٩٨٠		٩٠٥١٥٢	٣٢٦٨٥١	٥٧٨٣٥١	٥٨٦٥٠	٥١٩٧٥١	٥٧٥٤	٩٨٧	١٠٥١
١٩٨١		٩١٢٢٥٨	٣٥٧٤٥٩	٥٥٤٧٥٩	٦٣٤٥٩	٤٩١٣٥٠	٥٣٥٨	٨٧٤	١١٥٤
١٩٨٢		٧٩٢١٥٣	٤٣٩٩٥٩	٣٥٢١٥٤	١٥٦٥٥٠	١٩٥٦٥٤	٢٤٥٧	٢٢٥	٤٤٥٤
١٩٨٣		٧٥٩٥٥٢	٤١٨٩٥٦	٣٤٠٥٥٦	١٥٠٦٥٧	١٨٩٨٥٩	٢٥٥٠	٢٢٦	٤٤٥٢
١٩٨٤		٧٨٥٠٥٨	٤٢٣٥٥٣	٣٦١٥٥٥	١٣٢٠٥٥	٢٢٩٥٥٠	٢٩٥٢	٢٧٣٥٨	٣٦٥٥
١٩٨٥		٧٢١٨٥٤	٣٨١٣٥٨	٣٤٠٤٥٦	١٣٠٧٥٦	٢٠٩٧٥٠	٢٩٥٠	٢٦٠٥٥	٣٨٥٤
١٩٨٦		٦٩٩٨٥٣	٣٨٤٣٥٦	٣١٥٤٥٧	١٠٤٥٥٧	٢١٠٩٥٠	٣٠٥١	٦	٣٣٥١
١٩٨٧		٦٩٤٠٥٥	٤١٦٩٥٥	٢٧٧١٥٠	١٠٤٢٥٠	١٧٢٩٥٠	٢٥٥٠	٢٦٦٥٠	٣٧٥٦
متوسط سنوي		٧٨٣٧٥٣	٣٩٣٦٥٨	٣٩٠٠٥٤	١١٢٦٥٠	٢٧٧٤٥٤	٣٥٥٤	% ٣٤٦٥٤	% ٧٨٧٨

المصدر: احتسبت من: - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨ - تقرير متابعة الخطة الاقتصادية للجنة الثالثة ١٩٨٨/٨٧
* نسبة الاستثمار المحلي / المدخرات القومية.

الإستيعابية المحلية للمدخرات الوطنية وهي لا تمثل سوى نسبة متوسطة قدرها ٢٩٪ تقريباً من المدخرات الوطنية طوال الفترة ١٩٨٧/٨٠ . ويمثل ارتفاعها بعد العام ١٩٨١ انعكاساً لتدهور المدخرات الإجمالية نتيجة لتدهور اجمالي الناتج القومي، كما سبق الإشارة وحتى مع ذلك فلم تزد عن نحو ٤٤,٢٪ عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣، و ٣٧,٦٪ العام ١٩٨٧ .

وترتب على الوضع المتقدم أن نحو ٢,٧٧ مليار دينار كويتي في المتوسط سنوياً كانت تزيد عن حاجة الإنفاق على الإستثمار محلياً طوال الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧ .

ويمكن اعتبار هذا القدر مؤشراً لتسرب المدخرات الوطنية اذا تمت نسبته الى متوسط الإدخار القومي السنوي:

$$\text{نسبة التسرب} = \frac{\text{قيمة الفجوة الموجبة للمدخرات الوطنية}}{\text{جملة الادخار القومي}} \times ١٠٠$$

واستناداً الى البيانات الموضحة في الجدول المشار إليه نجد أن هذه النسبة تمثل ١٧٪ في الثمانينات.

٣ - ١ - ٢ انعكاسات فجوة الإدخار القومي/الاجمالي/ الإستثمار المحلي:

تمثل هذه الإنعكاسات مجموعة من النتائج المترتبة على استمرار اتساع فجوة المدخرات القومية، ويمكن رصدها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي للإقتصاد الكويتي على النحو التالي:

(أ) اختلال النمو بين كل من الناتج القومي الحقيقي واجمالي وسائل الدفع:

يوضح الجدول رقم (٢ - ٣) مقارنة للتغير السنوي لكل من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة أساس العام ١٩٧٨ واجمالي وسائل الدفع بالمعنى الضيق والمعنى الواسع لها^(٢) خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ حيث تبين أن معدلات التغير السالبة في الناتج القومي بالأسعار الثابتة قد واكبها معدلات تغير موجبة في اجمالي وسائل الدفع والتسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص.

جدول رقم (٢ - ٣)
معدلات التغير في الناتج القومي بالأسعار الثابتة واجمالي وسائل الدفع والائتمان المحلي
(مليون دينار)

السنوات	الناتج القومي الإجمالي				التغيرات النقدية والائتمانية						معدل الإسطرار النقدي	
	القيمة الجارية بالأسعار	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٩٨٠ - ١٠٠	القيمة الثابتة بالأسعار	معدل التغير %	وسائل الدفع		المسئولة العامة		التسهيلات الائتمانية		MI الدفوع وسائل	MI الدفوع وسائل
					قيمة MI	معدل التغير %	قيمة M2	معدل التغير %	قيمة MI	معدل التغير %		
١٩٨٠	٩٠٥١٢	١١٤٥	٧٩٠٥١٠	-	٦٧٠	-	٢٨٥٨	-	٢٦٧١	-	-	-
١٩٨١	٩١٢٢٨	١٢٢١٩	٧٤٢٣٠	(٦١)	١٢١٥	٨١٣	٣٨٦٨	٥٣١٣	٣٤٥٤	٢٩٣	٨٧٤	٤٣٨
١٩٨٢	٧٩٢١١٣	١٣٢٥	٧٤٢٣١٣	(١٩٥)	١١٨٠	(٢١٩)	٤١٧٨	٨٢٠	٤٢٩٢	٢٤٣	١٦٦	١٩١
١٩٨٣	٧٥٩٥٢	١٣٨٧	٥٤٧٦٠	(٨٥٤)	١١٢٨	(٤٥٤)	٤٣٦٨	٤٥٣	٤٧٥٣	١٠٧	٤١٠	٤١٠
١٩٨٤	٧٨٥٠٨	١٤٠٤	٥٥٩١٧	٢١	٩١٤	(١٨١٩)	٤٤٩٧	٢١٩	٥٠٤٥	٦١	(١٦٨)	٩١٨
١٩٨٥	٧٢١٨٤	١٤٢٤	٥٠٦٩١	(٩٣)	٨٩٤	(٢١٢)	٤٤٤٩	(١١٧)	٥٠٦٨	١١٥	٧١	٥١٦
١٩٨٦	٦٩٩٨١٣	١٤٣٤	٤٨٦٦٦	(٣١٩)	٩٢٢	٣١	٤٥٦٢	٢٥٥	٥١٥٦	١١٧	٧١٠	٥١٧
١٩٨٧	٦٩٤٠٥٥	١٤٤٧	٤٧٩٦٥	(١٤)	٩٧٥	٥١٧	٤٧٧٢	٤١٦	٥٤٧٢	٦١	٧١١	٥١٧

* تساوى جملة المطالب على القطاع الخاص في هذا الجدول.

المصادر:

- بيانات الناتج القومي مصدرها الجدول رقم (٣ - ١٤).

- بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبيانات وسائل الدفع والتسهيلات الائتمانية مصدرها بنك الكويت المركزي : النشرة الإحصائية الفصلية اعداد مختلفة.

وكما هو موضح بالجدول المشار اليه لم تشهد الفترة تغيراً موجباً في تطور الناتج القومي الحقيقي خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٧ عدا سنة ١٩٨٤ وقدره ٠.٠٢١، أما عن عرض النقود (M2) فلم يشهد تغيراً سلبياً. طوال الفترة المشار إليها باستثناء عام ١٩٨٥، حيث كان معدل التغير سالباً وقدره ٠.٠٧٪.

وفيما يتعلق بإجمالي وسائل الدفع بالمعنى الضيق (M1) فقد شهد تغيراً سالباً طوال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ولكنه مع ذلك كان يعبر عن تفوق على تلك التغيرات السلبية التي لحقت بالناتج القومي الحقيقي باستثناء عام ١٩٨٤.

وبالنسبة للتغيرات التي لحقت اجمالي المطالب على القطاع الخاص (التسهيلات الائتمانية) فقد استمرت موجبة طوال سنوات الفترة، وبذلك ظلت أكبر من التغيرات في الناتج القومي الحقيقي.

وتفيد التطورات المشار إليها في كل من الناتج القومي واجمالي وسائل الدفع والتسهيلات الائتمانية أن هذه الفترة شهدت اتجاهات تضخمية يمكن الاستدلال على وجودها بحساب معامل الاستقرار النقدي (أو معدل الضغط التضخمي) الذي يمكن حسابه بطريقتين:

الأولى^(٣):

$$S = \Delta M1/M1 - \Delta Y/Y$$

S = معامل الاستقرار النقدي.

M1 = وسائل الدفع.

Y = الناتج القومي الحقيقي.

Δ = التغير.

الثانية: ^(٤)

$$S = \Delta C/C - \Delta Y/Y$$

C = المطالب على القطاع الخاص أو التسهيلات الائتمانية.

وعندما تكون النتيجة موجبة يكون الاقتصاد الوطني في حالة تضخم والعكس في حالة النتيجة السالبة لهذا المؤشر.

وقد أوضح حساب هذا المعامل كما هو مبين في الجدول المشار إليه أن قيمته ظلت موجبة طوال سنوات الفترة بناء على طريقتي الحساب السابقة باستثناء عام ١٩٨٤ وفقاً للطريقة الأولى التي تعتمد على إجمالي وسائل الدفع بالمعنى الضيق.

وبناء على اتجاهات التطور في كل من الناتج القومي الحقيقي والمتغيرات النقدية والمالية المشار إليها يمكننا القول أن النتيجة المأخوذة من حساب معامل الاستقرار النقدي الموضحة بالجدول المشار إليه لا تفيد بسيادة الاتجاهات التوسعية بقدر ما تفيد بسيادة حالة التضخم الركودي (STAGFLATION) تلك الحالة التي يتزامن فيها التضخم والإنكماش معاً.^(٥) ويمكن القول أيضاً أن الحالة الأخيرة يتسبب فيها التضخم المستورد (IMPORTED INFLATION) إلى حد كبير في الاقتصاد الكويتي بسبب ارتفاع نسبة الانكشاف على العالم الخارجي وبسبب اعتماد النشاط الاقتصادي الكويتي الداخلي على الاستيراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيلة، فضلاً عن الاعتماد على قوة العمل الأجنبية بدرجة كبيرة^(٦). ويضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة الواردات نتيجة لاستمرار الحرب الإيرانية العراقية طوال تلك الفترة.

(ب) الاختلال بين إجمالي الموجودات الأجنبية والمطلوبات للبنوك المحلية

ويتمثل هذا الاختلال في تفوق قيمة الموجودات الأجنبية على قيمة المستحقات أو المطلوبات الأجنبية. ويعني ذلك أن هذه البنوك غير قادرة على توظيف كامل ما لديها من موارد أجنبية داخل الاقتصاد المحلي من ناحية وحرمان الاقتصاد الوطني من جانب أساسي من مدخراته أن تبعث في قطاعاته المختلفة في صورة ائتمان أو توظيف من ناحية أخرى. وبمعنى آخر فإن هذا الفرق بين الموجودات والمطلوبات الأجنبية يمثل ذلك الجانب من جهد الإدخار الوطني الذي يستثمر به القطاع الخارجي على حساب الاقتصاد المحلي.

وتتمثل الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية في الأرصدة والودائع لدى البنوك

جدول رقم (٣ - ٣)
تطور نسبة الموجودات الأجنبية الى المطلوبات الأجنبية
في البنوك المحلية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(بالمليون دينار)

السنات	بيان	الموجودات الأجنبية (١)	المطلوبات الأجنبية (٢)	نسبة الموجودات/ المطلوبات (١)/(٢) %
١٩٨١		٢٥١٣,٢	١٣٩٨,٣	١٩٧,٧
١٩٨٢		٢٥١٨,٠	١٦٣,٠٩	١٥٤,٤
١٩٨٣		٢٦,٠١٣	١٧٠,٠٩	١٥٣,٠
١٩٨٤		٢٨٣٤,٥	١٧١٩,٥	١٦٤,٨
١٩٨٥		٢٥٥٦,٤	١٥١٤,٣	١٦٨,٨
١٩٨٦		٢٤٩٦,٥	١٣٥١,٠	١٨٤,٨
١٩٨٧		٢٥٢٤,٢	١٣٣,٠٩	١٨٩,٧
١٩٨٨*		٢٥٤٧,٨	١٣١٤,٣	١٩٣,٨

* تمثل بيانات النصف الأول من عام ١٩٨٨.

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، ابريل/يونيه ١٩٨٨، ص ١٤
جدول (١٣).

الأجنبية بما فيها شهادات الإيداع (CDS) والسلف والتخصيمات لغير المقيمين والإستثمارات الخارجية في الأسهم والسندات. أما الموجودات الأجنبية للبنك المركزي فتتمثل في الذهب والحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والودائع والموجودات التي تشمل أذونات الخزنة والسندات والأوراق المالية الأخرى^(٧).

ويمكن تبين مدى هذا الاختلال بتتبع البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣ - ٣) حيث يتضح أن قدر الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية كان يتراوح بين ٢٥٨ - ٢٦٨ مليار دينار كويتي خلال الفترة (٨١ - ١٩٨٨).

في حين أن المطلوبات الأجنبية كانت تتراوح بين (١٥٣) بليون الى (١٥٨) بليون دينار خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ وفقاً لبيانات الجدول المشار إليه أن نسبة الموجودات/المطلوبات الأجنبية قد انخفضت عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣ الى نحو ١٥٤٪، ١٥٣٪ غير أنها أخذت اتجاهًا صعوديًا بعد ذلك لتصل الى نحو ١٩٠٪ عام ١٩٨٧ وارتفعت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ الى نحو ١٩٤٪.

ويمكن لنا بيان ما يمثله حجم صافي الموجودات الأجنبية للبنوك مجتمعة (بنك مركزي - بنوك تجارية ومتخصصة) وشركات الإستثمار الى مجموعة المتغيرات النقدية والمالية من واقع البيانات الموضحة في الجدول رقم (٤ - ٣) حيث تبين ما يلي:

(ج) ارتفاع القيمة المطلقة لصافي الموجودات الأجنبية:

حيث بلغت هذه القيمة نحو ٢٦٦ مليار دينار عام ١٩٨٤، ارتفعت الى نحو ٢٦٨ مليار عام ١٩٨٦ ثم عادت الى نحو قريب من قيمتها عام ١٩٨٤ في نهاية عام ١٩٨٧ حيث بلغت ٢٥٥ مليار دينار، وهذه القيمة تعادل ما يقرب من ٩ مليارات من الدولارات الأمريكية حسب أسعار الصرف للعام المشار اليه.

(د) ارتفاع نسبة صافي الموجودات الأجنبية الى مجموع وسائل الدفع (M1) واجمالي السيولة المحلية (M2):

ويتمثل هذا الارتفاع في نسبة قدرها ٢٥٨٪ من إجمالي وسائل الدفع عام

١٩٨٧ وهي نسبة تعتبر مرتفعة حتى مع مقارنتها بوضعها عام ١٩٨٦ الذي بلغت فيه نحو ٣٠٤٪. كما شكلت نسبة الموجودات الأجنبية الى إجمالي السيولة (M2) نحو ٥٢١٪ عام ١٩٨٧ مقارنة بنحو ٦١٤٪ عام ١٩٨٦ كما هو موضح بالجدول رقم (٤ - ٣).

وتوضح هاتان النسبتان مدى صعوبة التخلي عن التوظيف خارج الإقتصاد المحلي ما لم يقترن بتوسيع القاعدة الإقتصادية أو الطاقة الإستيعابية المحلية لأنه بدون ذلك تؤدي إستعادة هذه التوظيفات الى ضغوط تضخمية لا قبل للإقتصاد المحلي بتحملها أو تعطيلها دون توظيف وتعريضها للتآكل بفعل التضخم. وبالتالي يكون التركيز من جانب البنوك على كيفية تنظيم عائداتها استناداً الى ادارة الموجودات/المستحقات في الأجل القصير (Asset/Liability Management).

(هـ) الحاجة الى تنويع التوظيفات الخارجية:

إن النظر في هيكل الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي وتطوره يوضح الى أي حد ما زالت هناك حاجة الى تنويع هذا الهيكل. ف فيما يتعلق بموجودات البنك المركزي الأجنبية (التي تتمثل في الذهب والحساب الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي «RESERVE POSITION IN THE IMF والودائع وأذونات الخزانة الأجنبية والسندات والأوراق المالية الأخرى) نجد أن الودائع والأرصدة الأجنبية تشكل نحو أكثر من ثلاثة أرباع الموجودات الأجنبية طوال الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ مقارنة بنسبة تراوحت بين ٨٢٨٪ الى ٨٨٣٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ومثلت نحو ٧٠٪ فقط عام ١٩٨٣ وفقاً للنشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي ابريل/يونيو ١٩٨٨ .

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية فقد مثلت هذه النسبة نحو ثلاثة أرباع الموجودات الأجنبية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٢ ثم أخذت في الإنخفاض بعد ذلك لتصل الى نحو ٥٥٥٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت الى نحو ٥٦٤٪ عام ١٩٨٧، راجع الجدول رقم (٣ - ٥).

جدول رقم (٤ - ٣)
علاقة صافي الموجودات الأجنبية بكل من المعروض النقدي واجمالي الودائع
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧

السنوات	المعرض النقدي		إجمالي الودائع بالبنوك التجارية	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الموجودات الأجنبية الى:		
	مجموع وسائل الدفع M1	السيولة المحلية M2			M1 %	M2 %	إجمالي الودائع %
١٩٨٤	٩١٤٠٠	٤٤٩٧٠٠	٤٥٥٩٠٦	٢٦٣٤٠١	٢٨٨٠٢	٥٨٠٦	٥٧٠٧
١٩٨٥	٨٩٤٠٠	٤٤٤٨٠٠	٤٥٠٥٠٨	٢٦٥٣٠١	٢٩٧٠٠	٥٩٠٦	٥٨٠٩
١٩٨٦	٩٢٢٠٠	٤٥٦٢٠٠	٤٤٥١٠٣	٢٨٠٣٠٥	٣٠٤٠٠	٦١٠٤	٦٣٠٠
١٩٨٧	٩٧٥٠٠	٤٧٧٤٠٠	٤٦٣٢٠٩	٢٥١٨٠٠	٢٥٨٠٠	٥٢٠٧	٥٤٠٤

المصادر:

- بنك الكويت المركزي :

التقرير الاقتصادي، ص ٣٢، جدول رقم (٣).

النشرة الاحصائية الفعلية، ابريل/يونيه ١٩٨٨

مصدر سابق ص ٥ جدول رقم (٩)، ص ٢ جدول (١)

* النقد المتداول + ودائع تحت الطلب = مجموع وسائل الدفع

** M1 + شبه النقد أو (الودائع غير الجارية + ودائع التوفير).

*** بالبنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة وشركات الاستثمار.

جدول رقم (٥ - ٣)

تطور قيمة الودائع والأرصدة لدى البنوك الأجنبية ونسبتها في إجمالي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

البنوك التجارية	البنك المركزي		بيان
	إجمالي الموجودات الأجنبية	أرصدة لدى بنوك أجنبية	
السنوات	الودائع	%	%
١٩٨٠	١٠٩٤٥٤	٩٠٦٥٣	٨٢٥٨
١٩٨١	١١٧٢٥٧	٩٨٨٥٧	٨٤٥٣
١٩٨٢	١٧٣٨٥٠	١٥٣٤٥٥	٨٨٥٣
١٩٨٣	١٥٥١٥١	١٠٨٤٥٢	٧٠٥٠
١٩٨٤	١٤٣٠٥١	١٠٤٩٥٥	٧٣٥٣
١٩٨٥	١٦٠٤٥٨	١٢٣٦٥٢	٧٧٥٠
١٩٨٦	١٦١٠٥٣	١٢٢٢٥٣	٧٦٥٠
١٩٨٧*	١٤٩٠٥٠	١١٤٢٥٠	٧٦٥٦

* تمثل متوسط الربع الأول من عام ١٩٨٧.

** بما فيها شهادات الإيداع CPS.

المصدر: احتسبت من بنك الكويت المركزي: النشرة الإحصائية الفصلية يناير/ مارس ١٩٨٧ المجلد (٤)، العدد (١)، ص ص ٨، ١١.

ويشير هيكل التوظيفات الموضح بالجدول المشار إليه أن هذه التوظيفات لا تحقق أقصى عائد للإقتصاد الوطني لأن معظمها مستثمر في أصول قصيرة الأجل وأن زيادة الطاقة الإستيعابية المحلية يمكن أن تؤدي الى توظيفات أكثر عائداً لهذه الأموال.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الطاقة الإستيعابية للحدود الممكنة محلياً يقتضي أن تجد هذه الطاقة عمقاً خليجياً وعربياً يمكن أن يعزز استمرارية وكفاءة وديناميكية القاعدة الإنتاجية المحلية. هذا ما سوف نتناوله في الجزء التالي.

٣ - ٢ دعم تكامل رأس المال الوطني محلياً وعربياً:

نقصد بتكامل رأس المال الوطني محلياً قدرة الإقتصاد المحلي على الإستفادة القصوى بالمقدرة التمويلية القومية، وتعظيم العائد الإجتماعي من التوظيفات الخارجية بحيث تصب وفوراتها الإقتصادية في تدعيم القاعدة الإنتاجية الداخلية الى الحد الذي يجعلها قادرة على إشباع الإحتياجات المحلية اعتماداً على الذات، وفضلاً عن ذلك تمكن الإقتصاد الوطني من توفير الكوادر المدربة والكفاءات القادرة على تنفيذ الجهود الإنمائية عن طريق المقدرة التقنية العالية التي يمكن نقلها للمجتمع عن طريق التوظيفات في الأسواق الأجنبية.

ونقصد بتكامل رأس المال الوطني عربياً تعزيز استمرارية كفاءة قاعدة الإنتاج المحلية، وذلك بأن يكون عمقها الطبيعي هو تنمية الإقتصاديات العربية سواء داخل التجمع الخليجي العربي أو في سائر الأقطار العربية. وبذلك تنهياً بهذا التكامل سبل إعادة تدوير الموجودات الأجنبية العربية حكومية وخاصة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العربي. وتؤكد الكتابات الجادة حول هذا الموضوع أن تحقيق هذا التكامل في المستقبل يعتبر مسؤولية عربية جماعية لتحقيق تنمية عربية شاملة ومستقلة^(٨)، كما تؤكد أيضاً أن الإبقاء على فكرة ضالة الطاقة الإستيعابية الخليجية أو العربية لا يخلو من الشك والريبة في من يروج لها في ظل بقاء المنطقة العربية في حالة من التبعية وبقاء المنطقة العربية الخليجية تعاني من وضعين متنافرين، الفجوة التقنية والمعرفية والثراء المادي في آن واحد^(٩).

وبناء على ما ذكر نحاول في هذا الجزء التعرف على الأرصدة العربية والكويتية بصفة خاصة الموظفة في الخارج ومقتضيات إعادة تدويرها لتدعيم التنمية المحلية والعربية ومجالات هذا التدوير.

٣ - ٢ - ١ الموجودات الخارجية العربية وهيكل توظيفاتها:

رغم عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم الإستثمارات العربية في الخارج، إلا أن التقديرات المتاحة عن هذه الأرصدة في الكتابات المختلفة تعتبر من الضخامة التي يعول عليها دور تاريخي في اقتلاع جذور التخلف من بلدان الفائض النفطي وسائر بلدان الوطن العربي.

وتوضح بعض التقديرات أن الأرصدة العربية الخارجية لكل من السعودية والكويت والإمارات العربية تقدر بنحو ٢٧٢ مليار دولار للعام ١٩٨١ تمثل أرصدة الكويت فيها نحو ٧٥ ملياراً عن نفس العام مقارنة بنحو ٤٥ مليار للعام ١٨٧٩ من إجمالي قدره ١٤٠ ملياراً لهذه الدول في تلك السنة. ومن ناحية أخرى قدرت الموجودات الأجنبية الخاصة لكل من السعودية والكويت بنحو ٣٠ ملياراً من الدولارات الأمريكية ونحو سبعة مليارات أخرى للقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة في بداية الثمانيات^(١٠).

وعلى أي حال توضح التقديرات الحديثة المبينة في الجدول رقم (٦ - ٣) أن حجم الموجودات الأجنبية للدول العربية الخليجية يتراوح بين ٤٦٠ - ٦٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ أما الإستثمارات التي يملكها القطاع الخاص داخل هذه الموجودات فتقدر بنحو ١٢٠ - ٢٢٠ مليار دولار عن نفس العام المشار اليه.

ويشير الجدول رقم (٧ - ٣) الى هيكل توظيفات رؤوس الأموال العربية في الخارج حيث تبين أن الإستثمارات المباشرة لم تزد عن ٢٣,٩% من إجمالي التوظيفات لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ١٩٨٥ ولم تصل الى ثلث الموجودات الأجنبية حتى للعام ١٩٨٨ بالنسبة لجميع الدول المصدرة للنفط بما فيها البلدان العربية. وتبلغ الأصول السائلة ممثلة في الودائع المصرفية والأوراق

جدول رقم (٦ - ٣)

مجموعة من تقديرات الموجودات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال
الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨

(مليون دولار)

السنات	الموجودات الأجنبية	
	إجمالي	خاصة
١٩٧٤	٥٧١ ^(١)	٢٣ ^(٤)
١٩٨٠	٢٣٠٠ ^(٢)	-
١٩٨٢	٣٧٤٦٠ ^(٣)	-
١٩٨٥	٢٠٥ ^(٢) - ٤١١٤ ^(١)	-
١٩٨٦	٤٥٠٠ ^(٤)	١٢٥ ^(٥) - ٢٢٥ ^(٤)
١٩٨٧	٣٠٠ ^(٤) - ٤٢٣ ^(٤)	١٠٠ ^(٤)
١٩٨٨	٤٦٠ - ٦٢٠ ^(٤)	١٢٠ - ٢٢٠ ^(٤)

المصادر:

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٦٢.

(٢) عبد الكريم صادق: اعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية، الواقع الراهن والامكانيات المتاحة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مارس (آذار) ١٩٨٩، ص ١٦.

(٣) منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي العاشر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص ١٠١.

(٤) رجاء عبد الملك: البترول والصدمات المربكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، صص ١٢٧ - ١٣٨.

(٥) تمثل ثروات الأفراد العرب الموظفة لدى وسطاء ماليين في الخارج ومصدرها: اليوم السابع (٢٩) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وكذلك:

د. ابراهيم سعد الدين وآخرون: التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص ١٩٨.

جدول رقم (٧ - ٣)
هيكل توظيفات الموجودات الخارجية للدول النفطية
بما فيها الدول العربية عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٨

(نسب مئوية)

١٩٨٨	١٩٨٥	
		<u>١ - حسب نوع التوظيف</u>
٤٠٣	٢٨٣	ودائع مصرفية
٥٢	٢٦٨	اوراق حكومية
٣١٠	٢٣٩	استثمارات مباشرة
١٣١	٥٩	احتياطيات أجنبية
٢٨	١٥١	قروض للدول النامية
٧٦	—	صندوق النقد الدولي
١٠٠	١٠٠	المجموع
		<u>٢ - حسب الدول **</u>
١٤٦	١٣٨	المملكة المتحدة
	١٧٤	دول السوق الأوروبية الأخرى
١٢٨	١٨٠	الولايات المتحدة
١٨١	١٧٢	دول صناعية أخرى
١١٠	٩٦	مراكز مالية لا اقليمية (اتشور)
١٣١	١٣٦	الدول النامية
٢٨	٢٥	اكتانات لغير المصارف
٧٦	٧٩	صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
١٠٠	١٠٠	المجموع

* التوظيفات لهذا العام تتعلق بدول مجلس التعاون الخليجية.

** تتعلق بإجمالي الدول المصدرة للنفط (أوبك).

المصدر: نفس المصدر رقم (٢) في الجدول (٦ - ٣)، ص ١٦، ص ١٨.

الحكومية نحو ٥٥,١٪ من اجمالي توظيفات الدول العربية للعام ١٩٨٥ والى نحو ٤٥,٥٪ لإجمالي توظيفات دول الأوبك للعام ١٩٨٨ الأمر الذي يجعل هذه التوظيفات معرضة للتآكل عن طريق التضخم العالمي^(١١).

ومن ناحية أخرى يلاحظ من الجدول المشار إليه في نصفه الأسفل استئثار الدول الصناعية الغربية بمعظم التوظيفات الخارجية لدول الأوبك بما فيها الدول ذات الفائض النفطي. ففي الوقت الذي لا تغطي الدول النامية مجتمعة بما فيها الدول العربية بنحو ١٣,١٪ من هذه التوظيفات للعام ١٩٨٨ نجد الدول الصناعية المتقدمة تغطي بنسبة ٦٥,٥٪ من إجمالي هذه التوظيفات في نفس العام. وكانت أكثر من ذلك في العام ١٩٨٥ حيث بلغت ٦٦,٤٪ للعام ١٩٨٨.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الفوائض الموظفة في المراكز المالية الدولية Offshore وهي مؤسسات مالية تقوم على تدوير الفوائض العربية وتمويل استيرادات البلدان ذات الفائض ومنها تلك المراكز التي أقيمت في دولة البحرين غداة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومن الجدول المشار إليه نجد أن هذه المراكز الدولية تستأثر بنحو ١١٪ من اجمالي التوظيفات العربية عام ١٩٨٨. ويمكن إضافة هذه النسبة الى حصة الدول الرأسمالية المتقدمة لتصبح ٧٦,٥٪ للعام ١٩٨٨.

وفيما يتعلق بالتوظيفات العربية داخل الوطن العربي فقد بلغت نحو ١٣,٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٦/٨١ ويعادل هذا المبلغ نسبة ٣,٠٨٪ من إجمالي الموجودات العربية الخارجية للعام ١٩٨٦. ومع ضآلة هذه النسبة الا أنها تشكل نحو ٤١,٥٪ من جملة المساعدات العربية الإنمائية في ذلك العام^(١٢).

ويشير الجدول رقم (٨ - ٣) الى توزيع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية ومنه يتبين أن إجمالي التوظيفات قد بلغ ١٣,٣ مليار دولار منذ انشاء هذه المؤسسات وحتى نهاية العام ١٩٨٧ استأثرت قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين بنسبة ٣٨,٤٪ منها وحظي قطاع النقل والمواصلات

جدول رقم (٨ - ٣)
توزيع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حسب مجموعة البلدان

المستفيدة والقطاع حتى ١٩٨٧/١٢/٣١

النصيب النسبي %	المجموع		أخرى		الطاقة والمياه		النقل والمرافلات السككية واللاسككية		الزراعة والصناعة		عدد العمليات	بيان
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
٥٢,٦	١٠٠	١٣٣٤٩,٧	٩,٨	١٣١١,١	٣٠	٤٠٠٢,٦	٢١,٨	٢٩١٠	٢٨,٤	٥١٢٦	٨٧٨	بلدان عربية
١٨,١	١٠٠	٤٥٨٣,٤	١٤,٣	٦٥٦,٤	٢٠,٨	٩٥٣,٩	٣٤,١	١٥٦٣,٧	٣٠,٨	١٤٠٩,٤	٦٥١	البلدان الأفريقية
٢٧,٣	١٠٠	٦٩١٠,٩	٦,٣	٢٨٩,٤	٤٤,٦	٣٠٩٧,٦	١٨,٤	١٢٨٠,٨	٢٠,٨	٢١٤٣	٤٢٨	البلدان الآسيوية
١,٥	١٠٠	٢٧٨,٢	٤٠,٠	١٤٩,٠	٣١,٥	١١٩,٩	٧,٢	٢٨,٦	٢١,١	٨٠,٧	٧١	بلدان أمريكا اللاتينية
٠,٥	١٠٠	١١٥,٨	—	—	٣٢,١	٣٧,٣	٥٦,٠	٢٤,٩	١١,٧	١٣,٦	١٢	البلدان الأخرى
١٠٠	١٠٠	٢٥٣٣٨,١	٥٦,٩	٢٥٦,٠	٣٢,٤	٨٢١١,٤	٢٣,١	٥٨٤٧,٩	٣٤,٦	٨٧٧٢,٨	٢٠٤٠	الإجمالي

المصدر: بيانات حصل عليها الباحث من الصندوق العربي للإغاثة الاقتصادية والاجتماعي، فبراير ١٩٨٩.

بنحو ٢٢٪ وذهبت النسبة المتبقية لقطاعات الطاقة والمياه والقطاعات الأخرى. ويلاحظ أن بقية البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كان نصيبها نحو ١٢٠ مليار دولار من إجمالي هذه التوظيفات (تابع بيانات الجدول المشار إليه).

٣-٢-١-٢ تقدير الأرصدة الكويتية:

يمكن لنا التوصل الى تقدير قد يكون قريباً من الواقع لأرصدة الموجودات الأجنبية الكويتية وذلك باعتبار هذه الأرصدة مساوية لرصيدي الإحتياطي العام للدولة واحتياطي الأجيال القادمة بالإضافة الى أرصدة الإستثمارات الكويتية الخاصة في الخارج.

أولاً: الأرصدة الحكومية ممثلة في أرصدة الإحتياطيات:

تتمثل أرصدة الإحتياطيات الكويتية في احتياطي الأجيال القادمة والإحتياطي العام. وقد تم تكوين الإحتياطي الأول أساساً لمقابلة احتياجات الكويت من الموارد التمويلية والإنمائية لفترة ما بعد النفط. ويضاف الى هذا الإحتياطي نسبة ١٠٪ سنوياً من الإيرادات النفطية. أما الإحتياطي العام فقد تم تكوينه لمقابلة عجز الميزانية والإستثمار والأقراض للدول الأخرى. ويذكر أن القروض التي حصلت عليها العراق من الكويت أثناء حربها مع ايران وقدرها ١٣ مليار دولار، كانت من هذا الإحتياطي^(١٣).

وقد تم تقدير أرصدة الإحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة في ضوء ما وصلت اليه هذه الأرصدة عام ١٩٨٥/٨٤ وفي ظل افتراض مستويات مختلفة للإنتاج والإيرادات النفطية وغير النفطية وفي ظل تقدير عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٠/٨٩، وسوف نلجأ الى التقدير الثالث من بين اثني عشر تقديراً لهذه الإحتياطيات، ويستند هذا البديل الى افتراض متوسط انتاج يومي يتراوح بين ١١٠٠ - ١٤٥٠ ألف برميل يومياً، سعر برميل النفط يعادل (١٥) دولاراً، ومعدل نمو سنوي للإيرادات غير النفطية يعادل نحو ٣,٦٪^(١٤)، وقد فضلنا هذا التقدير لاقتربه من تقديرات حصص الإنتاج لدول الأوبك التي قامت بها هيئة الطاقة الدولية (International Energy Agency) حيث تبلغ حصة

الكويت في هذه التقديرات نحو ١٠٣٧ مليون برميل/يوم في النصف الأول من عام ١٩٨٩ مقارنة بنحو ١٠٦ مليون برميل في نوفمبر ١٩٨٨ (أنظر جدول رقم ٢١ - ٣)، وفيما يتعلق بالأسعار فإن الأسعار المطروحة في اجتماعات الأوبك في نفس الفترة تتراوح بين ١٥ - ١٨ دولاراً للبرميل^(١٥).

ويوضح الجدول رقم (٩ - ٣) تقديراً لتطور أرصدة الإحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة مقوماً بالدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤. وأخذنا في الاعتبار ما قدمناه سابقاً من استعراض للموجودات الأجنبية للبنك المركزي وبقية القطاع المصرفي وشركات الإستثمار أمكننا إضافة أرصدة الإحتياطي العام الى أرصدة احتياطي الأجيال القادمة واعتبارها جميعاً هي جملة الموجودات الكويتية.

ويلاحظ اتجاه الرصيد الكلي لهذه الإحتياطيات الى الإنخفاض من نحو ٢٣٠٣ مليار دينار تقريباً عام ١٩٨٥/٨٤ الى نحو ١٩٠١ مليار دينار عام ٨٩/٨٩. وذلك للإستمرار في تمويل الموازنة العامة طوال الفترة موضع التقدير من ١٩٩٠، وأصل وعائدات الإحتياطي العام للدولة الذي من المتوقع انخفاضه من ١١٠٤ مليار الى ١٠٤ مليار دينار خلال الفترة ٨٥٠٨٤ - ١٩٩٠/٨٩. أما احتياطي الأجيال القادمة فمن المنتظر أن يرتفع الى ٢٠٠٥ مليار دينار عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ١١٠٨ مليار في سنة الأساس ١٩٨٥/٨٤.

ومن ناحية أخرى نجد أن إجمالي الأرصدة مقوماً بالعملة الأجنبية قد ارتفع عام ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٨٢٠٦ مليار دولاراً مقارنة بنحو ٧٨٠٩ مليار عام ٨٤/٨٤. ثم أخذ اتجاهها نزولياً أودى به الى نحو ٦٩٠٥ مليار عام ٩٠/٨٩ بسبب التآكل المستمر في أرصدة وعائدات الإحتياطي العام.

ثانياً: الأرصدة الخارجية الخاصة:

إن عدم وجود تقديرات متاحة لحجم أرصدة الإستثمار الخارجية للقطاع الخاص يجعل أي محاولة لتقدير هذه الأرصدة متضمنة لقدر من المجازفة. وبالرغم

جدول رقم (٩ - ٣)

تقدير تطور أرصدة الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة
خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٩٠/٨٩

(بالمليون دينار)

بيان السنوات	الاحتياطي العام مليون دينار **	احتياطي الأجيال مليون دينار ***	اجمالي مليون دينار	القيمة الحالية بالمليون دولار امريكي ****
١٩٨٥/٨٤	١١٤٣٢,٧	١١٨٤٣,٣	٢٣٢٧٦	٧٨٩,٥٦
١٩٨٦/٨٥	١١١٥٦,٠	١٣٢١٥,٠	٢٤٣٧١	٨٢٦١٧,٧
١٩٨٧/٨٦	٨٩٠,٠٣	١٤٥٢٧,٠	٢٣٤٢٧,٣	٧٩٤١٨,٥
١٩٨٨/٨٧	٦٣٩٥,٤	١٥٩٤,٠٩	٢٢٣٣٦,٣	٧٥٧٢,٠٠
١٩٨٩/٨٨	٣٩١١,٦	١٧٤٦٣,٣	٢١٣٧٤,٩	٧٢٤٦١,٠
١٩٩٠/٨٩	١٤٠٨,٥	١٩١٠٣,٨	٢٠٥١٢,٣	٦٩٥٣٦,٧

* فعلي.

** معدل العائد السنوي = ٥٪ سنوياً. وبذلك قدرت مبالغ العجز الحكومي التي سوف تمول عن طريق هذا الاحتياطي نحو ١١٣٩٢,٥ مليون دينار منها مبلغ ١٣٦٨,٣ مليون من العائدات السنوية ونحو ١٠٢٤,٢ مليون من أصل الاحتياطي.

*** معدل العائد السنوي على هذا الاحتياطي قدرت بنحو ٨,٥٪ سنوياً.

**** سعر الدولار = ٢٩٥ فلساً لكل السنوات.

ومصدر بيانات الاحتياطي هو:

وزارة التخطيط: التطور المتوقع في كل من الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة للدولة خلال الفترة (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)، يناير ١٩٨٦، جدولي (٤)، (٧).

من ذلك يمكن الإعتماد على بيانات العائد المسجلة بميزان المدفوعات (الدخل من الإستثمارات) في تقدير حجم الأرصدة أو الموجودات الأجنبية للقطاع الخاص في ظل معلومية حجم الأرصدة أو الموجودات الأجنبية الحكومية. ويستند التقدير الى اعتبار الأرصدة الخاصة تساوي نسبة من الأرصدة الحكومية هي نفس نسبة الدخل من الإستثمارات مضافاً إليها نصف دخل المؤسسات المالية من الإستثمارات الأجنبية المسجلة في ميزان المدفوعات الكويتي.

ويأجاء هذا الحساب في الجدول رقم (١٠ - ٣) تبين ما يلي:

- بلغ إجمالي الدخل من الإستثمارات الخارجية الإجمالية المسجل بميزان المدفوعات نحو من ١٣٠٣ مليار دينار كويتي خلال الفترة ١٩٨٦/٨٠ بمتوسط سنوي قدره ١٨٩٤٠٧ مليون دينار.
- بلغ المتوسط السنوي للدخل من الإستثمارات الخاصة نحو ٣٦٣ مليون دينار سنوياً بينما بلغ متوسط دخل المؤسسات المالية نحو من ٤٠٦ مليون دينار.
- بلغ إجمالي نصيب القطاع الخاص من دخل الإستثمارات متضمناً نصيبه في دخل المؤسسات المالية نحو ٣٩٦٢٠٠ مليون دينار بمتوسط سنوي قدره ٥٦٦٠١ مليون دينار ونسبة متوسطة قدرها ٥٠٪ من إجمالي دخل الحكومة من الإستثمارات الخارجية خلال هذه الفترة.

وبناء على ما سبق تبلغ الإستثمارات الخارجية وفقاً لهذا الحساب نحواً من ٤١٠٣ مليار دولار أمريكي (٥٠٪ من أرصدة الإحتياطي) للعام ١٩٨٦/٨٥ أو نحو من ٣٤٠٨ مليار دولار في جملة الإحتياطي المقدر عام ١٩٩٠/٨٩. وبذلك تصبح إجمالي أرصدة الإستثمارات الخارجية الكويتية (حكومية + خاصة) ١٢٣٠٩ مليار دولار عام ١٩٨٦/٨٥ أو نحو من ١٠٤٠٣ مليار عام ١٩٩٠/٨٩ (راجع الجدول رقم ١٠ - ٣).

ومن الجدير بالذكر أن الكويت قد كونت خبرات لا بأس بها في مجالات الإستثمار الدولي الأمر يجعل منها مثلاً للخبرات العربية الناشئة في هذا الإطار. وتمتلك الكويت حالياً مجموعة متنوعة من الإستثمارات تحت مظلة

جدول رقم (١٠ - ٣)
تطور الدخل من الاستثمارات الخارجية المسجل بميزان المدفوعات
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

السنوات	الحكومة	المؤسسات المالية	القطاع الخاص	الاجمالي	نصيب القطاع الخاص في المؤسسات المالية	اجمالي دخل القطاع الخاص	الخاص % دخل الحكومة
١٩٨٠	٩٣٣	٣٢٧	٣٦٠	١٦٢٠	١٦٣٥	٥٢٣٥	٥٦
١٩٨١	١٦٥٠	٤١٥	٤٢٩	٢٤٩٤	٢٠٧٥	٦٣٦٥	٣٩
١٩٨٢	٩٦٥	٤٣٨	٤٢٨	١٨٣١	٢١٩٠	٦٤٧٠	٦٧
١٩٨٣	٨٩٦	٤٣٥	٣٤٧	١٦٧٨	٢١٧٥	٥٦٤٥	
١٩٨٤	٨٤٣	٤٧٥	٤٠٠	١٧١٨	٢٣٧٥	٦٣٧٥	٧٥٥
١٩٨٥	٨٦٤	٤٠٥	٣١٨	١٥٨٧	٢٠٢٥	٥٢٠٥	٦٠١
١٩٨٦	١٧٤٩	٤٣٧	٢٥٩	٢٣٥٥	١٣٧٥	٤٣٢٥	٢٤٧
اجمالي	٧٩٠٠	٢٨٤٣	٢٥٤١	١٣٢٨٣	١٤٢١٠	٣٩٦٢٠	٥٠٠
متوسط سنوي	١١٢٨٥٦	٤٠٦	٣٦٣	١٨٩٤٥٧	٢٠٣٠	٥٦٦١	%٥٠

مصدر البيانات هو:

بنك الكويت المركزي: التقدير السنوي والنشرة الاحصائية الفصلية أعداد مختلفة.

مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار في مناطق عديدة من العالم أهمها الولايات المتحدة وبريطانيا، ألمانيا الغربية، اسبانيا، اليابان، سنغافورة، وماليزيا. ويوضح الجدول رقم (١١ - ٣) الإستثمارات الكويتية المباشرة في أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا حتى العام ١٩٩٠.

وتبين من الجدول المشار إليه أن المساهمات الكويتية بلغ بعضها ١٠٠٪ من ملكية المؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة وخاصة في تلك الإستثمارات الموظفة في البترول والعقار. كما تصل الملكية العربية الى ما يقرب الربع في الصناعات الهندسية والكيمياويات، كما تصل الى نحو ثلاثة أرباع ملكية المؤسسة في أنشطة الإستثمار الفندقية. أما في شرق آسيا فتراوحت نسبة الملكية من ٥٪ الى ١٧٪، وتنصرف مجالاتها الى العقارات والتصنيع. وترتفع قيمة المساهمة الى نحو ٣٠٠٠ مليون دولار في مجالات البترول والصناعات الهندسية وتقل عن ذلك في المجالات الإستثمارية (تابع بيانات الجدول رقم ١١ - ٣).

ويلاحظ أن الإستثمارات الأخرى غير المباشرة إنما تتمثل في استثمارات قصيرة الأجل قد تم توضيحها في الجدول رقم (٧ - ٣) ضمن استثمارات دول الأوبك.

وأياً كانت مجالات التوظيف فإن الإستثمارات المباشرة شأنها شأن الإستثمارات الأخرى تظل معرضة لأخطار جمة باعتبارها تمثل دعامة رئيسية وآلية من آليات الإقتصاد الرأسمالي المتقدم في الجوانب النقدية والمالية والإنتاجية، فضلاً عن تغذية نشاط الشركات متعددة الجنسية التي أصبحت ضالعة في تدوير الأموال النفطية مستمرة التراكم. وبالطبع فإن هذا التطور إنما يجعل تلك الدول حريصة على استخدام هذه الأرصدة في ثنایا اقتصادياتها.

٣ - ٣ مقتضيات إعادة تدوير الأرصدة العربية الخارجية:

يكاد يتفق الإقتصاديون العرب على ضرورة إستعادة الأموال العربية الخارجية وبعثها في شرايين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العربي حتى تشعل فيه وثبة

جدول رقم (١١ - ٣)

الاستثمارات الكويتية المباشرة في المناطق المختلفة من العالم حتى عام ١٩٩١

القيمة بالمليون دولار	نسبة الملكية %	مجال العمل	اسم الشركة
			١ - الولايات المتحدة
٢٥٠٠	١٠٠	بترو	- سانتافيا الدولية
٥٠٠	٣٠ - ٧٠	فندقه	- جاليري والاس هوسن
١٨٥	١٠٠	فندقه	- اتلانتا هيلتون
١٠٠	٣٠	بترو	- ويسترن ريسورس
			٢ - بريطانيا
٣٥٠٠	٩٩	بترو	- بيريتش بتروليم
١٥٠٠	١٠٠	عقارات	- مجموعة سانت مارتن
٤٠٠	١٠	بنوك	- بنك ميرلاند
١٠٠	٣	فندقه	- ترست هاوس
٦٠	٢	بنوك	- بنك رويال سكوتلاند
			٣ - ألمانيا
٣٠٠٠	١٤	سيارات	- ديملر بنز (مرسيدس)
٢٢٠٠	٢٢	كيماويات	- هوكست
٤٠٠	٢٢	هندسة	- فيا لفتلانت
			٤ - اسبانيا
٢٠٠٠	٧٢	توظيف	- مجموعة توراس
			٥ - اليابان
٤٠٠		بترو	- البترول العربية
			٦ - سنغافورة
٣٥	١٧	عقارات	- فيرست كانتال
١٠	١٠	مهمات عسكرية	- افيمو
			٧ - ماليزيا
١٠٠	٥	تصنيع	- سيم داربي

المصادر : ١ - Time - December 22, 1990, P. 16

٢ - مجلة المجلة العدد (٥٧٢)، ٢٩ يناير ١٩٩١، ص ٢٦.

النمو والخروج من برائن الفقر والتبعية. وتستند هذه الدعوة الى تمتع الوطن العربي بامتداد جغرافي متنوع وقاعدة موردية بكر في معظمها، وتنوع في مصادر الطاقة وقوة العمل، وحشد سكاني يضمن الإستمرارية في أداء المشروعات الجديدة فضلاً عن العوامل الثقافية والحضارية المشتركة^(١٦).

وفي نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، وهي دول تصدير رأس المال يرى بعض الإقتصاديّين العرب أن التكامل الذي يتم بينها قد استند الى ركائز موضوعية تتمثل في وحدة أهدافها نحو تحقيق التنمية استناداً الى قدرة تمويلية، وتشابه في الموارد يمكنها من توحيد سياساتها ازاء تنمية قواعدها الإنتاجية والتعامل مع المورد الأساسي لها وهو النفط. ورغم ذلك فإن ركيزة التكامل العربي الشامل بينها وبين الأقطار العربية مجتمعة هي ركيزة قوية اذا استند هذا التكامل على المدخل التخطيطي الإنمائي ومنجزات الإتفاقات العربية في شأن السوق العربية المشتركة، المشروعات العربية المشتركة، الأسواق المالية العربية والبناء المؤسسي المالي العربي، وبذلك ينطلق التكامل من وضع جزئي الى وضع شمولي^(١٧). ويؤكد البعض الآخر من الكتاب العرب على أن المشكلات التي يمكن أن تواجه التكامل يمكن تلافها تحت مظلة الجامعة العربية وأهمها مشكلات تباين الأنظمة السياسية، أو نشوء التوزيع اللامتكافئ لثمار المشروعات نتيجة لاختلاف تكاليف الإنتاج من منطقة لأخرى أو نشوء مشكلات الميل للتركيز للإستثمارات نتيجة لتباين الوفورات الخارجية بين المناطق المتقدمة والأقل تقدماً حيث تتمتع الأولى بالسوق المتسعة، أو توفر المستلزمات والتسهيلات المتاحة من رأس المال الإجتماعي، وقوة العمل الفنية المدربة... الخ^(١٨).

وفي إطار عرض مقتضيات تكامل رأس المال محلياً وعربياً يمكن لنا مناقشة أربعة منها نعتقد أنها عناصر حاكمة في تقرير مصير الأرصدّة العربية كتحدٍ للمرحلة المقبلة للكويت ولسائر الدول العربية المصدرة لرأس المال، وفيما يلي تناول لكل منها.

٣ - ١ المخاطر المحيطة حول الأرصدّة العربية في الخارج:

تأخذ التوظيفات الخارجية للأموال العربية بصفة عامة أشكالاً أشرنا إليها

جزئياً في الحديث عن فجوة الإدخار/الاستثمار في الكويت، وتمثل معظمها في قنوات قصيرة الأجل كالودائع المصرفية وشهادات الإيداع أو استثمارات مباشرة في الأسهم والسندات والذهب. وليس من الصعوبة الإستدلال على مدى الخطورة المحيطة بهذه التوظيفات باستعراض عناصر المناخ القانوني والسياسي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة على أنشطة الاستثمار الأجنبي فيها أو بالشراكة معها في استثمارات خارج حدودها. وتمثل هذه العناصر في مجموعة من القيود القانونية على ممارسة الأنشطة المختلفة في مجالات الإتصال والنقل والملاحة والطاقة والتعدين والأراضي والنظام المصرفي، تلك القيود التي تصل الى حد المصادرة أو وقف النشاط للإستثمارات الأجنبية سواء كانت داخل البلاد أو خارجها طالما تمس المصالح الإقتصادية الأمريكية وفقاً لقانون الطوارئ القومية^(١٩).

ومن أهم المخاطر الإقتصادية التي تتعرض لها الموجودات المالية الأجنبية المملوكة للدول العربية تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، حيث يؤدي انخفاض سعر العملات الأجنبية عند تحويل الإيداعات المقومة بها الى عملات أخرى، وكذلك في حالة الإستيراد أو الإستثمار بعملات أخرى الى انخفاض قيمتها. كما يؤدي التضخم المستمر في بلدان السوق المتقدمة الى هبوط القوة الشرائية للودائع والإستثمارات العربية في الدول الأجنبية^(٢٠)، وأخيراً تتعرض هذه الموجودات لخسائر أنماط التوظيف التي قدرت في حدودها الدنيا بنحو (١٨١) مليار دولار في العام ١٩٨٥^(٢١). كما يقدر تقرير مقدم من اتحاد غرف الخليج العربي أن التقلب المستمر في أسعار تبادل العملات والسياسات المتبعة لتخفيض قيمة الأرصدة العربية في الدول الصناعية المتقدمة يؤدي الى تآكل التوظيفات في أصول مالية أجنبية بمعدل لا يقل عن ١٠٪ سنوياً^(٢٢).

٣ - ٢ - ٢ حاجة الإقتصاد الوطني المصدر لرأس المال الى إحلال الواردات:

يعتبر ارتفاع مستوى الواردات في الإقتصاد المحلي من المنتجات الأولية والمصنعة والسلع الرأسمالية دليلاً قوياً (وداعياً أساسياً) لإيجاد المجالات المحلية التي

يمكن الإستثمار فيها وزيادة الطاقة الإستيعابية الوطنية، وتوضح البيانات المتاحة بالجدول رقم (١٢ - ٣) أن دول مجلس التعاون الخليجية قد استوردت من العالم الخارجي ما قيمته (٢٨٥٧) مليار دولار عام ١٩٧٧، ارتفعت هذه القيمة الى أكثر من (٥٢٥١) مليار للعام ١٩٨٠، وكان معدل النمو السنوي المتوسط في واردات هذه الدول خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٠ نحو ٢٧,٤٪، وكان يمثل نحو ٥٣٪ في كل من السعودية وعمان خلال الفترة المشار إليها وبالرغم من انخفاض معدل النمو السنوي في الفترة التالية ٨٠ - ١٩٨٧ الى نحو (٤,٢٪) في المتوسط، إلا أن حجم واردات هذه الدول ما زال مرتفعاً، وقد بلغ نحو (٣٦٥٧) مليار دولار عام ١٩٨٧.

وفيما يتعلق بالإقتصاد الكويتي فيوضح الجدول المشار إليه أن حجم الإستيراد يصل الى قرابة (٦) مليارات من الدولارات عام ١٩٨٧، كما تشير بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الى أن الواردات الكويتية تتوزع حسب الإستخدام عام ١٩٨٦ الى سلع رأسمالية بنسبة ٢٣,٢٪، ووسيلة بنسبة ٣٦,١٪، استهلاكية بنسبة ٤,٥٧٪، أما توزيعها حسب النشاط الإقتصادي، تمثل السلع الزراعية والغذائية فيها نحو ١٦٪، وتمثل السلع المصنعة بمختلف أنواعها نحو ١٤٪.

ويتضح من العرض السابق أنه في حالة اتجاه الإقتصاد الوطني لإحلال الواردات سوف يكون من اللازم القيام بإنفاق استثماري بما يلبي انتاج قيمته تصل الى نحو (٦) مليارات من الدولارات الأمر الذي يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الطاقة الإستيعابية. ولا يعني ذلك الإستغناء عن الواردات بصفة نهائية فسوف تستمر الحاجة الى الإستيراد الرأسمالي في صورة تقنيات ومعدات وآلات ضرورية، الأمر الذي لا غنى عنه في الأجل القصير لاستمرار عملية بناء التنمية ولكن مع ذلك يظل التوجه لإحلال الواردات أو تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الإستراتيجية من أهم عناصر أو شروط زيادة ~~الطاقة الإستيعابية~~ المحلية (٢٣).

جدول رقم (١٢ - ٣)
تطور قيمة الواردات (سيف) لدول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧

السنة	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٧	معدل النمو السنوي %	
				٧٧ - ٨٠	٨٠ - ٨٧
السعودية	١٤٦٦٠	٣٠١٧٠	*١٩١٤٠	٣٥٠٠	(٥٠٢)
الكويت	٤٨٤٠٠٧	٦٥٢٨٠٤	*٥٩٨٧٠٠	١١٠٦	(١٠٢)
البحرين	٢٠٢٨٠٨	٣٤٨٣٠٤	٢٦١٢٠٠	٢٣٠٩	(٣٠٥)
قطر	١٢٢٥٠٠	١٤٣٩٠٤	١٠٩٨٠٠	٥٠٨	(٣٠٤)
عمان	٨٧٤٠٦	١٧٨١٠٧	٧٠٥٠٥	٣٤٠٧	(٨٠٦)
الامارات	٥٠٤٨٠٢	٨٧٤٦٠٠	٧٢٢٥٠٨	٢٤٠٣	(٢٠٥)
الاجمالي	٢٨٦٧٧٠٣	٥٢١٤٨٠٩	٣٦٧٦٨٠٣	٢٧٠٤	(٤٠٢)

(١) قمنا بتحويل القيمة بالعملات المحلية من واقع أسعار الصرف المعلنة لكل سنة وفقاً للمصدر التالي :

IMF: International Financial Staistics, Voi. xxx VII, no. 6. June 1984, Vol. xli, noll november 1988

٣ - ٣ - ٣ الحاجة الى زيادة الجهد التصديري وربطه بالمساعدات الخارجية:

يؤدي التوجه الى تنويع مصادر الدخل الى زيادة الجهد التصديري فتوفر عن طريق الصادرات حصيلة من النقد الأجنبي تعتبر بديلة للإيرادات النفطية المتقلبة. وفيما يتعلق بالكويت كدولة مصدرة لرؤوس الأموال فإنها لن تواجه بعقبات تصريف المنتجات التي تواجه الدول الأخرى المستوردة لرأس المال اذا سعت الى ربط المساعدات الخارجية التي تقدمها للدول الأخرى بجهود الإنتاج المحلي. ويتلخص هذا التوجه في إنتاج السلع التي تشتريها الدول المتلقية للمعونات من السوق العالمية عن طريق هذه المساعدات وخاصة اذا كانت سلعا استهلاكية أو وسيطة كالأسمدة والإسمنت وغيرها. ويمكن التوسع في هذا المطلب لإنتاج احتياجات المشروعات المشتركة من السلع الوسيطة وهي المشروعات الإنمائية التي تساهم فيها الكويت برؤوس أموال في الدول العربية والصديقة وخاصة اذا لم تكن مثل هذه السلع متاحة في الدول المضيفة للاستثمارات^(٢٤).

وفيما يتعلق بإجمالي المساعدات الإنمائية العربية الميسرة التي قدمتها الأقطار العربية المصدرة للبتروال الى الدول النامية الأخرى فقد بلغت حوالي (٧٣٠٢) مليار دولار بين عامي ١٩٧٠، ١٩٨٤ بمتوسط سنوي يقدر بنحو (٤٠٩) مليارات، وقد بلغ هذه المتوسط أقصاه عام ١٩٨٠ ببلوغه نحو (٩٠٦) مليارات من الدولارات الأمريكية. وكانت نسبة هذه المساعدات الى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٪، وكانت مرتبطة الى حد كبير بمدى الزيادة والانحسار في حصيلة العوائد النفطية ولكنها استمرت أكثر من ثلاثة أمثال النسبة المحددة للمعونات الدولية الميسرة (٠٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ونحو خمسة أمثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية وثمانية أمثال النسبة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومثل العون العربي حوالي ١٣٠١٪ من إجمالي المساعدات العالمية^(٢٥).

وقد بلغ إجمالي العون الإنمائي المقدم من كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات فقط نحو (٥٥٨٠) مليون دولار عام ١٩٨٠ بلغ نصيب الكويت في إجمالي هذه المساعدات نحو (١١٨٦) مليون دولار يمثل

جدول رقم (١٣ - ٣)
معونات التنمية المقدمة من أربع دول عربية الى الدول الأخرى
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

(مليون دولار أمريكي)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
اليمن						
المملكة العربية السعودية						
القيمة	١٩٩٧	٢٤٠٧	٢٤٠٩	١٤٧٠	٢٢٩٨	٣٠٣٣
% من الناتج القومي	٥٠٦٢	٥٠١٣	٤١٠٩	٢٠٢٧	٣٠٠١	٣٠٦٠
الكويت						
القيمة	٩٧٦	٦١٦	١٥١٧	١٢٦٨	١٠٥٣	١٠١٨٦
% من الناتج القومي	٨٠١١	٤٠٥٢	١٠٠٠٢	٧٠٣٦	٤٠٠٨	٣٠٨٧
قطر						
القيمة	٣٣٩	١٩٥	١٩٧	١٠٦	٢٧٧	٢٩٩
% من الناتج القومي	١٥٠٦٢	٧٠٩٥	٧٠٩٠	٣٠٥٦	٥٠٨٩	٤٠٥٠
الإمارات العربية المتحدة						
القيمة	١٠٤٦	١٠٥٩	١١٧٥	٦٨٤	١١١٣	١٠٦٢
% من الناتج القومي	١١٠٦٨	٩٠٢١	٨٠٠٥	٤٠٨٢	٦٠١٨	٣٠٩٦

المصدر: الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، نشأتها أداؤها دورها
المأمول في تطوير التنمية المحلية، ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط
إشراف عبد الوهاب على التمار، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ١٩٨٥، ص
٤٧.

نحو ٣٨٧٪ من الناتج القومي الإجمالي في تلك السنة مقارنة بنحو ٨١١٪ عام ١٩٧٥، ١٠٢٪ عام ١٩٧٧، ٧٤٪ عام ١٩٧٨ وذلك وفقاً للبيانات المتاحة بالجدول رقم (١٤ - ٣).

وفي دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي قدرت جملة مساعدات التنمية الدولية التي قدمتها دولة الكويت بنحو ١٦١ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧*. وقد تراوحت نسبة هذه المساعدات بين ١٢٪ - ٢٪ من ناتجها القومي خلال النصف الثاني من الثمانينات وحتى عام ١٩٨٩/٨٨ كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد قدم ٣٦٠ قرصاً قيمتها ١٥٨٤ مليون دينار تعادل ٥٤٤ مليار دولار أمريكي**.

وإذا اعتبرنا أن نسبة المساعدات الخارجية/الناتج القومي التي تحققت في عام ١٩٨٠ رغم انخفاضها عن السنوات السابقة لذلك العام هي التي سادت في الأعوام التالية وحتى نهاية الفترة، فيمكن لنا بيان قدر المساعدات الخارجية الكويتية بالعملة المحلية والدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ في الجدول رقم (١٤ - ٣)، وبالنظر في مكونات الجدول المشار إليه فإن المساعدات الكويتية المقدرة خلال الفترة المشار إليها بلغت نحو (٢٠٧٦١) مليون دينار تعادل نحو ما يقرب من (٧) مليارات من الدولارات الأمريكية وبمتوسط سنوي خلال الفترة المذكورة بلغ نحو مليار دولار تقريباً (٩٩٨٦٨) مليون، وذلك باستخدام أسعار الصرف الفعلية للدينار الكويتي المعلنة من قبل البنك المركزي الكويتي (تابع بيانات الجدول المشار إليه).

ونخلص من ذلك الى أن الإقتصاد الكويتي (والاقتصاديات العربية النفطية الأخرى) يحظى بمجال آخر من مجالات توسيع الطاقة الإستيعابية وذلك بما

* أنظر:

IMF, The Composition and Distribution of Financial Assistance for Arab Countries and Arab Regional Institutions, Middle Eastern Department, July 1990, P.19.
Department, July 1990, P.19.

** بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من الصندوق في فبراير ١٩٩٠.

جدول رقم (١٤ - ٣)
تقدير المساعدات الخارجية الكويتية بالعملة المحلية والدولار الأمريكي خلال
الفترة من ٨١ - ١٩٨٧

بيان السنوات	(١) الناتج القومي مليون دينار	(٢) نسبة المساعدات الخارجية الناتج القومي %	قدر المساعدات الخارجية بالمليون دينار	(٣) سعر صرف الدينار الكويتي	المساعدات الخارجية الكويتية بالمليون دينار
١٩٨١	٩١٢٢,٨	٣,٨٧	٣٥٣,٠٥	٢٧٨,٨١٩	١٢٦٧,٥
١٩٨٢	٧٩٢١,٣	٣,٨٧	٣٠٦,٥٥	٢٨٧,٩٠٦	١٠٦٣,٧
١٩٨٣	٧٥٩٥,٢	٣,٨٧	٢٩٣,٩٣	٢٩١,٤٧٢	١٠٠٨,٢
١٩٨٤	٧٨٥٠,٨	٣,٨٧	٣٠٣,٨٣	٢٩٥,٩٧٦	١٠٢٦,٩
١٩٨٥	٧٢١٨,٤	٣,٨٧	٢٧٩,٣٥	٣٠٠,٨٤٤	٧٢٩,٤
١٩٨٦	٦٩٩٨,٣	٣,٨٧	٢٧٠,٨٣	٢٩٠,٥٣٤	٩٣١,٧
١٩٨٧	٦٩٤٠,٥	٣,٨٧	٢٦٨,٦٠	٢٧٨,٨٦٥	٩٦٤,٣
اجمالي	٧٨٣٧,٣	٢,٨٧	٢٠٧٦,١٤	٢٩٦,٧٤٠	٦٩٩١,٧

المصادر:

١ - وزارة التخطيط: المؤشرات الأساسية للقطاعات المختلفة أكتوبر ١٩٨٨.

جداول الحسابات القومية.

٢ - هذه النسبة مصدرها هو:

عبد الوهاب علي التمار (مشرف).

الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط نشأتها - آداؤها، دورها
 المأمول في تطوير التنمية المحلية، ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،

كاظمة للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٥، ص ٤٧، جدول رقم (٣).

٣ - بيانات بنك الكويت المركزي.

يعادل إستثمارات تلبية إنتاج بديل للمعونات النقدية يقدر بنحو مليار دولار سنوياً وبالطبع يزداد هذا القدر اذا أضيف إليه الناتج المستهدف لتلبية احتياجات المشروعات المشتركة للكويت في البلدان العربية والبلدان الصديقة من الدول النامية.

٢ - ٣ - ٤ الحاجة الى النظرة الجديدة لاستخدامات النفط:

تؤكد التوجهات الإنمائية التي تقترن بتوسيع الطاقة الإستيعابية دعوتنا الى ضرورة النظر الى النفط باعتباره مدخلاً صناعياً وكمستلزمات إنتاج محلية متاحة بوفرة أمام التوسع الصناعي. إن هذا الاتجاه الجديد يؤدي تطبيقه على نطاق واسع الى خلق التشابك بين الموارد النفطية وبين القطاعات الإقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر بديلاً استراتيجياً يتحقق عن طريق تنميته تجنب الآثار السلبية للنمط الريعي للبنيان الإقتصادي والدخول.

وبناء على ذلك فلا يجب أن تشكل الأسعار المرتفعة للنفط دافعاً لتصديره في صورته الخام استعاضة عن تصنيعه في المستقبل. حقاً لقد تشكلت الموجودات العربية الخارجية استناداً لتطور أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث لم يكن في ذلك العام ما يزيد عن (٥٠٢) دولارات ارتفع الى نحو (٣٤٠٣) دولاراً للبرميل عام ١٩٨١ . وفي المقابل ازدادت الإيرادات النفطية الجارية لست دول عربية فقط هي: (الإمارات، السعودية، الكويت، ليبيا، قطر، العراق) من أقل من (٢١) مليار دولار الى (١٩٩) مليار تقريباً للعام ١٩٨٠ . واذا كانت فترة الثمانينات قد شهدت انحساراً في العائدات النفطية الجارية بسبب تراجع الأسعار الى نحو (١٣٠٥) دولاراً للبرميل للعام ١٩٨٦، وأقل من (١٧) دولار العام ١٩٨٧، وبالتالي تراجعت هذه الإيرادات الى (٤٦٠٧) مليار، (٥٥٠٥) مليار في العامين المشار إليهما. أنظر الجدول رقم (١٦ - ٣)، فإن المراحل القادمة قد تستعيد أسعار النفط الى أوضاعها المرتفعة، ولكن في ظل تراجع في الإحتياجات العالمية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في استراتيجيات النفط على مستوى كافة الدول العربية المنتجة. وبحيث تتضمن هذه الاستراتيجيات استخدام النفط كمدخلات صناعية للإستثمارات المتطورة.

جدول رقم (١٥ - ٣)
تطور أسعار وعائدات النفط لمجموعة البلدان العربية
النفطية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧)

السنة	السعر الحالي (دولار / برميل)	العائدات الجارية (مليون دولار)
١٩٧٣	٢١٧ - ٥١١ ^(**)	٢٠٧٠٥
١٩٧٤	١١٢٠	٦٩٥٠٦
١٩٧٥	١٠٩٠	٦١٣٢٠
١٩٧٦	١١٧٠	٧٦١٠٥
١٩٧٧	١٢٨٠	٨٣٩٨٠
١٩٧٨	١٢٩٠	٨١٢٦٦
١٩٧٩	١٨٦٠	١٣٣٢٠٨
١٩٨٠	٣٠٥٠	١٩٨٥٠٧
١٩٨١	٣٤٣٠	٨١٩٠٤
١٩٨٢	٣١٠٠	١٢٩٧٤٣
١٩٨٣	٢٨١٨	٩١٧١٣
١٩٨٤	٢٧٥٠	٨٧١٠١
١٩٨٥	٢٦٧٠	٧٣٠٣٩
١٩٨٦	١٣٥٠	٤٦٧٢٧
١٩٨٧	١٦٩ ^(***)	٥٥٤٥٣

* هذه الدول العربية هي: الامارات، السعودية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا.
المصادر:

د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل (محرران): التنمية العربية، مشروع
استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،
بيروت، يونيو ١٩٨٩، ص ٤٦، ٤٧.

** يمثل السعر الأول ٣ دولارات سعر ما قبل الحرب، ويمثل السعر الأعلى ١١, ٥ سعر ما
بعد الحرب مباشرة، أنظر.

رجاء عبد الملك: البترول والصدمات المربكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة ١٩٩١، ص ١٥.

***IMF: IFS, Vol., XLIII, No.10, Oct., 1990

جدول رقم (١٦ - ٣)

تطور الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية في البلدان العربية

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨

(مليون دولار)

البلدان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٨		
	الادخار	الاستثمار	الفجوة	الادخار	الاستثمار	الفجوة	الادخار	الاستثمار	الفجوة
الأردن	٩٢٠	٢٧٨	(٣٧٠)	٣٩٣	١٣٥٥	(٩٦٢)	٢٥٨	١٣٢٧	(١٠٦٩)
الإمارات	٦٩٠٣	٣٠٤٤	٣٨٥٩	١٩١٩٥	٨٤٠٢	١٠٧٩٣	٤٣٤٧	٥٩٥٩	(١٦١٢)
البحرين	١١٣	٣٩١	(٢٧٨)	١٤١٥	١٢٨٧	١٢٨	٨٠٦	١١٩٧	(٣٩١)
تونس	١١٣٤	١٣٥٧	(٢٢٣)	٢١٠١	٢٥١٦	(٤١٥)	٢٢٣٦	٢٤١١	(٢٤٥)
الجزائر	٥٨٦١	٧١٨٢	(١٣٢١)	١٧٠١٩	١٦٥٥١	٤٦٨	١٠٧١٤	١٧٨٥٧	(٧١٤٣)
جيبوتي	١٦	٣٢	(١٧)	٤٣	٦٣	(١٠٦)	١٢	٨٧	(٧٥)
السعودية	٢٥٣٩٩	٥٢٤٤	٢٠١٥٥	٨٥٨١٧	٣٠٥٨٨	٥٥٢٢٩	١٧٢٢٠	١٧٠٨٨	١٣٢
السودان	١٤٤	٧٦١	(٦١٧)	١٠٣١	١٩٩٦	(٩٦٥)	٢٣٠٣	١٣٨٦	(٣٦٨٩)
سوريا	٥٠٦	١٣٩٤	(٨٨٨)	٩٣٢	٣٥٩٧	(٢٦٦٥)	٢٩٤٠	٢١٥٥	(١٨٦١)
الصومال	٥٨	١٦٠	(١٠٢)	٢٣٩	٩٤	(٣٣٣)	٥٢	٢٥١	(٣٠٣)
العراق	٢٧٣٩	٢٥٧٧	١٦٢	٣٤٨٩٩	١٦٢٤٧	١٨٦٥٢	١٨٨٧٣	١٢٨٦٧	٦٠٠٦
عمان	٧١٩	٧٤٧	(٢٨)	٢٢٤٥	١٣٤٨	٨٩٧	١٧٩٢	٢١٧٩	(٣٨٧)
قطر	١٤٤٠	٤٢٤	١٠١٦	٣٧٥٤	١٣٣٥	٢٤١٩	٢٤٣	١٢٢٢	(٩٧٩)
الكويت	٨٨٥٠	١٥٣٠	٧٣٢٠	٢١٤٤٧	٣٩٨٦	١٧٤٦١	٩٧٥٤	٣٨٠٠	٥٩٥٤
لبنان	٢٦٢٨	٣٣٩٩	(٧٧١)	٣٤٠٨	٤٧٧٨	(١٣٧٠)	-	٧٢٠	(٧٢٠)
ليبيا	٣٧٤٩	٣٩٠١	(١٥٢)	١٧٠٩١	٨٥٠٩	٨٥٨٣	٨٨٣	٤٩٨٠	(٤٠٩٧)
مصر	١٧٨١	٤٤٤٩	(٢٦٦٨)	٣٧٨٦	٧٣٦٢	(٣٥٧٦)	٣١٧٣	٤١٤١	(٩٦٨)
المغرب	١٧٠٨	٢٦٦٢	(٥٥٤)	٢٨٤٥	٤٥٥٥	(١٧١٠)	٤٧٤٠	٥٢٣٢	(٤٩٢)
موريتانيا	٣٦	١٩١	(١٥٥)	١١	٢٥٧	(٢٤٦)	٣٥	٢٣٤	(١٩٩)
اليمن	٢٦٨٠	٢٥٢	(٢٩٣٢)	٥٧٧	١٤٥٤	(٨٧٧)	٨٠٩	٦٩٤	(١٥٠٣)
الإجمالي	٦١٠١٢	٣٩٥٧٦	٢٩٤٣٦	٢١٧٧١١	١١٦٢٨٠	١٠١٤٣١	٧٢٢١٤	٨٥٣٩٠	١٣٦٤١

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية (١٩٧٥ - ١٩٨٧). وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الأول بالجداول القطرية والجزء الثاني الجداول التجميعية، الكويت، مايو ١٩٨٩.

وفيما يتعلق بالكويت ومجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وكثير من الأقطار العربية المنتجة تعتبر خطواتها التي اتخذت في صناعة البتروكيماويات دعامة أساسية لانطلاقها في استخدام مواردها المحلية مستقبلاً لدعم القاعدة الإنتاجية والتقنية بها.

٣ - ٣ - ٥ اتساع فجوة الموارد المحلية في كثير من الأقطار العربية:

(أ) المستوى الكلي:

تعتبر فجوة الموارد المحلية تمثيلاً صارخاً لحاجة الإقتصاد القومي للتمويل الخارجي خاصة اذا اعتمد الإستثمار على خطط دقيقة، وتعتبر هذه الفجوة مقياساً لمدى الطاقة الإستيعابية للأموال الخارجية.

وبالنظر في أرقام الجدول رقم (١٧ - ٣) الذي يوضح تطور فجوة الموارد المحلية في أقطار الوطن العربي مجتمعة أن الوطن العربي في مجموعه لا يعاني من نقص الأموال المتاحة للإستثمارات الإجمالية، ففي العام ١٩٧٥ كان حجم الفجوة الموجب (زيادة المدخرات عن الإستثمارات) لمجموع عشرين دولة عربية يمثل أكبر من (٢١٥٤) مليار دولار، ازدادت الى نحو (١٠١٤) مليار للعام ١٩٨٠، وانخفض هذا القدر الى نحو (١٣٥٢) مليار للعام ١٩٨٨ .

ويعزي هذا التطور في أرقام الفجوة الموجبة الى زيادة أسعار النفط في عقد السبعينات، الأمر الذي انعكس على حجم الإدخار العربي طوال هذا العقد وعلى حجم الإستثمار الفائض، حيث ازدادت كل هذه الكميات كما هو واضح من الجدول المشار إليه. وحدث العكس تماماً خلال عقد الثمانينات. ففي الوقت الذي تراجعت فيه فوائض المدخرات تراجع حجم الإستثمار العربي من (١١٦٥٢) مليار دولار في العام ١٩٨٠ الى (٨٥٥٤) مليار تقريباً في العام ١٩٨٨ .

(ب) المستوى القطري:

يتبين بمتابعة مسيرة الإستثمار وفجوة الموارد المحلية في كل من الأقطار

جدول رقم (١٧ - ٣)
تطور فجوة الموارد المحلية في البلدان العربية النفطية
وغير النفطية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨

البيان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٨		
	الاستثمار	الفجوة	%	الاستثمار	الفجوة	%	الاستثمار	الفجوة	%
دول غير نفطية									
الأردن	٢٧٨	(٢٧٠)	١٣٣	١٣٥٥	(٩٦٢)	٧١	١٣٢٧	(١٠٦٩)	٨٠٠٥
تونس	١٣٥٧	(٢٢٣)	١٦٥٤	٢٥١٦	(٤١٥)	١٦٥٥	٢٤٨١	(٢٤٥)	١٠٠٠
جيبوتي	٣٣	(١٧)	٥١٠٥	٦٣	(١٠٦)	١٧١	٨٧	(٧٥)	٨٦٠٢
السودان	٧٦١	(٦١٧)	٨١٥٠	١٩٩٦	(٩٦٥)	٤٨٠٣	١٣٨٦	(٣٦٨٩)	٢٦٦
سوريا	١٣٩٤	(٨٨٨)	٦٣٥٧	٣٥٩٧	(٢٦٦٥)	٧٤	٢١٥٥	(١٨٦١)	٨٦٠٣
الصومال	١٦٠	(١٠٢)	٦٣٥٧	٩٤	(٣٣٣)	٣٥٤	٢٥١	(٣٠٣)	١٢١
لبنان	٣٣٩٩	(٧٧١)	٢٢٥٧	٤٧٧٨	(١٣٧٠)	٢٨٠٦	٧٢٠	(٧٢٠)	١٠٠
مصر	٤٤٤٩	(٢٦٦٨)	٦٠٠٠	٧٣٦٢	(٣٥٧٦)	٤٨٠٥	٤١٤١	(٩٦٨)	٢٣٥٣
المغرب	٢٢٦٢	(٥٥٤)	٢٤٦٥	٤٥٥٥	(١٧١٠)	٣٧٠٥	٥٢٣٢	(٤٩٢)	١٠٠٠
موريتانيا	١٩١	(١٥٥)	٨١٥٠١	٢٥٧	(٢٤٦)	٩٥٠٧	٢٣٤	(١٩٩)	٨٥٠٠
اليمن	٢٥٢	(٢٩٣٢)	١١٦٣٠٠	١٤٥٤	(٨٧٧)	٦٠٠٣	٦٩٤	(١٥٠٣)	٢١٦٥٥
الاجمالي	١٤٥٣٦	(٩٢٩٧)	%٦٤	٢٨٠٢٧	(١٣٢٢٥)	٤٧٠٢	١٨٧٠٨	(١١١٢٤)	٥٩٠٤
دول نفطية									
الإمارات	٣٠٤٤	٣٨٥٩	١٢٧	٨٤٠٢	١٠٧٩٣	١٢٨	٥٩٥٩	١٦١٢	٢٧٠٠
البحرين	٣٩١	٢٧٨	٧١	١٢٨٧	١٢٨	١٠	١١٩٧	٣٩١	٣٢٠٦
الجزائر	٧١٨٢	(١٣٢١)	١٨٠٤	١٦٥٥١	٤٦٨	٠٠٣	١٧٨٥٧	(٧١٤٣)	٤٠٠
السعودية	٥٢٤٤	٢٠١٥٥	٣٨٤٠٣	٣٠٥٨٨	٥٥٢٢٩	١٨١	١٧٠٨٨	١٣٢	٠٠٨
العراق	٢٥٧٧	١٦٢	٦٠٣	١٦٢٤٧	١٨٦٥٢	١١٥	١٢٨٦٧	٦٠٠٦	٤٦٠٦
عمان	٧٤٧	(٢٨)	(٣٠٧)	١٣٤٨	٨٩٧	٦٦٥٥	٢١٧٩	(٣٧٨)	(١٨)
قطر	٤٢٤	١٠١٦	٢٤٠	١٣٣٥	٢٤١٩	١٨١	١٢٢٢	(٩٧٩)	(٨٠)
الكويت	١٥٣٠	٧٣٢٠	٤٧٨	٣٩٨٦	١٧٤٦١	٤٣٨	٣٨٠٠	٥٩٥٤	(١٥٧)
ليبيا	٣٩٠١	(١٥٢)	(٤)	٨٥٠٩	٨٥٨٢	١٠١	٤٩٨٠	(٤٠٩٧)	(٨٢٠٢)
الاجمالي	٢٥٠٤٠	٣١٢٨٩	%١٢٥	٨٨٢٥٣	١١٤٦٢٩	%١٣٠	٦٧١٤٩	١٤٩٢	%٢٠٢

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية (١٩٧٥ - ١٩٨٧). وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الأول بالجداول القطرية والجزء الثاني الجداول التجميعية، الكويت، مايو ١٩٨٩.

العربية ذات الفائض النفطي والأقطار العربية غير النفطية استناداً للجدول رقم (١٨)
- (٣) ما يلي:

- هناك أحد عشر قطراً عربياً يتعايش مع فجوة الموارد بصورتها السلبية طوال الوقت، وقد بلغت نحو (١١١) مليار دولار للعام ١٩٨٨ مقارنة بنحو (١٣٢) مليار عام ١٩٨٠، (٩٣) مليار في العام ١٩٧٥، وتضم هذه الدول الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن). وأن نسبة الفجوة الى إجمالي الإستثمار المحلي قد بلغت ٥٩,٤٪ للعام ١٩٨٨، ٤٧,٢٪ للعام ١٩٨٠ مقارنة بنحو ٦٤٪ عام ١٩٧٥.

- هناك تسع دول عربية وهي (الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا) ظلت محتفظة بفجوة موجبة في مجموعها منذ العام ١٩٧٥ والى العام ١٩٨٨، ولكن حجم هذه الفجوة تراجع من (١١٤) مليار دولار في العام ١٩٨٥ الى نحو (١٥) مليار دولار فقط للعام ١٩٨٨، ومن اللافت للنظر داخل هذه المجموعة هو تحول دول ذات فائض ادخاري الى دول ذات فجوة ادخارية كالجزائر، ليبيا، عمان، قطر.

- أن مبالغ الإستثمار قد تراجعت في حقبة الثمانينات في كافة أقطار الوطن العربي سواء التي تتمتع بفائض ادخاري أو التي ليس لديها فوائض ادخارية. فقد تراجع الإستثمار في المجموعة الأولى بنسبة ٤١,٤٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٠، وتراجع في المجموعة الثانية وهي الدول غير النفطية بنسبة ٢٣,٢٪ خلال تلك الفترة.

- إن حجم الفجوة السالبة على مستوى دول الوطن العربي مجتمعة يبلغ نحو (١٣٧) مليار دولار عام ١٩٨٨ منها نحو (١٢٦) مليار دولار يتعلق بدول نفطية وهي ليبيا والجزائر وعمان وقطر.

جدول رقم (١٨ - ٣)
ملخص واردات السلع الغذائية الرئيسية

(المقادير بالآلف طن وبتكلفة بالمليون دينار)

١٩٨٦		١٩٨٠		بيان
الكمية	المقادير	الكمية	المقادير	
٤٨٠٢	٣١٩٩٢	٥٢٥٢	٢٢٩١٢	الحبوب
١٩٢٣	١٤٦٧٦	٢٥٢٦	١١٩٨٣	(القمح)
٨٣٣	٣٩٦٩	٢٠٨١	٣٧٨١	السكر
٣٦٣	٩٥٨	٣٧٧	٨٥٢	البقول والبطاطس
٢٥٦	٧٦٦	٢٧١	٦٥٤	الخضار
٥٧٠	١٢١٦	٧٠١	١٥٨٤	الفواكه
٨١٥	*١٣٤١٠	٦٦٩	*١٠٢٣١	الأغنام والماعز
١٤٩٤	١٠٣٨	١٣٩٢	٨٢٢	اللحوم
٥٢٢	٤٥٤	٨٣٢	٤٩٦	لحوم الدواجن
**٩٥٧	**٢٥٣	**٨٩٥	**٢٨٥	اللبن
٦٤٩	٣٥٦	٦٥٤	٣٤٩	الزبد والجبن
١٥٢	١٠٣	٢٠٤	١٣٦	البيض
١٧٤٢	٥٣٠	١٣٤٦	٣٤٢	الشاي والبن والتبغ
١١٣٨	٢١٥٨	٩٧٩	١٢٣٥	الزيوت الحيوانية والنباتية
١٤٢٩٣	-	١٥٦٥٣	-	الاجمالي
١٩٣٩٢	-	١٨٥٤٧	-	كافة المنتجات الزراعية

* بالآلف رأس.

** المحلي والمكثف.

*** الطازج والجاف والمكثف.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٨)، ص ٣٧٢.

(ج) نتائج استمرار فجوة الموارد المحلية العربية في غيبة التكامل العربي:

من أهم النتائج السلبية لاستمرار فجوة الموارد العربية:

(١) تفاقم الديون العربية، ففي العام ١٩٨٠ بلغت الديون الإجمالية المستحقة على ١٤ دولة مدينة^(٢٥)، نحو (٦٥٠٦) مليار دولار ازدادت الى (١٢٣٠٤) مليار عام ١٩٨٧ وبإضافة الديون العراقية الى هذا الرقم تصبح هذه الديون نحو أكثر من (٢٠٣) مليار دولار في العام الأخير^(٢٧)، وتشير بيانات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للعام ١٩٨٩ الى أن إجمالي الدين العربي يمثل ٢٣٨٪ من الصادرات للدول المدينة وان التدفق السلبي أو صافي التحويل يمثل ٢٠٢٪ من إجمالي الصادرات في هذه الدول.

(٢) تعرض الدول العربية المدينة لقبول سياسات التكيف Adjustment Policies . ومن المعروف أن سياسات التكيف التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان المدينة تتجاهل معظمها المشكلات الإقتصادية والإجتماعية الحقيقية لهذه الدول، الأمر الذي يضر بطموحاتها الإنمائية ويقيها عاجزة عن الإنطلاق بالتنمية المستقلة.

ولا تكاد توجد دولة عربية مدينة لم تتعرض لهذه السياسات اللينة^(٢٨) على أن أخطر ما وصلت إليه هذه السياسات هو عملية تخصيصية القطاع العام (PRIVATIZATION) بما تعنيه من تحويل الدين المالي الى أصول انتاجية يملكها الأجانب لغياب القطاع الخاص الوطني القادر على شراء المشروعات العامة في معظم البلدان المدينة، الأمر الذي يترتب عليه فقدان الإستقلال السياسي والإقتصادي الذي تحقق بعد كفاح مرير للشعوب العربية وشعوب العالم الثالث في النصف الأول من هذا القرن^(٢٩).

٣ - ٣ - ٦ استمرار المشكلات الرئيسية للوطن العربي:

ويعتبر هذا العامل من أهم المقتضيات التي تستوجب استخدام الأموال

العربية في مواجهتها وتمثل هذه المشكلات المستمرة في فجوة الغذاء، الفجوة التقنية أو الرأسمالية وضالة التجارة البينية العربية ونسبتها الى مجموع التجارة العربية.

ويلاحظ أن هذا القدر من المشكلات العربية المستمرة هو عين الداء الذي يعرقل مسيرة التنمية على المستوى القطري والجماعي في الوطن العربي، فحيث تؤدي المشكلتان الأولى والثانية إلى الإستدانة الثقيلة واستنزاف الموارد المالية العربية بسبب احتكار الدول المتقدمة لهذه الموارد، تؤدي المشكلة الثالثة الى أضعاف التكامل الإقتصادي العربي والقدرة التساومية العربية. وفي النهاية الإستمرار في العجز عن استغلال الموارد المتاحة والكامنة في الوطن العربي.

ويشير الجدول رقم (١٩ - ٣) الى ازدياد حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال فترة الثمانينات سواء في صورتها الكمية أو المالية معبراً عنها بكمية وقيمة الواردات الغذائية من المجموعات السلعية الرئيسية. حيث تبين ارتفاع كلفة هذه الواردات الى نحو (١٤١٢) مليار دولار في العام (١٩٨٦) في الوقت الذي بلغت قيمة الواردات من كافة السلع الزراعية نحو (١٩١٤) مليار دولار وهي أعلى من قيمتها في العام (١٩٨٠) التي بلغت فيه نحو (١٨١٥) مليار دولار. وتعتبر واردات الحبوب أهم مكون في الإستيراد الغذائي حيث بلغت نحو (٣٢) مليون طن تقريباً في العام ١٩٨٥ مقارنة بنحو (٢٣) مليون طن للعام ١٩٨٠ وقد بلغت الواردات العربية من الحبوب نحو ١٦١٥٪ من اجمالي واردات الحبوب العالمية وبلغت واردات دول الخليج العربية وليبيا نسبة ٣١٨٪ من اجمالي الواردات العالمية (تعادل ٧١٣ مليون طن) عام ١٩٨٨، وهي تعادل نفس الكمية التي استوردتها الصين والهند في العالم المشار إليه. وسوف تزداد خطورة هذه الفجوة في عقد التسعينات وذلك لاتجاه المعونات الغذائية الى الإنخفاض فضلاً عن انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الذي أصبح لا يمثل سوى ١٦٪ من جملة الإستهلاك في العام ١٩٨٩^(٣٠).

ومن المفارقة أن تستمر البلدان العربية في الإعتماد على الإستيراد الغذائي

جدول رقم (١٩ - ٣)
حجم الفجوة المتوقعة في انتاج السلع الرأسمالية
عام ١٩٩٠
(مليون دولار أمريكي)

بيان	الرمز الدولي للسلعة	قيمة فجوة الطلب - العرض
١ - الباصات والشاحنات	٧٣٢	٨٤٨٧
٢ - مصنعات الحديد	٦٩	٦٨٦٥
٣ - السفن والقوارب	٧٣٥	٤٣٩٣
٤ - مضخات ومعدات التكييف	٧١٩	٤٠٩٩
٥ - معدات الاتصالات	٧٢٥	٤٠٦٨
٦ - معدات توزيع القوة	٧٢٢	٣٥١٠
٧ - معدات التشييد والبناء	٧١٨	٣١٠٦
٨ - معدات المناولة الميكانيكية	٧١٩	٢٩٢٧
٩ - الطائرات	٧٣٥	٢٥٦٣
١٠ - معدات معالجة المعادن	٧١٩	٢٢٦٣
١١ - معدات الاحتراق الداخلي	٧١١	١٤٥٧
١٢ - معدات القياس والقوة	٧٢٩,٥	٧١٩,٥
١٣ - مكائن الأدوات	٧١٥	٨٦٥
١٤ - مكائن النسيج	٧١٧	٨٦٠
١٥ - لجرارات	٧١٢	٨٢٦
١٦ - الأفران الصناعية والكهربائية	٧١٩,١٣	٧٢٩,٩٢
١٧ - توربينات الغاز	٦	٧١١
١٨ - محركات البخار	١	٧١١
١٩ - محركات الطائرات	٤	٧١١
٢٠ - المعدات الطبية	٧٢٦	١٤٠
٢١ - أخرى		٢٣٠٧
اجمالي الفجوة المتوقعة		٥٢١٨٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٨).

رغم أنها تمتلك امكانات تغطية هذه الفجوة لوجود الأراضي القابلة للاستزراع وتوفير الإمكانيات التمويلية للإستثمار الزراعي والإعتماد على الأساليب التقنية المتقدمة لرفع الإنتاجية^(٣١). حيث يقدر الخبراء إمكانية زيادة المساحة الصالحة للزراعة الى (٣٠٠) مليون فدان بدلاً من (٥٠) مليون هي المساحة الفعلية^(٣٢).

والواقع أن هذا الحلم يقتضي تحقيقه القيام بتعبئة الموارد المائية العربية والتغلب على مشكلة قصور الموارد المائية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي المروية في معظم الأقطار العربية، الأمر الذي يستوجب توجيه جانب من الأموال العربية الى الإستثمار في تنمية المصادر المائية العربية^(٣٣).

وفيما يتعلق بالفجوة الرأسمالية فيوضح الجدول رقم (٢٠ - ٣) أن قيمة المبالغ المقدرة تخصيصها للإستيراد من السلع الرأسمالية في الوطن العربي قد بلغت نحو (٥٢٠٢) مليار دولار في العام (١٩٩٠) تتضمن وسائل النقل بأنواعها ومعدات التشييد والبناء، المحركات والتوربينات، الأفران والمعدات الطبية... الخ.

ويمكن ارجاع الإعتماد الكبير على الإستيراد الرأسمالي الى تخلف القاعدة الصناعية والتقنية العربية، واختلال البنيان الصناعي على مستوى العالم العربي وعلى مستوى أقطاره منفردة^(٣٤). وتشكل هذه الظاهرة سندا قويا لعودة الأموال العربية للإستثمار في تلك المجالات.

وفيما يتعلق بالجدولين (٢١ - ٣)، (٢٢ - ٣) فيشيران الى ضالة قيمة ونسبة التجارة العربية في جملة التجارة العالمية وانخفاض الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية. فيوضح الجدول الأول تراجع التجارة العربية مقارنة بالتجارة العالمية في الواردات من ١٠٣٪ الى ٠٠٤٪ من إجمالي الواردات العالمية بين عامين (١٩٨٠)، (١٩٨٦) في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الصادرات من ١٢٠٤٪ الى ٤٠٢٪ من إجمالي الصادرات العالمية بين هذين العامين.

ويشير الجدول الثاني الى استمرار نسبة التجارة العربية البينية منخفضة

جدول رقم (٢٠ - ٣)

تطور التجارة العربية الخارجية بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(مليون دولار أمريكي)

١٩٨٦	١٩٨٠	بيان
١٩٩١٠٦	١٨٩٠١٥	١ - الصادرات العالمية
٧١٠	٢٣٥١٤	٢ - الصادرات العربية
٤١٢٥	١٢١٤٢	نسبة (٢) الى (١) %
٢٠٧٩١٦	١٩٤٦١٤	٣ - الواردات العالمية
٩٤١١	١١٢١١	٤ - الواردات العربية
١١٤	١١٣	نسبة (٤) الى (٣) %

المصدر: مصدر الجدول السابق (٢٢ - ٣)

جدول رقم (٢١ - ٣)

تطور التجارة العربية البينية بين عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٦

(مليون دولار أمريكي)

١٩٨٦	١٩٨٠	بيان
١٢١٨	٢٢١٩	مجموع التجارة البينية
٦١٤	١١١٧	الصادرات البينية
٦١٤	١١١٢	الواردات البينية
		نسبة مئوية
٧١٥٤	٤١٩٩	صادرات بينية/صادرات اجمالية
٦١٧٧	٩١٩٨	واردات بينية/واردات اجمالية
٧١١٤	٦١٦٠	تجارة بينية/تجارة اجمالية

المصدر: مصدر الجدول السابق (٢٠ - ٣).

جدول رقم (٢٢ - ٣)
تطور مؤشر الانكشاف على العالم الخارجي في أقطار الوطن العربي
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)
(اجمالي التجارة الخارجية / الناتج الاجمالي × ١٠٠)

السنوات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
مجموعات الدول			
١ - مجلس التعاون العربي			
الأردن	١٣٤١٥	١٤٥٥٣	١١٩٥١
العراق	٩٥١٠	٧٨٥٣	٥٣٥٠
مصر	٦١٥٤	٨٤٥١	٣٩٥٠
اليمن	٤٢٥٥	٧٧٥٧	٢٧٥٦
٢ - مجلس التعاون الخليجي			
السعودية	١٠١٥٥	١٠١٥٢	٨٣٥١
الكويت	١٠٦٥٥	١١٢٥٦	٩١٥٦
البحرين	٢٤١٥٠	٢٠٥٥١	١٥٤٥٤
عمان	١١٧٥٨	٩٨٥٩	٨٣٥٣
قطر	٩٠٥٤		٧٧٥٣
الإمارات	١٠٢٥٥	١١٢٥٤	٩٦٥٢
٣ - مجلس التعاون لدول الغرب العربي			
ليبيا	٩٨٥٤	٩٧٥٤	٦١٥٧
تونس	٦٧٥٤	٨٦٥٦	٧١٥١
الجزائر	٨٠٥٧	٦٤٥٧	٣٨٥٥
المغرب	٥٥٥٨	٤٧٥٧	٥٥٥٣
٤ - بقية الدول العربية			
السودان	٣٦٥١	٣٤٥٣	٣٠٥٠
اليمن الجنوبي	٧٠٥٦	١١٣٥٩	٧٥٥٥
الصومال	٣٩٥٨	٣٠٥٧	٣٣٥٩
سوريا	٥٥٥٤	٤٢٥٦	٣١٥٦
لبنان	١٠٤٥٧	١٠٤٥٥	١٣٣٩٥٨
جيبوتي	١٥٢٥٨	٤٢٥٦	٣١٥٦
موريتانيا	٩٩٥٤	١٠٤٥٠	١١١٥٦
فلسطين	-	-	-

المصدر: احتسبت بيانات هذا الجدول من المصدر التالي:
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية
١٩٧٥ - ١٩٨٧. الكويت فبراير ١٩٨٩.

(-) غير متاح.

حيث لم تتعد ٧١٪ من اجمالي التجارة العربية (صادرات وواردات) عام ١٩٨٦، علماً بأنها لم تتجاوز ٦٦٪ في العام ١٩٨٠ .

ومن ناحية أخرى ورغم ضآلة نسبة التجارة العربية في إجمالي التجارة العالمية إلا أن الوزن النسبي لقيمة التجارة منسوبة الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي هو وزن مرتفع للغاية في معظم الأقطار العربية هذا الوزن النسبي الذي يعبر عنه بمؤشر انكشاف الإقتصاد المحلي على العالم الخارجي. فنجد أن هذا المؤشر يقترب من ١٠٠٪ في معظم الدول العربية النفطية خليجية ومغربية وفي عام ١٩٨٧ كانت هناك أربع دول عربية يرتفع فيها المؤشر عن ١٠٠٪ منها دولة واحدة نفطية وتراوح بين ٥٣٪ الى ٨٣٪ في سبع دول منها ٤ دول نفطية، كما كانت هناك سبع دول ينخفض فيها المؤشر عن ٥٠٪ منها دولة نفطية. ويوضح ارتفاع هذا المؤشر الإعتماد الكبير على القطاعات الخارجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العوامل الربعية والخارجية التي تتحكم في توليد هذا الناتج على مستوى الأقطار العربية.

وحاصل القول أن مواجهة حاسمة لهذه المشكلات التي تناولناها لن تتأتى مع استمرار القيد التمويلي في الأقطار العربية المستوردة لرأس المال ويقتضي الأمر تحقيق نوع من التكامل تستطيع الدول العربية من خلاله التغلب على الندرة النسبية للموارد التي تتيحها حرية انتقال رأس المال وبقية عناصر الإنتاج وتستطيع أيضاً زيادة ديناميكية التنمية عن طريق الوفورات الإقتصادية واسعة النطاق سواء كانت داخلية أو خارجية (Internal, External, Economies) التي توفرها قدرة متزايدة على استغلال الموارد والتطوير التكنولوجي وتطوير الموارد البشرية^(٣٥).

٣ - ٣ - ٧ تحديات المتغيرات المستجدة في النظام العالمي:

يشهد العالم منذ مطلع الثمانينات مجموعة هائلة من المتغيرات التي تستوجب إعادة تدوير الأموال الخارجية للدول العربية وتحقيق التكامل الإقتصادي السلمي القائم على المنافع المتبادلة بين الدول العربية وتكمن ضرورة هذا التكامل

في النتيجة النهائية التي ستفضي إليها هذه التغيرات المستجدة ممثلة في تهميش دور ووزن الكيانات الصغيرة في النظام العالمي والعلاقات الدولية، وذلك بأضعاف قدرتها التساومية أمام قوى عظمى متوافقة في سياساتها تجاه الآخرين^(٣٦).

ويمكن إبراز أهم هذه المتغيرات الجديدة في الآتي^(٣٧):

(١) التقارب بين القوتين العظميين وخروج الكتلة الشرقية وعلى رأسها الجمهوريات السوفيتية على الشيوعية كأيديولوجية وكنظام إجتماعي إقتصادي والإتجاه الى نظام السوق^(٣٨).

(٢) الإعلان عن قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ووحدة الالمانيتين لتصبح المانيا ظاهرة أوروبية.

(٣) ظهور اتجاهات لنشأة التكتلات الإقليمية في مناطق العالم المختلفة كالإتحاد المزمع بين دول شرق آسيا (اليابان والدول حديثة التصنيع)، اتحاد أمريكا الشمالية... الخ.

(٤) الثورة الصامتة في إنتاج الخامات المتطورة القائمة على المستلزمات النفطية^(٣٩).

(٥) التقدم الهائل في العلوم والتقنيات التي أصبحت المحدد الرئيسي للتطور.

(٦) إنفجار الظاهرة المالية الدولية وأهم سماتها الإنتشار السرطاني لفروع البنوك دولية النشاط. والنمو الإنفجاري للموجودات بالبنوك الكبرى واتساع نشاط المؤسسات التمويلية غير المصرفية وزيادة الميل للتدويل والإندماج لهذه المؤسسات^(٤٠).

(٧) تعاظم الإستثمار الدولي والتجارة الدولية في الخدمات.

(٨) تنامي الإتجاهات الحمائية وظهور الحمائية غير الجمركية أو التقييدية (Non Tariff - Barriers).

(٩) الإتجاه الى التحول للسوق الحر وخصخصة وسائل الإنتاج والتوزيع في كافة دول العالم.

(١٠) تنامي الصحوه الدينية وتياراتها السياسية.

(١١) ازدياد المشكلة البيئية لزيادة التصنيع في العالم واستخدام المحروقات والمواد

الكيماءية على نطاق واسع في عمليات الإنتاج والإستهلاك.

وهكذا فإن مجمل هذه التطورات إنما يستوجب أن يكون للعرب وضع جديد في النظام العالمي واتجاهاته وأن يكون لهم دور مستقل في نظام تقسيم العمل الدولي، والمشاركة في مواجهة المشكلات العالمية الجديدة. ولن يتأتى ذلك الا بعمل عربي مشترك وتكامل اقتصادي يقوم على استغلال الثروات المتاحة وتعظيم المنافع المتبادلة والجماعية ومراعاة الواقع الإجماعي والإقتصادي لكل قطر من خلال ايجاد التوازن بين المصالح المتباينة لأقطاره^(٤١).

إن ذلك يقتضي الحديث عن الوسائل الممكنة ومجالات الاستخدام وقدر الضمانات التي تيسر انتقال الموارد بين البلدان العربية.

٣ - ٤ الوسائل والمجالات والضمانات:

٣ - ٤ - ١ المقدرة المالية على تغطية الفجوة:

فيما يتعلق بمدى قدرة الأموال العربية على تغطية الإحتياجات الإستثمارية للأقطار العربية المستوردة والمصدرة لرأس المال نجد أن هذه المقدرة مرتفعة للغاية، فبأخذ تقدير الموجودات الخارجية للعام ١٩٨٨ والذي تراوحت فيه بين (٤٦٠، ٦٢٠) مليار دولار (جدول ٦ - ٣) وبأخذ معدل عائد يساوي معدل الفائدة على الإقراض الدولي السائد في ذلك العام وقدره ٨١٪ فإن الدخل من هذه التوظيفات يكون قد تراوح ما بين (٣٧٠٢) مليار الى (٥٠٠٢) مليار دولار في ذلك العام.

وبذلك يستطيع دخل هذه الإستثمارات تغطية فجوة الموارد المحلية العربية البالغة (١٣٠٢) مليار دولار في البلدان المستوردة لرأس المال أكثر من مرتين الى أربع مرات في ذلك العام المشار إليه (٢٠٨ مرة الى ٣٠٨ مرة). ويتبين إذن أن العبرة ليست بتوفر المقدرة المالية ولكن بتوفر الإرادة العربية في تغيير الواقع الذي يعيشه الوطن العربي والرغبة الأكيدة في احتلال موقع متميز في النظام

٣ - ٤ - ٢ المقومات الضرورية لإعادة تدوير الأموال العربية:

يمكن القول من خلال الرؤية التي تطرحها هذه الدراسة أن هذه المقومات تتمثل في ثلاث ركائز هي ركيزة مؤسسية تصب فيها المدخرات المعبأة لأغراض التنمية العربية وتستند في القيام بمهامها الى معايير تحتكم الى المشكلات والطموحات العربية، وركيزة تشريعية وإجرائية تتعلق بإزالة كافة القيود والمعوقات التي تعترض حرية انتقال وتوظيف الأموال العربية وتوفير الضمانات اللازمة للإستثمارات، وركيزة عملية تنصرف الى تحديد المجالات التي تصب فيها هذه الإستثمارات.

(أ) الركيزة المؤسسية (صندوق التكامل والأجيال القادمة)

يقترح الباحث أن تتمثل هذه الركيزة في إنشاء صندوق يمكن أن نطلق عليه صندوق التكامل والأجيال القادمة يتولى عملية الإستثمار العربي في مواجهة المشكلات التنموية التي يعاني منها، وفي تكوين قواعد إنتاجية وتقنية للأجيال العربية القادمة تغنيهم عن الإستمرار في استنزاف الموارد الناضبة - وأن يتم تأسيس هذا الصندوق باتفاقية عربية تحت مظلة الجامعة.

ولتأمين الدفعة القوية Big - Push لاستثمارات هذا الصندوق فيجب أن يبدأ برأس مال كبير نسبياً نقترح أن يساوي قيمة الفجوات العربية مجتمعة (فجوات الموارد المحلية) والتي هي تعادل وفقاً للجدول رقم (١٨ - ٣) نحو (٢٣٦٥) مليار دولار لكل من البلدان العربية المستوردة لرأس المال والمصدرة لرأس المال عام ١٩٨٨.

ونقترح أن تتمثل موارد هذا الصندوق من الآتي:

١ - نسبة ٥٪ من العائدات النفطية للدول المصدرة لرأس المال ونسبة ٢٥٪ من صادرات الدول المستوردة لرأس المال.

٢ - نسبة ٥٪ من العائدات على الإستثمارات الموظفة في البلدان الصناعية المتقدمة لكافة بلدان الوطن العربي.

٣ - العائدات السنوية الذاتية للصندوق.

وفيما يتعلق بمعايير التمويل فنقترح أن تضم التالي:

- الإحتكام الى التكلفة والعائد في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.
- قدرة المشروع الممول على إشباع الحاجات الأساسية العربية وتكامل الأسواق.
- قدرة المشروع على الحد من الإستدانة الأجنبية.
- إسهام المشروع في زيادة القاعدة التقنية والمعلوماتية العربية والإرتقاء بأنشطة البحث والتطوير قطرياً وعربياً.
- إسهام المشروع في زيادة قيمة ونسبة التجارة العربية البينية.
- إسهام المشروع في زيادة تكامل البنيان الإقتصادي والصناعي المحلي والعربي
- مراعاة المشروع الممول للأثار البيئية.
- إسهام المشروع في تطوير الموارد البشرية والحد من البطالة العربية.
- إسهام المشروع في تنمية مصادر الطاقة المتجددة والمياه، وبالإضافة الى إعطاء أولوية لبناء مقدره عسكرية ودفاعية متطورة تحرس المسيرة الإنمائية وتردع الطامعين في الثروات العربية.

(ب) الركيزة التشريعية والإجرائية:

تضم هذه الركيزة مجموعة الوسائل والإجراءات والتشريعات التي من شأنها تطوير أسواق المال العربي، تتمثل عناصرها في كافة العوامل الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والأمنية التي تؤثر في القرارات الإستثمارية ونجاحها واستمرارها^(٤٢):

(١) تطوير أسواق رأس المال العربية:

من أهم الجوانب التي يذكرها الكتاب العرب والمتعلقة بكفاءة أسواق رأس المال العربية فضلاً عن انخفاض درجة ترابطها ضالة التنظيم سواء في سوق الإصدار أو السوق الثانوية (سوق التداول) وعدم تنوع الأدوات الإستثمارية فضلاً عن المعوقات القانونية والمؤسسية، ومنافسة التمويل الأجنبي للإستثمارات المباشرة العربية^(٤٣). ومن أهم الإجراءات المطلوبة لتطوير السوق العربية وجعلها قادرة على حشد وتعبئة المدخرات نحو بناء التنمية العربية والحد من تسرب جانب كبير منها للخارج تتمثل في الآتي:

- إزالة الأنظمة والإجراءات المقيدة لحركة تدفق الأموال والإستثمارات بأنواعها وهي العملية التي تسمى (Deregulation).
- السعي لدعم الأسواق المالية العربية في مواجهة ظاهرة الاندماج المالي العالمية.
- تضمين الأسواق المالية العربية الأدوات الفعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات الإنمائية على مستوى كل قطر وعلى مستوى العالم العربي كله.

(٢) تحسين بيئة الإستثمار العربية:

يتم تحسين بيئة الإستثمار وزيادة ثقة المتعاملين فيها على مستوى العالم العربي عن طريق إزاحة كافة المعوقات التي تتسم بها هذه البيئة. وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بحصر هذه المعوقات في الآتي^(٤٥):

معوقات بنوية:

وتتمثل في نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية في كثير من أقطار الوطن العربي وخاصة مجالات النقل والإتصالات والخدمات وهو ما يؤدي الى تقليل الحافز على الإستثمار بسبب ارتفاع التكاليف الناشئة عن هذه المعوقات. والواقع أن وجود هذه العوامل هي إحدى المقتضيات الرئيسية لإعادة تدوير الأموال العربية، ولا سبيل لتحسين وزيادة الطاقة الإستيعابية العربية الا بالقضاء على مثل هذه المعوقات.

معوقات إقتصادية وسياسية:

ومن أهمها عدم الإستقرار الإقتصادي، وعدم وضوح التوجهات الحكومية المتعلقة بالإستثمار العربي والأجنبي، الفلسفات الإقتصادية السائدة ودرجة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والتجارة الخارجية. ويمكننا القول أن هذه العوامل كانت تمثل جانباً من الإطار الذي خرجت فيه الأموال العربية الى الأسواق المتقدمة عند ظهور الفوائض العربية وهي الآن لا تشكل وزناً نسبياً كبيراً في جملة المعوقات في ظل التحرر الإقتصادي الذي شهدته معظم الإقتصاديات العربية.

معوقات قانونية:

وأمثلتها الإفتقار الى قانون موحد لتنظيم الإستثمارات في الأقطار العربية وعدم استقرار التشريعات المتعلقة بالإستثمار وضماناته، القيود القانونية على المستثمرين الوافدين، القيود على التملك،... الخ.

معوقات تنظيمية واجرائية:

ومن أمثلتها تعدد الأجهزة المشرفة على الإستثمار، تعدد الإجراءات الحكومية، ضالة كفاءة العاملين في الإدارات الفنية للإستثمار العربي، نقص الخبرات الفنية والإدارية.

معوقات ترجع الى المستثمر:

ومن أهمها ضعف المقدرة الإستثمارية، وضالة خبرات المستثمر، وعدم دقة دراسات الجدوى، الخطأ في اختبار الإدارة، ضعف مستوى الخدمات التسويقية، ظاهرة التعثر المالي في عدد من المشروعات.

ويرى الأستاذ عبد اللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للانماء الإقتصادي والاجتماعي أنه آن الأوان لمعالجة القصور في أداء مستثمري القطاع الخاص بحيث يتعاضد دورهم في الاستثمار الانتاجي في الدول العربية الخليجية وأن يستعيدوا ما

يقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار يملكونها في الأسواق الأجنبية لإعادة تدويرها في الاقتصادات الخليجية والعربية كما ينبغي على الحكومات العربية أن تساعد في ذلك بالتركيز على تنمية المهارات البشرية والادارية ونتاج بدائل الواردات والتوسع في اجراءات التحرير الاقتصادي والتخصيصية^(٤٦).

معوقات خاصة بالمشروعات العربية المشتركة:

وتتمثل في عدم وجود إطار قومي مناسب للمشروعات المشتركة لتباين السياسات الاقتصادية من قطر الى آخر، وغموض الأحكام التأسيسية، طوال فترة إنشاء بعض المشروعات، مشكلات التسويق والتمويل. والواقع أن المعايير التي عرضناها في مقترح إنشاء صندوق التكامل والأجيال القادمة كفيلة لتجنب الحديث عن هذه المعوقات.

(٣) ضمانات الإستثمار:

بالإضافة لإزالة معوقات الإستثمار بأنواعها (الخاص والعام والمشارك) فإن تحقيق التنفيذ الفعلي للفرص الإستثمارية المتاحة عربياً يقتضي أن يتم الإتفاق في إطار الجامعة العربية على مجموعة من المبادئ التي توفر الغطاء التأميني للإستثمارات العربية بأنواعها^(٤٧)، وتضفي عليها الصبغة القومية وهي كما بلورتها ورقة العمل المقدمة من اتحاد غرف الخليج العربي^(٤٨):

- توفير المناخ الملائم لعودة الفوائض المالية العربية الى المنطقة العربية بإزالة معوقات الإستثمار، وتوفير الحد الأدنى من الإستقرار والطمأنينة والضمان والتأثيرات التي تخلقها التيارات السياسية المختلفة، وإبعاد المشاريع التنموية العربية عنها.

- إضفاء البعد القومي على كافة مجالات الإستثمار العربي، ومنح رجال الأعمال العرب الدور المناسب للمساهمة في البرامج التنموية القطرية والقومية في إطار من التنسيق المشترك.

- توفير غطاء واسع لتأمين الإستثمار العربي، ومنح رجال الأعمال العرب الدور المناسب للمساهمة في البرامج التنموية القطرية والقومية في إطار من التنسيق

المشترك.

- توفير غطاء واسع لتأمين الإستثمار العربي الخاص من مخاطر الحرب والإضطرابات الداخلية والتأمين والمصادرة وقيود انتقال رأس المال. وذلك بأسلوب من الرقابة الجماعية العربية وتقرير العقوبات الإقتصادية على القطر الذي يخل باتفاقاته.

- تأمين الخطوات المبذولة من قبل المنظمات وبعض الدول العربية لربط الأسواق المالية العربية مع بعضها البعض بهدف زيادة حجم السوق المالية واتساع دورة رأس المال في هذه المناطق وتكوين مراكز مالية للإقتراض وصولاً للسوق العربية الموحدة.

- فرض وسائل رقابية أوسع على بعض الشركات المساهمة التي تتحول من شركات إنتاج الى شركات مضاربة، ووضع الضوابط القانونية للحد من تجاوزاتها ومنع انعكاس آثار هذا التجاوز على مشاريع التنمية الإقتصادية والإستثمارات العربية.

- توصية الحكومات العربية بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق البرية والبحرية والمواصلات ووسائل النقل الأخرى حيث أن ما يبذل الآن لا يزال أقل من المستوى المطلوب.

- ضرورة الإلتزام بصيغة لاستراتيجية عربية تأخذ بمنهج التخطيط للتنمية قومياً والتنسيق بين الخطط الإنمائية القطرية الخمسية.

- وضع برامج للأولويات العربية ضمن استراتيجية الإستثمار العربية.

- اقرار مبدأ تحقيق الإعتماد على الذات في إشباع الإحتياجات الأساسية وأهمها الغذاء والتكنولوجيا والمياه.

- تنفيذ كافة الإتفاقيات السابقة المتعلقة بتحرير التجارة عربياً وتحرير الإقتصاد العربي من التبعية للخارج وتيسير إنتقال المواطنين العرب وحرية ممارسة النشاط الإقتصادي وانتقال السلع والمنتجات العربية داخل الوطن العربي دون قيود.

- الأخذ باستراتيجية للتصنيع العربي تتضمن بناء صناعات متكاملة في الوطن العربي، ووضع برامج التدريب الفني والحرفي التي تلبي إحتياجات هذه

الاستراتيجية من المهارات والكوادر العربية.

ويلاحظ أن البلدان العربية التي تأخذ بسياسة الإنفتاح الإقتصادي منذ مطلع السبعينات وحتى الآن ومن بينها مصر وتونس والمغرب والأردن وغيرها تتضمن تشريعاتها وأنظمتها الإقتصادية كل هذه الضمانات بالإضافة الى ضمانات أخرى بشأن حرية استخدام مستلزمات الإنتاج المحلية والإعفاءات المقررة للأنشطة الاستراتيجية وحرية تحويل الأرباح واستعادة رؤوس الأموال. وفضلاً عن ذلك فإن الدول العربية لديها أسواق مالية، وكثير من هذه الأسواق تتمتع بقدر وافر من التنظيم. ناهيك عن انفتاحها للداخل والخارج ويجب أن تمثل النواة لتحقيق اندماج الأسواق العربية^(٤٩).

(٣) تحديد مجالات الإستثمار:

يعتبر توفر المجالات الإستثمارية وتنوعها ظاهرة عربية توفر المقوم الأول لتكامل الأسواق والموارد بين الدول المستوردة والمصدرة لرأس المال، وفيما يلي أمثلة للفرص الإستثمارية التي تم حصرها عن طريق المنظمة العربية للتنمية الصناعية وطرحت في المؤتمرات المنعقدة في إطار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، واللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال العرب، وفي إطار لقاءات دول مجلس التعاون الخليجية وتقارير المنظمة العربية للأمن الغذائي وغيرها وهي:

مجالات الإستثمار الصناعي:

- مشروعات البتروكيماويات.
- مشروعات الحديد والصلب والتعدين والحراريات.
- مشروعات صناعة الألمنيوم.
- مشروعات صناعة الأسمدة.
- مشروعات صناعة الإسمنت.
- مشروعات الصناعة الدوائية.
- مشروعات صناعة وسائل النقل (نهري، بحري، جوي).
- مشروعات صناعة الجلود والأحذية والملابس.

- مشروعات صناعة الزجاج.
- مشروعات صناعة الإطارات.
- مشروعات السخانات الشمسية.
- مشروعات حديد التسليح.
- مشروعات صناعة الأخشاب.
- مشروعات صناعة الأدوات الصحية.
- مشروعات المنتجات الكيماوية والمبيدات الحشرية.
- مشروعات المباني الخرسانية الجاهزة وإنتاج الرخام والسيراميك.
- مشروعات البلاستيك.
- مشروعات الصابون والزيوت.
- مشروعات أعمدة الكهرباء والأنابيب المعدنية.
- مشروعات إنتاج الفحم الحجري.
- مشروعات إنتاج الكابلات والأسلاك.
- مشروعات الكروم والنحاس والملايين.
- مشروعات الصناعات الغذائية والمعلبات.

ويمكن أن نضيف الى هذه المجالات مشروعات إنتاج الآلات والمعدات والصناعات الحربية.

مجالات الزراعة والأمن الغذائي:

- مشروعات لإنتاج البذور الزيتية.
- مشروعات لإنتاج السكر.
- مشروعات لإنتاج اللحوم والألبان.
- مشروعات لتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.
- مشروعات لصيانة الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر.
- مشروعات إنتاج الأعلاف.
- مشروعات إنتاج المياه المعدنية.

ويمكن أن نضيف المشروعات التالية:

- مشروعات إستصلاح الأراضي القابلة للزراعة.
- مشروعات توفير المياه.
- مشروعات إنتاج الحبوب الرئيسية.
- مشروعات لإنتاج المحاصيل الخضرية والفاكهة.

مجالات تطوير الكفاءات والخبرات الفنية العربية:

- إقامة مراكز لدراسة الأراضي والغابات.
- إقامة مراكز للتدريب على أعمال النفط.
- إقامة مراكز للدراسات التأمينية.
- إقامة مراكز للدراسات المتعلقة بالبريد والنقل والإتصال.
- إقامة مراكز للبحوث التكنولوجية والصناعية.
- إقامة مراكز لتنمية الأراضي والغابات والمراعي.
- إقامة مراكز لتنمية الحفاظ على البيئة.

... الخ.

مجالات البنية الأساسية:

كما يتنا من قبل فإن الإستثمارات في مجالات البنية الأساسية ضروري للغاية نظراً لما تحقّقه الوفورات الخارجية التي تتولد عنها من دوافع تؤدي الى ازدهار الأنشطة الإنتاجية بغض النظر عن طول الفترة الزمنية اللازمة لجنى هذه الوفورات، وبغض النظر عن أن العائد من هذه الإستثمارات هو عائد غير مباشر طالما كانت ضرورية لتعزيز البنية الإنتاجية في الأقطار العربية.

وبناء على ذلك فإنه ينبغي النظر الى مجالات الإستثمار في رأس المال الإجتماعي على أنها فرص استثمارية تؤدي الى زيادة الطاقة الإستيعابية المحلية

للبلدان العربية وليست قيماً على الطاقة الإستيعابية وأمثلة هذه المجالات:

- المشروعات المتعلقة بالنقل والمواصلات والإتصال.
- المشروعات المتعلقة بتوفير الطاقة والمياه.
- المشروعات المتعلقة بالرعاية الصحية.
- المشروعات المتعلقة بخدمات التعليم والتدريب والبحث العلمي.
- المشروعات المتعلقة بشق الترع والمصارف وحفظ المياه.

... الخ.

ويتبين من العرض المتقدم أن معظم الأسواق العربية أصبح مهياً لاستقبال الإستثمارات العربية بأنواعها المختلفة بما تملكه هذه الأسواق من موارد متعددة مادية وبشرية، وبما هو متاح لها من مجالات إستثمارية إنمائية وضمانات متزايدة تؤمن الإستثمارات في هذه المجالات. والمطلوب هو التنسيق المستمر بين خطط وسياسات الدول العربية لتحقيق المصالح المشتركة من إعادة تدوير الأموال العربية. ومتى نجحت الجهود المتعلقة بذلك تكون الإستثمارات العربية قد وضعت في الطريق الصحيح لمواجهة التحديات العالمية المستجدة وانتشال الأمة العربية من براثن التخلف والتبعية، وهو التحدي الحضاري في الآونة الراهنة.

وإذا كانت هذه الدعوة تمثل طموحاً عربياً يقوم على احترام الحقوق والمصالح المتبادلة بين الأقطار العربية، فيألى أي مدى يمكن أن يؤثر زلزال الغزو العراقي للكويت على هذه الدعوة، وهي إحدى الدول العربية المصدرة لرأس المال؟.. ذلك ما سوف نجيب عليه في الفصل الرابع الذي يتناول تحديات الكويت والأموال العربية بعد التحرير.

هوامش الفصل الثالث

أنظر:

(١) د. محمود عبد الفضيل: مقدمة في المحاسبة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢، ص (٢٢، ٢٣)، وكذلك د. يسري علي مصطفى: المحاسبات القومية، مذكرة رقم ٤٨٣، معهد التخطيط القومي، القاهرة - إعادة طبع يناير ١٩٧٧، ص (٤٢، ٤٤).

(٢) من الجدير بالذكر أن اجمالي وسائل الدفع (المعروض النقدي - اجمالي السيولة) لها معنيان: الأول: جملة وسائل الدفع بالمعنى الضيق، وهي ذلك الجزء من وسائل الدفع الذي يستخدم كوسيط للمبادلة متضمناً صافي النقد المتداول خارج البنوك والودائع تحت الطلب بالبنوك التجارية (M1). الثاني: جملة وسائل الدفع بالمعنى الواسع (M2) وهو يضم بالإضافة الى المعنى الأول (M1) أشباه النقود (QUASI-MONEY) متمثلة في الودائع الأجنبية والادخارية في البنوك وودائع التوفير وصناديق توفير البريد.

ورغم تمتع أشباه النقود بدرجة سيولة عالية فهي لا تستخدم في تسوية المدفوعات أو كوسيط للمبادلة قبل تحويلها لودائع تحت الطلب، وكذلك يستبعدا صندوق النقد الدولي عند حساب اجمالي وسائل الدفع.

واستناداً الى آراء (GURLEY AND SHAW) فان تحليل التغيرات في الطلب الكلي الفعال (الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار) يستند الى تحليل التغير في السيولة العامة التي تضم الأصول المالية والأصول النقدية، وكلاهما يؤثر على قرارات الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري أي الطلب الفعلي - أنظر:

د. كامل فهمي بشاي: دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨١) ص (٧١ - ٧٥).

(٣) أنظر:

- د. رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص (١٣٥).

(٤) وقد يتم حساب هذا المعامل بقسمة معدل التغير في الائتمان أو المطالب على القطاع الخاص على معدل التغير في الناتج القومي الحقيقي لتصبح المعادلة:

$$S = \Delta C/C / \Delta Y/Y$$

وهنا عندما يكون خارج القسمة واحداً صحيحاً يكون الاقتصاد في حالة استقرار، وإذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود اتجاهات انكماشية أو تضخمية.

أنظر:

د. فؤاد مرسى: التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ١٩٦٠ - ١٩٧٥، المعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٨، ص (٢١، ٧٢).

(٥) ولذلك يقاس معدل التضخم الركودي وفقاً للمعادلة التالية:

$$SF = F + L$$

حيث:

$$SF = \text{معدل التضخم الركودي.}$$

$$F = \text{معدل التضخم.}$$

$$L = \text{معدل البطالة.}$$

أنظر:

د. رمزي زكي: التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، القاهرة ٨١٩٨٤

(٦) عند قياس أثر التضخم المستورد يقترح تقسيم الاقتصاد الى قطاع مكشوف (EXPOSED) وقطاع محمي (SHELTERED) على أساس أن القطاع الأول هو الأكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار العالمية، الأمر الذي يتمخض عنه ارتفاع في أسعار مستلزمات انتاج القطاع وعنصر العمل، وسرعان ما يصل هذا الارتفاع الى القطاع المحمي نتيجة قيام مستلمي الأجور والأرباح باتفاق أكبر فترفع أسعار القطاع المحمي وتزيد حدة التضخم كلما زادت الهوة بين الانتاجية في القطاعين، ولقياس أثر التضخم المستورد تستخدم المعادلة التالية:

$$P = A1 PS + A2 PE + A3 PM$$

حيث:

$$P = \text{معدل التغير النسبي في الأسعار الداخلية.}$$

$$PS = \text{معدل التغير النسبي في أسعار القطاع المحمي.}$$

$$PE = \text{معدل التغير النسبي في أسعار القطاع المكشوف.}$$

$$PM = \text{معدل التغير النسبي في أسعار الواردات.}$$

أنظر المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصاء الأساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة آثاره وسبل معالجته، بغداد ١٩٨٤، ص (١٦، ١٧).

(٧) تعتبر شهادة الايداع «شهادة لحاملها قابلة للتحويل والتبادل تثبت ايداع مبلغ معين من المال لدى مصرف معين لأجل معين وبسعر فائدة معينة، وتتمتع هذه الشهادات بسيولة سهلة للغاية وقابلة للتحويل والتداول من مالك لآخر، ولذلك فهي تكتسب معظم خصائص الودائع النقدية وتعتبر أداة استثمارية في سوق الدولار الدولي (EURODOLLAR).

(٨) أنظر في ذلك:

د. صقر أحمد صقر: عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي، مجلس التخطيط، العدد (٢) من سلسلة الدراسات الانمائية، الكويت أبريل (١٩٧٤)، ص (٥٣ - ٦٥).

(٩) أنظر كل من:

— حكمت شريف النشاشيبي، استثمار الأرصدة العربية، دار الشايع للنشر، الكويت ١٩٧٨، ص (١١٥).

— استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، مصدر سابق، ص (٩٥).

(١٠) عبد الوهاب علي التمار (محرر): الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، نشأتها، أداؤها، ودورها في تطوير التنمية المحلية، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٥، ص (٩٨).

(١١) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام: القاهرة ١٩٨٨، ص (١٦٢).

(١٢) د. حسين طه الفقير، دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات ص (١٠٨).

(١٣) Petroleum Economist, Vo. 57, No. 9, September 1990, P. 19

(١٤) وزارة التخطيط دولة الكويت: التطور المتوقع في كل من الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة للدولة خلال الفترة (١٩٨٦/٨٥ — ١٩٩٠/٨٩)، (غير منشور) يناير ١٩٨٦، ص (٣ — ٥).

(١٥)

The Middle East, No. 171, January 1989, pp. 43-44.

(١٦) أنظر على سبيل الأمثلة:

١ — Dr. Jwad Hashim: «Towards a Gulf Monetary Area», Published in: May Ziwar -

Daftari (ed.): Issues in Development, The Arab Gulf States, MD. Research and Services Ltd., London 1980, pp 192-193.

٢ — د. أمين حافظ: دور الخليج العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الخليج العربي، الندوة العلمية الأولى، الكتاب الأول، جامعة البصرة ١٩٨٥، ص (١٨٠ — ١٨٤).

٣ — حبيب الله محمد رحيم التركستاني: التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، مطابع دار البلاد، السعودية ١٩٨٦ ص (٢٥ — ٢٦).

(١٧) أنظر تفصيلاً:

د. عبد المحسن زلزلة: «التكامل الاقتصادي أمام التحديات»، بحث منشور في: عادل حسين وآخرين: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥، ص (١٤٤ — ١٤٥).

(١٨) د. صقر أحمد صقر: عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي، مجلس التخطيط — دولة الكويت، العدد (٢) من سلسلة الدراسات الانمائية، الكويت، أبريل ١٩٧٤، ص (٥٣ — ٥٦).

(١٩) أنظر تفصيلاً لهذه الجوانب القانونية والسياسية في:
عبد الوهاب على التمار (محرر): أصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،
مصدر سابق، ص (١١٩ - ١٤٣).

(٢٠) استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، مصدر سابق، ص (٥٨ - ٦٠).
(٢١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، مصدر سبق ذكره، ص (١٦٢).
(٢٢) المستثمر العربي والتنمية، ورقة عمل مقدمة من اتحاد غرف الخليج العربي الى مؤتمر المستثمرين
العربي المنعقد في الطائف في الخامس من جمادى الثاني، ١٤٠ هـ - ٣٠ مارس ١٩٨٢، اتحاد
غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية، الطبعة الثالثة، مارس ١٩٨٥، ص (٧).
(٢٣) راجع الجوانب النظرية لزيادة الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الكويتي - الفصل الثاني من الدراسة.
(٢٤) يمثل هذا المطلب أحد التوجهات الفرعية في الغايات بعيدة المدى المفسرة للاستراتيجية، ويقترن ذلك
باقامة الوحدات الصناعية الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة انسجماً مع توجه تعديل التركيبة
السكانية أنظر:

وزارة التخطيط، دولة الكويت، غايات التنمية بعيدة المدى للمجتمع الكويتي، يناير ١٩٨٩، ص
(١٣، ١٤).

(٢٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، مصدر سابق، ص (١٨١).
(٢٦) هذه الدول هي: الأردن - تونس - الجزائر - جيبوتي - عمان - العراق - سوريا - الصومال - لبنان
- مصر - المغرب - موريتانيا - اليمن (الشمالي والجنوبي).
(٢٧) ازدادت الديون العراقية من نحو (٥) مليارات دولار عام ١٩٨٤ الى نحو (٨٢) ملياراً عام ١٩٨٨،
وترجع هذه الزيادة البالغة الى ظروف الحرب العراقية الايرانية أنظر هذه الأرقام في:

The Economic Intelligence Unit: Iraq, Country Report No. 3, 1989, p. 2.

(٢٨) تفاوتت اجراءات التخصيصية المتبعة في الوطن العربي من دولة لأخرى فمنها من اقتصرت عن تسليم
الادارة للقطاع الخاص، ومنها من طبقت اجراءات نقل الملكية في أنشطة خدمية وسلعية وخفضت
عدد المنشآت العامة وسنت الاجراءات الكفيلة بالحد منها في المستقبل، كما قام البعض منها بتصفية
المشروعات الخاسرة أو المتعثرة، ومنها من اكتفت بخصخصة بعض الأنشطة الفرعية داخل وزارات
الدولة مثل الكويت. وعلى أية حال لم تظهر حتى الآن نتائج ايجابية للخصخصة سواء على مستوى
العالم المتقدم أو العالم الثالث ومنها البلدان العربية:

١ - أنظر حصراً لاجراءات الخصخصة التي تمت على مستوى الوطن العربي في حقبة الثمانينات في:
د. حسين طه الفقير: دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات مصدر سابق، ص (١٢٥ -
١٣٥).

(٢) وانظر النتائج السلبية لبرامج الخصخصة التي اتبعت في تونس في: د. حسين طه الفقير: تعقيب على
دراسة حول الميزانية العامة في تونس وأسباب عجزها «ورقة مقدمة لندوة عجز الموازنة العامة
للدولة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩، من ص (١١) -

(١٥) من التعقيب.

(٢٩) د. رمزي زكي: محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩١، ص (٤٢).

(٣٠) د. حسين طه الفقير: «حرب القمح قادمة والتبعية الغذائية تتحول لاوروبا» جريدة السياسة الكويتية، الأحد ٢٠ مايو ١٩٩٠، ص (٤).

(٣١) د. محمد عبد العزيز عجمية: فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص (٦٦).

(٣٢) د. عبد القادر سيد أحمد وآخرون: الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، وأهميتها وتوزيعها، معهد الانماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص (١١٣).

(٣٣) أنظر:

د. محمود عبد الفضيل: «جدلية البترول والمياه والزراعة العربية، نظرة مستقبلية»، ورقة مقدمة الى ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، فبراير ١٩٨٧، ص (٩٥ - ١٠٨).

(٣٤) أنظر مظاهر تخلف البنيان الصناعي العربي وخطورة الاستثمار في الاعتماد على الخارج في: د. طه عبد العليم طه: «النفط والتصنيع في العالم العربي»، ورقة مقدمة الى ندوة آثار عوائد النفط على التنمية العربية التي نظمها معهد التخطيط القومي مصدر سابق، ص (١٢٤).

(٣٥) راجع آثار التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية في:

يلا يلسا: نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد وآخرين، مراجعة د. صلاح الدين عبد الوهاب، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة اخترنا لك، العدد (١١٨)، القاهرة ١٩٦٤، ص (٢٤، ٨٧، ١٢٣).

(٣٦) لقد حدث ذلك الوفاق بعد تبني الرئيس جورباتشوف لسياسات البيروسترويكا والمكاشفة (الجلاسنوست) والمضي في التخلي التدريجي عن النظام الشيوعي الذي أسقط عام (١٩٩١) بعد أن استمر عقيدة ونظماً اجتماعياً واقتصادياً ما يقرب من ٧٠ عام راجع: - البيروسترويكا والجلاسنوست: من وثائق جورباتشوف، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٨.

Salah Jawad: «Historical Transformation - in Relations - Between East and West on the Basis of Gorbacheve's Perestroika», Published in MEMO, No. 4, Feb. 1989.

(٣٧) يمكن الرجوع الى التفاصيل في هذه الجوانب مجتمعة في المصادر التالية:

- د. حسين طه الفقير: دراسة في الأوضاع الدولية والعربية، مصدر سابق.

- د. علي السلمي: الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٣٥)، يناير ١٩٩١.

– عبد العظيم شندى: القرن المقبل من عام ١٩٩٢ الى عام ٢١٠٠، مؤسسة شندى، القاهرة، (د. ت).

(٣٨) يستهدف مشروع أوروبا الموحدة (١٩٩٢) تحقيق أهداف معاهدة روما التي نشأت على أساسها الجماعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community) في ٢٥ مارس ١٩٥٧، والتي تمثلت في تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والبيئية وقوانين البنوك والتأمين، والمواصلات، والمواصفات والمقاييس، والهجرة، ومن شأن قيام هذا الاتحاد الأوروبي مواجهة الدول الأخرى بسياسات موحدة فيقلل وضعية المساومة لأي دولة منفردة معه. كما أن توحيد المانيا في العام (١٩٩٠) أمر سيضيف الى القوى الاقتصادية والسياسية لأوروبا بل يتوقع البعض انضمام دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي بعد أن عادت الى نظام السوق الى البيت الأوروبي وهو أمر سوف يؤثر على حجم المساعدات الموجهة الى بلدان العالم الثالث، كما يترتب عليه نقل مزيد من الأسلحة الى هذه البلدان في المستقبل القريب.

– أنظر آثار قيام أوروبا الموحدة في أوراق مناقشات حول مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٩٢) التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع مؤسسة فريددش ايرت ١٩٩١، وعلى سبيل المثال:

د. عبد المنعم سعيد: «الحقيقة والخيال: مصر والجماعة الأوروبية ١٩٩٢»، ص (١٦١ – ١٩٠).
– انظر المخاوف المرتقبة من توحيد الالمانين على شعوب العالم الثالث والقوة المرتقبة لهذه الوحدة في البيت الأوروبي في كلمة الدكتور على الدين هلال في:

مناقشات حول توحيد الالمانين، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة ١٩ سبتمبر ١٩٩٠، ص (٤ – ٨).

(٣٩) من أمثلة هذه الخامات: الحديد، اللدائن الهندسية، المركبات الكيميائية، والهندسية، السيراميك الهيكلي، المنتجات ذات الأساس الزجاجي، طاقات الالكترونيات وأشباه المواصلات.. إلخ. ورغم ارتفاع معدل النمو في هذه الخامات الى نحو ١٨٪ خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٩٠، إلا أن هذه الخامات تحتكر انتاجها مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة وتحيطها بأسوار من السرية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخامات تقوم في معظمها على منتجات البتروكيماويات وهو ما يجعل الدول الصناعية المستهلكة للنفط تتكفل لتأمين النفط والامدادات النفطية، أنظر تطور الانتاج من هذه الخامات في البلدان المتقدمة:

P. Dubarle: Advanced Materials: Silent Revolution, The OECD Observer No. 159, August/September 1989, p. 6.

(٤٠) فعلى سبيل المثال يوضح تطور الظاهرة المالية في منتصف الثمانينات أن عدد فروع أكبر (١٠٠) بنك في العالم قد بلغ نحو (٤٦٦٠) فرعاً يوجد منها في الدول النامية (٢٢٤٦) بنكاً، وفي الدول الاشتراكية (١١٨) فرعاً. كما وجد أن هناك ثمانية مراكز (أوف شور) لها فروع عددها (٦٠٦) وهي مراكز مالية لا اقليمية من أهم مهامها استقطاب مدخرات العالم الثالث وإعادة تدويرها في

الدول الصناعية المتقدمة. كما تشير البيانات المتاحة أن الموجودات لأكبر (١٠٠) بنك متعدد الجنسية في العالم قد بلغت نحو (٣٢٨٠) مليار في عام ١٩٨٧، وتلاحظ هنا أن الأموال العربية الخارجية تقل نسبتها في هذا الاجمالي لنحو ٢٠٪ تقريباً إذا أخذ بالتقدير الأعلى لهذه الأموال وقدره (٦٤٠) مليار دولار. أنظر تفصيلاً لتطور الظاهرة المالية في:

U.N., Foreign Direct Investment and Transnational Corporation in Services, New York (1989) pp. 36, 77, 81.

(٤١) راجع هذه الأسس في:

١ - سمير أمين: «النظام الاقتصادي العالمي الجديد واستراتيجية استخدام الفوائض المالية في البلدان النامية» منشور في: إيليا حريق (محرر): العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار المشرق والمغرب بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣ صـ (٢٤٤ - ٢٤٦).

٢ - اسماعيل صبري عبدالله: «مشروعات العالم الثالث متعددة الجنسيات والاعتماد الجماعي على النفس»، في المصدر السابق مباشرة صـ (٢٥٠ - ٢٥١).

(٤٢) قارن عناصر منافع الاستثمار الجيد في:

Ibrahim F. I. Shihata: «Promotion of Arab and Foreign Investment, General Remarks a Paper presented at A Seminar Held in Kuwait, Dec. 11-13, 1989, and Published in Said El-Naggar (Edit.): Investment Policies in the Arab Countries, INF 1990 pp. 127-131.

(٤٣) قارن مثلاً:

١ - د. سليمان المنذري: الأسواق العربية لرأس المال، نشأتها التاريخية، خصائصها الأساسية، امكانيات التكامل فيما بينها، دار الرازي، الطبعة الأولى - بيروت ١٩٨٧، صـ (١٥٥ - ١٨٥).

٢ - اسامة جعفر فقيه: تنظيم أسواق المال العالمية وانعكاساته على الأسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر ١٩٨٩، صـ (١٠ - ١٦).

(٤٤) المصدر السابق مباشرة، صـ (٩).

(٤٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة الدراسات الاستثمارية (مطبوع غير دوري)، العدد السابع، الكويت (١٩٨٨).

(٤٦) في الواقع أن الدعوة إلى تعميم برامج الخصخصة (Privatization) ينبغي أن يقترن معها دعوة مماثلة لاعداد برامج كفيلة بتجنب سلبياتها على القوى العاملة وتوزيع الدخل ومستويات الأسعار والبطالة حسب ظروف كل دولة وأن تقوم تلك البرامج على تقويم العائد الاجتماعي منها أنظر الورقة المركزة للأستاذ الحمد في:

١. عبد اللطيف يوسف الحمد: «رؤية مستقبلية لاقتصاديات التسعينات في دول مجلس التعاون

الخليجي، ورقة للحوار في اطار الموسم الثقافي الأول لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩، ص ص ١٤ - ١٦.

(٤٧) ينصرف معني الضمان (Investment Guarantee) الى المهام والاجراءات التي تؤمن الاستثمار الخارجي من المخاطر غير التجارية بحيث يجد المستثمر التعويض الملائم في حالة تعرض الاستثمارات للأخطار الأخرى، أنظر:

Abdel Rahman Taha: «Investment Guarantees, The Role of the Inter-Arab Investment Guarantee Corporation», Published in: Said El-Naggar: Investment Policies in the Arab Countries, Op. Cit., p. 102.

(٤٨) أنظر:

«المستثمر العربي والتنمية» ورقة عمل مقدمة من اتحاد غرف الخليج العربي الى مؤتمر المستثمرين العرب المنعقد في الطائف في الخامس من جمادى الثاني (١٤٠٢) هـ - ٣٠ مارس ١٩٨٢، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية، الطبعة الثالثة، مارس (١٩٨٥) ص (٧، ٣١، ٣٤).

(٤٩) أنظر: أسامة جعفر فقيه: تنظيم أسواق المال العربية، مصدر سابق ص (١٣، ١٦).

الفصل الرابع
تحتيات الكويت والأموال العربية
بعد التحرير

مقدمة:

استمرت الحرب العراقية الايرانية منذ خريف العام ١٩٧٩ وحتى ٢٠ أغسطس من العام ١٩٨٨ عندما قبلت كل من العراق وايران وقف اطلاق النار وتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٠ يوليو من العام ١٩٨٧ الذي أطلق عليه عام حرب الناقلات.

وبعد انتهاء هذه الحرب ظهرت في الوطن العربي بوادر وفاق جديدة مواكبة للوفاق الحادث في النظام العالمي بين الكتلتين الرأسمالية والشيوعية. وانتهت هذه البوادر بقيام اتحادين عربيين في بداية عام ١٩٨٩ هما اتحاد التعاون العربي الذي يضم العراق ومصر، الأردن واليمن، واتحاد التعاون المغربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب. وأصبح في الوطن العربي ثلاث مجموعات اقليمية حيث كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يضم الدول العربية الخليجية الست قائماً من قبل. غير أن الابتهاج العربي بذلك الوفاق لم يدم أكثر من عام ونصف العام حيث وقع العدوان العراقي على الكويت في بداية النصف الثاني من العام ١٩٩٠ م.

٤ - ١ - العدوان على الكويت... كارثة التراجع العربي:

بعد مقدمات خلافية بين العراق والكويت والامارات بدأت بمذكرة العراق الى الجامعة العربية في ١٥ يولييه ١٩٩٠، يتهم فيها الدولتين بالعمل على تخفيض أسعار النفط بزيادة الانتاج على النحو الذي يؤدي الى خفض الايرادات العراقية بنحو مليار دولار سنوياً، واتهام الكويت بالاستيلاء على البترول العراقي من حقل الرميثة منذ العام ١٩٨٠، ويطالب الكويت مع غيرها من الدول الخليجية ليس

فقط بالغاء الديون التي حصلت عليها العراق أثناء الحرب وقدرها (٣٠) مليار دولار من كل من الكويت والسعودية، ولكن بالعمل على تكوين مشروع على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب.

وقد أعقب هذه المذكرة رد كويتي أوضح بطلان الادعاءات العراقية وأن الحقل الذي تنتج منه الكويت يقع ضمن الأراضي الكويتية وأن العراق هي التي تتجاوز داخل الأراضي الكويتية. وحذرت المذكرة الكويتية من أن هذا الأسلوب في التعامل سوف يعيد الأمة العربية الى دائرة الانتقال عن القضايا المصيرية للأمة العربية^(١). وقد فشلت المحاولات العربية في تهدئة الموقف المتوتر بين البلدين.

وفي الصباح المبكر للثاني من أغسطس ١٩٩٠ زلزلت الأرض زلزالها في الكويت بعد أن اجتاحتها نحو (٤٥٠) ألف جندي واستولت على وزارة الدفاع الكويتية وكافة المنشآت الحيوية، واستمر زحف القوات العراقية الى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية لتصبح على مقربة من الحدود السعودية.

وبعد أن أعلن العراق أن قواته انما دخلت الكويت استجابة لنداء الشعب الكويتي وما أطلق عليه الحكومة الكويتية المؤقتة في اليوم الأول من الغزو، وحكومة الكويت الحرة في اليوم الثالث. ثم في اليوم الخامس من الغزو أعلن العراق مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي الذي كانت قيمته السوقية تعادل (١: ١٤) من الدينار الكويتي، وذلك تمهيداً لإعلان ضم الكويت نهائياً الى العراق، وذلك هو الذي حدث يوم الثامن من الغزو (٩ أغسطس).

وفيما يتعلق بممارسات الغزو والاحتلال العراقي داخل الكويت فقد يطول سردها في مثل هذا البحث، خاصة وأن الباحث هو شاهد عيان لتلك الفظائع التي ارتكبت ضد الكويتيين والوافدين سواء كانوا عرباً أو أجانب. وما يمكن قوله هنا أن القوات العراقية النظامية والشعبية قد مارست كافة أنواع النهب المنظم وغير المنظم للكويت، وقامت باستلاب مقتنيات كافة المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة والتعاونية ونهب موجودات الجهاز المصرفي والوحدات التمويلية الأخرى، وبإطلاق سراح المساجين تشكلت العصابات تؤازرها جماعات الجيش الشعبي في

نهب الممتلكات الفردية وقتل كل معترض على هذه الأفعال، ومورست عمليات التعذيب والقتل الجماعي والسطو على الحرمات وانتهاك الأعراض والمقدسات في ظل الفوضى التي عمت في الكويت.. ومع مرور الأسبوعين الأولين من الغزو افتقدت المؤن وخيم شبح الجوع والأمراض بسبب تراكم المهملات في الشوارع وكثير من الجثث. وبسبب هذه الفظائع حدثت أكبر هجرة جماعية في العصر الحديث من كل من الكويت والعراق اتخذت صورة الفرار الجماعي هرباً من تلك الممارسات.

وبرفض النظام العراقي كافة المبادرات الدولية والعربية والاسلامية وقرارات الادانة المتوالية من المجتمع الدولي تمت محاصرة الكويت بقوات الأمم المتحدة والقوات الامريكية والغربية والعربية والاسلامية التي وفدت الى المنطقة بطلب الكويت والسعودية ودول الخليج العربية. في الوقت الذي رفع فيه النظام العراقي شعار الجهاد المقدس ضد القوات الدولية والعربية والاسلامية التي احتشدت لاجراجه من الكويت، وقد كان لها ذلك بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لعملية عاصفة الصحراء التي ترتب عليها سحق معظم منجزات التنمية التي تمت في كل من العراق والكويت خلال العقود الماضية وحتى منتصف العام ١٩٩٠. ان أسوأ ما قامت به القوات الصدامية من تدمير هو اشعالها كافة آبار النفط الكويتية، الأمر الذي مثل تدميراً مباشراً لجزء من الثروة العربية واتلأفاً للبيئة لم تشهد هذه المنطقة من قبل.

وهكذا أضاع النظام العراقي بؤادر التكامل العربي التي بدأت تتنامى بنهاية الثمانينات استجابة للتغيرات في النظام العالمي الجديد وأوجد براكين جديدة للفتنة في الصف العربي، وقنوات جديدة للهيمنة الأجنبية على العرب وتردى لموقعهم النسبي بين عالم التكتلات ناهيك عن الخسائر الجسيمة التي لحقت منجزات الشعب العراقي وثرواته.

٤-١-١ - محاولة لتفسير ما حدث:

هناك مجموعة من العوامل قد ردها الكتاب في وقت الأزمة يمكن أن

تساهم مجتمعة في تفسير وقوع الكارثة العربية التي ترتبت على احتلال العراق للكويت يمكن تلخيصها في مجموعة من العوامل المتصلة بطبيعة النظام الحاكم في العراق وقدرته على اللعب بمشاعر الأحباط لدى الجماهير العربية والنظام العربي المهترئ. وتتمثل المجموعة الثانية في العوامل المتصلة بسعي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من أجل تجريب قوتها في تأمين الامدادات النفطية والهيمنة على المورد الاستراتيجي.

(١) طبيعة النظام العراقي والتناقضات العربية:

النظام العراقي هو نظام ديكتاتوري ورّط الشعب العراقي ومن خلفه كثير من العرب في خوض حرب الثماني سنوات مع ايران ظناً منه في رأي البعض «أنه يمكن أن يصبح شرطي الخليج بعد شاه ايران» وقد ساعدته في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الثورة الاسلامية ذات التوجهات المناهضة للغرب^(٢) وذات الأطماع المستمرة في دول المنطقة العربية أيضاً .

وبعد انتهاء الحرب مع ايران كان العراق قد فقد كل عائداته النفطية المتحققة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ بتخصيصها للاتفاق العسكري فضلاً عن ديون خارجية قدرها (٨٢) مليار دولار، فولى وجهه شطر الكويت الجارة المسالمة وفيرة الثروة، لا لكي يأخذ منها ما يعوضه عن خسائره، ولكن لالتهامها كلها بدعوى انها جزء من العراق، في الوقت الذي تنازل فيه لايران عن كل ما حارب من أجله لمدة ثماني سنوات مفاخراً بأنه يحمي البوابة الشرقية للأمة العربية.

وقد ارتكز هذا التفكير على اعتقاد خاطئ يتمثل في أن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تعارضه مكافأة له على تحجيم الثورة الاسلامية في إيران (٣). وأن التناقضات العربية وهشاشة النظام العربي المتلازمين ستعملان على عدم ايجاد موقف عربي موحد لردعه واخراجه من الكويت في حالة احتلاله لها.

وبالنظر الى التناقضات العربية نجدها قد تمثلت في انقسام التوجهات

والمصالح وضعف النظام العربي بصفة عامة وهو ما تجسد في عدم قدرة البلدان العربية على اخراج العراق من الكويت فور احتلالها وتباين مواقف ادائه تحت قبة الجامعة العربية لاحتلاله دولة شقيقة.

ومن ناحية أخرى فقد دأب النظام العراقي مشاعر الاحباط العربي تجاه القضايا المصرية ممثلة في حل مشكلة فلسطين وتحقيق تنمية توفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من العرب، وتنقذهم من مصيدة التبعية للغرب رغم الثراء المادي الذي حققته الحقبة النفطية منذ العام ١٩٧٣ وحتى نهاية الثمانينات^(٣)، وتمثلت نتيجة ذلك في خروج بعض مظاهرات التأييد للنظام العراقي رغم حقيقة العدوان السافرة^(٤). وأغرب الأمور التي فوجيء بها العرب أثناء فترة العدوان هو انقسام مواقف اليسار العربي بكافة تياراته القومية والشيوعية والاسلامية، فأصبح التيار منها تيارين، فتيار اتخذ موقفاً متخاذلاً أمام قضية التحرر والديمقراطية التي لا خلاف عليها فالتزم جانب الصمت أو التأييد للعدوان، وتيار استمسك بهذه القضية فأدان العدوان وهاجمه واستبسل في كشف بطلانه وبيان آثاره الخطيرة على القضايا العربية المصرية. وفي كل الأحوال فان انقسام مواقف التيار العربي قد ساهم بشكل واضح في بليلة الرأي العام العربي على النحو الذي شوهد طوال فترة الاحتلال العراقي للكويت.

(٢) سعى الغرب لتأمين الامدادات النفطية واستبعاد النفط من أسلحة التفاوض العربية:

يعتبر النفط بمثابة الحياة للدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليه في تحريك عجلة الحياة اليومية في الأغراض المنزلية، توفير الطاقة للمصانع ووسائل النقل بأنواعها والجيش، انتاج الخامات المتطورة التي تقوم على المستلزمات من ناتج البتروكيماويات وفي ذلك يقول «توماس مورجان» رئيس اللجنة التي شكلت من جانب الكونجرس في العام ١٩٧٥ لدراسة احتمال القيام بعمل عسكري ضد دول منتجة للنفط في حالة فرضها حظراً نفطياً على الغرب، «ان المصلحة القومية

تتجسد في تأمين النفط والمصلحة القومية بحكم التعريف هي البقاء، وتتلاشى الدول من الوجود اذا أخفقت في الحفاظ على هذه المصلحة القومية الأساسية»^(٥).

وباستطلاع الأرقام المنشورة عن الانتاج والاحتياطي من النفط في منطقة الخليج العربي يتبين الى أي حد تمثل هذه المنطقة دعامة المصلحة القومية المعروفة على النحو السابق من جانب توماس مورجان، فيوضح الجدول رقم (١ - ٤) أن منطقة الشرق الأوسط التي تتضمن ايران والعراق بالإضافة الى دول الخليج العربي الست تنتج نحو ٣٦٪ من اجمالي الانتاج العالمي من النفط (باستثناء الدول الشيوعية) حيث تقدم هذه الدول أكثر من (١٦) مليون برميل يومياً من الانتاج العالمي البالغ (٤٤) مليوناً للعام ١٩٩٠. وتمتلك نحو (٦٦٠) مليار برميل تمثل ٧٢٪ من جملة الاحتياطي العالمي من النفط في نفس العام. ويشير الجدول الى حقيقة في غاية الخطورة وهي أن الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وبقية الدول الصناعية الغربية سوف ينفد منها الاحتياطي النفطي مع نهاية العقد الحالي اذا استمرت بنفس المعدلات الحالية للانتاج، بينما يستمر هذا الاحتياطي الى نحو قرن ونصف القرن في كل من السعودية والامارات والكويت والعراق (١٤١ سنة، ١٤٦ سنة، ١٦٨ سنة، ٩٧ سنة) في هذه الدول على الترتيب. أما في ايران فمدة الاحتياطي وفقاً لتقديرات العام ١٩٩٠ هي (٨٧) سنة تقريباً. وبغض النظر عن مدى صدق هذه التقديرات فان اتجاه الاحتياطي الغربي الى الزوال مع نهاية هذا العقد انما يعني تزايد حاجة الغرب الى استنزاف المخزون العربي منه خلال المرحلة المقبلة ومنع استغلال النفط كسلاح تفاوضي مع اتجاه الانتاج العالمي والاحتياطي الى الانخفاض في المرحلة المقبلة.

والواقع أن البحث عن وسائل لتأمين الامدادات النفطية الخليجية من جانب الولايات المتحدة لم يكن وليد الثمانينات ولكنه بدأ مع انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، بعد أن استخدم النفط العربي كسلاح في المواجهة مع اسرائيل. ثم جاءت الصدمات النفطية التالية في العام ١٩٧٨ بعد اندلاع الثورة الاسلامية في

جدول رقم (١ - ٤)
الاحتياطيات والانتاج من النفط (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)

عدد سنوات الاحتياطي	الانتاج/مليون برميل		الاحتياطي		
	%	مليون برميل	%	مليار برميل	
-	١٤.٥%	١٥٦٩٦	١٧.٢%	١٥٧,٠٢٠	الأمريكتان
٩,٢		٧,٦٧٥		٢٥,٧٦٠	الولايات المتحدة
١٠,٦		١,٥٨٨		٦,١٣٣	كندا
٥٩,٠		٢,٦١٨		٥٦,٣٦٥	المكسيك
٩٢,٦		١,٧٣٢		٥٨,٥٠٤	فنزويلا
-		٢,٠٨٣		١٠,١٥٨	دول أخرى
-	٨.٥%	٣,٧٥٩	٢.٠%	١٨,٨٢٢	أوروبا الغربية
٦,٧		١,٧٤٣		٤,٢٥٥	بريطانيا
٢١,٥		١,٤٧٠		١١,٥٤٦	النرويج
-		٠,٥٤٦		٣,٠٢١	دول أخرى
-	١٤.٥%	٦,٣٦٩	٦.٤%	٥٨,٨٣٧	أفريقيا
٣٦,١		٠,٦٩٨		٩,٢٠٠	الجزائر
٥٦,٧		١,١٠٠		٢٢,٨٨	ليبيا
٢٧,٣		١,٦٠٥		١,٦٠٠	نيجيريا
١٤,٤		٠,٨٥٤		٤٥٠	مصر
		٢,١١٢		٦,٣٣٧	دول أخرى
-	٧.٠%	٣,٢١٤	٢.٤%	٢٢,٥٤٥	آسيا والشرق الأقصى
١٨,٦		١,٢٠٩		٨,٢٠٠	أندونيسيا
١٤,٥		٠,٥٥٧		٢,٩٥٠	ماليزيا
٣٠,٦		٠,٦٧٣		٧,٥١٦	الهند
-		٠,٧٧٥		٣,٨٧٩	دول أخرى
-	٣٥.٥%	١٦,٠٣١	٧.٢%	٦٦,٠٤٤٧	الشرق الأوسط
١٤,١٥		٤,٩٣٦		٢٥,٤٩٥٩	السعودية
١٤,٥٨		١,٨٤٤		٩,٨١٠٥	الإمارات العربية
١٦,٨٠		١,٥٤٣		٩,٤٥٢٥	الكويت
٩,٦٨		٢,٨٣٠		١٠,٠٠٠	العراق
٨,٦٧		٢,٩٣٤		٩,٢٨٦٠	إيران
-		١,٩٣٤		١,٩٩٩٨	دول أخرى
-	١٠٠	٤٤,٠٧٠	١٠٠	٩١٧,٤٧١	مجموع العالم غير الدول الاشتراكية
		٥٩,٣٨١	١٠٠	١,٠٠٢,٠٠٠	مجموع العالم

المصدر: عبد الرزاق فارس الفارس: أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، مجلة المستقبل العربي العدد (١٤٥)، مارس ١٩٩١، ص ٣٦.

ايران، وفي العام ١٩٨٠ بعد تفجر الصراع العراقي الايراني لتعزز هذا البحث وتحوله الى عمل جدى بالتكوين الفعلي لما أطلق عليه قوة الانتشار السريع.

ففي العام ١٩٧٥ قام الكونجرس الأمريكي بدراسة الاحتياجات المطلوبة للقوات الامريكية للاستيلاء على الآبار النفطية الرئيسية للمملكة العربية السعودية. والتي يوضحها الجدول رقم (٢ - ٤)، وفي ضوء هذه الدراسة أعلن شيسلنغر وزير الدفاع الأمريكي وقتها، أنه من المجدي في الواقع القيام بعمليات عسكرية ضد الدول المصدرة للبتروال الواقعة بالقرب من الخليج الفارسي^(٦)، وفي ذلك الوقت كانت تبعية الولايات المتحدة للنفط الخارجي تمثل ٣٧٪ من اجمالي احتياجاتها وكانت هذه التبعية تتراوح بين ٧٠ - ١٠٠٪ في معظم دول حلف شمال الاطلنطي، و ١٠٠٪ لليابان، وكانت نسبة استهلاك النفط الى اجمالي استهلاك الطاقة تمثل أكثر من ٤٥٪ في كل من الولايات المتحدة وكندا وتتراوح بين ٤٥ - ٩٨٪ في معظم دول حلف شمال الأطنلطي، ونحو ٧٥٪ في اليابان، جدول رقم (٣ - ٤).

وبعد الصدمة النفطية الثانية إثر اندلاع الحرب العراقية الايرانية قامت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بالكونجرس الأمريكي باعداد دراسة عن الجغرافيا السياسية للنفط بهدف بيان متغيرات سوق النفط العالمية خلال الثمانينات ومدى تأثير الولايات المتحدة وحلفائها بهذه المتغيرات.

وأهم ما أوضحته هذه الدراسة التي قاد فريقها هنري جاكسون، هو رصد المصلحة الامريكية ومصلحة حلفائها الغربيين واليابان في تأمين النفط الخليجي بالاستيلاء عليه وذلك من خلال اظهار نسب الاعتماد على هذا النفط في اجمالي الواردات النفطية والتي بلغت وفقا لهذه الدراسة ٧٣٪، ٤٠٪، ٦٧٪، ٧٢٪، ٦٤٪، ٣٢٪ لكل من فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب في العام ١٩٧٩^(٧).

وقد خلصت الدراسة المشار اليها أن سياسات الطاقة المتعلقة بالواردات النفطية (يقصد بها هنا الوسائل المستخدمة للحد من الاستهلاك، وانتاج بدائل الطاقة والوسائل الدبلوماسية لتأمين الامدادات) غير كافية بمفردها لتجنيب

جدول رقم (٢ - ٤)

تقدير لجنة الكونجرس الأمريكي للاحتياجات المطلوبة للقوات المحاربة
في منطقة الأبار النفطية الرئيسية بالسعودية عام ١٩٢٥

الاعداد المطلوبة	بيان	الاعداد الجاهزة تحت الطلب
٢	هجوم المظليين:	١
٢	غرفة محمولة جواً	١
١١٨٧	عدد الطلقات الجوية المكافئة (بطائرات س ١٤١)	٧٠ طائرة س ٥ ٢٣٤ بطائرات س - ١٤١
١	الهجوم بالقوات البرمائية	٣
٤٨	فرقة مشاة بحرية	٦٥
	سفن برمائية	
	تأمين الأهداف الأساسية:	
٢	المناطق العائمة فقط: الفرق العسكرية	١٩
٤	المعاونة الجوية للصيقة:	١٩
٦	القيادة الجوية التكتيكية (سرب طائرات (اف - ٤)	١٦
١	الجناح الجوي لمشاة البحرية	٣
٣	سرب طائرات للتزود بالوقود في الجو (عند الاستدعاء	٣٦
	الدفاع الجوي:	
	دفاع المناطق	
	اسراب طائرات (اف - ٤) تابعة للقيادة الجوية التكتيكية	
٦	الاعداد المشاركة في العمليات الحربية	١٦
٦	الاعداد الجاهزة عند الطلب	-
١	الأجنحة الجوية التابعة لحاملات الطائرات	١٣
٢	اسراب طائرات التزود بالوقود في الجو (عند الاستدعاء	٣٦
	دفاع المواقع:	
٣ - ٥	ادوية صواريخ هوك	١٥
٤	صواريخ شابرال/فولكان	١٦
	حماية قوافل الناقلات:	
١٦	حاملات الطائرات	١٣
١٠٤٨	طردات ومدمرات	١٦٨
عدد غير معروف	غواصات هجومية	٦٦

المصدر: دراسة الكونجرس الأمريكي: أمريكا تغزو الخليج، ترجمة وجيه راضي، سينا للنشر،
الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١، ص ١١٤.

جدول رقم (٣ - ٤)

الأهمية النسبية للنفط في اجمال استهلاك الطاقة واجمالي الواردات
النفطية في بعض دول حلف شمال الاطلنطي واليابان ١٩٧٥

البلدان	النسبة المئوية للنفط من اجمالي استهلاك الطاقة %	النسبة المئوية للنفط المستورد من اجمالي الاحتياجات النفطية %
الولايات المتحدة	٤٦	٣٧
كندا	٤٤	١ - ٠
دول اوربا الاعضاء في حلف شمال الاطلنطي		
بلجيكا	٦٠	١٠٠
الدنمرك	٩٨	١٠٠
فرنسا	٦٦	٩٩
المانيا	٥٥	٩٥
ايطاليا	٨٥	١٠٠
هولندا		٩٦
النرويج	٤٥	٧٠ (٢)
المملكة المتحدة	٤٦	١٠٠ (٢)
اليابان	٧٥	١٠٠

- (١) كانت تستورد كندا في ذلك العام نصف احتياجاتها المحلية ولكنها كانت تصدر نفس الكمية تقريباً الى الولايات المتحدة
- (٢) كان من المتوقع أن تكتفي النرويج ذاتياً عندما تصل حقول بحر الشمال الى انتاجها المقرر عام ١٩٧٥. أما بريطانيا التي بدأت انتاجها في ١٨ يونيو ١٩٧٥ وكان وصولها الى هذه المرحلة يقتضي (٥) سنوات.
- المصدر: نفس مصدر الجداول رقم (٢ - ٤) ص (٢٥).

الولايات المتحدة وحلفائها شبح انقطاع الامدادات النفطية، ولا بد من اللجوء للوسائل الفورية (العسكرية) تضامناً مع الحلفاء. الذين ليس من مصلحتهم الاختلاف حول هذا الهدف. ومن ثم طالبت الدراسة بتضامن الحلفاء مع الولايات المتحدة لانجاز المهام التالية^(٨).

- بناء احتياطي محلي من النفط وملء الاحتياطي الاستراتيجي منه وتشجيع القطاع الخاص على تخزين النفط.

- تأمين الخطط المتعلقة بالطوارئ، التشاور في ما يتعلق بتأمين النفط.

- اعطاء أولوية كبرى للإجراءات المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ومنع التغلغل السوفيتي في المنطقة.

- تدعيم البرامج الخاصة بالأسراع في استكشاف النفط وتنميته خارج منطقة الشرق الأوسط.

وبحلول النصف الثاني من العام ١٩٨٠ كانت ادارة كارتر قد انتهت من اعداد قوة الانتشار السريع بقيادة الليونانت جنرال «بول كيللي» من سلاح مشاة البحرية المارينز وحددت مبررات التدخل في الخليج من جانبها مع الحلفاء سواء بطلب من دولة معينة أو عنوة في التهديدات التالية^(١٠):

١ - عدوان سوفيتي مباشر ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط أو طرق نقل النفط البحرية في منطقة الخليج.

١ - عدوان بواسطة قوة اقليمية أخرى ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط.

٣ - الارهاب، التمرد أو الثورة من داخل دولة منتجة للنفط.

وبهذا الطرح الأمريكي للخيار العسكري كان لا بد من تعضيده بالدراسات التي تركز على أهمية النفط الاستراتيجية للغرب والشرق معاً، ولفت نظر الدول الخليجية الى ضرورة التحالف مع الغرب لتأمينها أن تصبح مطمئناً لكل الدول المستهلكة بعد عام ٢٠٠٠. وعلى الجانب العسكري لم تكن هناك وسيلة أمام الولايات المتحدة وحلفائها سوى ايجاد المبررات الكافية لتجريب قدرتها على

تأمين المنطقة. وفيما يتعلق بالجانب الأول فإن أبرز الأمثلة عليه كتاب جون بولوك «الخليج» الصادر في لندن في العام ١٩٨٨ ومحاضرة لجيمس شيسلنغر والذي يعمل في مؤسسة شيرسون ليمان هاتون، أمام مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر في مدينة مونتريال مقاطعة كيويك - كندا يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩ تحت عنوان الطاقة وعلم السياسة الطبيعية في القرن الواحد والعشرين.

ان الجزء العاشر من كتاب جون بولوك يقدم استشرافاً لمستقبل الخليج حيث يقرر انه بحلول عام ٢٠٠٠ سيشكل البترول نحو ٦٪ فقط من موارد الطاقة القابلة للاسترداد. ويشكل الغاز الطبيعي نسبة ٥٪ وسيبلغ الانتاج النفطي ذروته العام (١٩٩٠) عندما سيبلغ (٨٥) مليون برميل في اليوم، ومن تلك السنة فصاعداً من المتوقع أن يكون انتاج الطاقة دون احتياجات العالم. ولما كان احتياطي العالم من النفط يمثل (٥٨٥) بليون برميل، وأن حصة أوبك منه هي ثلاثة أرباع هذا الرقم، وأن حصة الشرق الأوسط تبلغ أكثر من ٦٠٪ منه فإن اعتماد الغرب في الواقع سيكون على البترول العربي في الوقت الذي ستعاني فيه دول المعسكر الشرقي من نقص الموارد النفطية، وهو ما يخلق المنافسة الشديدة بين هاتين القوتين العظميين. وبهذه التنبؤات وصل بولوك الى مفترق اذ كان عليه أن يجيب على التساؤل.. وماذا عن دول الخليج العربية؟

ويجب على ذلك باحتمال قيام اتحاد فيدرالي بين دول مجلس التعاون الخليجي تسانده الولايات المتحدة التي تدرك هذه الدول انها هي التي ستدافع عنها ولو من وراء الأفق^(١١).

أما جيمس شيسلنغر فقد تضمنت محاضرته أمام مؤتمر الطاقة نفس المعاني التي ركز عليها جون بولوك مؤكداً على الآتي^(١٢):

١ - اتجاه الاحتياطي والانتاج العالميين الى التدهور خلال عقد التسعينات وازدياد أهمية النفط الخليجي وتوقع الصراع العالمي والصراعات العربية/العربية على النفط خلال عقد التسعينات.

٢ - ازدياد حاجة امريكا ودول غرب أوروبا المتزايدة للنفط العربي وأنه بنهاية عام ١٩٩٠ سوف يزداد الطلب الأمريكي بنحو (٤١٥) مليون برميل يومياً ليلغ الضعف تقريباً خلال فترة خمس سنوات. وستزداد الواردات بنفس النسبة في منتصف التسعينات.

٣ - ان أسعار النفط ستواصل ارتفاعها بدءاً بالعام (١٩٩٠).

٤ - اعتباراً للنقاط السابقة الذكر فان ميزان القوة من وجهة نظر علم السياسة الطبيعية سوف يكون بيدي القوة التي سيقدر لها الهيمنة على النفط في المرحلة المقبلة.

وقد دعا الخطاب دول الأوبك بضرورة مساعدة الولايات المتحدة كي تتصدى للصراع المحتمل قريباً حول النفط^(١٣).

وبالنظر الى تسلسل الاهتمامات الغربية على النحو الذي بيناه آنفاً، كانت الضرورة القومية تقتضي تأزراً عربياً قائماً على التضامن والتعاون والاخاء في الاستعداد لأي مخاطر تتعرض لها الدول العربية الخليجية أو ثروتها النفطية وذلك بتكوين درع أمني يكون قادراً على ردع أي عدوان على أي دولة نفطية بما فيها العراق. وبدلاً من ذلك سيطرت الانانية والرغبة في التسلط والجهل بالمتغيرات الدولية على النظام العراقي فجرؤ على ارتكاب جريمته وانا بذلك الدول المتربصة بالمنطقة العربية والثروة العربية في استفتاح حقبة الصراع على النفط^(١٤)، كما أوجد المبررات الدولية والشرعية امام هذه الدول لتدمير المنجزات الانمائية والقدرات العسكرية للشعبين الشقيقين في الكويت والعراق. بعد ان أضاع كافة الفرص التي أتاحت له لتجنب هذه الكوارث والانسحاب من الكويت.

٤ - ١ - ٢ - الآثار السياسية والاقتصادية لحرب الكويت على كل من الكويت والعراق:

من الناحية النظرية هناك آثار متعددة للحرب في الجوانب السياسية

والجوانب الاقتصادية، وفيما يتعلق بالآثار الأولى فتمثل في الأثر على التماسك الداخلي للدول المتحاربة والحليفة، والأثر على تركيز السلطات، أما الآثار الاقتصادية فتمثل في الأثر على تخصيص الموارد والعدالة التوزيعية^(١٥).

ومن أهم الآثار الاقتصادية التي أمكن حصرها بعد حرب تحرير الكويت ما يتجسد في حصر الخسائر البشرية والمادية الذي قدره مراد الدسوقي وعلى النحو التالي^(١٦)، والجدول رقم (٤ - ٤).

١ - تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدي القوات العراقية أو على أيدي قوات التحالف اثناء التحرير وتقدر تكاليف إعادة تعمير الكويت بنحو (٤٠) مليار دولار. كما فقدت الكويت مئات الشهداء من المدنيين الأبرياء أو العسكريين سواء في عمليات المقاومة قبل التحرير أو أثناء التحرير.

٢ - بلغ عدد قتلى العراق (٨ ٠٠٠) قتيل وبلغ عدد الجرحى (٩٠٠٠٠) جريح وبلغ عدد الأسرى والمفقودين نحو (١٠٠) ألف. أما القتلى المدنيين فبلغ عددهم نحو (١٥٩١) قتيلاً، وقد قتل من جنود التحالف نحو (١٨٤) قتيلاً، وبلغ عدد الجرحى (٢٣٨) والمفقودين (٩٤) فرداً.

٣ - دمرت الصواريخ والقنابل التي أسقطت على العراق والكويت وقدر وزنها بنحو (١٤٢) ألف طن، البنية الأساسية العراقية عن طريق الغارات الجوية التي زادت على نحو (٩٧) ألف غارة.

٤ - قدرت تكاليف عملية عاصفة الصحراء (جوية وبرية وإزالة مخلفات وتكاليف عودة القوات) من نحو (٥٠ - ٦٠) مليار دولار، من المؤكد ان هذه المبالغ تحملتها كل من السعودية والكويت.

وفيما يتعلق بقيمة الخسائر التي لحقت الكويت وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة من جراء العدوان وممارساته وحرب التحرير فإنه حتى مثل هذه الدراسة للنشر لم يجر تقدير نهائي لها. وبالرغم من ذلك فإن التقديرات الأولية التي أعلنت عنها هيئة التعويضات الكويتية ووزارة النفط تزيد على (٢٠٠) مليار

جدول رقم (٤ - ٤)

مقارنة بين الخسائر العراقية وخسائر قوات التحالف بعد حرب تحرير الكويت

العراق		قوات التحالف	
قبل الحرب	ما تم لدميره	اليان	قبل الحرب
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الافراد والمدركة	٩
١٦٠	٧	هليكوبتر	١٧
٨٠٩	١٠٣ (ن)	طائرات قتالية	٤٤
٦٠	٨٣ (ن)	سفن حربية	٢
٣٣٦٠			
٣٦٣٣			
٤٠٥٠			
١٩٥٩			
٢٦٠٠			
١٢٠			

(X) ١٣٩ طائرة عراقية نزحت الى ايران وما زالت هناك.

(XX) استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة بحرية بعد غزو الكويت كانت تابعة البحرية الكويتية وقد تم تدمير معظمها أيضاً.

المصدر:

عميد: أ. ح / مراد ابراهيم الدسوقي: عاصفة الصحراء، الدروس والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١، ص (٢٢).

دولار. أما خسائر قطاع النفط فقد بلغت وحدها (٢٢) مليار دينار كويتي تعادل أكثر من (٧٥) مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٢ تتضمن الأضرار في المنشآت والأصول، الهدر في النفط الخام ومنتجاته، تكلفة اخماد الحرائق في (٧٥٢) بئراً في الحقول الكويتية، (٣٦٤) بئراً في حقول العمليات المشتركة، الدخل النفطي الضائع نتيجة لتوقف النشاط الانتاجي، وتكاليف التمويل والأضرار والخسائر الجانبية. علماً بأن هذه التقديرات لا تتضمن قيمة أضرار المكامن النفطية والأضرار البيئية*.

* وزارة النفط، تقرير عن الوضع الراهن في القطاع النفطي، الكويت في ٢٥ أبريل (١٩٩٢) ص ٩) غير منشور).

- وكانت بعثة الأمم المتحدة قد قدمت توصيفاً أولياً للأضرار الجسيمة التي لحقت بالكويت من جراء تلك الكارثة ملخصاً في الآتي:
- اشتعال الآبار النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل المحلي ونهب تجهيزاته الرأسمالية والتقنية أو تخريبها وكان معدل الطاقة يومياً من النفط (٤) ملايين برميل، ويقتضي اصلاح صناعة النفط انفاق أكثر من (٥) مليارات دولار.
 - دمار أجزاء بالغة الأهمية من القدرة على توليد الطاقة الكهربائية وجزء من شبكة التوزيع وأن تكلفة اصلاحها تتجاوز مليار دولار.
 - جسارة الأضرار التي لحقت الهياكل الأساسية لقطاع النقل والموانئ والمرافئ واصابة المطار الوطني بأضرار جسيمة وتعرضه لسرقة المعدات وتقدر تكلفة اصلاح القطاع بنحو مليارين من الدولارات.
 - فقدان نصف أسطول النقل البري أما بالمصادرة أو بالتدمير وتقدر تكلفة إعادة الأسطول إلى سابق مستواه - (٥٦٠) ألف مركبة بنحو أكثر من خمسة بلايين دولار.
 - تقدر تكلفة اصلاح شبكة الاتصالات بالسواتل (الأقمار الصناعية) وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية بأكثر من مليار دولار فضلاً عن الوقت الذي سيستغرقه الإصلاح.
 - تعرض الخدمات الإذاعية والتليفزيونية والصحفية وأجهزة الإرسال القوية للدمار والنهب والتخريب ويتطلب اصلاحها أو استعادتها لسابق سيرتها نحو أكثر من نصف مليون دولار.
 - تقدر تكلفة اللازمة لقطاع الاسكان نتيجة لعمليات النهب والاتلاف التي لحقت المنازل والشقق (١٧) ألف وحدة سكنية بنحو (٢٠٥) مليار دولار.
 - اتلاف المنتجعات السياحية ونحو ٨٠٠ غرفة فندقية من الفئة الممتازة وفئات الدرجة الأولى ونهب معدات وتخريب المناطق السياحية.

** الأمم المتحدة: الكويت، تقرير إلى الأمين العام عن مدى وطبيعة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للكويت أثناء الاحتلال العراقي، أبريل ١٩٩١، ص ص ١٢ - ١٣ .

- تدمير جانب من المباني الحكومية والهياكل الحضرية الأساسية ومبنى مجلس الأمة، والواجهة البحرية، المعرض التجاري الدولي، النوادي الرياضية ويلزم اصلاح هذه الهياكل نحو (٥٠٠) مليون دولار.
- ضياع نفائس الجهاز المصرفي الذي يضم البنوك التجارية والمتخصصة، ونحو (١٣٠٠) ألف أوقية ترويسية من الذهب قد أخذت من البنك المركزي قيمتها (٥٠٠) مليون دولار.
- تعرض المنشآت التجارية جملة وتجزئة والمخازن الكبيرة للنهب أو النقل وتقدر جملة الخسائر بنحو مليار دولار.
- تعرض صناعة البتروكيماويات في جانب منها للإزالة التامة للمكنات والمعدات الحديثة ونهب المخزون من المواد الأولية وقطع الغيار والمنتجات الجاهزة ويناهز تقدير الخسائر في هذه الصناعة مليار دولار.
- تعرض قطاعات التعليم والصحة والبيئة لخسائر مبينة نتيجة لنهب المعدات والتجهيزات العلمية والمختبرات العلمية والبيئة.
- التآكل والتلف الذي تعرضت له الهياكل الأساسية للكويت لتوقف أعمال الصيانة طوال فترة الاحتلال وتجمد السوائل في الأجزاء المعدنية والخزانات وغيرها.
- الخسائر غير القابلة للتقدير الكمي الناجمة عن انحطاط المرافق الصحية، استنزاف التراث الثقافي الوطني وضياع سنة دراسية لا سبيل الى تعويضها على جميع الطلاب والتدهور البيئي والتي ستعاني الكويت آثارها على مدى أجيال قادمة.
- والواقع أن تحديد الآثار الاجمالية لهذه الكارثة العربية فيه كثير من المجازفة في الوقت الراهن، وذلك لأن فصول هذه الآثار لم تكتمل بعد. وقد تكون تداعياتها بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها، أبعد كثيراً عما يجسد في صورة بيانات وأرقام ما لم يتم تداركها ومحاصرة آثارها بعمل عربي جماعي مشترك.

٤ - ٢ - القضايا الاقتصادية والتخطيطية حتى ليلة وقوع العدوان العراقي:

٤ - ٢ - ١ - ركود الحركة الاقتصادية في الكويت ودول الخليج:

تميزت حقبة الثمانينات بسيادة اتجاهات انكماشية في دول الخليج العربية ومنها الكويت. ورغم ارتفاع العائدات النفطية والناج المحلي الاجمالي في بعض السنوات من هذه الحقبة، إلا أن الاتجاه العام لهذه الفترة تمثل في الاتجاه الانكماشى. ويعبر عن هذا الاتجاه بتراجع معدلات الانفاق القومي علي بنود الاستهلاك والاستثمار ووجود عجز في الطلب الكلي ذي نسبة مرتفعة في جملة الانتاج القومي.

ويشير الجدول رقم (٥ - ٤) الى الاتجاهات الانكماشية لدول الخليج العربية الست ممثلاً في تراجع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي وكافة بنود الاتفاق بلغت نحو ٨٤٪ للناتج القومي، ٦٣٪ للانفاق القومي، ١٥٪ تقريباً للصادات، ١٠٣٪ للواردات، كما بلغ متوسط عجز الحساب الجاري ٢٩٩ مليار دولار خلا الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨. ويرجع ذلك الى آثار استمرار الحرب العراقية الايرانية طوال تلك الفترة وما نجم عنها من ارتفاع تكاليف الاستيراد، فضلاً عن تدهور أسعار النفط التي شهدتها الفترة وارتفاع نسبة الانفاق العسكري في جملة الانفاق الحكومي.

أما الجدول رقم (٦ - ٤) فيشير الى الفجوة الانكماشية في الاقتصاد الكويتي خلال الفترة المشار اليها والتي بلغت (٢٢٧٣٦٣) مليون دولار سنوياً وبلغت نسبتها ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي. والواقع أنه بانتهاء عام ١٩٨٩ كانت الجهود الكويتية المبذولة بصدد تحديد أسباب وسبل مواجهة هذه الفجوة الانكماشية قد تم الانتهاء منها وتضمينها في السياسات الاقتصادية العامة للدولة (١٤).

ودخلت الكويت النصف الأول من العام ١٩٩٠ وكانت قد انتهت من اعداد مشاريع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) والخطة الخمسية الثانية ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤، والخطط الخمسية القطاعية المنبثقة عنها، وبعد أن بذلت جهوداً مضيئة طوال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في تطوير جهودها التخطيطية. وتمثلت تلك الجهود في اعداد دليل الخطة ودليل المتابعة على المستوى الكلي والقطاعي والوحدوي، وعقدت عشرات الندوات بالاشتراك مع الجهات المختلفة بشأن ترسيخ الوعي التخطيطي لدى العاملين في الوحدات الحكومية والوزارات المختلفة، كما نفذت العديد من البرامج التدريبية المتعلقة بهذه القضية،

جدول رقم (٥ - ٤)

الاتجاهات الانكماشية في دول مجلس التعاون الخليجية

خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ (بليون دولار)

بيان السنوات	الاستهلاك النهائي	الاستثمار المحلي	الاجمالي	الناج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	الحساب الجاري	الانفاق العام
١٩٨٣	١٦٥٠٠	٥١٠٦	٢١٦٠٦	١٨٠٠٧	٩٩٠٢	٨٤٠٢	(٥٠٤)	٩٧٠٢
١٩٨٤	١٥٩٠٢	٤٦٠٨	٢٠٦٠٠	١٦٨٠١	٨٤٠٩	٧٨٠٧	(٣٠٦)	٩١٠٧
١٩٨٥	١٤٨٠٨	٤٢٠٥	١٩١٠٣	١٥٠٠٨	٨٢٠٦	٦٨٠٠	—	٨٠٠٠
١٩٨٦	١٣٩٠٥	٣٤٠٦	١٧٤٠١	١٢٤٠٧	٥٢٠٣	٥٧٠٧	(٥٠١)	٦٥٠٧
١٩٨٧	١٣٧٠١	٢٩٠٧	١٦٦٠٨	١٢٧٠١	٥٢٠٠	٥٣٠٦	(١٠٤)	٧٤٠٦
متوسط معدل النمو %	(٤٠٥)	(١٢٠٨)	(٦٠٣)	(٨٠٤)	(١٤٠٩)	(١٠٠٦)	*(٢٠٩)	(٦٠٣)

() تعنى سالبا.

* متوسط سنوي بالمليار دولار.

المصدر: بنك الكويت الوطني مجلس التعاون الخليجي بالأرقام (المملكة العربية السعودية - قطر - دولة الكويت - سلطنة عمان - الامارات العربية المتحدة - دولة البحرين) عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠، من ص ٨، ١٣، ١٧.

جدول رقم (٦ - ٤)

الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الكويتي ممثلة في عجز الطلب الكلي خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٤

(مليون دينار)

نسبة فائض الطلب الى الناتج القومي	عجز أو فائض الطلب (٣)	الانفاق القومي بالأسعار الجارية				بيان	النوات
		(٢) الطلب الكلي	الاستثمار اجمالي	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	(١) الناتج القومي الاجمالي *	
٣١٠٢	(٢٤٦٤٠٠)	٥٤٣٠٠٦	١٣٥٠٠٧	٢٧٣٤٠٧	١٣٤٥٠٢	٧٨٩٤٠٦	١٩٨٤
٢٦٠٧	(٢٠٩٢٠٠)	٥٧٤٤٠٩	١٢١٦٠١	٣٠٨٤٠٠	١٤٤٤٠٨	٧٨٣٦٠٩	١٩٨٥
٢٨٠٥	(٢٠٨٧٠٠)	٥٢٣٥٠٧	١١٤٩٠٩	٢٦٨٢٠٦	١٤٠٣٠٢	٧٣٢٢٠٧	١٩٨٦
٣٢٠٧	(٢٤٦٥٠٠)	٥٠٦٦٠٧	٩١٠٠٤	٢٧٨٦٠٩	١٣٦٩٠٤	٧٥٣١٠٧	١٩٨٧
٢٩٠٨	(٢٢٥٩٠٠)	٥٣١٩٠٤	٩٨٠٠٣	٢٩٨٧٠٧	١٣٥١٠٤	٧٥٧٨٠٤	١٩٨٨
٣٠٪ —	(٢٢٧٣,٣) —	٥٣٥٩,٥ (/٢٠٥)	١١٢١,٥ (/٧,٧)	٢٨٥٥,٢ (/١٠١)	١٣٨٢,٨ (/٢٠٢)	٧٦٣٢,٨ (/٠)	متوسط سنوي متوسط معدل النمو السنوي ٪

* الناتج القومي الاجمالي = الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية + صافي دخل عوامل الانتاج في الخارج.

** يشمل التغير في المخزون. () تعني سالباً.

مصدر البيانات

IMF: Kuwait - Recent Economic Developments, Confidential Information, April 27, 1990, p. 54.

كما كانت على وشك الانتهاء من استكمال قاعدة المعلومات التخطيطية التي تستهدف تحسين عملية التخطيط والمتابعة. واعتمدت على النماذج الاقتصادية العلمية في اعداد تصورات الخطة طويلة الأجل، كما أجرت العديد من الدراسات المتعلقة بتطوير التخطيط في الكويت.

ومع نهاية النصف الأول من العام ١٩٩٠ دخلت المشاريع التخطيطية المشار اليها الى إطار المناقشة التشريعية تمهيداً لقرارها والبدء في تنفيذها مع بداية النصف الثاني من العام لولا وقوع العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس نفس العام.

وما يهمنا في هذا الموضع هو بيان التوجهات التخطيطية الكويتية التي تضمنتها المشاريع المشار اليها لتبين منها مدى ملاءمة هذه التوجهات وانسجامها مع المتغيرات الدولية والاقليمية السائدة في مطلع التسعينات وبيان التوجهات ذات الطبيعة الاستمرارية للكويت والقضايا المستجدة بعد تحرير الكويت. وفيما يلي نعرض لأهم هذه التوجهات والأهداف الكمية التي رصدت لتحقيقها:

٤ - ٢ - ٢ - التوجهات طويلة الأجل والأهداف الكمية:

(أ) التوجهات طويلة الأجل:

ارتكزت توجهات المشروع طويل الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) على مسارات العمل الانمائي المتضمنة في استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت التي أعدها المجلس الأعلى للتخطيط في نهاية عام ١٩٨٩ وعلى مجموعة من البدائل المتعلقة بالحوار مع المستقبل والتي أخذت في الاعتبار المتغيرات. وأهم هذه التوجهات هي^(١٨):

(١) المحافظة على استقلال دولة الكويت وعروبته وتأمين سيادتها على أرضها وسيادة أمنها الوطني وتأكيد حرية قرارها في مواجهة التحديات.

(٢) تعزيز الدور الفعال للكويت في مجال العلاقات الدولية والعربية والاسلامية والتأكيد على أهمية التكامل العربي في إطار مجلس التعاون الخليجي.

(٣) اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والاعتماد على التقنيات الكثيفة وتنمية الموارد والمصادر البديلة للنفط.

(٤) معالجة قضايا العنصر البشري وتعديل التركيبة السكانية وقوة العمل وتنمية الموارد البشرية بما يعمل على رفع كفاءة المواطن وزيادة التماسك الاجتماعي.

(٥) الحد من مشكلة الانكشاف الغذائي على الخارج في اطار التعاون الخليجي والعربي.

(٦) زيادة دور القطاع الخاص في العملية الانمائية وتحديد جوانب انطلاق هذا القطاع والعمل على دعمها في الأجل الطويل.

(٧) التعامل مع التطورات في سوق النفط بسياسات ملائمة لاستخراجه واستخداماته وسياسات الطاقة بما يحافظ على الثروة الوطنية.

(٨) مواكبة التطورات التقنية العالمية وتطوير خطط وسياسات بناء قاعدة تقنية متطورة للكويت.

(٩) اعادة هيكلة الانفاق العام بما يقتضيه تطور القاعدة الانتاجية والتقنية والتنمية البشرية.

(١٠) تأمين الموارد الخارجية وزيادة عائداتها استفادة من التغيرات الحادثة في النظام العالمي الجديد.

(١١) تعميق أواصر التعاون الخليجي ودعم اتجاهات التكامل العربي.

(ب) الأهداف الكمية طويلة الأجل:

استخدمت في تحديد الأهداف الكمية للمشروع طويلة الأجل أحدث النماذج العلمية والتي تم اختيارها وتطويرها للظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت والمبادئ التي تضمنتها استراتيجية التنمية بعيدة المدى. وقد تم ذلك بتعاون وزارة التخطيط ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وفيما يلي أهم تلك الأهداف:

(١) أهداف السكان وقوة العمل:

يوضح الجدول رقم (٧ - ٤) تقديرات السكان وقوة العمل في الكويت

خلال فترة الخطة (١٩٩٠ - ٢٠١٥). وقد استندت هذه التقديرات الى توجهات استراتيجية التنمية بعيدة المدى المتعلقة بتعديل التركيبة السكانية في صالح السكان الكويتيين والعمالة الوطنية واستناداً الى اتجاهات النمو في المجتمع السكاني وقوة العمل والاحتياجات المتوقعة للأنشطة الاقتصادية وسياسات التحكم في مسار المتغيرات الاقتصادية ومعدلات نمو الطلب الاجمالي. ويتبين من الجدول المشار اليه ما يلي:

- ان اجمالي السكان في الكويت سوف يزداد من نحو (٢٥٥,٩٠٦) نسمة في سنة الأساس (١٩٩٠) الى نحو (٣٣٣,٥٤٤) نسمة عام ٢٠١٥، كما أن معدل النمو السنوي للسكان سوف ينخفض من ٢,٧٪ خلال الخمس سنوات الأولى الى ١,٥٪ تقريباً خلال الخمس سنوات الثالثة والرابعة، ثم يبدأ في الازدياد مرة أخرى في الخمس سنوات الأخيرة ٢٠١٠ - ٢٠١٥، حيث يصل الى ٢,٢٪ سنوياً. وهكذا تكون نسبة الزيادة السكانية التي توقعتها الخطة طوال الفترة اكثر من ٦٤٪ مقارنة بسنة الأساس.

- ان اجمالي السكان الكويتيين سيزداد من نحو (٥٨١) ألف نسمة عام ١٩٩٠ الى نحو (١٣٨٠) ألفاً عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة اجمالية قدرها ١٣٨٪ تقريباً، وقد حرصت الخطة أن يكون معدل النمو السنوي مقارباً لنحو ٣,٥٪ طوال الفترة، ولتزداد نسبة الكويتيين الى اجمالي السكان من نحو ٢٧,٧٪ عام ١٩٩٠ الى نحو ٤٠,١٪ عام ٢٠١٥.

- ان قوة العمل الاجمالية سوف ترتفع من نحو (٨٨٨,٥٩٢) نسمة عام ١٩٩٠ الى نحو (١,٧٥٢,٣٤٤) نسمة عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة اجمالية قدرها ٧٢٪. وأن معدل النمو السنوي لها سوف ينخفض من ٣,٣٪ في الخمس سنوات الأولى الى ١,٥٪ خلال الخمس سنوات الرابعة، ثم يزداد الى نحو ٢,٥٪ في الخمس سنوات الأخيرة.

- ان اجمالي قوة العمل الوطنية سوف ترتفع من (٩٢٣,١٢٤) نسمة (وهي

جدول رقم (٧ - ٤)
حجم وهيكل السكان وقوة العمل

معدلات النمو السنوية %					ستويات الخطة										سنة الأساس ١٩٩٠		المغير
١٥/١٠	١٠/٥	٥/٠	٠/٩٥	٩٥/٩٠	٢٠١٥		٢٠١٠		٢٠٠٥		٢٠٠٠		١٩٩٥		١٠٠	٢٠٩٦٢٥٥	جملة السكان
					%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة			
٢٥٢	١٦٥	١٦٤	٢٥٣	٢٥٧	١٠٠	٣٤٤٠٠٣٣	١٠٠	٣٠٨٥٤٨٧	١٠٠	٢٨٣٢٦٧	١٠٠	٢٦٧٤٦٦٥	١٠٠	٢٣٩٠٢٤٠	١٠٠	٢٠٩٦٢٥٥	جملة السكان
٣٥٣	٣٥٥	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٤٠١	١٣٧٩٨٧٦	٣٧٦٩	١١٧٠٢٧٥	٣٤٥	٩٨٨٧٣٢	٣١٠٠	٨٢٩٦٣١	٢٩١	٦٩٥١٦٢	٢٧٥٧	٥٨١٠٣٨	المواطنون
١٦٥	١١٤	١١٣	١٥٧	٢٥٣	٥٩٥	٢٠٦٠٦٥٧	٦٢١	١٩١٥٢١٢	٦٥٥	١٨٧٥٥٤٤	٦٩٥٠	١٨٤٥٠٣٤	٧٠٥٩	١٦٩٥٠٧٨	٧٢٦٣	١٥١٥٢١٧	الوافدون
٢١٥	١١٥	١١٣	٢١٤	٣٥٣	١٠٠	١٥٢٧٣٤٤	١٠٠	١٣٥٢٢١٠	١٠٠	١٢٥٢٧٢٢	١٠٠	١١٧٥٥٩٣	١٠٠	١٠٤٣٠٢٢	١٠٠	٨٨٨٥٩٢	جملة القوى العاملة
٤٥٦	٤٥٦	٤٥٨	٤٥٩	٥٥١	٢٦٥٢	٤٠٠١٦٤	٢٣٥٨	٣٢١٨٢٦	٢٠٥٥	٢٥٦٨٠٨	١٧٦٣	٢٠٣٢٦٠	١٥٣٣	١٥٩٨٨٧	١٤١	١٢٤٩٢٣	المواطنون
١٥٨	١٥٧	١٥٥	١٥٩	٢٥٩	٧٣٥٨	١١٢٧١٨٠	٧٦٥٢	١٠٣٠٣٨٤	٧٩٥٥	٩٩٥٩١٤	٨٢٥٧	٩٧٢٣٣٣	٨٤٥٧	٨٨٣١٣٥	٨٥٩٩	٧٦٣٦٦٩	الوافدون

المصدر : وزارة التخطيط/ دولة الكويت : مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) -
الكويت : يناير (١٩٩٠).

تشكل نسبة ١٤١٪ من الاجمالي لعام ١٩٩٠ الى (٤٠٠٠١٦٤) نسمة (تشكل ٢٦١٪ من الاجمالي) في نهاية الخطة. لتصبح الزيادة الاجمالية طوال الفترة نحو أكثر من ٢٢٠٪. وقد حرصت الخطة أن يكون معدل الزيادة السنوي أكثر من ٤١٪. للعمالة الكويتية طوال الفترة باستثناء الفترة الخمسية الأولى الذي قدر أن يكون فيها نحو ٥١٪ سنوياً.

(٢) مؤشرات الرفاه والثروة:

تمثل هذه المؤشرات في متوسط نصيب الفرد الكويتي من الناتج المحلي والاستهلاك، الأصول المالية وهي جميعاً مبينة في الجدول رقم (٨ - ٤) الذي تم اشتقاقه من السلوك المتوقع للمتغيرات الاقتصادية والمجتمع السكاني خلال الخمسة والعشرين عاماً. وتبين أن متوسط نصيب الفرد الكويتي في الناتج القومي الجاري سوف يصل الى (٩١٤) ألف دينار في نهاية العام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو (٣١٢) ألف دينار عام ١٩٩٠ ويصل هذا المتوسط الى (٣١٧) ألف دينار في العام الأخير من الخطة مقارنةً بنحو (٣) آلاف دينار في سنة الأساس استناداً للأسعار الحقيقية. أما متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي فقد استهدفت الخطة أن يصل الى (٢١٢) ألف دينار عام ٢٠١٥ مقارنةً بنحو (١١٧) ألف دينار في سنة الأساس. ويتبين من الجدول المشار اليه أن متوسط نصيب الفرد في جملة احتياطي الأجيال القادمة سوف يرتفع من (٣٩١٤) ألف دينار في سنة الأساس الى (١٠٢١٧) ألف دينار في نهاية الخطة (تابع بقية المؤشرات من الجدول المشار اليه).

(٣) الناتج المحلي الاجمالي:

استهدفت الخطة طويلة الأجل الارتقاء بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من نحو (٦٢٢٠) مليون دينار في سنة الأساس (١٩٩٠) الى نحو (٤٦٢) (١١ مليون عام ٢٠١٥ بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢١٪ سنوياً طوال الفترة، وإن كان

جدول رقم (٨ - ٤)
مؤشرات الرفاه والثروة
(١٩٩٠ - ٢٠١٥)

سنوات الخطة					سنة الأساس ١٩٩٠	المؤشرات
٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥		
٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٢	٣٠٠	(١) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (ألف دينار)
٩٠٤	٨٠٣	٧٠٤	٦٠٣	٤٠٣	٣٠٢	(٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الجاري (ألف دينار)
٢٠٢	٢٠١	٢٠٢	٢٠٢	١٠٩	١٠٧	(٣) متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك لکلي الحقيقي (ألف دينار)
						(٤) متوسط نصيب الكويتي من الأصول المالية (مليون دينار)
٥٠٢	٩٠٦	١٠٠٠	٧٠٢	٦٠٢	١٣٠١	- الاحتياطي العام
١٠٢٠٦	٨٥٠٢	٧٠٠٣	٥٧٠٦	٤٧٠٢	٣٩٠٤	- احتياطي الأجيال القادمة
						(٥) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الحقيقي:
٧١٠١	٧٢٠٧	٧١٠٨	٧٢٠٠	٧٤٠٥	٧٧٠	- الإيرادات الحكومية %
٤٤٠٤	٤٥٠٤	٤٤٠٧	٤٥٠٣	٣٩٠٣	٣٢٠٨	- المديريات الحكومية %
٢٧٠٤	٢٦٠٩	٢٥٠٥	٢٤٠٣	٣٢٠	٣٩٠٢	- عائدات الاستثمارات الخارجية %

المصدر: وزارة التخطيط: مشروع الخطة طويلة الأجل، مصدر سابق ص ٩٣.

سيتفاوت من فترة خمسية الى أخرى خلال فترة الخطة الاجمالية، ويوضح الجدول أن الخطة قد استهدفت الارتقاء بمصادر الدخل غير النفطية لتزداد نسبة ما تساهم به قطاعات التبادل الدولي من ٩٪ من الاجمالي عام ١٩٩٠ الى نحو ١٣٪ عام ٢٠١٥ وأن تنخفض المساهمة النسبية للنفط الخام من ٥١,٣٪ الى ٤١,٨٪ خلال الفترة. كما استهدفت الخطة الارتقاء بالنصيب النسبي للقطاعات المحلية انتاجية وخدمية من ٣٩,١٪ من الاجمالي في بداية الفترة الى أكثر من ٤٥٪ في نهايتها. قارن الجدول (٩ - ٤).

(٤) الدخل الحكومي:

يضم الدخل الحكومي قيمة الصادرات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية الخارجية، بالإضافة الى العائدات الحكومية الأخرى ممثلة في الحصيلة الضريبية والرسوم وفائض الهيئات الحكومية. ويتبين من الجدول رقم (١٠ - ٤) أن اجمالي الدخل الحكومي سوف يزداد في فترة الخطة من (٣٩٤٨) مليون دينار في سنة الأساس الى (١٨٩٦٩) مليوناً في السنة النهائية، وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٦,٥٪. ويأتي الدخل من الصادرات النفطية في المرتبة الأولى حيث من المتوقع أن يصل الى (١٣٣٩٠)، وبذلك تبلغ نسبة النمو السنوي المركبة له نحو ٨٪ سنوياً، وسوف تشكل أكثر من ٧٠٪ من اجمالي الدخل الحكومي في العام الأخير من الخطة مقارنةً بنحو ٤٩,٥٪ من هذا الاجمالي في سنة الأساس. كما يتوقع أن ينمو دخل الاستثمارات الخارجية بمعدل يبلغ ٤,٢٪ وبالتالي سيشكل هذا الدخل نسبة ١٦,٢٪ في نهاية الخطة مقارنةً بنحو ٢٧,٦٪ في بدايتها.

ومن ناحية أخرى يتوقع أن تنمو الموارد الحكومية الأخرى بنفس نسبة نمو الدخل من الاستثمار الخارجي ٤,٢٪ غير انها ستظل تشكل النسبة الأقل في اجمالي الموارد الحكومية حيث لن تزيد نسبتها عن ١٣,٢٪ في نهاية الخطة مقارنةً بنحو ٢٢,٨٪ في بدايتها.

جدول رقم (٩ - ٤)
تطور حجم وميكل الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بالأسعار الحقيقية
(١٩٩٠ - ٢٠١٥)

(مليون دينار)

النشاط الاقتصادي	سنة الأساس ١٩٩٠		سنوات اخطلة						معدلات النمو السنوية %			
	١٩٩٠		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٢٠١٥			
			قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
قطاعات الجداول الدوري	٣٧٨٧,٢	٦٠,٩	٤٢٧٤,١	٦١,١	٦١١٠	٦١,٢	٦٢٧٩,٩	٥٩,٢	٥٧,٨	٥٤,٨	٤,٣	٥١,١
المنظ الحام	٣١٩٢,٩	٥١,٣	٤٠٦٥,٤	٥٣,١	٥٣١٣,٣	٥٤,٢	٥٣١٣,٢	٥٠,١	٤٦,٤	٤١,٨	٥١,٠	٥١,٠
الصناعات النفطية	٣٥٧,٢	٥,٨	٣١٤,٣	٤,١	٣٠٠,٣	٣,١	٦٦٠,٨	٤,٤	٥,٨	٦,٣	٦,٥	٧,٠
سلعية أخرى غير نفطية	٢٣٧,٥	٣,٨	٢٩٤,٣	٣,٨	٣٨٨,٨	٣,٩	٦٤٧,٩	٤,٧	٥,٦	٦,٧	٤,٤	٥,٧
القطاعات اخطلة	٣٩,١	٣,٩	٢٩٨,٨	٣,٩	٣٨٠,٥	٣,٨	٤٣٢١,١	٤,٠	٤٧,٢	٤٥,٢	٤,٢	٥,٠
انتاجية	٢٢٧,٧	٢,٢	١٨٠٠,٨	٢,٣	٢٤٢٨,٨	٢,٤	٣٠٣٣,٤	٢,٥	٢٦,٥	٢٩,٤	٥,٠	٦,٢
خدمية (حكومية)	١٠١٩,٦	١٠,٤	١١٨٧,٢	١٠,٥	١٣٧٦,٣	١٤,٠	١٨٠٦,٧	١٥,٠	١٥,٧	١٥,٨	٣,١	٣,٠
جملة الناتج برسم تكلفة المورامل	٦٢٢٠,٠	١٠٠	٧٢٦٢,١	١٠٠	٩٨٠٧,٥	١٠٠	١١٤٦٢,٠	١٠٠	١٢٧١٥,٢	١٠٠	٤١,٣	٥,١

نفس مصدر الجدول السابق، ص ٨٢.

جدول رقم (١٠ - ٤)
تطور الدخل الحكومي ومصادره خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥
(مليون دينار)

معدلات النمو السنوي المركب %	سنوات الخطة						سنة الأساس ١٩٩٠	السنوات
	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥			
٦١٥	١٨٩٦٩	١٥٦٤٥	١٢٧٣٢	١٠٢٤٣	٦١٤٢	٣٩٤٨		الموارد الحكومية
٤٣٢	٣٠٦٧	٢٥٤٤	٢٠٨٠	١٦٥٧	١٣٨٤	١٠٨٩		- الدخل من الاستثمارات الخارجية
٨٣٠	١٣٣٩٠	١٠٨٣٣	٨٦٤٧	٦٩٠٢	٣٥٢٦	١٩٥٧		- الدخل من الصادرات النفطية
٤٣٢	٢٥١١	٢٢٦٨	٢٠٠٥	١٦٨٤	١٢٣٢	٩٠٢		- أخرى

نفس مصدر الجدول السابق، ص ٨٧.

٤ - ٢ - ٢ - الأهداف التخطيطية المتوسطة الأجل والأهداف الكمية المتوسطة:

لقد ارتكزت توجهات مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩٠/٩١ - ٩٤/٩٥) على كافة المحاور الانمائية المتضمنة في المشروع طويل الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) باعتبارها جزءاً منه بالإضافة الى ثلاثة محاور للعمل الانمائي في الأجل المتوسط، وفيما يلي نتناول كلاً من الأهداف النوعية والكمية المتضمنة في هذا المشروع الخمسي:

(أ) محاور العمل الانمائي:

وتتمثل في الآتي:

- (١) ترسيخ انجازات الخطة الخمسية الأولى (٨٥/٨٦ - ٨٩/٩٠).
- (٢) كشف المجالات الجديدة للحركة التي تلائم احتياجات التنمية خلال الخمس سنوات.

- (٣) تكثيف الجهود لاصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع.

(ب) الأهداف النوعية للخطة:

تضمن المشروع ستة أهداف نوعية هي:

- (١) توفير متطلبات بناء الانسان الكويتي في الجوانب العلمية والفنية والادارية والتقنية.
- (٢) توفير متطلبات المرحلة لتنمية المجتمع بكافة أبعادها المرتكزة على القيم الأصيلة والمشاركة الايجابية وتلبية كافة الاحتياجات المتطورة للانسان والمجتمع.
- (٣) تعديل التركيبة السكانية والمحافظة على تماسك وتجانس أفراد المجتمع من حيث الدين واللغة والقيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية... الخ.
- (٤) رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الاستيعابية الانتاجية والتقنية.
- (٥) تحقيق مساهمة أوسع لأنشطة القطاع الخاص في الجهود الانمائية بصفة عامة وتهيئة المناخ الملائم لاطلاق طاقاته وتطويرها.

(٦) العمل على توفير امكانيات متقدمة للبحث العلمي وتطبيقاته المتعددة.

(ج) الأهداف الكمية:

(١) الموارد الكلية واستخدماتها:

تركزت الأهداف المتعلقة بقائمة الموارد والاستخدامات بزيادة الانتاج المحلي بمعدل ٤,١٪ سنوياً خلال الخطة، كما ركزت على دعم علاقات التشابك الاقتصادي بين القطاعات حيث استهدف أن تنمو الأنشطة غير النفطية بمعدل ٥,٧٪ سنوياً خلال الفترة. فضلاً عن توفير درجات معقولة من الاكتفاء الذاتي والحفاظ على ما تحقق منه من المنتجات السلعية والخدمية. أنظر الجداول (١١) - (٤)، (١٢ - ٤)، (١٣ - ٤).

(٢) الناتج المحلي الاجمالي:

قدرت الخطة المتوسطة معدلاً للنمو بلغ ٤,٢٪ سنوياً ويزداد الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل من نحو (٦٨٩٤) مليون دينار في سنة الأساس ١٩٩٠ الى (٨٣٩٥) مليون دينار. ويقوم هذا التقدير على أساس تحقيق الكفاءة الانتاجية لكافة القطاعات مقارنة بقيمة الانتاج الاجمالي الحقيقي. وعلى أساس الارتقاء بمعدلات نمو الانتاج السلعي الى نحو ٥,٥٪ سنوياً خلال الفترة. الجدول رقم (١٤ - ٤).

ومن ناحية أخرى حرصت الخطة على تحقيق أفضل استخدام للناتج المحلي الاجمالي بما يحافظ على معدلات الرفاه ويعزز قوى الانتاج ويرقى بحصيلة الصادرات الصافية. ويتبين من الجدول رقم (١٥ - ٤) أنه كان من المستهدف نمو الاستهلاك النهائي بمعدل ٢,٧٪ سنوياً، بينما استهدف معدل ٦٪ سنوياً لنمو الاستثمار الاجمالي. أما الحصيلة الصافية للصادرات فقد قدر أن تنمو بمعدل ٧,٣٪ سنوياً وذلك لتفوق معدل نمو الصادرات المستهدف الذي بلغ نحو ٤,٧٪ سنوياً مقارنة بمعدل ٢,٧٪ سنوياً للواردات.

جدول رقم (١١ - ٤)
الصورة التوازنية لجعل الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطه
(قائمة الموارد والاستخدامات)

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

السنوات										الموارد والاستخدامات
%	١٩٩٥/٩٤	%	١٩٩٤/٩٣	%	١٩٩٣/٩٢	%	١٩٩٢/٩١	%	١٩٩١/٩٠	
١٠٠	١٤٠٠٧	١٠٠	١٣٥٨٣	١٠٠	١٣١٣٩	١٠٠	١٢٧٢٧	١٠٠	١٢٢٠٩	أولاً: الموارد الانتاج المحلي الواردات
٨٠,٠	١١١٨٩	٧٩,٦	١٠٨١٧	٧٩,٥	١٠٤٤٣	٧٩,٥	١٠١٢٣	٧٩,٤	٩٧٠٣	
٢٠,٠	٢٨٨	٢٠,٤	٢٧٦٦	٢٠,٥	٢٦٩٦	٢٠,٥	٢٢٠٤	٢٠,٦	٢٥٠٦	
١٠٠	١٤٠٠٧	١٠٠	١٣٥٨٣	١٠٠	١٣١٣٩	١٠٠	١٢٧٢٧	١٠٠	١٢٢٠٩	ثانياً: الاستخدامات الطلب النهائي الطلب الوسيط الصادرات
٣٥,٥	٤٩٧٨	٣٦,٩	٥٠١٥	٣٧,٦	٤٩٣٧	٣٧,٥	٤٧٨٢	٣٧,٢	٤٥٤٦	
٢٧,٢	٣٨١٣	٢٧,١	٣٦٨٧	٢٧,٢	٣٥٧٥	٢٧,٣	٣٤٨١	٢٧,٥	٣٣٦٠	
٣٧,٣	٥٢١٦	٣٦,٠	٤٨٨١	٣٥,٢	٤٦٢٧	٣٥,٢	٤٤٧٤	٣٥,٣	٤٣٠٣	

وزارة التخطيط/ دولة الكويت: مشروع الاطار العام للخطه الانمائية الخمسية للسنوات
(٩١/٩٠ - ١٩٩٥٩٤). ابريل ١٩٩٠، جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٢ - ٤)
التوزيع القطاعي للإنتاج المحلي الإجمالي
خلال فترة الخطة

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

معدل النمو السنوي %	الزيادة في الإنتاج		قيمة الإنتاج وتوزيعه النسبي				المجموعات القطاعية
	%	القيمة	%	السنة الآخيرة ١٩٩٥	%	سنة الأساس ١٩٩٠	
٤,٦	٨٨,٥	١٨٦٧	٧٩,٣	٧٧٩٣	٧٧,٤	٧٤٢٦	الإنتاج السلمي
٤,٤	٧١,٦	١٥١٠	٦٦,٨	٧٨٢٦	٦٥,٩	٦٣١٦	- النفط ومنتجاته
٥,٧	١٦,٩	٣٥٧	١٢,٥	١٤٦٧	١١,٥	١١١٠	- سلعية أخرى
٢,١	١١,٥	٢٤٢	٢,٧	٢٤١٩	٢٢,٦	٢١٧٧	الإنتاج الخدمي
٢,١	٩,٨	٢٠٧	١٧,٦	٢٠٧٣	١٩,٤	١٨٦٦	- الخدمات الإنتاجية
٢,٢	١,٧	٣٦	٣,١	٣٤٧	٣,٢	٣١١	- الخدمات الاجتماعية
٤,١	١٠٠	٢١٠٩	١٠٠	١٧١٢	١٠٠	٩٦٠٣	الإجمالي

المصدر السابق، جدول رقم (١١).

جدول رقم (١٣ - ٤)
أهداف الناتج المحلي الاجمالي
بحسب مصادر تكوينه

(مليون دينار بأسعار عام ١٩٨٤)

معدل النمو السنوي %	سنوات الخطة							القطاعات والأنشطة الاقتصادية
	%	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	% ١٩٩٠	
٤١٩	٥٦	٤٧٠٧	٤٤٦٢	٤١٤٣	٤٠٤٢	٣٨٨٦	٥٤ ٣٧٠١	النفط الخام والغاز الطبيعي
٥١٥	٩	٧٤٨	٧١٥	٦٨٩	٦٦٠	٦٢١	٨ ٥٧٣	الانتاج السلمي
٥١٣	١	١٠٥	٩٨	٩٢	٨٨	٨٣	١ ٨١	الزراعة والصناعات الغذائية
٣١١	٥	٤٢٢	٤٠٧	٣٩٢	٣٨٠	٣٧٢	٥ ٣٦٣	الصناعات النفطية
٤١١	٢	١٩٨	١٩٥	١٩٠	١٨٢	١٧٠	٢ ١٦٢	الصناعات غير النفطية
—	(٣)	(٢٧٣)	(٢٧٠)	(٣٦٤)	(٣٦٣)	(٢٥٩)	(٣) (٢٥٢)	الكهرباء والماء
٦١٢	٤	٢٩٦	٢٨٥	٢٧٩	٢٧٣	٢٥٥	٣ ٢١٩	التشييد والبناء
١١٦	١٨	١٥٣٠	١٤٩٠	١٤٦٨	١٤٤٣	١٤٣٢	٢١ ١٤١٣	الخدمات الانتاجية
١١٩	١١	٩٤٨	٩١٩	٨٠٦	٨٨١	٨٧٥	١٣ ٨٦٣	التجارة والتخزين والنقل
١١١	٧	٥٨٢	٥٧١	٥٦٢	٥٦٢	٥٥٧	٨ ٥٥٠	والمواصلات
								التمويل والعقارات وخدمات الأعمال
٣١٩	١٧	١٤١٠	١٣٥٥	١٣٠٣	١٢٥٥	١٢٠٨	١٧ ١١٦٢	خدمات تنمية المجتمع
٤١٥	١٤	١١٦٠	١١١٠	١٠٦٢	١٠١٦	٩٧٣	١٤ ٩٣١	الادارة العامة
١١٦	٣	٢٥٠	٢٤٥	٢٤١	٢٣٩	٢٣٥	٣ ٢٣١	الخدمات الاجتماعية
٣١٢	٤٤	٣٦٨٨	٣٥٦٠	٣٤٦٠	٣٣٥٨	٣٢٦١	٤٦ ٣١٤٧	جملة القطاعات غير النفطية
٤١٢	١٠٠	٨٣٩٥	٨٠٢٢	٧٦٠٣	٧٤٠٠	٧١٤٧	١٠٠ ٦٨٤٩	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل

تشمل الكيماويات غير البترولية.

نفس مصدر الجدول السابق، جدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤ - ٤)
تطور استخدامات الناتج المحلي الاجمالي
خلال فترة الخطة

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

معدل النمو % السنوي	١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٣		١٩٩٢		١٩٩١		الاستخدامات	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
٢,٧	٥٣	٤٥٢٧	٥٤	٤٣٩٣	٥٦	٤٢٧٤	٥٦	٤١٧٠	٥٧	٤٠٦٩	الاستهلاك المحلي - العام - الخاص	٣٩٦٠
٤,٢	٢٢	١٨٣٨	٢٢	١٧٦٣	٢٢	١٦٨٦	٢٢	١٦٣١	٢٢	١٥٦٢		١٤٩٣
١,٧	٣١	٢٦٨٩	٣٢	٢٦٣٠	٣٤	٢٥٨٨	٣٤	٢٥٣٩	٣٥	٢٥٠٧		٢٤٦٧
٦,٠	١٦	١٣٨٤	١٧	١٣٦٣	١٧	١٣٤٠	١٧	١٢٩٩	١٦	١١٥٨	الاستثمار الاجمالي - الاصول الثابتة - التغير في المخزون	١٠٣٢
٥,٨	١٧	١٤٤٠	١٨	١٤٢١	١٨	١٣٩٨	١٨	١٣٥٦	١٧	١٢١٥		١٠٨٥
(١,١)	١	(٥٦)	١	(٥٨)	١	(٥٨)	١	(٥٧)	١	(٥٧)		(٥٣)
٧,٣	٣١	٢٦٠٣	٢٩	٢٣٥١	٢٧	٢٠٤٠	٢٧	١٩٥٤	٢٧	١٩١١	صافي الصادرات - الصادرات - الواردات	١٨٢٩
٤,٧	٦٧	٥٦٨٢	٦٦	٥٣٧٥	٦٦	٥٠١٣	٦٦	٤٨٦٤	٦٦	٤٧٠٥		٤٥٢٢
٢,٧	٣٦	(٣٠٧٩)	٣٧	(٣٠٢٤)	٣٩	(٢٩٧٣)	٣٩	(٢٩١٠)	٣٩	(٢٧٩٤)		(٢٦٩٣)
٤,٥	١٠٠	٨٥١٤	١٠٠	٨١٠٧	١٠٠	٧٦٥٤	١٠٠	٧٤٢٣	١٠٠	٧١٣٨	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٦٨٢١

نفس مصدر الجدول السابق (جدول رقم ١٥).

جدول رقم (١٥ - ٤)
أهداف الاكتفاء الذاتي لقطاعات الانتاج السلمي
خلال فترة الخطة

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

القطاعات	سنة الأساس (١٩٩٠)					السنة الأخيرة (١٩٩٥)				
	الانتاج المحلي	الواردات	المصادرات	الاستهلاك الظاهري	معامل الاكتفاء الذاتي	الانتاج المحلي	الواردات	المصادرات	الاستهلاك الظاهري	معامل الاكتفاء الذاتي
الزراعة والمنتجات الغذائية	١٥٥	٢٦٣	١٠	٤٠٨	%٣٨	٢٠٩	٣٠٥	١٥	٤٩٩	%٤٢
النفط ومنتجاته	٦٣١٦	١٥٩	٣٧٤١	٣٧٣٤	%٢٣١	٧٨٢٦	١٧٦	٤٨٦١	٣١٤١	%٢٤٩
الصناعات غير النفطية	٣٥٤	١٥٠٠	٧٧	١٧٧٧	%٢٠	٤٤٦	١٧٧٤	١٠٠	٢١٢٠	%٢١
الكهرباء والماء	٦٦	-	-	٦٦	%١٠٠	٧٢	-	-	٧٢	%١٠٠
التشييد والبناء	٥٣٥	-	-	٥٣٥	%١٠٠	٧٤٠	-	-	٧٤٠	%١٠٠

نفس مصدر الجدول السابق (جدول رقم ١٢).

(٣) الطاقة الادخارية والفائض التمويلي:

تعامل مشروع الخطة المتوسطة الثانية مع الطاقة الادخارية الوطنية استناداً الى مبدأ تدويل النشاط الاقتصادي الذي أقرته استراتيجية التنمية بعيدة المدى للتوفيق بين الطاقة الادخارية المرتفعة ومحدودية الطاقة الاستيعابية المحلية، ويوضح الجدول رقم (١٦ - ٤) الطاقة الادخارية الوطنية المستهدفة لعام ١٩٩٥ التي بلغت (٣٨٤٨) مليون دينار مقارنة بنحو (٢٦٤٩) مليوناً في سنة الأساس، وبذلك يزداد الفائض الاستثماري من نحو (١٣٥٨) عام ١٩٩٠ الى نحو

جدول رقم (١٦ - ٤)

الطاقة الادخارية والفائض الاستثماري
خلال فترة الخطة (٩١/٩٠ - ٩٥/٩٤)

(بالمليون دينار بالأسعار الجارية)

السنوات	الدخل القومي	جملة الاستهلاك النهائي	جملة الادخار الوطني	الاستثمار المحلي	فائض العمليات الجارية	فائض العمليات الجارية الى الدخل القومي %
سنة الأساس ١٩٩٠	٧١١٠	٤٦٦١	٢٤٤٩	١١٠١	١٣٤٨	١٩٠٠
١٩٩١	٧٦٥١	٥٠٠٢	٢٦٤٩	١٢٩١	١٣٥٨	١٧٠٧
١٩٩٢	٨٢٢١	٥٣٤٨	٢٨٧٣	١٥٠١	١٣٧٢	١٦٠٧
١٩٩٣	٨٦٨٧	٥٥٤١	٣١٤٦	١٥٨٣	١٥٦٣	١٨٠٠
١٩٩٤	٩٤٥٧	٥٩٤١	٣٥١٦	١٦٥٣	١٨٦٣	١٩٠٧
١٩٩٥	١٠٢١٣	٦٣٦٥	٣٨٤٨	١٧٢٤	٢١٢٤	٢٠٠٧
متوسط الفترة (٩٥/٩١)	٨٨٤٦	٥٦٣٩	٣٢٠٦	١٥٥٠	١٦٥٦	١٨٠٧

المصدر السابق، جدول رقم (١٦).

(٢١٢٤) مليوناً عام ١٩٩٥، ويعني ذلك تحقيق فائض عمليات جارية تبلغ نسبته ١٨٧٪ الى جملة الدخل القومي سنوياً طوال فترة الخطة.

(٤) البرنامج الاستثماري للخطة:

استهدف مشروع الخطة الثانية تنفيذ استثمارات تبلغ نحو (٧٨٠٦١) مليون دينار، منها نسبة ٤٣٪ لقطاعات الانتاج السلعي، ونحو ١٤٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية، ونسبة ٣٢٪ لخدمات المجتمع، والنسبة المتبقية وقدرها ١١٪ فقد تم تخصيصها للخدمات المركزية والرقابية. ومن ناحية أخرى فقد استهدفت الخطة أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما نسبته ٦٠٩٪ من اجمالي البرنامج الاستثماري ويقوم القطاع الخاص والمشارك بتنفيذ النسبة المتبقية وقدرها ٣٩١٪ من اجمالي البرنامج. أنظر الجدول رقم (١٧ - ٤).

(٥) القوى العاملة والسكان:

(أ) قوة العمل:

استهدفت الخطة تنمية القوى العاملة الكويتية وزيادة نسبتها الى اجمالي قوة العمل وزيادة الوزن النسبي للعمالة الكويتية في القطاع الخاص. ويلاحظ من الجدول رقم (١٨ - ٤) أن اجمالي قوة العمل المستهدفة في نهاية الخطة بلغت نحو (١٠٤٣٥) ألف نسمة مقارنة بنحو (٩٠٩٧) ألف في سنة الأساس ١٩٩٠/٨٩ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢٨٪ سنوياً. وفيما يتعلق بالعمالة من الكويتيين فقد استهدف أن يكون معدل النمو السنوي لها أكثر من ٥٪ ليصل حجم هذه العمالة الى (١٦١٦) ألف نسمة في نهاية الخطة مقارنة بما لا يزيد عن (١٢٦٥) ألفاً في سنة الأساس. وبذلك كان المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة الكويتيين في قوة العمل من ١٣٩٪ في سنة الأساس الى نحو ١٥٥٪ في نهاية الفترة.

أما غير الكويتيين فقد استهدفت الخطة ألا يزيد معدل نموهم السنوي عن ٢٤٪ سنوياً لتتخفض مساهمتهم النسبية في قوة العمل من ٨٦١٪ في سنة الأساس الى أقل من ٨٤٦٪ في نهاية الخطة.

جدول رقم (١٧ - ٤)
توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعين
الحكومي والخاص

(مليون دينار)

طبيعة الاستثمارات	جملة الإستثمارات	%	جملة الإستثمارات	%	جملة لإستثمارات	%	نسبة الإستثمار الخاص الى الجملة %
أنشطة حكومية	٤٧٥٢	٦٠٠٩	٤٧٥٢	٧٥٠٩	-	-	-
أنشطة خاصة	٥٩٦	٧٠٦	-	-	٥٩٦	٣٨٠٥	١٠٠٠٠
أنشطة مشتركة	٢٤٥٨	٣١٠٥	١٥٠٧	٢٤٠١	٩٥١	٦١٠٥	٣٨٠٧
جملة الإستثمارات	٧٨٠٦	١٠٠	٦٢٥٩	١٠٠	١٥٤٧	١٠٠	١٩٠٨

المصدر السابق، جدول رقم (٢٢).

جدول رقم (١٨ - ٤)
التطور المستهدف لتوزيع القوى العاملة
بحسب الجنسية والقطاع

معدل النمو السنوي %	منتصف السنة الأنخيرة ١٩٩٥/٩٤		منتصف سنة الأساس ١٩٩٠/٨٩		الجنسية والقطاع
	%	العدد	%	العدد	
٥,٠١	١٥,٤٤	١٦١٦٠٠	١٣,٩١	١٢٦٥٤٢	الكويتيون
٥,٢٧	١٤,٢٧	١٤٩٣٦٠	١٢,٧٠	١٥٥١٣	القطاع الحكومي
٨,٣٧	١,١٧	١٢٢٤٠	٠,٩٠	٨١٩٠	القطاع الخاص
-	-	-	٠,٣١	٢٨٣٩	متعطلون*
٢,٤١	٨٤,٥٦	٨٨١٩٠٠	٨٦,٠٩	٧٨٣١٢١	غير الكويتيون
١,٢٨	١٦,٠٧	١٦٧٧٠٠	١٧,٣٠	١٥٧٣٥٦	القطاع الحكومي
٤,٢٥	٥٢,٩٨	٥٥٢٩٠٠	٤٩,٣٥	٤٤٨٩٣٣	القطاع الخاص
(١,١)	١٥,٥١	١٦١٣٠٠	١٨,٧٧	١٧٠٧٤٩	القطاع العائلي
-	-	-	٠,٦٧	٦٠٨٣	متعطلون
٢,٧٩	١٠,٠٠	١٠٤٣٥٠٠	١٠,٠٠	٩٠٩٦٦٣	الجملة

* تحت التعيين.
المصدر السابق، جدول رقم (٢٦).

(ب) السكان:

وفقاً للجدول رقم (١٩ - ٤) فقد بلغ عدد السكان في الكويت عام ١٩٩٠/٨٩ نحو (٢٠٨٥) ألف نسمة، وقد قدر أن يكون المجتمع السكاني نحو (٢٣٢٨٥) ألف نسمة عام ١٩٩٥/٩٤ بمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ نحو ٢٣٪ واستناداً الى توجه تعديل التركيبة السكانية الذي أقرته استراتيجية التنمية بعيدة المدى والخطة طويلة الأجل، فقد استهدفت الخطة أن يزيد السكان الكويتيون بمعدل يقارب نحو ٣٥٧ سنوياً مقابل ١٥٧٪ تقريباً لغير الكويتيين، وبذلك كان من المقدر أن يزداد عدد الكويتيين من نحو (٥٦٥٧) ألف نسمة في سنة الأساس الى نحو (٦٧٧١) ألف نسمة في نهاية الخطة، وهو ما يؤدي الى الارتقاء بنسبة الكويتيين الى إجمالي السكان من ٢٧٪ الى ٢٩٪ خلال الفترة.

وبتدقيق النظر في اجمالي توجهات وأهداف الخطط الكويتية السابقة على العدوان العراقي يتبين مدى سلامة الرؤية التخطيطية الكويتية تجاه أكثر القضايا الانمائية أهمية سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى علاقاته الخارجية في ظل التغيرات العالمية المستجدة مع نهاية الثمانينات. حيث تبرز الأهداف المشار اليها اهتماماً فائقاً حول هذه القضايا والتي أبرزها:

- استقلال دولة الكويت وتأمين سيادتها الوطنية.
- دعم القدرات الانتاجية المحلية والتعديل الهيكلي في الاقتصاد المحلي.
- تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل.
- تأمين التوظيفات الخارجية وزيادة دور الاستثمار الخارجي.
- مشاركة القطاع الخاص.
- الجوانب البيئية والتقنية والعلمية.
- التكامل الخليجي والتعاون العربي وضرورته.
- التعامل مع مستجدات النظام العالمي من منظور التعاون العربي والاسلامي والدولي.

جدول رقم (١٩ - ٤)
التطور المستهدف لحجم وهيكل
المجتمع السكاني

معدل النمو السنوي %	منتصف السنة الأخيرة ١٩٩٥/٩٤		منتصف سنة الأساس ١٩٩٠/٨٩		الجنسية
	%	العدد	%	العدد	
٣,٦٦ ١,٦٨	٢٩,٠٨ ٧٠,٩٢	٦٧٧١٠٠ ١٦٥١٤٠٠	٢٧,١٣ ٧٢,٨٧	٥٦٥٧٣٦ ١٥١٩٥٩٢	الكويتيون غير الكويتيين
٢,٢٣	١٠,٠٠	٢٣٢٨٥٠٠	١٠,٠٠	٢٠٨٥٣٢٨	الجملة

المصدر السابق، جدول رقم (٢٨).

٤ - ٣ - تحديات كويت ما بعد التحرير وقضاياها التخطيطية:

٤ - ٣ - ١ - نظرة اجمالية للأوضاع السابقة للغزو الغاشم:

بناءً على التحليل السابق يمكن بيان أهم العناصر المرتبطة بالاقتصاد الكويتي ومسيرته الانمائية في الآتي:

- ان التنمية الكويتية قد واجهت مشكلتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في ندرة الموارد الطبيعية وعدم ملائمة الظروف المناخية والطبيعية. وتتمثل الثانية في صغر المجتمع السكاني وقوة العمل نسبياً الى حجم الجهود الانمائية التي اتبعتها الكويت منذ مطلع الستينات. وقد اعتمدت استثمارات التنمية بصفة أساسية على الموارد المالية المتحققة من الصادرات النفطية. وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققته الجهود الانمائية في مجالات البنى الأساسية وعناصر الرفاه الاجتماعي وتكوين الأصول الخارجية، الا أنه قد واكب هذا النجاح اختلالان رئيسيان: الأول هو اختلال التركيبة الاقتصادية، والثاني - هو اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل.

- ان الاقتصاد الوطني قد شهد في فترة الثمانينات متغيرات هامة وخطيرة على مستويات مختلفة. ففي بداية هذه الفترة حدثت أزمة سوق المناخ، والتي أرخت بظلالها الكسادية على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وقد عزز ذلك استمرار الحرب العراقية الايرانية وانخفاض أسعار النفط واتباع بعض السياسات الانكماشية. وابتداءً من منتصف الثمانينات بدأت الكويت في التطبيق الفعلي للخطط الانمائية متوسطة الأجل، كما قامت باعداد استراتيجيات التنمية بعيدة المدى ووضعت في ضوء مبادئها مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) والخطة الانمائية الخمسية الثانية (٩٠/٩١ - ٩٤/٩٥) الأمر الذي مثل طفرة غير مسبقة في الجهود التخطيطية الكويتية بل والخليجية أيضاً. غير أن وقوع العدوان العراقي الأحرق على الكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى ٢٥ فبراير ١٩٩١) وعمليات تحرير الكويت وطرد الجيوش العراقية قد ترتب عليها خسائر

جسيمة في كافة قطاعات الاقتصاد الكويتي وأهمها قطاع النفط الذي تم اشغال جميع آباره.

– ان النظام العالمي لا يزال يشهد تغيرات خطيرة بداية من النصف الثاني من الثمانينات وأهمها حدوث الوفاق بين الكتلتين العظميين وتحول النظام الشيوعي، الذي كانت قمته تفكك الاتحاد السوفيتي، كما بدأ العالم يشهد عصراً للتكتلات العملاقة كالوحدة الأوروبية، والتكتل الشرق آسيوي الآخذ في التبلور، وغيره وهي تغيرات ينبغي أن تستجيب لها الخطط الانمائية في كافة بلدان العالم الثالث.

٤ – ٣ – ٢ – التحديات المستجدة بعد التحرير:

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم المتغيرات المستجدة بعد التحرير، والتي تشكل أهم تحديات التخطيط الانمائي للكويت في هذه الفترة وعلى النحو التالي:

١ – زيادة حساسية العالم تجاه الصراع على النفط العربي، وخاصة النفط الخليجي لما يمثله من وزن نسبي كبير سواء في التجارة الدولية أو الاحتياطات العالمية.

٢ – الحاجة الى نظام ثقافي عربي جديد يرسخ في الوجدان العربي قضية حقوق الانسان ونبذ العداة وترسيخ روح التعاون والائحاء. وذلك بعد أن كشفت أزمة الخليج الاختلال الحاد في النظام العربي في مجملته والثقافي على وجه خاص.

٣ – الحاجة الى نظام أمني عربي جماعي يمنع تكرار ما حدث مع أي دولة عضو في الجامعة العربية ويتحقق في ظل الأمن القطري والجماعي، وأول ما تستوجبه هذه الحاجة الاسراع في استكمال جوانب الوحدة الخليجية اقتصادياً وسياسياً.

٤ – ازدياد الارتباط الوثيق بين التركيبة السكانية والقضية الأمنية من ناحية، وبين القضية الأمنية وحيازة الثروة الاستراتيجية من ناحية أخرى. وهو أمر قد يتطلب حلولاً غير تقليدية.

٥ – الحاجة الى التغيير الذي من شأنه معالجة سلبيات المسيرة الانمائية السابقة والذي

يجب أن يشمل مفهوم التنمية وغاياتها وأنماط الكسب والانفاق وقواعد المحاسبة وأنماط المشاركة.

٦ - اللجوء للاقتراض الخارجي لأول مرة في تاريخ الكويت وزيادة استخدامها لوسائل الدين العام المحلي والخارجي في مواجهة العجز المالي ولتجنب تسييل الأصول الخارجية من ناحية أخرى.

٧ - الحاجة لمعالجة الركود في الحركة الاقتصادية الكلية والقطاعية في ظل الدمار الذي لحق بالقطاعات المختلفة، وغية الأداء الطبيعي للشركات والمؤسسات الخاصة واقتراح التوسع في النشاط الاقتصادي باستيراد قوة العمل.

٤ - ٣ - ٣ - القضايا المحورية للتخطيط الانمائي:

أوضحنا في التناول السابق جوانب القضايا التخطيطية والرؤية الانمائية للكويت تجاه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كما عبرت عنها أهداف مشروعات الخطط الانمائية، وتبين عدم غلوائها وواقعيتها. ورغم ذلك فان الكارثة التي تعرض لها الشعب الكويتي واقتصاده الوطني تجعل من الضروري تحديد القضايا التي ينبغي أن تعطي لها الأولوية في الجهود التخطيطية المقبلة، استجابة للأوضاع والتحديات الجديدة على المستوى المحلي والعربي والدولي. كما أن هناك مجموعة من هذه القضايا المستجدة عن العدوان في حاجة الى مهام تخطيطية اضافية في المرحلة المقبلة:

١ - القضايا المستمرة ذات الأولوية:

وتتمثل هذه القضايا في الآتي:

(أ) تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل:

لا يخفي أن الاحتلال العراقي وممارساته قد أدى الى هجرة جماعية من الكويت وقد يكون هذا الأمر قد سهل على الكويت اجراء التعديل في التركيبة السكانية وقوة العمل دون تكلفة اجتماعية كبيرة. كما سيكون من الضروري لتحقيق التوازن الاجتماعي في الكويت اعادة النظر في قوانين التجنيس على النحو الذي يؤدي الى رفع نسبة الكويتيين في اجمالي السكان وتصحيح نمط المواطنة

لفئة السكان بدون جنسية^(٢٠). الأمر الذي يسهم في زيادة التماسك الاجتماعي في الكويت وقد تكون الوسائل التالية هي معايير ملائمة لاجراء مثل هذا التعديل:

- توفير الارتباط بين حجم الزيادة في القاعدة الاقتصادية وحجم المجتمع السكاني وقوة العمل الوافدة.
- اعادة هيكلة قوة العمل الوافدة بالاتجاهات المخططة لنمو القطاعات الاقتصادية من الناحية العددية والمهارية.
- تحقيق التوازن في قوة العمل الوافدة لصالح نسبة العمالة العربية في اجمالي عرض العمل الوافد.
- اتباع سبل ملائمة للاقامة والتجنيس والمحافظة على التماسك الاجتماعي في المجتمع السكاني.
- الارتقاء بجوانب المشاركة التي تؤدي الى ترسيخ السلام الاجتماعي بين فئات المجتمع في إطار الحقوق والواجبات والقيم الأصيلة للمجتمع.
- تحقيق الارتباط الوثيق بين التعليم ومخرجاته وأهداف تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن يتمثل في الآتي:

ألا يؤثر تعديل التركيبة السكانية بعد التحرير على قدر واتجاه الحركة الاقتصادية؟

والاجابة بلى.. لأن هذا التعديل ينطوي على تخصيص حجم المجتمع السكاني وهو الأمر الذي ينبغي على التخطيط الوطني التعامل معه ومن أهم الآثار المتوقعة على مجمل النشاط الاقتصادي ما يلي:

- (١) انخفاض الطلب الكلي (الاستهلاك الاجمالي + الاستثمار الاجمالي + الصادرات) ويرجع هذا الانخفاض الى تدهور القوة الشرائية للمجتمع بفعل تخفيض عدد السكان.

(٢) تدني قدرة الأنشطة غير النفطية على تشغيل الموارد المتاحة لديها بعد أن تزداد ندرة العمل.

(٣) انخفاض الحافز على الاستثمار في الاقتصاد المحلي وذلك لانخفاض توقعات الأرباح من الأنشطة المختلفة ويقترن بذلك ارتفاع الميل لتسرب المدخرات للاستثمار في الخارج أو الاكتناز وتعرض قيمة الدينار للانخفاض.

(٤) تدني آثار المضاعف (Multiplier) وآثار المعجل (Accelerator) على دورة الدخل الوطني والحركة الاقتصادية ويرجع ذلك للاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي وإلى تسرب المدخرات والاكتناز.

(٥) ركود نسبي متوقع في الأنشطة التي يملكها القطاع الخاص كالعقار والتجارة وأنشطة الصناعات الحرفية والبناء والتشييد.

إن الآثار السابقة لا يمكن تجنبها على مستوى الأجل القصير ولكن يمكن للتخطيط الوطني مواجهتها على مستوى الأجلين المتوسط والطويل وذلك عن طريق برنامج متعدد الأغراض (Multipurpose Programme) نقترح أن يضم العناصر الثمانية التالية:

(١) استعادة مستوى الانتاج النفطي الذي كان سائداً قبل الثاني من أغسطس (١٩٩٠) باعتباره المكون الأساسي في جملة الانتاج المحلي وهي استعادة لا تتطلب حجماً كبيراً من قوة العمل الوافدة.

(٢) إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على النحو الذي يستجيب للمتغيرات السكانية الجديدة من ناحية ويؤدي إلى قيام النشاط الاقتصادي على هيكل مؤسسي أقدر على استيعاب التقنية ورأس المال.

(٣) إعادة تأهيل العمالة الوطنية على نطاق واسع على النحو الذي يؤدي إلى توازن في توزيع العمالة بين أنشطة انتاجية سلعية وأنشطة انتاجية خدمية.

(٤) الاعتماد على أسلوب كثيف التقنية ورأس المال في تشغيل المؤسسات

الانتاجية والخدمية باحلال التقنية ورأس المال ما أمكن من وإلى الانتاج السلعي والخدمي.

(٥) تصحيح نمط استخدام العمالة الذي يقوم على حصر الاحتياجات الحقيقية لكافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم اعادة هيكلتها.

(٦) تعديل سلوك الوحدات الاقتصادية (والمستثمرين) وتغيير اتجاهاتها في تشغيل واستخدام العمالة عن طريق ليس فقط المساعدات المادية التي تقدمها الحكومة. ولكن أيضاً لا بد من تبني برامج حكومية للمساعدات غير المادية (Non-Cash Assistance) وتضم هذه المساعدات توفير برامج التدريب، المعلومات عن الأسواق وفرص الاستثمار المحلي والخارجي، وتعديل التشريعات التي تحكم بيئة العمل والاستثمار الخ.

(٧) التوجيه الثقافي والاعلامي وترسيخ الوعي بالتخطيط وضرورته في اطار تعبئة المواطنين لإعلاء المسؤولية الاجتماعية عن التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي (Social Solidarity).

(٨) تبني الأساليب الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على البطالة الاختيارية في عرض العمل الوطني (Voluntary Unemployment)* ومن هذه الأساليب تعديل هيكل الأجور ونظم الحوافز للمشتغلين والمتدربين والمتحقين بنظم التعليم المختلفة، التطوير الاداري والتخصيص الملائم للأنشطة العامة.

(ب) تحقيق اطار المجتمع المنتج:

ينصرف مفهوم المجتمع المنتج من وجهة نظر الباحث الى ذلك المجتمع

* يكاد يكون هناك اتفاق بين الكتاب أن البلدان النفطية الخليجية ومنها الكويت تتضمن قوة العمل الوطنية بها نسبة من البطالة الاختيارية التي تعني وجود أعداد من الناس غير راغبة في العمل عند مستويات الأجور السائدة لأسباب مختلفة رغم قدرتها على العمل أنظر:

Dr. Henry T. Azzam : "The Labour Market Performance in some Arab Gulf States", Published in: May Ziwar Daftare (edt), Issues in Development: The Arab Gulf States, Md Research and Services Ltd., London 1980, pp. 39-40.

الذي يتم فيه اعلاء قيمة العمل المنتج بحيث يضم كافة صنوف العمالة بأنواعها العلمية والفنية والادارية والحرفية، وتزداد فيه نسب المشاركة للسكان في مجالات النشاط الاقتصادي كما تزداد فيه الانتاجية الفردية والجماعية الى أقصى حد ممكن.

ولكي يكون المجتمع منتجاً فلا بد من التركيز على التنمية البشرية التي تهدف الى تطوير الانسان من جميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفاعلاته مع المجتمع، وتنأى عن اعتباره عنصراً للانتاج شأنه شأن عناصر الانتاج الأخرى^(٢١)، ويحدد الدكتور حامد عمار الجوانب الأساسية لعملية التنمية البشرية في الآتي^(٢٢):

- (١) تحقيق حالة معيشية انسانية توفر نوعية حياة كريمة من خلال اشباع الحاجات في اطار التخطيط.
- (٢) اكساب الأفراد المعرفة والقدرة والمهارة مع اتساع تطويرها وتوسيع قاعدة فرص العمل المنتج من خلال زيادة معدلات الحراك الاجتماعي بما يتيح الاحترام لكل فئات العمل دون حصر لبعضها في شرائح اجتماعية معينة^(٢٣).
- (٣) تحقيق التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع وبين مختلف الشرائح الاجتماعية وأجهزة الدولة والسلطة دون سدود أو موانع قانونية.
- (٤) تحقيق المشاركة الايجابية في مسيرة المجتمع في بعدي الحاضر والمستقبل ونجاحه في صنع القرارات واتخاذ السياسات وفي ادارة المؤسسات.
- (٥) تمتع المواطن بالحقوق الانسانية وممارسة الحريات العامة التي أفرزتها شرعية حقوق الانسان والوعى باقتران الحقوق بالواجبات والمستويات.
- (٦) توفير الفرص والمجالات للتعبير والتجديد والابتكار والابداع في مختلف مجالات النشاط المجتمعي.

ويقتضي تحقيق اطار المجتمع المنتج الالتزام بتخطيط القوى العاملة الذي تكون من أهم واجباته وضع البرامج الوطنية للتدريب مشاركة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأجل الطويل والمتوسط، والمتابعة المستمرة

لتنفيذ هذه البرامج استناداً للمعايير الموضوعية التي تضمن الفعالية لهذه البرامج ومن أهم هذه المعايير استجابة هذه البرامج للتغير في الاحتياجات التدريبية على المستوى القطاعي والوحدوي، التطور في استخدام التقنيات والمعارف، قدرة هذه البرامج على تحقيق الوفورات الاقتصادية والاجتماعية^(٢٤). ولعل نقطة البداية الصحيحة هي إعداد موازين للقوى العاملة في كافة المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة تقوم على حصر دقيق للاحتياجات من العمالة حسب الهيكل المهني مقارنة بالمتاح الفعلي من هذا الهيكل، وهو أمر لا بد منه لتحديد الفائض أو العجز في كل مهنة وتمكين الجهات القائمة من التدريب على وضع البرامج الملائمة لسد هذا العجز وتمكين المخطط من ضبط تيار الهجرة لصالح تحقيق النشاط الاقتصادي المستهدف.

(ج) تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة الطاقة الاستيعابية:

أشرنا من قبل الى تكلفة تنويع الاقتصاد الكويتي وزيادة طاقته الاستيعابية ووجدنا أنها تقتضي انفاقاً سنوياً يقدر بنحو (٣٦٥) مليار دينار كويتي أو (١٢) مليار دولار سنوياً لمدة عشر سنوات، وعندها تبلغ قيمة الناتج القومي (١٢٦٨) مليار دينار أو ما يعادل (٤٣٦٨) مليار دولار امريكي بأسعار عام ١٩٩٠.

ولا شك أن الدمار الذي لحق بالكويت يعتبر فاجعة اقتصادية بكل المقاييس ذلك لأننا لو قمنا باعادة حساب الخسائر التي مني بها الاقتصاد الكويتي لوجدناها في حدها الأدنى تتمثل في نحو (١٣٤٦٥) مليار دولار تفاصيلها على النحو التالي:

١ - قيمة رأس المال الذي تم تدميره في القطاعات غير النفطية ويمكن تقديره على النحو التالي:

قيمة معامل رأس المال الانتاج قيمة الناتج غير النفطي ٩٠/٨٩

$$= ٤٦٥ \times ٢٤٣٣ \text{ مليون دينار}$$

$$= ١٠٩٤٨٦٥ \text{ مليون دينار كويتي}$$

= ٣٧٤٩٨ مليون دولار أمريكي

- ٢ - ٣٠ مليار دولار تكاليف اعادة الحياة الاقتصادية.
- ٣ - ٢٥ مليار دولار نصف تكاليف حرب تحرير الكويت.
- ٤ - ٣٢ مليار دولار تمثل الناتج المحلي الاجمالي الضائع خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩١^(*).

وبذلك تتفوق اجمالي الخسائر على اجمالي الموجودات الخارجية الكويتية الحكومية والخاصة والتي قدرت من قبل بنحو (١٠٤٠٣) مليار دولار، حيث تبلغ جملة الخسائر/جملة الموجودات نحو ١٢٩٪.

ولا يمكن تصور أن الكويت يمكن أن تضحي باستثماراتها الخارجية في سبيل تغطية هذه الخسائر اللهم الا بالجزء المتمثل في الأصول السائلة للاحتياطي العام والذي قدرته الدراسة في الفصل الثالث بنحو (١٤٠٨) مليون دينار يعادل (٤٨٢٢٠٤) مليون دولار، عام ١٩٩٠ وبذلك فإن المتوقع أن تلجأ الكويت ولأول مرة للاقتراض الخارجي الكثيف لعدة سنوات قادمة. وتؤكد هذه الحقيقة أن عملية تنويع القاعدة الانتاجية وتوسيع الطاقة الاستيعابية التي تطالب بها هذه الدراسة ترسيخاً لمبدأ المجتمع المنتج بعد درس المحنة هو تحد تحسمه الارادة الوطنية في التغيير والازدهار، ولن تكون متغيراً تابعاً للكلفة المالية وحسب. وينبغي تركيز الاستثمارات انسجماً مع الاطار المجتمعي المستهدف في الآتي:

- المشروعات التي تلي تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، والارتقاء بالقدرات التدريبية والمهارات الفنية والادارية والعلمية والتقنية.

- تحقيق الاستفادة القصوى من الوفورات الاقتصادية للاستثمارات الخارجية

(*) قدر الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٠ بنحو (٦٢٢٠) مليون دينار تعادل (٢١٠٣) مليار دولار على اساس سعر صرف قدره (٣٠٤٢٥) دولار للعام ١٩٩٠. وقد بلغ ناتج النفط الخام (٣١٩٣) مليون دينار تعادل (١٠٠٤) مليار دولار والصناعات النفطية نحو (٣٥٧) مليون دينار تعادل (١٠٢) مليار دولار في ذلك العام. استناداً لتقديرات الادارة الاقتصادية للمتغيرات الاقتصادية للعام ١٩٩٠.

سواء في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات أو دعم الجهاز الانتاجي المحلي تقنياً.

- زيادة العمق العربي والدولي لطاقة الاستيعاب المحلية.
- الحفاظ على أهداف تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل الوطنية وذلك بالتركيز على المشروعات كثيفة رأس المال والتقنية وعالية الامكانيات التدريبية.

٢ - المهام والقضايا المستجدة بعد التحرير:

لقد رتب الاحتلال العراقي والتحرير أعباء جساماً على الأجهزة التخطيطية الكويتية، كما برزت الأولويات لعدد من القضايا التخطيطية والائتمانية يمكن لنا حصرها في التالي:

(١) تحديد الدروس المستفادة من الكارثة:

يتمثل الهدف من تحديد دروس المحنة في كافة المجالات والقضايا المحلية والدولية للكويت في ترشيد القرارات المتعلقة بالتعامل مع هذه الجوانب على مختلف المستويات. والاستفادة من هذه الدروس في اعادة تقدير بعض أهداف المجتمع ووسائل تحقيقها. وبالطبع سوف يكون على الأجهزة التخطيطية قيادة العمل الجماعي في تحديد هذه الدروس على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) تعديل مشروعات الخطط الائتمانية الكلية والقطاعية:

ويمكن تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا التعديل المتوقع في الآتي:

- الامكانيات والقيود المستجدة محلياً وعربياً ودولياً.
- التقدير الأمثل للخسائر المادية في الجهاز الانتاجي والقوى البشرية.
- نتائج تنفيذ خطة الطوارئ واعادة التعمير.
- الدروس المستفادة من العدوان العراقي وحرب التحرير.
- الطاقة الاستيعابية الممكنة والملائمة للتغيرات المستهدفة في التركيبة السكانية وقوة العمل.

ويبدأ التعديل انطلاقاً من استراتيجية التنمية بعيدة المدى، ثم الخطة طويلة الأجل، فالخطة المتوسطة والخطط القطاعية والسنوية.

(٣) استعادة ثقة أفراد المجتمع بالمستقبل:

وتكمن أهمية استعادة الثقة في المستقبل في توفير الطمأنينة والاستقرار لدى رجال الأعمال والقطاع الخاص فتكون الأولوية لديهم هي الاستثمار داخل الاقتصاد المحلي كما تتضمن ترسيخ الانتماء للكويت كبلد عربي مستقل يرتبط مصيره بقضايا أمتة العربية والإسلامية، ان ذلك كله سوف يساعد على زيادة التحدي لدى المجتمع في مواصلة الاسهام بدوره الفاعل في المجتمع العربي والإسلامي والدولي. فالقضية الملحة الآن تتمثل في منع مآسي العدوان الأحمق أن تؤثر على الانتماء العربي والقومي الذي هو خصيصة أصيلة في المجتمع الكويتي.

(٤) استعادة الحياة الاقتصادية السائدة قبل وقوع العدوان:

لا شك أن ممارسات العدوان وعمليات التحرير قد أدت الى توقف الحياة الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، فضلاً عن تلك الخسائر التي لحقت بقطاعات البنية الأساسية. وتقتضي إعادة الحياة الى النشاط الاقتصادي عمليتين متكاملتين: الأولى هي عملية التهيئة ممثلة في إعادة بناء واصلاح ما خربته الحرب، والثانية هي تشغيل عناصر الانتاج المتطلبة في الأنشطة المختلفة بعد إعادة بنائها واصلاح ما خرب من التكوينات الرأسمالية بها. ان أهم مشكلة من المشكلات التي ستعترض عملية استعادة الحياة الاقتصادية الى وضعها السابق هي مشكلة التمويل. ولمواجهة هذه المشكلة لا يجب الاقتصار على القروض الخارجية بل يجب بالاضافة الى ذلك إعمال أدوات السياستين المالية والنقدية تجاه التمويل بالدين العام المحلي وتطبيق الأدوات المالية غير التقليدية في الاقتصاد الكويتي لتأكيد المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والمؤسسات وحشد المدخرات الوطنية الخاصة وتنشيط السوق المالية.

(٥) صيانة الموارد البيئية ومحاصرة التلوث:

تقتضي عملية التنمية الشاملة للمجتمع تحقيق التوازن البيئي وتضمين السياسات البيئية في جملة السياسات الانمائية اقتصادية واجتماعية باعتبار أن علاقة البيئة بالانسان هي علاقة متبادلة الأثر والتأثير^(٢٥). والواقع أنه بعد قيام النظام العراقي باحراق آبار النفط في الكويت تحولت المشكلة البيئية في الكويت الى مشكلة سياسية وتخطيطية في آن واحد. وعلى هذا ينبغي أن يدخل التعامل مع البيئة في إطار جماعي تنصرف مهمته الأولى الى التخلص من حرائق النفط ووقف تلوث المياه وانتزاع الألغام من البحر والبر والمباني.^(٢٦)

وعلى مستوى التخطيط الوطني فينبغي أن يقوم الاهتمام بحفظ البيئة على الركائز التالية:

- التشريع البيئي المتكامل.
- استكمال الركن المؤسسي للبيئة وتحديد علاقته بأجهزة التخطيط والمتابعة.
- تفصيل السياسات البيئية على مستوى قطاعي وعلى مستوى الوحدة الانتاجية والاجتماعية.
- ربط البيئة بنظام التعليم والبحث العلمي والاهتمام بالتربية البيئية.
- ترسيخ الوعي البيئي بأضرار التلوث وصيانة البيئة وذلك من خلال سياسة إعلامية بيئية متكاملة^(٢٦).
- تعزيز التعاون البيئي عربياً ودولياً.

ذكر تقرير الأمم المتحدة الصادر بعد التحرير أن الألغام والذخائر غير المتفجرة تشكل معاً خطراً قد يكون مستديماً على بيئة الكويت وأمن شعبه ورفاهه وقد زرعت الألغام المضادة للأفراد والدبابات على طول السواحل الكويتية كما زرعت حقول الألغام داخل المدن وبين المناطق السكنية والجزر وقدرت البعثة كثافة الألغام بـ ٢ الى ٦ ألغام في كل متر مربع أنظر:

الأمم المتحدة: الكويت، تقرير الى الأمين العام، مصدر سابق ص ٣٣ - ٣٥.

جدول رقم (٢٠ - ٤)
تقديرات العرض والطلب العالمي وأسعار النفط
خلال الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٩	البيانات
٢٨١٥	٢٣١٥	١٨١٣	١٧١٣	معدل سعر سلة نفوط الأوبك (دولار للبرميل)
٥٨١٦	٥٦١٦	٥٣١٣	٥٢١٠	الطلب العالمي (باستثناء الدول ذات الإقتصاد الموجه مليون برميل/يومياً)
٢٠١٢	١٩١٨	١٩١٣	١٩١٢	أمريكا الشمالية
١٣١٨	١٣١٦	١٢١٨	١٢١٥	أوروبا الشمالية
٦١٨	٦١٦	٦١٣	٥١٨	أوروبا الغربية
١٣١٣	١٢١٣	١٠١٩	١٠١٧	منطقة الباسفيكي
٤١٥	٤١٢	٤١٠	٣١٨	الدول النامية
٢٥١٨	٢٧١٧	٢٨١٩	٢٨١٧	دول الأوبك
٧١٦	٨١٠	٩١١	٩١٣	العرض من خارج دول الأوبك (مليون برميل)
٢١٠	٢١٢	٢١١	٢١٠	الولايات المتحدة
١١٨	٢١٣	٢١٣	٢١٠	كندا
١١٣	١١٥	١١٦	١١٦	بريطانيا
١١٣	١١٤	١١٠	١١٠	النرويج
٨١٧	٨١٩	٨١٠	٧١٩	بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الأخرى
٢١٤	٢١٨	٢١٩	٢١٩	باقي الدول النامية
١١٧	١١٦	١١٩	٢١٠	المكسيك
٣٢١٨	٢٨١٩	٢٥١٢	٢٤١٣	صافي صادرات دول الكتلة الشرقية
١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	الطلب على نفط أوبك والتغيرات في المخزون
٣٠١٩	٢٧١٠	٢٣١٣	٢١١٩	سوائل الغاز الطبيعي
%٥٣	%٤٨	%٤٤	%٤٤	إنتاج الأوبك من النفط الخام
٣٨١٨	٣٣١٤	٢٨١٤	٢٧١٣	حصة الأوبك من السوق العالمية
%٨٠	%٨١	%٨٢	%٨٠	الطاقة الإنتاجية للأوبك (مليون برميل يومياً)
				الإنتاج كنسبة مئوية من الطاقة الإنتاجية

المصدر: نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، المجلد رقم (٥) أبريل ١٩٩٠، ص

(٦) المسئوليات الجديدة تجاه القطاع الخاص:

انطلاقاً من الدور المنوط بالقطاع الخاص في بناء المجتمع المنتج في المرحلة المقبلة يمكن اعتبار الجوانب التالية أهم الاسهامات الممكنة في دعم القطاع الخاص:

(١) اتباع نمط من التخصيصية يكون بديلاً للتوجهات القديمة المتعلقة بتخصيص بعض بنود الانفاق العام ينصب أساساً على عملية اقامة المجتمع المنتج^(٢٧). ونقترح أن يتضمن هذا النمط من التخصيصية مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في إنشاء مشروعات انتاجية سلعية وخدمية قائمة على دراسات دقيقة للتكلفة والعائد الاجتماعي وبيع هذه المشروعات للقطاع الخاص بعد أن يتأكد نجاحها وقدرتها على الاستمرار.

(٢) اضطلاع أجهزة التخطيط بمجموعة من الاسهامات التي من شأنها زيادة قدرة القطاع الخاص على تنفيذ الفرص الاستثمارية المتاحة وعوامل النجاح لمشروعاته القائمة وأهم هذه الاسهامات.

- مساعدة القطاع الخاص في تكوين الطاقات البشرية المدربة من خلال المساعدة في تصميم البرامج التدريبية وتوفير المعلومات الضرورية عن سوق العمل.

- توفير المعلومات الأساسية عن الأسواق العربية والدولية وذلك لترشيد القرار المتعلق بالاستثمار والانتاج والتسويق.

- الكشف عن فرص الاستثمار محلياً وتزويد القطاع الخاص بمعايير التكلفة والعائد من تنفيذ هذه الفرص.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أضفنا الى هذه الدراسة ملحقاً للتخصيصية يتناول الاطار المفاهيمي والتطبيقي لها في الاقتصاد الكويتي حتى يمكن توضيح الجوانب العلمية لاجراءاتها وكيفية بلوغ الجدوى الاقتصادية والاجتماعية منها في هذه المرحلة.

٧ - إعادة بناء قاعدة المعلومات والبيانات:

نظراً لعملية النهب التي تعرضت لها قاعدة البيانات والمعلومات التخطيطية الكويتية وتدمير غرف المعلومات الأخرى في كافة أجهزة مؤسسات الدولة فسوف يكون على وزارة التخطيط في المرحلة المقبلة إعادة بناء قاعدة للبيانات والاحصاءات التخطيطية في أقصر فترة ممكنة. ويقتضي ذلك شحذ الجهود المعلوماتية من كافة الأجهزة المحلية والاستعانة أيضاً ببعض المنظمات الخارجية دولية أو قطرية. حتى تستجيب هذه القاعدة مع الاحتياجات التخطيطية الملحة.

- قضايا ذات أبعاد محلية/خارجية:

من أهم القضايا ذات المحاور المتعددة والتي يجب أن تحظى باهتمام الجهود التخطيطية استثماراً لظروف المحنة التي تعرضت لها الكويت تلك القضايا ذات الأبعاد المشتركة محلياً وعربياً ودولياً، وتمثل في قضية الاستثمار الخارجي، الثروة النفطية، والأمن العربي والتكامل العربي.

(١) مقتضيات الاستثمارات الخارجية:

تبين أثناء فترة الاحتلال أن الاقتصاد الخارجي للكويت ممثلاً في الاستثمارات الخارجية (بعد توقف تصدير النفط) كانت درعاً مادياً قوياً مكن الكويت من الصمود طوال فترة الاحتلال، فاستخدم جانب من هذه الاستثمارات في عملية تمويل اعاشة الكويتيين خارج وطنهم، تمويل عمليات المقاومة الداخلية والخارجية، فضلاً عن تمويل المجهود الحربي في عملية تحرير الكويت. وقد تأكدت بذلك تلك النظرة الحكيمة للكويت حينما قامت بتكوين احتياطي الأجيال القادمة أثر ارتفاع أسعار النفط في السبعينات. كما لمس القطاع الخاص الكويتي الأهمية الفائقة للاستثمار خارج الوطن. وبعد خروج الاقتصاد الكويتي من المعركة احتفظت العملة الوطنية بقيمتها المرتفعة التي كانت سائدة قبل وقوع العدوان وهو أمر قلما يحدث مع الاقتصاديات الأخرى حتى ولو كانت لدول متقدمة صناعياً.

والواقع أن رؤية المخطط تجاه ازدياد أهمية الاستثمار الخارجي ينبغي أن

تكون ذات شقين. فينصرف الأول الى محاولة تعظيم عائد الاستثمارات استفادة بالظروف والمتغيرات المستجدة في النظام الاقتصادي العالمي وتحقيق التوزيع الجغرافي الأمثل من زاوية تحقيق العائد والأمان لهذه الاستثمارات. أما الشق الثاني فينصرف الى عملية الاستفادة من الفائض الاستثماري في دعم التنمية المحلية الاقتصادية والتقنية ووضع السياسات التي تكفل للاستثمارات الخارجية الخاصة أداء نفس الدور ذلك أن ما تعرضت له الكويت هو حالة استثنائية، والتحدي الحقيقي للقطاع الخاص يكمن في المساهمة الفاعلة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتطويره وضخ المدخرات الوطنية في قطاعاته المختلفة. وقد يكون من الضروري أن يجد هذا المطلب ترجمة له ليس فقط في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولكن في السياسات الاعلامية أيضاً.

(٢) استراتيجية بديلة للثروة النفطية:

يمكن القول ان احتلال النظام العراقي للكويت يمثل بداية حقبة الالتهام الدولي للعرب، فبعد فورة اسعار النفط الأولى قدمت الدول الصناعية المتقدمة للعرب كافة الوسائل التي من شأنها ترسيخ انماط الاستهلاك المبدد للموارد وكل فرص التبعية للسوق العالمية. ومع دخول العالم الى حقبة ما قبل انهاء عصر النفط فقد قدم النظام العراقي لهذه الدول الفرصة الذهبية لالتهام العرب ثروة وتراثاً. ويتوقع ان تعمل الدول الصناعية الغربية على استنزاف النفط العربي في هذه المرحلة بكافة الوسائل فإذا نجحت في ذلك فسوف يجرد العرب من أهم مورد استراتيجي. قد يكون هو احدى الدعامات الأساسية لابرار موقعهم في خريطة العالم الجديد^(٢٨).

ولقد أبرزت الدراسة الأهمية المتزايدة للنفط عربياً وعالمياً وأنه كان واحداً من الأسباب التي أدت الى وقوع الكارثة العربية الراهنة. وكما تشير البيانات المتاحة عن سوق النفط اتجاه الأسعار للتزايد المستمر خلال العقد الحالي واستمرار الزيادة في الطلب على النفط العربي وخاصة النفط الخليجي منه، فتبين من الجدول رقم (٢٠ - ٤) ان الطلب العالمي على النفط سيزداد من نحو (٥٢)

مليون برميل يومياً عام ١٩٨٩ الى نحو (٥٩) مليون برميل تقريباً عام ٢٠٠٠ ونسبة زيادة قدرها ١٠٣٪ سنوياً. أما الطلب على نفط الاوبك فسوف يزداد من ٢٤١٣٪ مليون برميل الى (٣٢) مليون برميل تقريباً بين هاتين السنتين ونسبة زيادة قدرها ٣١٪ سنوياً. وفي عام ١٩٩٥ سوف تبلغ حصة الاوبك من انتاج النفط الخام (٢٧) مليون برميل يومياً تشكل ٤٨٪ من جملة السوق العالمية تزداد هذه النسبة الى ٥٣٪ بارتفاع الانتاج الى نحو (٣١) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠.

ويشير الجدول الى استمرار تراجع العرض من خارج دول اوبك من نحو (٢٩) مليون برميل عام ١٩٩٠ الى (٢٥١٨) مليون برميل عام ٢٠٠٠، وخلاصة هذا التطور هو ان العقد الحالي سوف يشهد اهتماماً عالمياً أكبر على النفط العربي، الأمر الذي ينبغي على الدول العربية النفطية مجتمعة تعاوناً مع بقية الدول العربية في تبني استراتيجية نفطية بديلة تكمن في تحسين القدرة التفاوضية العربية وتيسر على العرب شروط التجارة الدولية وخاصة في مجالات التقانة والمعلومات والسلع الرأسمالية، وتقتصر ان تكون عناصر هذه الاستراتيجية ممثلة في الآتي:

- ضرورة الاستمساك بالثروة النفطية فهي ثروة قابلة للنفاذ وهي مصدر مرتقب للقوة الاقتصادية والمالية للدول النفطية والعربية.
- ضرورة البدء في الاستثمار في انتاج بدائل الطاقة محلياً وعربياً تحسباً لعصر النضوب النفطي أو عالم ما بعد النفط.
- الاستثمار في تنمية مصادر المياه العربية واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة في البلدان العربية المختلفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي من الغذاء.
- ضرورة اعادة النظر في طريقة تدوير الفوائض النفطية المستقبلية والحالية بما يخدم قضايا التنمية المحلية والعربية ويعمل على تحقيق الأمان للاستثمار العربي عن طريق التنويع الجغرافي لاستخدامات هذه الفوائض.
- استخدام الثروة النفطية كمستلزمات انتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية المحلية

والاستفادة من الثروة التقنية الحادثة في مجال انتاج الخامات المتطورة اعتماداً على البتروكيماويات.

– توحيد السياسات النفطية العربية كجزء من السياسات التجارية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة.

(٣) استراتيجية أمنية عربية موحدة:

من أهم أهداف الاستراتيجية الأمنية العربية المقترحة توفير القدرة الجماعية العربية واحترام كل قطر عربي لسيادة واستقلالية الأقطار الشقيقة الأخرى. واعتباراً لما حدث ينبغي توفير الوسائل الجماعية العربية المانعة لتكرار أي عدوان من جانب شقيق على شقيقه، وتوفير الاعتماد الجماعي العربي على الذات في حماية الثروات العربية – وقد يكون انشاء محكمة عدل عربية المقترح من الجامعة العربية في هذه الآونة هو بداية للجهود الجادة في هذا السبيل. ونقطة البداية هو عدم النظر الى نظام عربي متسلط على أنه ممثل للنظام العربي كله فالأنظمة المتسلطة هي الى زوال.

(٤) مشروع تكاملي عربي جديد:

من أهم التحديات الانمائية العربية التي برزت بصورة أكثر إلحاحاً بعد حرب تحرير الكويت هو ضرورة تبني مشروع تكاملي عربي افتقد في المراحل الانمائية العربية السابقة يقوم على منطلق تخطيطي في الجانب الاقتصادي والمالي والانساني. وتتمثل أهدافه في تخليص الجماهير العربية من مشاعر الاحباط واليأس من البقاء في مصيدة التبعية المالية والتكنولوجية والغذائية للسوق العالمية. ويحقق للوطن العربي موقعاً يليق به في النظام العالمي الجديد. انه تحدى للبقاء في ركب التطور العلمي والتقني العالمي ونبد التذيل المهين في موكب المتقدمين.

ولعل انشاء الصندوق العربي للتكامل والأجيال القادمة الذي اقترحه الكاتب لمواجهة الفجوات المتعددة التي يعانيها العرب استناداً للمعايير والضمانات التي طرحتها الدراسة ربما تكون أول خطوة في السعي الى انجاز مثل هذا المشروع.

وما يود الباحث أن يطالب به في ختام هذه الدراسة هو ضرورة توجيه العمل العربي المشترك في هذه الآونة نحو إزالة آثار كارثة احتلال الكويت تجنباً للانقسامات العربية في ظل نظام عالمي برزت فيه التكتلات الاقليمية القائمة على المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة. ان تحقيق هذا المطلب ليس بمستعص على العرب اذا استنفر كل ما يجمع الشعوب العربية من أواصر الدم والجوار واللغة والتراث فضلاً عن القضايا المصيرية المشتركة، وأن يتهياً العرب لدخول القرن الواحد والعشرين متضامنين متوحدين قادرين على صيانة حضارتهم وتعزيز دورهم ومكانتهم غير متفرقين قلوبهم شتى لايقوون على شيء في عالم لا يعبأ بالضعفاء.

ان واجب المفكرين العرب في هذه الآونة تفجير صحوة عربية تمكن من رأب الصدع وتضميد جروح نازفة ولملمة شمل عربي يتبعثر وإلا سيكون الهوان قريناً لأمة أبي الله إلا أن تكون خير امة أخرجت للناس.

وفي النهاية فان الدرس الشامل الذي يمكن الخروج به من محنة العدوان العراقي الغاشم يمثل في ضرورة التغيير على المستوى المحلي والعربي، فعلى المستوى المحلي لا يمكن تخيل أن عناصر المسيرة الانمائية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية السابقة على وقوع العدوان يمكن أن تعود مرة أخرى في فترة ما بعد التحرير. والتغيير المطلوب هو تغيير أنماط الانفاق والكسب وأنماط التشغيل وأنماط المشاركة بما يرقى بالمسؤولية الفردية والجماعية ويعمل على إعادة بناء المجتمع انساناً واقتصاداً.

وعلى المستوى الخارجي تبرز ضرورة الاستفادة بمتغيرات النظام العالمي لتعظيم عائد الثروة الوطنية ودعم السبل المؤدية الى تنمية عربية شاملة، وتكامل خليجي وعربي فعال يكون له وزنه وبأسه في عصر التكتلات.

هوامش الفصل الرابع

- (١) انظر: محمد أحمد سيد أحمد: «حول اشكالية النظام الدولي الجديد»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، أبريل ١٩٩١، صـ (٢٦).
- (٢) المصدر السابق مباشرة، صـ (٢٦).
- (٣) لقد أطلق الدكتور محمود عبد الفضيل على هذا الواقع تعبير الاقتصاد السياسي لليأس مشيراً الى حالة التردّي التي تشهدها الجماهير العربية في جوانب المعيشة والكسب وسوء التوزيع وشيوع انماط الاستهلاك الغربي، وتبديد الموارد... الخ.
- انظر: د. محمود عبد الفضيل: «هوامش على دفتر نكسة حرب الخليج»، مجلة المستقبل العربي العدد (١٥١)، سبتمبر ١٩٩١، صـ (١١٥).
- (٤) ويرى الدكتور محمد محمود الامام ان ما حدث وما يحدث من مؤثرات في العلاقات العربية هو نتاج طبيعي لما فرضته الدول النفطية من تقسيم على الوطن العربي وما حددته لنفسها من دور محدد في القضايا القومية وهو دور الممول فظهرت تقسيمات كثيرة منها المال ودول الرجال، ودول الثروة ودول الثروة، دول الفائض ودول العجز، دول النفط ودول القحط. ويقول: إذا كان أصحاب المال قد أصروا على هذا التصنيف، فعليهم أن يجنوا ثمار ما غرسوا، انظر:
- د. محمد محمود الامام: «حول مقولة توزيع الثروة العربية»، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية الذي ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، خلال الفترة (١-٣ ديسمبر ١٩٩٠)، صـ (٦).
- (٥) انظر دراسة الكونغرس الامريكى عام ١٩٧٥ في:
- امريكا تغزو الخليج، دراسات الكونغرس الامريكى، ترجمة وجيه راضي، سيناء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى (١٩٩١)، صـ (١٥).
- (٦) انظر تحليلاً مفصلاً في:
- عبد الرزاق الفارس: «أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٤٥)، مارس ١٩٩١، صـ (٣٧).
- (٧) امريكا تغزو الخليج، مصدر سابق، صـ (١٢٩).
- (٨) تقرير الكونغرس الامريكى: الجغرافيا السياسية للنفط، ترجمة علي فهمي، سيناء للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١، صـ (٦٢).
- (٩) المصدر السابق مباشرة، صـ صـ (١٠١ - ١٠٣ - ١٠٧ - ١١٤).
- (١٠) انظر تفصيلاً في:
- قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكى في الخليج، تقرير خاص اعده جيفري ريكورد، ترجمة عبد الهادي ناصف، دار الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣، صـ (٢٥).

(١١) انظر:

جون بولوك: الخليج، ترجمة داهام موسى العطاونة، د.أ. بيكيكتشن، لندن، ١٩٨٨، ص (٢١٤ - ٢١٨).

والمرجع كما هو صادر بالأجنبية:

(John Bulloch: The Gulf, D.A. London, 1988).

(١٢) د. حسين طه الفقير: تحليل خطاب جيمسي شل سينغر امام مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر والذي عقد في مدينة مونتريال بمقاطعة كيويك، كندا في يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩، (غير منشور) وزارة التخطيط. الكويت ١٩٩٠، ص (٨ - ١٠).

(١٣) يقول شل سينغر: ان للولايات المتحدة أفضالاً على منظمة أويك ممثلة في مساعدتها في التخلص من الفائض النفطي وتحقيق استقرار السوق بفضل وارداتها المتزايدة.. وبرغم التصريحات الأمريكية التي تصف كارتل أويك بالنذالة الا أن الأفعال أبلغ من الأقوال، والصديق وقت الضيق، وأمريكا كانت الصديق.. هذا الصديق الذي سيتعرض لضائقة في الصرف الاجنبي تعادل ١٠٠ مليار دولار في منتصف التسعينات بسبب مدفوعات النفط، وهو ما سيحد من قوة الاقتصاد الأمريكي ومن قوة وضع أمريكا السياسي الطبيعي، المصدر السابق مباشرة، ص (١١ - ١٢).

(١٤) وصفاً لسمات هذه المرحلة التي ابتدأها صدام حسين بغزو الكويت يصدق قول الدكتور عثمان محمد عثمان: ان هذه الغزوة قد أدت الى وقوع متغيرين ستكون لهما أبعاد الآثار هما: (أ) التحول من استخدام النفط في الحرب على التخلف والتبعية الى الحرب من اجل النفط. (ب) التحول من تدوير الفوائض الى تدويل المواقع النفطية، انظر:

د. عثمان محمد عثمان: «الابعاد الاقتصادية لأزمة الخليج، بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربي»، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية، مصدر سابق، ص (٩).
(١٥) انظر: أ.ح. مراد ابراهيم الدسوقي: «عاصفة الصحراء، الدروس والتائج»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١، ص (٢٢ - ٢٦).

(١٦) أن أخطر هذه العوامل ليس هو حالة الانقسام في المواقف وتباين الاتجاهات، ولكنه هو تشوه العقل العربي الذي يعوق تحديد سبل الخروج من المشكلات الراهنة ويتجسد في ضلالة الارادة أو افتقادها وقلة المقدرة والحيلة لتغيير الواقع المتردي.. قارن مع:

د. شكري محمد عياد: «القفز على الأشواك: هذا الكلام عن العقل العربي»، منشور من مجلة الهلال عدد مارس ١٩٩١، ص (٨ - ١٤).

(١٧) انظر تلك القضايا النظرية في:

د. مصطفى كامل السيد: «الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية»، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية مصدر سابق، ص (٢ - ٦).

(١٨) مصادرتنا في ذلك:

١ - وزارة التخطيط، دولة الكويت: مشروع الخطة طويلة الاجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥) الكويت، يناير ١٩٩٠.

٢ - وزارة التخطيط، دولة الكويت: غايات التنمية بعيدة المدى للمجتمع الكويتي، يناير ١٩٨٩.

٣ - استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، الكويت ديسمبر ١٩٨٩.

(١٩) مصادرها في ذلك:

١ - وزارة التخطيط، دولة الكويت: تصورات حول الاهداف والسياسات العامة للخطة الانمائية (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤)، سبتمبر ١٩٨٩.

٢ - وزارة التخطيط، دولة الكويت: مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ - ٩٥/٩٤) الكويت، ١٩٩٠.

٣ - د. عبد الهادي العوضي: «بناء الانسان الكويتي»، مصدر سابق، ص (١٢ - ١٥).
(٢٠) نشأت فئة «البدون»، نتيجة اخفاء عديد من أبناء البوادي القريبة من الكويت هوياتهم الأصلية طمعاً في الحصول على الجنسية الكويتية لما توفره من امتيازات مادية في الكويت. وهؤلاء منهم المهندس والطبيب والمدرس، وأغلبهم تعلم في الكويت ومنهم الخبرات التي حصلت على تعليم فوق الجامعي في بلدان أخرى فضلاً عن الكثيرين منهم الذين يعملون في الجيش والشرطة، وهناك اتجاهات حالية لحل مشكلة التجنيس لدى هذه الفئة من المجتمع السكاني الكويتي التي يقدر عددهم بنحو (٢٠٠) ألف مواطن، انظر:

حسين عبد الرحمن وآخرين: «قضية الجنسية في العالم العربي» تحقيق منشور في مجلة المجلة، العدد (٦٠٥) سبتمبر/أيلول ١٩٩١، ص (١٦، ١٩)

(٢١) وهنا نجد المفكر الكبير الدكتور حامد عمار وقد نبذ مفهوم تنمية الموارد البشرية باعتبار أن هذه المقولة تستند الى الفكر الكلاسيكي التجريدي الذي ركز على الانسان من حيث كونه كائناً اقتصادياً وحسب. والواقع أن الانسان الاقتصادي كان قد ابتدعه ريكاردو (David Ricardo) للتغلب على مختلف الصعاب التي تعترض تحليل البواعث على النشاط الاقتصادي وذلك بتجنب تباين الدوافع التي تسيطر على الأفراد كالعواطف والمشاعر والأحاسيس والتي تعبت بوجود الفرد وتسيطر على نشاطه. فالإنسان الاقتصادي هو انسان عقلاني لا تحكمه الا المصلحة الذاتية مجسمة في تحقيق أكبر منفعة بأقل جهد، ومن ثم لا يجوز في تنمية البشر اعتبار الإنسان هو الانسان الاقتصادي أو مورد انتاجي يتساوى مع رأس المال أو الأرض.. وهو أصلاً صانع التنمية وهدفها في آن واحد. عن فلسفة الإنسان الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي، انظر تفصيلاً رائعاً في:

أ - وهيب مسيحة: فلسفة الاقتصاد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص (١٧ - ١٩).

(٢٢) د. حامد عمار: «العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية»، بحث منشور في تنمية الموارد البشرية بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧، دار الرازي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص (١٠٩ - ١١١، ١٥٠ - ١٥١).

(٢٣) ومن الضروري في عملية اكساب المعرفة استكشاف وتقييم العوامل الثقافية التي تؤثر في التنمية

البشرية والتي هي إحدى ركائز التنمية الشاملة، انظر:
د. مهدي المنجرة: «الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية»، بحث منشور في المصدر السابق
مباشرة، صـ (٢٨٠).

(٢٤) قارن:

Christopher Dougherty: The cost - Effectiveness of National Training System, in
Developing Countries, Population and Human Resources Department.
The World Bank, Working Papers (171), March, 1989, pp. 21-32.

(٢٥) أنظر في ذلك:

١ - د. وفاء احمد عبدالله: نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي. تعمل على تحقيق
التوازن البيئي كمعيار للتنمية المتواصلة، مذكرة خارجية رقم (١٤٨٤)، معهد التخطيط
القومي ١٩٨٨ ص (١٢ - ١٣).

٢ - د. عيون عبد القادر مطاوع: قضايا البيئة والتنمية في مصر، التلوث البيئي من خلال مناقشات
ممثلي الأمة في مجلس الشعب، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر، دراسة رقم (٩)
القاهرة ١٩٨٩ ص (٢ - ٣).

٣ - يعرف الدكتور مجدي علام: الاعلام البيئي بأنه ذلك الاعلام الذي يسعى لتحقيق اغراض حماية
البيئة من خلال خطة اعلامية موضوعة على اسس علمية سليمة تستخدم فيها كافة وسائل الاعلام
وتخاطب مجموعة معينة من الناس أو عدة مجموعات مستهدفة ويتم اثناء هذه الخطة وبعدها
تقييم لأداء هذه الوسائل ومدى تحقيقها للأهداف البيئية لهذه الخطة.
انظر:

د. مجدي علام: الاعلام البيئي، احدث دراسة حول الانسان ومشكلة البيئة وكيف يكون
الاعلام حلمها، مطابع الاخبار، القاهرة د.ت، صـ (٣٢).

(٢٧) تميزت الميزانية العامة الكويتية بطابع تخصيص للانفاق العام استهدف رفاه المواطن الكويتي من خلال
توفير كافة الخدمات التعليمية والصحية والاسكان ودعم الاستهلاك وانتاج وتتضمن مثل هذا
التخصيص الوسائل الرئيسية لتوزيع الثروة النفطية، وقد نشأ عنه درجة كبيرة من الاعتماد على
هذا الانفاق لدى الأفراد والمؤسسات وتأثرت به معدلات نمو الانتاج غير النفطي ايجاباً وسلباً تأثراً
كبيراً طوال المسيرة التنمائية الكويتية منذ منتصف الستينات وحتى نهاية الثمانينات، انظر في طبيعة
النظام المالي الكويتي كلا من:

١ - د. رياض الشيخ: خصائص نظام الميزانية العامة لدولة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية، ابريل
١٩٧٣، ص (١٢).

٢ - د. زين العابدين: البترول ومعالم النظام المالي في الكويت، جامعة الكويت، الطبعة الأولى
١٩٧٧ ص (٨٩ - ٩١).

(٢٨) الاستراتيجية في تعريف مبسط قدمه (Chandler) في العام ١٩٦٢ هي: الإطار الذي يضم الغايات

والأهداف الأساسية بعيدة المدى ومسارات العمل والتخصيص الضروري للموارد الذي يؤدي الى تحقيق تلك الأهداف، انظر:

Smith: John Grieve: Business Strategy Second Edition, Basil Blackwell Icd. London 1990, P.10.

(٢٩) وذلك بعد أن انتهت فترة التسمين الدولي التي تحدث عنها الدكتور ابراهيم بدران، وكيل وزارة الطاقة الاردنية، مشيراً الى تبعية العرب على الغرب في الحصول على الغذاء ومستلزمات التنمية وتعزيز كل فرص الاستهلاك والتبعية - انظر:

د - ابراهيم بدران: «تطلعات مستقبلية في العمل العربي المشترك» بحث مقدم الى ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الازمة الاقتصادية الدولية، عمان: ٢٦ - ٢٧ / ١٩٨٧/٩، منشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية السنة الثالثة، العدد (٦)، كانون أول/ديسمبر ١٩٨٧ ص (٣٥).

خاتمة ومقترحات

خاتمة ومقترحات

تناولت هذه الدراسة تحليلاً لأهم القضايا الإنمائية للمجتمع الكويتي في منظور تخطيطي وأوضحت أبعاد هذه القضايا محلياً وعربياً ودولياً. كما تناولت تحليلاً لكارثة العدوان العراقي على الكويت وآثارها والمستجدات الإنمائية والتخطيطية لكويت ما بعد التحرير.

ويجدر الآن اختتام فصول هذه الدراسة الأربعة بملخص العناصر الرئيسية للدراسة ممثلة في الآتي:

(١) أبعاد المسيرة الإنمائية الكويتية حتى وقوع العدوان العراقي في الثاني من أغسطس (١٩٩٠).

(٢) العدوان العراقي على الكويت وآثاره.

(٣) الرؤية التخطيطية لمستجدات الكويت الحرة.

أولاً: المسيرة الإنمائية الكويتية والعناصر الحاكمة:

يمكن القول في ضوء ما تم عرضه في فصول هذه الدراسة أن هناك ثلاثة عناصر حاكمة تشكلت بها آليات ووسائل التنمية الكويتية منذ انطلاقتها الأولى في منتصف الخمسينات وحتى حدوث الغزو العراقي الغاشم في الثاني من أغسطس (١٩٩٠)، كما أن هذه العناصر الحاكمة يمكن أن ترد إليها أنماط التنمية الكويتية ونتائجها.

العنصر الأول: الفكر التنموي المتبع:

لقد تبنت الكويت شأنها شأن البلدان النامية الأخرى التي استقلت سياسياً في مطلع الخمسينيات مفهوماً للتنمية يقوم على عملية التحديث التي تستهدف زيادة مستوى المعيشة وتحسين مؤشرات الرفاه في المجتمع والتي تتضمن متوسط الدخل الحقيقي للفرد، والارتقاء بالمستويات الغذائية، والاسكان والرعاية الصحية

والتعليم وغيرها. وكما رأينا في تناول الفصل الأول والثاني أن الكويت قد نجحت في الارتقاء بكافة هذه المؤشرات بفضل الانفاق الحكومي الكثيف الذي اعتمد على المصادر الدخلية والنفطية لدرجة أن كثيراً من هذه المؤشرات يكاد يضاهي تلك المؤشرات المتحققة في البلدان الصناعية المتقدمة.

ورغم ذلك فلم تحقق التنمية في ظل هذا المفهوم قدرة متزايدة على الاختيار(*) الذي يمكن المخطط وصانع القرار من المفاضلة بين أكثر من بديل انمائي، كما لم يتمكن المواطن من الوصول الى مرحلة الاختيار من بين أكثر من نمط للكسب أو الانفاق، ويرجع ذلك لضيق القاعدة الانتاجية المحلية واستمرار البنيان الاقتصادي غير موفر لهذه الامكانية لدى الفرد والدولة على السواء.

العنصر الثاني: القاعدة الموردية الأحادية:

فقد رأينا أن ضيق القاعدة الموردية باستثناء النفط قد جعل عملية التنمية برمتها تستند على نمط ريعي يقوم على تصدير النفط والدخل من الاستثمار الخارجي نظراً للندرة النسبية للموارد الطبيعية الأخرى القادرة على زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية. وقد ساهم الاعتماد على عائدات النفط والدخل الخارجي في رفع متوسط الدخل الفردي الى ما يقرب من ذلك المستوى السائد في الدول الصناعية، رفع المقدرة الادخارية الوطنية، مساعدة الحكومة في تنفيذ برامج الاستثمار الضخمة في البنى الأساسية والخدمات الاجتماعية المختلفة، وقد مكن الفائض الادخاري من ايجاد بناء مؤسس عريض لقطاع المال والمصارف. فضلاً عن تكوين أصول خارجية قاربت عائداتها السنوية أرقام حصيلة الصادرات النفطية في الخمس سنوات السابقة على العدوان العراقي. وقد أوضحت الدراسة أن وجود

(*) يؤكد الدكتور عمرو محي الدين أنه من الضروري في المرحلة القادمة أن تطرح مفاهيم التنمية التقليدية جانباً في الكويت وأن يكون مفهوم التنمية مستنداً الى القدرة على الاختيار المقترن بحرية الاختيار والقدرة على تنفيذه أنظر: د. عمر محي الدين: إعادة تعمير الكويت واستراتيجية التنمية بها في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية، ورقة أولية للمناقشة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر (١٩٩٠) ص (٧).

النفط في الكويت ودول الخليج العربية الأخرى يمكن من اتخاذ سياسات جماعية ازاء استغلاله في توسيع الطاقة الاستيعابية لها عن طريق الاستثمار التقني الكثيف في البتروكيماويات، وفي تحصين قدرتها التفاوضية في عالم التكتلات.

وبالرغم من تلك الايجابيات التي حققها نمط التنمية الربعية في الإقتصاد الكويتي فإن لهذا النمط سلبيات عديدة لعل من أهمها اعتماد المتغيرات الاقتصادية الكلية في حركتها على القطاع النفطي وايراداته من خلال الانفاق الحكومي والدعم. ومن ثم ظل القطاع الخاص لا يساهم الا بدور محدود للغاية في التنمية المحلية سواء في مجالات توليد الدخل المحلي أو في مجالات تشغيل العمالة الوطنية.

أما استمرار ضالة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي فتكاد تكون أهم سلبيات النمط الربعي للتنمية الكويتية حيث لم تستوعب القاعدة الإنتاجية المحلية أكثر من ٢٨٪ من اجمالي الطاقة الادخارية الوطنية. ويترتب على ذلك استمرار الاعتماد المفرط على الاستيراد في تلبية الطلب المحلي استهلاكي واستثماري وانخفاض نسبة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية، وهو ما يترجم في ارتفاع معدل الانكشاف على العالم الخارجي (اجمالي الصادرات والواردات / اجمالي الناتج المحلي $\times 100$). واستمرار تعرض الاقتصاد المحلي ومصادر الدخل الوطني لرياح السوق العالمية كسادها ورواجها.

العنصر الثالث:

يتمثل هذا العنصر في صغر حجم المجتمع السكاني الكويتي بالمقارنة بحجم الجهود الإنمائية والمقدرة الدخلية المتولدة عن النفط وهو ما استوجب اللجوء الى القوى البشرية الوافدة. وقد تسارع استقدام العمالة من الخارج منذ بداية السبعينات بصورة غير منضبطة ساهمت عوامل عديدة فيها، يأتي في مقدمتها عدم توافر مخرجات التعليم والتدريب كما وكيفا مع متطلبات سوق العمل واحتياجات الأنشطة الاقتصادية الفعلية، الاعتماد على بعض أنواع العمالة المنغلقة

التي لا تسهم في تدريب العمالة الوطنية، تفاقم مشكلات الدول المصدرة للعمالة، وانتشار الأنماط الطفيلية في استقدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، والانخفاض النسبي لأجور العمالة الوافدة من جنسيات متعددة وعزوف العمالة الوطنية عن ممارسة الحرف اليدوية والمهنية أو الأنشطة الخاصة، وتفضيل الوظيفة الحكومية. وقد أثر ذلك سلباً على قيمة العمل وساعد على الاستمرار في استقدام العمالة الأجنبية. وكانت محصلة ذلك كله اختلالاً في التركيبة السكانية الكويتية، واختلالاً في قوة العمل الإجمالية يعبر عن نفسه في انخفاض نسبة الكويتيين الى نحو ٢٧٪ في المجتمع السكاني الذي بلغ (٢٠٦٩٠٢) ألف نسمة، ولم تعد المساهمة النسبية للكويتيين ١٤٪ تقريباً من قوة العمل الإجمالية البالغة (٨٨٨٠٦) ألف نسمة في نهاية الثمانينيات.

وقد واكب ذلك معدلات مرتفعة للنمو والاعالة لمجموع السكان غير الكويتيين. ونظراً للتوقعات المتعلقة بزيادة هذا الاختلال وما يتواكب معه من زيادة الظواهر السلبية المشار إليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، فقد اعتبر أن استمرار اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل هو من الأمور التي تهدد التوازن والاستقرار الاجتماعي في الكويت وذلك ما ترجمته الخطط الوطنية في شكل برامج وسياسات لاحداث التوازن السكاني.

ثانياً: نظرة اجمالية الى حقبة الثمانينات:

من الممكن القول أن حقبة الثمانينات كانت حقبة الاحداث الكبرى في النصف الثاني من هذا القرن على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الاقتصادي الكويتي بصفة خاصة. وكان أعظم هذه الأحداث هو العدوان على الكويت ووقوف المجتمع الدولي كله في رده.

(أ) على المستوى الدولي:

شهدت الثمانينات نهاية الحرب الباردة بين القوتين الأعظم واتجه النظام الشيوعي الى الزوال في كافة دول الكومكون. وبسقوط العديد من

الديكتاتوريات العالمية اتجه العالم الى احلال النظم الديمقراطية وترسيخ حقوق الانسان وهو ما ينبىء عن ولادة عالم جديد لم تتحدد معالمه بعد.

ويعتبر الاتجاه نحو التكتل الاقليمي في مناطق العالم المختلفة هو ثاني التحولات التي شهدتها النظام العالمي في هذا العقد، حيث تم الاعلان عن قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ كما تحققت وحدة الألمانيتين عام ١٩٩٠، كما سعت مجموعة دول شرق اسيا الى قيام اتحاد اقليمي لها. وبالإضافة الى تلك التحولات فقد برزت مجموعة تحولات هامة في علاقتها بالتخطيط التنموي أهمها تنامي ثورة المعلومات وانتاج الخامات المتطورة وانفجار الظاهرة المالية الدولية والتحويل الى القطاع الخاص (Privatization) وبروز المشكلة البيئية كمشكلة دولية نتيجة لزيادة التصنيع في العالم واستخدام الطاقة والمواد الكيماوية على نطاق واسع في عمليات الانتاج والاستهلاك.. الخ.

(ب) المستوى الاقليمي:

على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط مثلت الحرب العراقية الايرانية أهم متغيرات المنطقة منذ خريف عام ١٩٧٩ وحتى أغسطس من عام ١٩٨٨ حينما أوقفت هذه الحرب. وقد انعكست آثار هذه الحروب سلباً على الكويت والدول المجاورة ممثلة في الآثار الانكماشية بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد وارتفاع الانفاق العسكري واتباع سياسات تقييدية بهدف ترشيد الانفاق الحكومي. وفضلاً عن ذلك فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً في تلك الفترة بسبب تسابق دول الأوبك في الانتاج وزيادة انتاج النفط من خارج دول أوبك. وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الست بنسبة ٨٤٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧) بسبب انخفاض الصادرات بنسبة ١٤٪، الانفاق الحكومي بنسبة ٦٣٪، والاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة ١٣٪ والاستهلاك النهائي بنسبة ٤٥٪ سنوياً خلال الفترة المشار اليها. وبلغت قيمة العجز الجاري المتوسط نحو (٣) مليارات دولار سنوياً.

وقبل نهاية العقد تأسس اتحادان عربيان جديداً هما اتحاد التعاون العربي

الذي ضم كلا من مصر والأردن والعراق واليمن، واتحاد المغرب العربي الذي ضم كافة دول المغرب العربي، بالإضافة الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي كان قد تأسس في مطلع العقد. وبقيام هذه التكتلات العربية ازدهرت الآمال في مرحلة جديدة تتأكد فيها المساعي العربية لتحقيق تكتل عربي شامل، قادر على مواجهة التكتلات العملاقة التي بدأت تأخذ مكانها في النظام العالمي، وقادر على استرداد الأراضي العربية التي اغتصبها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . ولكن هذه الآمال العربية قد ذبحها العدوان العراقي على الكويت، وحلت محلها انقسامات مشينة في الصف العربي أطالت أمد الاحتلال العراقي للكويت حتى فبراير ١٩٩١، وفي ظل هذه الانقسامات واصرار النظام العراقي على ضم الكويت تمت الاستعانة بقوات التحالف الدولية لإخراج المحتل واستعادة الأرض والشرعية ليشكل هذا الحدث سابقة لم يشهدها التاريخ العربي من قبل.

(ج) على المستوى الكويتي:

شهد الاقتصاد الكويتي في عقد الثمانينات متغيرات متعددة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. كما تميز بجهود واسعة للحكومة الكويتية والاتحادات والمنظمات الشعبية والرسمية في مجالات توفير الاستقرار للجهود الانمائية، ثم توحدت هذه الجهود مجتمعة في مواجهة العدوان العراقي منذ وقوعه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ الذي يمثل العام الأخير من عقد الثمانينات.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقد رصدت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل المحلية والخارجية قد ساهمت في الابقاء على الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الوطني طوال عقد الثمانينات. ومن أهم هذه العوامل وقوع أزمة سوق المناخ في أغسطس ١٩٨٢ واستمرار التوتر في المنطقة بسبب الحرب العراقية الايرانية وانخفاض أسعار النفط الذي مثلت عائداته نحو ٩٠٪ من اجمالي الصادرات، واكثر من نصف الايرادات الحكومية خلال الخمس سنوات السابقة على وقوع العدوان على الكويت.

وقد تمثلت الاتجاهات الانكماشية في وجود عجز في الطلب الكلي عن قوى

العرض الكلي بلغت نسبته ٣٠٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨. وخلال نفس الفترة تراجعت معدلات نمو الاستثمار المحلي وتباطأ نمو الاستهلاك الاجمالي. الأمر الذي انعكس في الأداء القطاعي، فقد تقلصت القيمة المضافة لقطاع التشييد الذي يلعب دوراً رائداً في تنشيط الحركة الاقتصادية، كما كان قطاع الخدمات وقطاع التجارة الخارجية بسبب ظروف المنطقة وآثار أزمة المناخ يعانيان من الاتجاهات الانكماشية، أما القطاع المصرفي فكان أداؤه ضعيفاً بسبب انخفاض الطلب على الائتمان ووجود السيولة المرتفعة، وساهمت أسعار الفائدة العالمية المرتفعة في تدفق الأموال الى الخارج الأمر الذي حدا بالبنك المركزي الى تعديل هيكل أسعار الفائدة للحد من فروق الأسعار في ديسمبر عام ١٩٨٨. وتأثر قطاع الخدمات الحكومية سلباً خلال الثمانينات بسبب زيادة العمالة والأجور وبسبب تذبذب الانفاق الحكومي استجابة مع تذبذب العائدات الحكومية النفطية.

وقد تواءم مع هذه الاتجاهات الانكماشية معدل مرتفع نسبياً لاستخدام العمالة، الأمر الذي لم يكن منسجماً مع أهداف الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩) المتعلقة بتعديل التركيبة السكانية وتركيب قوة العمل، كما لم يكن منسجماً مع مستويات النشاط الاقتصادي، وقد عبر عدم التلاؤم بين المتغيرات عن نفسه في سيادة ظاهرة التضخم الركودي (اتجاهات انكماشية مصحوبة بارتفاع في الأسعار). فخلال النصف الأول من الثمانينات انخفض صافي تصاريح العمل من نحو (٦٤٠٣) ألف تصريح عام ١٩٨٣ الى نحو (٨٠١) آلاف عام ١٩٨٦، وبذلك بلغ المعدل السنوي خلال هذه الفترة (٢٤٠٨) ألف تصريح، وقد ارتفع هذا المعدل الى (١٧٠٧) ألفاً، (٤٨٠٥) ألف عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ على الترتيب قبل أن ينخفض الى (٣٧٠١) ألف تصريح عام ١٩٨٩. وعموماً فقد بلغ معدل التصاريح السنوية نحو (٣٤٠٤) ألف تصريح في النصف الثاني من الثمانينات بزيادة نسبتها ٣٩٪ عن المتوسط في النصف الأول من العقد*.

IMF, Kuwait - Recent Economic

* قارن في ذلك:

Developments, Document of International Monetary Fund, SM/90/73, April 27, 1990. P.64.

وقد واجهت السياسات الاقتصادية العامة آثار أزمة المناخ وتراجع عائدات النفط وتدني مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بمجموعة من الوسائل أهمها شراء الحكومة لجانب من أسهم الشركات والمؤسسات المالية بهدف توفير الاستمرارية والثقة في الجهاز المصرفي. كما استجابت السياسة المالية للمتغيرات المختلفة التي واجهها الاقتصاد الوطني فاتبعت اجراءات ترشيد الانفاق الحكومي وتحسين الكفاءة واجراءات مالية لزيادة الإيرادات من الرسوم وتم اللجوء الى الدين العام المحلي في نوفمبر ١٩٨٧ لتصبح وسيلة هامة في ادارة وتنظيم السيولة المحلية يوماً بيوم.

وعلى قدم وساق عكفت مؤسسات عديدة على دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فقامت غرفة التجارة والصناعة والبنك المركزي بأكثر من دراسة لسبل تنشيط الحركة الاقتصادية في القطاعات المختلفة، كما قام المجلس الاعلى للتخطيط بدراسة موسعة عن الظواهر السلوكية المستجدة في المجتمع الكويتي بفضل اختلال التركيبة السكانية وانفتاح المجتمع على العديد من الثقافات والحضارات بهدف ايجاد السبل الكفيلة بمواجهة الظواهر الاجتماعية السلبية.

وقد اكدت تقارير متابعة الخطة الخمسية الأولى (٨٥/٨٦ - ٨٩/١٩٩٠) أن الاختلالات التي يعاني منها المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، هي اختلالات لا يتم التخلص منها في الأجل القصير أو المتوسط. وبالوصول الى هذه الحقيقة سعت الدولة الى ايجاد نقلة نوعية في الجهود التخطيطية فقام المجلس الاعلى للتخطيط بإعداد استراتيجيات التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت في نهاية عام ١٩٨٩. وقامت وزارة التخطيط في ضوء مبادئ هذه الاستراتيجية بإعداد مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠/٢٠١٥) مستخدمة في ذلك أحدث النماذج العلمية التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بعد تطويعها لمعطيات المجتمع الكويتي، كما أعدت مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩٠/٩١ - ٩٤/٩٥) ومشروعات الخطط القطاعية الخمسية لنفس المرحلة.

وبتتبع مبادئ استراتيجيات التنمية بعيدة المدى والأهداف المتضمنة في

مشروعات الخطط الإنمائية الطويلة والمتوسطة تتبين سلامة الرؤية التخطيطية الكويتية وذلك بأن جعلت القضايا التالية هي محور الجهود الإنمائية في المرحلة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٥:

- صيانة استقلال الكويت وتأمين سيادتها.
- التكامل الخليجي والتعاون العربي في ظل الجامعة العربية.
- التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني والمجتمع السكاني.
- بناء الانسان الكويتي بالاستثمار البشري.
- مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.
- التعامل الكفوء مع الجوانب البيئية واستيعاب المستجدات التقنية والعلمية.
- التعامل مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي.

وقد دخلت مشروعات الخطط الإنمائية التي اكتمل اعدادها في الربع الأول من عام (١٩٩٠) الى حيز المناقشة الشعبية والرسمية والتشريعية تمهيداً لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ لولا وقوع كارثة العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس (١٩٩٠).

ثالثاً: العدوان العراقي الغاشم وآثاره:

كما اشرنا في معرض تحليلنا لهذا الجزء من الفصل الرابع لم يكن العدوان العراقي عدواناً على الكويت الشقيقة وحدها، بل كان خنجراً مسموماً طعن في ظهر العرب جميعاً وبكل ما تذخر به الصدور من أحلام وآمال. وأوقف نزيف الجرح مسيرة كانت تسرع الخطى نحو انتزاع الحقوق العربية المغتصبة وتستكمل مسيرة التكامل في عالم التكتلات. كما تسبب هذا العدوان الأحق في سحق منجزات التنمية في كل من البلدين الشقيقين، تلك المنجزات التي تم بناؤها من ثروات الشعبين العربيين. فقد سلك النظام العراقي طوال فترة احتلاله للكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠ - ٢٥ فبراير ١٩٩١) كافة الممارسات البربرية والهمجية من تقتيل وتخريب ونهب الممتلكات الفردية والعامة. واختتمت هذه الممارسات بإحراق آبار النفط وإسالة بعضها في البحر.

وقد أدت ممارسات الاحتلال الى هجرة جماعية مرتدة للسكان وخاصة الوافدين هرباً من البطش وتدمير سبل الحياة في الكويت. كما افتقدت الكويت نسبة من سكانها وشبابها من جراء التقتيل الجماعي والتعذيب الوحشي وأسر أعداد من المقاتلين والمدنيين العزل. كما اضطرت قطاعات عريضة من السكان الكويتيين للعيش خارج الوطن طيلة فترة الاحتلال واستشعروا مرارة الغربة عن ديارهم، وتتمثل نتيجة ذلك في آثار اجتماعية ونفسية وسلوكية لم تتحدد أبعادها السلبية بعد على قطاعات عريضة من المجتمع الكويتي.

وتتمثل الخسائر الاقتصادية في الأضرار الجسيمة التي منيت بها المرافق والمؤسسات الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي عن طريق التدمير أو النهب المنظم وغير المنظم الذي مارسه النظام المعتدي. كما احدثت أضراراً بيئية نتيجة لإشعال النفط وإساقته في البر والبحر لم تتحدد آثارها بعد على دولة الكويت والدول المجاورة.

وقد تحملت الكويت جانباً من تكلفة عملية عاصفة الصحراء والحرب البرية والبحرية التي شنتها القوات المتحالفة لإخراج الاحتلال، والتي قدرت بحوالي (٥٠ - ٦٠) مليار دولار. وتكبدت تكاليف إزالة مخلفات الحرب واطفاء الآبار المشتعلة وإصلاح المرافق، وكما سبق بيانه في الفصل الأخير من الدراسة فقد بلغت جملة خسائر الاقتصاد الكويتي المقدرة نحو (١٣٤) مليار دولار أمريكي تتوزع على قيمة خسائر الدمار والنفط المهدر وتكلفة حرب التحرير وإعادة البناء والناجيات الضائع في الأنشطة النفطية وغير النفطية، وتمثلت محصلة تلك الخسائر في تدني مستوى النشاط الاقتصادي حالياً رغم الانفاق على جوانب إعادة التعمير في كافة القطاعات.

وقد أفرزت محنة الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت مجموعة من القضايا ذات العلاقة المباشرة بعناصر المسيرة الإنمائية القائمة على التخطيط أهمها:

(١) الحاجة الى التغيير:

ويتضمن التغيير المطلوب في المسيرة الإنمائية تغييراً في مفهوم التنمية وتوجهاتها وأنماط الانفاق والكسب وقواعد المحاسبة وأنماط المشاركة بحيث يؤدي الى الارتقاء بالمسؤولية الجماعية والفردية على نحو يجب كثيراً من الجوانب الإجتماعية والإقتصادية السلبية التي ارتبطت بالمسيرة السابقة.

(٢) تفجير طاقات الانسان الكويتي:

فقد فجرت محنة الاحتلال طاقة المجتمع الكويتي وأفراده وصهرتهم في بوتقة واحدة للتعاون والصمود في مواجهة الكارثة ومقاومتها، وينبغي استثمار هذه الطاقة في إعادة بناء الكويت والتنمية البشرية بصورة خاصة.

(٣) امكانية تعديل التركيبة السكانية في الأجل القصير:

ساعدت الهجرة الجماعية للسكان الوافدين من امكانية تعديل التركيبة السكانية في الأمد القصير، هذه الإمكانية التي كانت تتعذر في المرحلة السابقة لارتفاع تكلفتها الإجتماعية والسياسية. والمشكلة الأساسية لهذا التعديل انما تكمن في المواءمة بين النمو الاقتصادي والجوانب الأمنية.

(٤) الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الخارجي:

لقد اعتمدت الكويت طول فترة الاحتلال وفي حرب التحرير على أصولها الخارجية، فكانت السند المادي الأساسي في توفير الصمود للشعب الكويتي وتمويل اعاشة الكويتيين خارج بلادهم وتمويل المجهود الحربي وعمليات المقاومة في الخارج والداخل. وقد أكدت هذه التجربة النظرة الحكيمة للكويت عندما قامت بتكوين احتياطي الأجيال القادمة بتخصيص نسبة له من العائدات السنوية للنفط، كما استشعر القطاع الخاص والأفراد أهمية الاستثمار في الخارج كسند رئيسي للاقتصاد المحلي. ويقتضي ذلك جهداً خاصاً من السياسات الاقتصادية لضمان التوازن بين اعتبارات تنمية الاقتصاد المحلي واعتبارات امتلاك الأصول الخارجية.

(٥) الأهمية الاستراتيجية للنفط:

يمثل العدوان العراقي على الكويت بداية لصراع عالمي على النفط باعتباره عصب الحياة لكافة البلدان الصناعية، وأكد حقيقة تخوف هذه الدول من توقف الامدادات النفطية وأسهم مع معطيات النظام العالمي الجديد في تحالف هذه الدول لإخراج النظام العراقي من الكويت.

(٦) لجوء الكويت للاقتراض الخارجي:

فبسبب توقف الصادرات النفطية بل بسبب توقف كافة مصادر توليد الدخل في الاقتصاد المحلي نتيجة لكارثة الاحتلال تحولت الكويت لأول مرة الى مستورد لرأس المال، وبالطبع فإن عملية الاقتراض هي بديل صحي لتسييل الأصول الخارجية، والواقع أن هذا التحول يستلزم الكفاءة في استخدام الأموال في فترة إعادة البناء كما يقتضي تعزيز الموارد المالية للدولة باستخدام وسائل الدين العام المحلي وكافة الأدوات المالية والنقدية اللازمة لتعبئة المدخرات العائلية وتنشيط الحركة الاقتصادية.

(٧) تأكيد الحاجة الى نظام عربي جديد:

حيث تمثلت أهم النتائج السياسية لكارثة العدوان العراقي على الكويت في انقسام الصف العربي وتحالفاته السائدة قبل الثاني من أغسطس وظهور تحالفات جديدة. ويؤكد ذلك أن الوطن العربي في حاجة الى تعديل اتفاقية الجامعة العربية بحيث يضمن التعديل عدم تكرار ما حدث مع أي دولة عضو في الجامعة. كما تتأكد الحاجة الى نظام ثقافي عربي جديد يرسخ في الوجدان العربي قضية حقوق الإنسان والديمقراطية ونبذ العداوة والبغضاء وترسيخ روح التعاون والإخاء. ومن ناحية أخرى فلا بد أن يضمن النظام العربي الجديد قدرة عربية فاعلة تردع الطامع في أي دولة مهما كان.

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجية فقد باتت عملية التكامل الاقتصادي والسياسي أكثر إلحاحاً حتى يكون التكتل الخليجي العربي أكثر قدرة بشرية واقتصادية وعسكرية في مواجهة أي تحديات محتملة.

رابعاً: رؤية تخطيطية للقضايا الإنمائية بعد التحرير:

أوضحت الدراسة أن الجهود التخطيطية قد تنامت بدرجة بالغة في الكويت أثناء تطبيق الخطة الخمسية الأولى (٨٥/٨٦ - ٨٩/١٩٩٠). وقد تمثل هذا التطور في اعداد استراتيجيات التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت ومشروعات الخطط الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل ومشروعات الخطط الخمسية القطاعية.

ومن أهم الأسباب التي دفعت الكويت الى تطوير جهودها التخطيطية في النصف الثاني من الثمانينات: ادراك القائمين على التخطيط بأن الاختلالات التي تواكب المسيرة الإنمائية هي اختلالات هيكلية ينبغي مواجهتها بأساليب التخطيط العلمي والرغبة في مواجهة آثار المتغيرات المتلاحقة في النظام العالمي الجديد. وكما رأينا فقد رتب العدوان العراقي على الكويت مستجدات محلية ومستجدات عالمية أصبح على التخطيط الوطني أن يأخذها في الحسبان عند التعامل مع القضايا الإنمائية الوطنية. وقد رصدت الدراسة هذه القضايا في ضوء مستجدات ما بعد تحرير الكويت على النحو التالي:

١ - تعديل التركيبة السكانية:

ساهمت محنة الاحتلال العراقي في تسهيل عملية تعديل التركيبة السكانية بعد حدوث الهجرة الجماعية من الكويت. وغداً أمر التعديل ممكن في الأجل القصير على الأقل فيما يتعلق بنسبة الكويتيين أما فيما يتعلق بالتعديل النوعي فتظل السياسات التي تتعامل معه سياسات طويلة الأجل تستهدف الارتقاء بنوعية السكان ومخرجات التعليم والتدريب وتنصرف المشكلة التخطيطية في ظل هذا الوضع الى ايجاد البديل السكاني الأمثل من ناحية التلاؤم مع حجم النشاط الاقتصادي المستهدف والاعتبارات الأمنية. وبالتالي يصبح الحجم السكاني دالة ليس في حجم النشاط الاقتصادي وحده، ولكن أيضاً للاعتبارات الأمنية. وتظل المقترحات التي ساقتها الدراسة في الفصل الأول والفصل الرابع بشأن هذا التعديل عناصر أساسية للسياسات السكانية الجديدة من وجهة نظر الكاتب.

٢ - تحقيق اطار المجتمع المنتج:

ويتأتى تحقيق هذا الإطار بإعلاء قيمة العمل المنتج بحيث تضم قوة العمل الوطنية كافة صنوف العمالة بأنواعها العلمية والفنية والادارية والحرفية اللازمة لاحتياجات النشاط الاقتصادي المستهدف. كما يتحقق الإطار الإنتاجي للمجتمع بتأكيد مبدأ المشاركة بمعناها الواسع الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية الفردية والجماعية استناداً للإمكانات المادية والتقنية السائدة وتكون غايته النهائية زيادة قدرة الفرد على اختيار سبل الكسب وزيادة قدرة المجتمع على اختيار المسار الإنمائي الأمثل تكلفة وعائداً في الجوانب المادية والحضارية.

ومن أهم الركائز التي يمكن الاستناد اليها في تحقيق هذا الإطار:

- استعادة ثقة أفراد المجتمع بالمستقبل واستثمار روح التحدي والصمود التي تفجرت في المواطن الكويتي أثناء مقاومة الاحتلال لتكون تحدياً لمواصلة الكويت في مسيرتها الإنمائية وزيادة دورها في امتها العربية والإسلامية ودورها في العلاقات الدولية.

- اكساب أفراد المجتمع المعارف والمهارات المتطورة والاستفادة القصوى من ثورة المعلومات في خلق فرص متزايدة للعمل المنتج وتحقيق مبدأ التكافؤ في الحصول عليها استناداً لمعايير موضوعية.

- تأكيد مبدأ سيادة القانون والحسم في تطبيقه والالتزام بقواعد المحاسبة الحاسمة في نظم متابعة سياسات الخطط الوطنية.

- التطوير الاداري والمؤسسي الذي يشمل ادخال أساليب الادارة العلمية التي تقوم على برامج تؤدي الى رفع الكفاءة وزيادة الوفورات الاقتصادية والاجتماعية.

- تطوير العملية التعليمية والتدريبية وبرامج تنمية الانسان عقلياً وجسدياً وروحياً، والالتزام بتخطيط القوى العاملة والمتابعة الفعالة للموازن البشرية وبرامج التدريب.

– الارتقاء بدور المرأة ونسبة مشاركتها في الجهود الإنمائية وتطوير الركن المؤسس لرعاية الأمومة والطفولة.

– ترسيخ الالتزام بقيم الشريعة الإسلامية الغراء لدى الأسرة ودور التنشئة في مواجهة الظواهر السلوكية والإجتماعية السلبية المترتبة على محنة الاحتلال.

٣ – زيادة الطاقة الاستيعابية:

رأينا أن قضية زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي تقتضي انفاقاً استثمارياً سنوياً قدر بنحو (٣٦٥) مليار دينار سنوياً لمدة عشر سنوات وفقاً لمعطيات الاقتصاد الكويتي السائدة قبل حدوث العدوان العراقي وما سببه من خسائر جسيمة في الجهاز الانتاجي والاضطرار الى استيراد رأس المال لاستعادة بناء هذا الجهاز على الصورة السابقة على الثامن من أغسطس. ان ذلك يقتضي أن يمر الاقتصاد الكويتي بفترة انتقالية يسترد فيها أوضاعه السابقة الأمر الذي يجب أن تتضمن عملية اعادة البناء وضع الأسس اللازمة لتوسيع القاعدة الاقتصادية بعد هذه المرحلة. وتتضمن هذه الأسس ما يلي:

(١) استكمال المشروعات الانتاجية ومشروعات البنية الأساسية التي تم البدء فيها قبل الثاني من أغسطس (١٩٩٠) وتحسين الهياكل الارتكازية وزيادة كفاءتها في كافة القطاعات.

(٢) استعادة الأوضاع الانتاجية للقطاعات الاقتصادية والتركيز على المشروعات كثيفة رأس المال.

(٣) التوسع في صناعة البتروكيماويات استفادة من ثورة المعلومات والتقنيات العالمية واعتبارها الصناعة الكويتية ذات الميزة النسبية المرتفعة.

(٤) تنفيذ فرص الاستثمار المتاحة محلياً في كافة الأنشطة السلعية والخدمية التي يمكن أن تولد قيمة مضافة مرتفعة سواء في جانب انتاج بدائل الواردات أو الانتاج التصديري.

(٥) تعزيز الصناعات التصديرية في اطار التنسيق الخليجي والإطار العربي وخاصة تلك الصناعات التي تسهم في زيادة التجارة البينية الخليجية والعربية.

(٦) تطوير الأجهزة المالية وجعلها تقوم على مؤشرات ملائة مرتفعة(*) وتقنية عالية ومهارات مصرفية كفوءة تتلائم وحجم التطور المستهدف في الأنشطة الاقتصادية.

(٧) الارتقاء بسوق رأس المال عن طريق زيادة درجة التنظيم لكل من سوق الاصدار وسوق التداول وتنويع الأدوات الاستثمارية ودعم التعاون الخليجي تجاه دمج الأسواق المالية الخليجية والعربية.

٤- التخطيط والقطاع الخاص:

تتطلب المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة تعزيز الجهود التخطيطية وتحسين أساليبها وتطوير نظم المتابعة للسياسات المتخذة في ظل الخطط الإنمائية. وعلى قدم وساق يتطلب جهود إعادة البناء والوصول الى تحقيق الأهداف الإنمائية بعيدة المدى للمجتمع مشاركة واسعة من القطاع الخاص. ولكي تتم هذه المشاركة على النحو المستهدف فينبغي أن يتوفر الآتي:

(١) اتباع نمط ملائم للتخصيصية يوفر الدوافع الكافية لدى القطاع الخاص لتملك أو ادارة مؤسسات أو أنشطة تملكها الحكومة وقيام التخصيص على أسس علمية مدروسة تراعى معطيات الاقتصاد الكويتي (راجع ملحق الدراسة).

(٢) استبعاد ما لا يتلائم من التشريعات الاقتصادية والقوانين مع كافة العناصر

(*) تعتبر نسبة الملاءة المقررة من «لجنة بازل» وقدرها ٨٪ من الموجودات الخطرة هي النسبة المعتمدة لدى البنوك في الوقت الراهن. وتدخل هذه النسبة في اطار مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك وأهمها:

- نسبة حقوق المساهمين / اجمالي الودائع.

- نسبة حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات.

- نسبة حقوق المساهمين / الموجودات الخطرة (الديون المشكوك في تحصيلها مثلاً)

- نسبة حقوق المساهمين / الموجودات الخطرة المرجحة.

انظر: التطورات الاقتصادية والمالية عام (١٩٩٠)، مجلة المصارف العربية، العدد (١٣١)،

المجلد الحادي عشر، تشرين الثاني ١٩٩١، ص (١٨).

التي من شأنها ازدياد مشاركة القطاع الخاص واعمال قوانين السوق في الأنشطة الإقتصادية غير النفطية.

(٣) قيام التخطيط الوطني بمساندة القطاع الخاص في اكتشاف وتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة. وتزويد هذا القطاع بالمؤشرات والمعلومات المتعلقة بالأسواق المختلفة ومعايير التكلفة والعائد التي ينبغي أن تقيم بها الفرص الاستثمارية.

(٤) اتباع نظام كفوء للمتابعة قائم على منظومة متطورة من المؤشرات يمكن الاستناد اليها في اكتشاف الاختلال والمساعدة في تصويبها وتحقيق الاستقرار للمتغيرات الاقتصادية.

٥ - صيانة الموارد البيئية ومحاصرة التلوث:

أبرزت الدراسة أن حرب تحرير الكويت قد حولت المشكلة البيئية في الكويت الى مشكلة سياسية تخطيطية في آن واحد. ومن ثم فلا بد أن يدخل التعامل مع البيئة في اطار جماعي تنصرف مهمته الأولى خلال المرحلة الانتقالية الى التخلص من آثار احتراق النفط ووقف تلوث المياه من النفط الذي تم اهداره في البحر وانتزاع الألغام التي زرعها النظام المعتدى في البيئة الطبيعية. وعلى مستوى التخطيط الوطني فينبغي أن يتم التعامل مع البيئة على النحو الآتي:

(١) استكمال الركن المؤسس والتشريعي للبيئة وتحديد علاقته بأجهزة التخطيط حتى تسهل عملية متابعة الجهود البيئية.

(٢) تفصيل السياسات البيئية على مستوى قطاعي وعلى مستوى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية وربط البيئة بنظام التعليم والبحث العلمي، وتعميق الاهتمام بالتربية البيئية والاعلام البيئي.

(٣) تعزيز التعاون البيئي خليجياً وعربياً ودولياً وانشاء معهد متخصص للدراسات البيئية أسوة بتجارب العديد من الدول، وفي عصر تنامت فيه المشكلة البيئية على المستوى العالمي.

(٤) تأسيس لجنة طوارئ بيئية خليجية مشتركة تكون مهمتها مواجهة المشكلات البيئية غير المتوقعة.

٦ - إعادة بناء قاعدة المعلومات:

نظراً لتعرض قواعد البيانات والمعلومات في الكويت الى التدمير فسيكون على رأس الجهود التخطيطية التي تبذلها كافة مؤسسات الدولة في مرحلة إعادة البناء، عملية تكوين قاعدة للبيانات والاحصاءات في أقصر وقت ممكن. ويقتضي ذلك شحذ الجهود المعلوماتية في كافة الأجهزة المحلية والاستعانة أيضاً ببعض المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن. كما يكون من اللازم استعادة رصيد المهمات والتجهيزات العلمية التي تتعامل مع حفظ البيانات ومعالجتها.

٧ - استثمار الدروس المستفادة من المحنة:

لترشيد التعامل مع القضايا الإنمائية المستجدة بعد التحرير ينبغي تحديد الدروس الايجابية والسلبية في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه النتائج في علاج الظواهر الاجتماعية السلبية التي تصيب المجتمعات في أعقاب الحروب، وفي تعديل مشروعات الخطط الإنمائية التي سبق اعدادها قبل الثاني من أغسطس. ويقتضي هذا الإجراء تكثيف اجراء الدراسات وعقد الندوات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية المستجدة بعد التحرير.

٨ - التعامل الجديد مع الثروة النفطية:

أبرزت الدراسة أن المراحل المقبلة ستزداد فيها الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي استناداً لتقديرات الانتاج والاحتياطيات العالمية منه، ولما كان النفط هو عصب الانتاج الحديث في كافة الدول فينبغي أن يترجم الوزن النسبي للثروة النفطية العربية الى مؤشرات حقيقية للقدرة التفاوضية العربية ونقترح أن يتم تبني استراتيجية نفطية بديلة بصورة جماعية تركز على الآتي:

(١) ضرورة الاستمساك بالثروة النفطية والعمل على عدم استنزافها في فترات وجيزة فهي مصدر القوة المرتقب للعرب في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

(٢) توحيد السياسات النفطية العربية كجزء من السياسات التجارية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة.

(٣) الاستخدام الواسع للثروة النفطية كمستلزمات انتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية المحلية والاستفادة من الثورة التقنية الحادثة في انتاج البتروكيماويات.

(٤) اعادة النظر في طريقة تدوير الفوائض النفطية المستقبلية بما يخدم قضايا التنمية المحلية والعربية وأمثلة ذلك:

- الاستثمار في بدائل الطاقة على المستوى المحلي والعربي والإسلامي.
- الاستثمار في تنمية مصادر المياه التي ربما تشكل معضلة التنمية في كثير من الدول مع نهاية العقد الحالي.

٩ - استراتيجية الأمن:

أخذاً في الاعتبار لأحداث محنة العدوان العراقي وما ترتبت عليها ممثلاً في الاستعانة بقوات دولية مع القوات العربية في ردع العدوان، فينبغي التوصل لميثاق عربي يتم في ظله انشاء جهاز عربي قادر على ردع أي معتدي على دولة عضو في الجامعة العربية وأن تكفل له الصلاحيات في مواجهة العدوان «دون حاجة لاجماع عربي»^(*) كما ينبغي أن توجه الموارد الكفيلة ببناء قدرة عربية دفاعية تمكن العرب من ردع أي عدوان خارجي.

١٠ - تبني مشروع تكامل عربي جديد:

لقد اقترحت الدراسة انشاء صندوق عربي للتكامل والاجيال القادمة تساهم فيه كل الدول العربية حسب مواردها ويقوم على تمويل المشروعات العربية من منطلق تخطيطي للتخلص من الفجوات العربية التي رصدتها الدراسة. وتستند موارد الصندوق الى الصادرات النفطية ودخل الاستثمار الخارجي وأن تكون البداية والمساهمات على النحو التالي:

(*) اضاف هذه العبارة الدكتور عبد الرحمن العوضي اثناء المناقشة في هذا الموضوع، ويرتكز هذا المقترح على الرغبة في ضمان السرعة اللازمة للجهاز المقترح في اتخاذ قرار المواجهة.

(١) أن يمثل رأس مال الصندوق (٢٣٥) مليار دولار وهي قيمة فجوة الموارد المحلية لكافة الدول العربية ويساهم بهذا القدر مجموعة الدول العربية النفطية.

(٢) تغذية الصندوق بالمساهمات السنوية التالية:

* ٥٪ من صادرات النفط للدول المصدرة لرأس المال، ٢٥٪ أخرى من هذه الصادرات للدول المستوردة لرأس المال.

* ٥٪ من دخل الاستثمار الخارجي لكل دولة عربية بغض النظر عما اذا كانت مصدرة لرأس المال أو مستوردة له.

* العائدات الذاتية للصندوق.

وأن تراعي معايير التمويل من جانب الصندوق خلق القدرة الذاتية العربية على النمو، والتخلص من الفجوات التقنية بين الدول العربية والدول الصناعية، كما تسهم في بناء قدرة عربية دفاعية وتعمل على التطوير البشري في كافة أقطار الوطن العربي. ويقتضي أن يتواءم مع تلك الشروط المقترحة تطوير أسواق رأس المال العربية ودمجها وتحسين بيئة الاستثمار العربي بإزاحة المعوقات البنيوية والاقتصادية والسياسية، وتطوير نظام ضمان الاستثمار العربي بحيث تسهل عملية انسياب الموارد الانتاجية بين الدول العربية الى مجالات الاستثمار المحددة في الخطط العربية.

وقد نبهت الدراسة الى أن مثل هذا الانجاز سوف يقضي على مشاعر الاحباط لدى الجماهير العربية التي ترجمت في شكل انقسامات في الصف العربي أثناء محنة الاحتلال العراقي للكويت.

وفي ختام هذه الدراسة يجدر القول ان الجراح الكويتية والعربية التي سببها العدوان على الكويت وما ترتب عليه من آثار لا ينبغي أن تترك نازقة ليكفر العرب بعروبتهم... تلك المشاعر والانتماءات والروابط الضاربة في اعماق التاريخ دماً وجواراً وعقيدة ومصيراً مشتركاً.. ان الانتماء العربي الإسلامي لا يمكن لطاغية أن ينتزعه من الوجدان العربي. لقد علمنا التاريخ أن الشعوب هي الباقية والخالدة أما الطواغيت الذين لا يمثلون سوى جولة باطل في حياة شعوبهم فمآلهم الى الهاوية.

ومن هذا المنطلق يحق للكاتب التوجه بالدعوة الى كل المفكرين العرب وأجهزة الاعلام العربية لاشعال صحوة فكرية تغسل الجراح النازفة وتطهر الوجدان العربي كله من تشوهات علقت به.. اننا في حاجة الى نظام ثقافي عربي جديد يقوم على ترسيخ الايمان بحقوق الانسان والديمقراطية الحقّة والمشاركة الجماعية والإخاء وعلى استنفار كل ما يجمع العرب من تاريخ وحضارة وعقيدة وجوار ومصير للتجمع في تكتل اقليمي يأخذ مكانه في العالم الجديد حتى نكون جديرين بقول الله تعالى فينا ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾.

(صدق الله العظيم).

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- (١) أبو زيد، صبري احمد (دكتور): «قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري»، المؤتمر الدولي العاشر للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، خلال الفترة من ٣٠ مارس الى ٤ ابريل ١٩٨٥ .
- (٢) احمد عبد القادر سيد (دكتور) وآخرون: الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، وأهميتها وتوزيعها معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٧ .
- (٣) اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول الخليج العربية: «المستثمر العربي والتنمية» ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المستثمر العربي المنعقد في الطائف ٣٠ مارس ١٩٨٢ .
- (٤) الامام، محمود محمود (دكتور): التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الجليل للطباعة، القاهرة ١٩٦٣ .
- (٥) البيروسترويكا والجلاسنوست: من وثائق جورباتشوف، ترجمة احمد فؤاد بليغ، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٨ .
- (٦) التركستاني، حبيب الله محمد رحيم: التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، مطابع دار البلاد العربية، السعودية ١٩٨٦ .
- (٧) التمار، عبد الوهاب علي (دكتور): الاصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٥ .
- (٨) الدسوقي، مراد ابراهيم (عميد أ.ح): «عاصفة الصحراء والدروس والنتائج» مجلة السياسية الدولية، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١ .
- (٩) الحافظ، امين (دكتور): دور الخليج العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الخليج العربي، الندوة العلمية الأولى الكتاب الأول، جامعة البصرة ١٩٨٥ .
- (١٠) الراوي منصور وآخرون: نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية رقم (٤)، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، البحرين ١٩٨٦ .
- (١١) السلمي، علي (دكتور): الادارة الجديدة في ضوء المتغيرات التكنولوجية والبيئة، كتاب الاهرام الاقتصادي، رقم ٥٣، يناير ١٩٩١ .

- (١٢) (١٣) الصباح، سالم عبد العزيز: أعضاء على السياسة النقدية والاقتصاد الكويتي، بنك الكويت المركزي، (د.ت).
- (١٤) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية، مايو ١٩٨٩.
- (١٥) العوضي، عبد الهادي (دكتور): التخطيط ومنهجيته في دولة الكويت منذ عام ١٩٥٢، وزارة التخطيط، الكويت، فبراير ١٩٩٠ (غير منشور).
- (١٦) العوضي، عبد الهادي (دكتور): بناء الانسان الكويتي، ورقة مقدمة لندوة تطور التعليم العام في دولة الكويت المنعقدة بكلية التربية، جامعة الكويت، بتاريخ ١١ فبراير ٨٩.
- (١٧) العوضي، عبد الهادي (دكتور): مسيرة التشريع التخطيطي في الكويت منذ عام ١٩٥٢، وزارة التخطيط، دولة الكويت ١٩٨٧.
- (١٨) الفارس، عبد الرزاق فارس: «ازمة الخليج وازمة الطاقة وسلاح النفط العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٤٥)، مارس ١٩٩١.
- (١٩) الفقير، حسين طه (دكتور): «نحو قياس وتحديد مشكلة البطالة في مصر» ورقة مقدمة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، في اطار مشروع بحث انشاء نظام شامل لمعلومات القوى العاملة في مصر القاهرة ١٩٨٨.
- (٢٠) الفقير، حسين طه (دكتور): قضايا التنمية في الاقتصاد الكويتي وتحديات التسعينات، وزارة التخطيط، دولة الكويت، الكويت ١٩٨٩ (غير منشور).
- (٢١) الفقير، حسين طه (دكتور): الطاقة الاستيعابية، قياساتها ومحدداتها في الاقتصاديات الأخذة في النمو، قضايا نظرية، وزارة التخطيط الكويت، ابريل ١٩٨٨.
- (٢٢) الفقير، حسين طه (دكتور): دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات، وزارة التخطيط، الكويت، نوفمبر ١٩٨٩.
- (٢٣) الفقير، حسين طه (دكتور): المشكلة الاقتصادية ووسائل تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت، (غير منشور) وزارة التخطيط، الكويت ١٩٩٠.
- (٢٤) الفقير، حسين طه (دكتور): مقارنة بين التدويل ومبدأ تكامل رأس المال الوطني محلياً وعربياً، (غير منشور) وزارة التخطيط، دولة الكويت، ديسمبر ١٩٨٩.
- (٢٥) الفقير، حسين طه (دكتور): «تحليل خطاب جيمس سيسلنغر في موضوع الطاقة وعلم السياسة الطبيعية في القرن الواحد والعشرين» مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر، مونتريال كندا، سبتمبر ١٩٨٩، (غير منشور) وزارة التخطيط، الكويت فبراير ١٩٩٠.
- (٢٦) الفقير، حسين طه (دكتور): «حول عجز الموازنة التونسية» ورقة مقدمة تعقياً على بحث الاستاذ الدكتور عبد السلام دحق في ندوة عجز الموازنة العامة في البلاد العربية، المنعقدة بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة من ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩.
- (٢٧) الفقير، حسين طه (دكتور): «حرب القمح قادمة والتبعية الغذائية تتحول لأوربا» جريدة السياسة الكويتية، الاحد ٢٠ مايو ١٩٩٠.

- (٢٨) القلاف، فاضل تامر: بورصة الأوراق المالية الكويتية، تنميتها وتطويرها، الكويت (د.ت).
- (٢٩) القيسي، حميد (دكتور): «مستقبل التنمية ودول العمل العربي المشترك»، بحث منشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الثالثة، العدد (٦٠) ديسمبر ١٩٨٧
- (٣٠) الكواري، علي خليفة (دكتور): نحو استراتيجية بديلة لتنمية شاملة، والملاح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكاملها مع بقية الاقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥ .
- (٣١) الكونجرس الأمريكي: امريكا تغزو الخليج، ترجمة وجيه راضي، سيناء للنشر، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٥ .
- (٣٢) المجلس الأعلى للتخطيط: استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، الكويت، ديسمبر ٨٩
- (٣٣) المجلس الأعلى للتخطيط: مشروع الخطة الخمسية ٦٨/٦٧ - ١٩٧٢/٧١
- (٣٤) المنذري، سليمان (دكتور): «نظرة مستقبلية حول التعاون والتنسيق بين البورصات العربية» بحث مقدم لندوة الاستثمار ومعوقاته في بورصات الأوراق المالية العربية واتجاهاتها المستقبلية، الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية خلال الفترة ١٦ - ١٨ ديسمبر - الدار البيضاء ١٩٨٦ .
- (٣٥) المنذري، سليمان (دكتور): الأسواق العربية رأس المال، نشأتها التاريخية، خصائصها الأساسية، امكانيات التكامل فيما بينها، دار الرازي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٧
- (٣٦) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة الدراسات الاستثمارية (مطبوع غير دوري)، العدد السابع الكويت، ١٩٨٨
- (٣٧) الموسى، عبد الرسول علي: قضايا في التنمية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٣
- (٣٨) المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية: الاساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة اثاره وسبل معالجته، بغداد ١٩٨٤ .
- (٣٩) النشاشيبي، حكمت شريف: استثمار الارصدة العربية، دار الشايع للنشر، الكويت ١٩٧٨
- (٤٠) بدران، ابراهيم (دكتور): «تطلعات مستقبلية في العمل العربي المشترك»، بحث مقدم الى ندوة العمل العربي المشترك في مواجهة الازمة الاقتصادية الدولية، عمان خلال الفترة ٢٦ - ٢٧ سبتمبر ١٩٨٧، ومنشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الثالثة، العدد (٦) ديسمبر ١٩٨٧
- (٤١) بشاي، كامل فهمي (دكتور): دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ .
- (٤٢) بنك الكويت المركزي: التقرير السنوي ١٩٨٢ - ١٩٨٨ .
- (٤٣) بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية الفصلية اعداد مختلفة.
- (٤٤) بنك الكويت المركزي: الاقتصاد الكويتي (١٩٨٠ - ١٩٨٤) د.ت.
- (٤٥) بنك الكويت الصناعي: مشاكل الصناعة في الكويت (١٩٨٤).

- (٤٦) بنك الكويت الوطني: مجلس التعاون الخليجي بالأرقام، الكويت ١٩٩٠/٨٩
- (٤٧) جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ - ١٩٨٨، تحرير صندوق النقد العربي.
- (٤٨) جون بولك: الخليج، ترجمة داهام موسى العطاونة د.أ. يكتشن لندن ١٩٨٨ .
- (٤٩) جيفري ركورد: قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكي في الخليج، ترجمة عبد الهادي ناصف، دار الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣ .
- (٥٠) حسين عبد الرحمن آخرين: «قضية الجنسية في العالم العربي»، مجلة المجلة، العدد (٦٠٥) سبتمبر ١٩٩١ .
- (٥١) حريق، ايليا (محرر): العرب والنظام الدولي الجديد، دار المشرق والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣ :
- (١) عبدالله، اسماعيل صبري، «مشروعات العالم الثالث متعددة الجنسيات والاعتماد الجماعي على النفس».
- (٢) امين، سمير: «النظام الاقتصادي العالمي الجديد واستراتيجية استخدام الفوائض المالية في البلدان النامية».
- (٥٢) دحيه، السيد عبد العزيز (دكتور): الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (١٢٦٥)، القاهرة ١٩٨٠
- (٥٣) زكي، رمزي (دكتور): المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة رقم (٤٨)، ديسمبر ١٩٨٤ .
- (٥٤) زكي، رمزي (دكتور): مشكلة التضخم في مصر، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠ .
- (٥٥) زكي، رمزي (دكتور): أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٨ .
- (٥٦) زكي، رمزي (دكتور): التضخم المستورد، دراسة في اثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة يولييه ١٩٨٦ .
- (٥٧) زلزله، عبد المحسن (دكتور): «التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات»، بحث منشور في: عادل حسين وآخرون: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٥ .
- (٥٨) شندي، عبد العظيم: القرن المقبل من عام ١٩٩٢ الى عام ٢١٠٠، مؤسسة شندي، القاهرة (د.ت)
- (٥٩) صقر، احمد صقر (دكتور): عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي، مجلس التخطيط العدد (٢)، من سلسلة الدراسات الإنمائية، الكويت، ابريل ١٩٧٤ .
- (٦٠) صقر، احمد صقر (دكتور): النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٣ .

- (٦١) عبد الفضيل، محمود (دكتور): مقدمة في المحاسبة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢ .
- (٦٢) عبد الفضيل، محمود (دكتور): «تطور توزيع الدخل ومؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي» بحث منشور في:
- د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل (محرران): التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٨٩ .
- (٦٣) عبد الفضيل، محمود (دكتور): النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة رقم (١٦)، ابريل ١٩٧٩ .
- (٦٤) عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن (دكتور): استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، المطبعة الكمالية، القاهرة ١٩٨٩
- (٦٥) عبدالله، محمد حسن (دكتور): الكويت والتنمية الثقافية العربية، سلسلة عالم المعرفة، عدد سبتمبر ١٩٩١ .
- (٦٦) عبدالله، وفاء احمد (دكتور): نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي، معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية رقم (١٤٨٤) القاهرة ٨٨
- (٦٧) عجمية، محمد عبد العزيز (دكتور): فصول في الاقتصاد العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦ .
- (٦٨) علام، مجدي (دكتور): الاعلام البيئي، احدث دراسة حول الانسان ومشكلة البيئة وكيف يكون الاعلام حلمها، مطابع الاخبار، القاهرة (د.ت).
- (٦٩) عياد، محمد شكري (دكتور): «القفز على الأشواك، هذا الكلام عن العقل العربي»، مجلة الهلال، عدد مارس ٩١
- (٧٠) غانم، محمد سليمان: الاقتصاد الكويتي، دراسات في الاقتصاد الطفيلي، معهد الثقافة العمالية، الاتحاد العام لعمال الكويت الطبعة الأولى، يولييه ١٩٨٦ .
- (٧١) فرجاني، نادر (دكتور): رحل في ارض العرب، عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية رقم (١٣)، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٧ .
- (٧٢) فرجاني، نادر (محرر): العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١ .
- (٧٣) فقيه، اسامة جعفر: تنظيم اسواق المال العربية، وانعكاساته على الأسواق المالية العربية، صندوق النقد العربي، اكتوبر ١٩٨٩ .
- (٧٤) مرسي، فؤاد (دكتور): التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، ١٩٦٠ — ١٩٧٥ المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٨ .
- (٧٥) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة: أوراق المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية للفترة من ١ — ٢ ديسمبر ١٩٩٠ :

- (١) الامام محمد محمود (دكتور) حول مقولة توزيع الثروة العربية.
- (٢) السيد، مصطفى كامل (دكتور): الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية.
- (٣) عثمان، محمد عثمان (دكتور): الابعاد الاقتصادية لحرب الخليج، بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربي.
- (٧٦) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: أوراق المناقشات حول مصر والجماعة الاقتصادية الاوروبية (١٩٩٢)، بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايرت، القاهرة ١٩٩١ .
- (٧٧) معهد البحوث والدراسات العربية: استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، المنظمة العربية للتدريب (الثقافة والعلوم)، دار غريب للطباعة، القاهرة ١٩٧٧ .
- (٧٨) مسيحة، وهيب: فلسفة الاقتصاد، مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٥٠ .
- (٧٩) ناصر، زين العابدين (دكتور): البترول ومعاليم النظام المالي في الكويت جامعة الكويت، مجلة الحقوق والتربية العدد الثاني، الطبعة الأولى ١٩٧٧
- (٨٠) ناصف، عبد الفتاح (دكتور): الموارد البشرية في الكويت، بحث مقدم الى ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية خلال الفترة من ١٦ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٨، الكويت ١٩٧٨ .
- (٨١) ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط وآخرين ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧، دار الرازي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩ :
- (١) عمار، حامد (دكتور): العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية.
- (٢) المنجرة، مهدي (دكتور): الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية.
- (٨٢) ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، نظمها، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٨٧ :
- (١) طه، عبد العليم طه (دكتور): النفط والتصنيع في العالم العربي.
- (٢) عبد الفضيل: محمود (دكتور): جدلية البترول والمياه والزراعة العربية.
- (٨٣) وزارة التخطيط دولة الكويت:
- وثيقة الخطة الخمسية الأولى (٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)
- تقارير المتابعة السنوية للخطة الخمسية (٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩)
- استراتيجية بناء الانسان الكويتي، ١٩٨٩
- مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤)
- مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

— مشاريع الخطط الخمسية القطاعية (١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤)

— المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٥ - ١٩٨٨

— التطور المتوقع في كل من الاحتياطي العام واحتياطي الاجيال القادمة، يناير ١٩٨٦ .

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

- (1) Abdel-Khalek, Gouda: Development Performance in the Arab World, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Monde Arab Contemporain, Université Catholique De Louvain 1987.
- (2) Ackley, Gardner: Macroeconomic Theory, The Macmillan Co., New York, Sixth Printing 1964.
- (3) Alchian, Armen & Allen, W: University Economics, Wads Worth Pub. Co. Inc. 1964.
- (4) Barclay, George W.: Techniques of Population Analysis, New York, John Willey and Sons Inc. London 1959.
- (5) Doubgerty, C.: The Cost Effectiveness of National Training System in Developing Countries, Population and Human Resources Department World Bank Staff Working Paper; (171), March 1989.
- (6) Dubarle, P.: "Advanced Materials, Silent Revolution, The OECD Observer No. 159, Aug./Sept, 1989.
- (7) El-Mallath, Ragaei and Att, Jacob K.: The Absorptive Capacity of Kuwait, Lexington Books D.C., Health and Co. 1981.
- (8) El-Naggar, Said (ed.): Investment Policies in the Arab Countries, International Monetary Fund 1990:
 - (1) Shihata, Ibrahim F.I.: "Promotion of Arab and Foreign Investment, General Remarks".
 - (2) Taha, Abdel Rahman: "Investment Guarantees, the Role of Inter-Arab Investment Guarantees Corporations".
- (9) Hashim, Jawad: "Towards a Gulf Monetary Area, Published in: May Zivar Daftari (ed.): Issues in Development, The Arab Gulf States, MD. Research and Services Ltd.,
- (10) Higgins, B.: Economic Development, Principels and Policies W. Norton, New York, 1959.
- (11) IMF: International Financial Statistics 1988, 1990.
- (12) —: Kuwait; Recent Economic Developments Confidential Information, April 27, 1990.
- (13) —: The Economic Intelligence Unit, Iraq, Country Report No.3, 1989.
- (14) Kurihara, Kenneth K.: The Keynesian Theory of Economic Development, George Allen and Unwin Ltd. - London 1959.
- (15) Pan Arab Consultant for Petroleum Economic and Industrial Development: Towards an Optimal Production and Investment Strategy for the Arab Petroleum Exporting Countries, 1974.
- (16) Salih, Saddig A. and Badria Khalaf: Estimation of Capital Stock and Investment Patterns in Kuwait, KISR, Kuwait August 1988.
- (17) Time, Dec. 22, 1990.
- (18) U.N.: Foreign Direct Investment and Transnational Corporation in Services, New York 1989.

- (19) U.N.: Energy Statistics Year book 1986.
- (20) W.B.: World Development Report 1990.
- (21) Kuwait, Report on Long Term Strategy, Vol.1 (The Report),
Draft Confidential, July 19, 1981.
- (22) Smith, J.G.: Business Strategy, Second Edition, Basil Blackwell Inc. London
1990.

ملحق

التخصيصية وجدواها فاي
الاقتصاد الكويتي

ملحق (*)

الإطار المفاهيمي لإجراء التخصيصية وجدواها في تنمية الاقتصاد الكويتي بعد التحرير

مقدمة:

لا ريب أن الاقتصاد الكويتي يواجه في هذه الآونة تحديات جساماً بعد تعرضه لمحنة الغزو العراقي وما ترتب على هذا الغزو ومقتضيات التحرير من دمار في الأجهزة الانتاجية الخدمية والسلعية ومن تكاليف طائلة لإعادة البناء. ويتمثل جانب من هذه التحديات في استعادة الاقتصاد الكويتي الى حيويته السائدة قبل حدوث العدوان في الثاني من أغسطس (١٩٩٠) والبدء في تنفيذ التوجهات الإنمائية لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى التي أقرت في نهاية عام ١٩٨٩ . وعلى رأسها بناء قاعدة اقتصادية وتقنية متطورة للمجتمع الكويتي.

ان مثل هذا التحدي يبرز الأهمية الفائقة لمشاركة القطاع الخاص وتأكيد مسؤوليته الاجتماعية عن الاستثمار المادي والبشري الذي يسهم في بناء الكويت وهو الأمر الذي يتطلب توفير كافة الوسائل اللازمة لتحقيق هذه المشاركة.

وتقتصر هذه الورقة على تناول مجموعة من الجوانب الأساسية المتعلقة بتحويل بعض الأنشطة الحكومية الى القطاع الخاص (التخصيصية) باعتبارها وسيلة محتملة لتشجيع هذا القطاع على الاضطلاع بدوره في تحقيق الاهداف الإنمائية المنشودة. ويستهدف هذا التناول التوصل الى مجموعة من الركائز الموضوعية التي ينبغي الاستناد اليها عند تطبيق التخصيصية في كويت ما بعد التحرير. وفي سبيل ذلك سوف نركز حديثنا على ستة موضوعات هي:

- (١) الإطار المفاهيمي والأهداف.
- (٢) تقويم التخصيصية المتبعة في النظم الاقتصادية المختلفة.
- (٣) عناصر التخصيصية.
- (٤) حصاد التخصيصية.
- (٥) دعائم التخصيصية.

* نشرت للكاتب في جريدة الوطن الطويتية في شهر نوفمبر ١٩٩١ .

(٦) تطبيق التخصيصية في الاقتصاد الكويتي:

(أ) تقويم لتجربة تحويل الأنشطة الحكومية في الفترة السابقة على الغزو.

(ب) دور التخصيصية بعد التحرير.

وفيما يلي نتناول هذه الموضوعات تباعاً.

أولاً: الإطار المفاهيمي والأهداف:

ينصرف معني التخصيصية PRIVATIZATION الى عمليات تحويل ملكية القطاع الحكومي والقطاع العام أو تأجير وحداته الانتاجية والخدمية أو التنازل عن ادارتها الى القطاع الخاص^(١) والواقع أن هذه الاجراءات لم تطبق من قبل الثمانينات الا في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت الحكومة بالتخلي للقطاع الخاص عن مشروع فولكس واجن للسيارات (VOLKSWAGEN WERK) ثم تنامي تطبيق هذه الاجراءات مع بداية تولى السيدة / مارجريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية كما قامت بتطبيقها الحكومة الأمريكية منذ مطلع الثمانينات وذلك بهدف تعظيم انتاجية الاقتصاد القومي والتخلص من الأعباء المتزايدة على الحكومة^(٢) وفي نهاية عقد الثمانينات كانت معظم دول العالم قد أخذت بهذه الاجراءات سواء كانت هذه الدول متقدمة أو آخذة في النمو أو قائمة على نظام التخطيط المركزي أو على نظام السوق الحر.^(٣)

وبصفة عامة فإن كافة الكتابات التي تتناول موضوع تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص تستند في تحديد أهداف هذا التحويل الى مزايا الملكية الفردية أو المشروع الخاص وعلى نحو قريب جداً من الأفكار الأولى «لآدم سميث» ويمكن تلخيص هذه الأهداف المطروحة في الآتي.^(٤)

(١) أهداف تتعلق بالكفاءة (EFFECIENCY OBJECTIVES)

ان الرغبة في تحقيق أقصى الأرباح تتضمن سعياً دؤوباً من جانب المؤسسات الى تحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد وتقليل النفقة المتوسطة

الى أدنى حد ممكن. وتمثل نتيجة هذا السعي في زيادة الانتاجية التي تنعكس آثارها على العاملين في هذه المؤسسات، وعلى المجتمع بصفة عامة.

ومن ناحية أخرى فإن العمل وفقاً لآليات السوق يؤدي الى اسعار سوقية تعكس الندرة النسبية للموارد وهو ما يؤدي الى خلق الميل لدى المجتمع بأسره الى التخصيص الامثل للموارد (ALLOCATIVE EFFECIENCY) وهو الأمر الذي عجزت عن تحقيقه المشروعات العامة في كثير من الدول نتيجة تدخل الدولة في تقييد أسعار منتجاتها أو دعمها. كما أن عدم التدخل من جانب الدولة بحماية منتجات مثل هذه المشروعات يدفعها الى تحقيق الكفاءة الانتاجية (PRODUCTIVE EFFECIENCY) وتحقيق جودة منتجاتها لتحقيق قدرة تنافسية أعلى. والواقع أن هذه المزايا مجتمعة تفترض سيادة حالة المنافسة الكاملة وعدم وجود احتكارات، ففي ظل الاحتكارات تنتفي فكرة الكفاءة القائمة على تقليل النفقة المتوسطة والإنتاج الامثل الذي يحقق مصلحة المنتج والمستهلك، وقد تكون المشروعات الحكومية مشروعات احتكارية.

(٢) مجموعة أهداف مالية (FISCAL OBJECTIVES)

تساعد عملية بيع المنشآت العامة على تقليص حجم الانفاق العام، الأمر الذي من شأنه الحد من العجز المالي للدولة التي تعاني منه والتي تقدم على اجراءات التخصيصية. ويذهب أنصار هذه الاجراءات الى القول بأن الارتقاء بكفاءة المشروعات بعد تحويلها يمكن من تحقيق حصيلة ضريبية مرتفعة حيث تزداد هذه الحصيلة بزيادة القدرة الانتاجية للمجتمع وهو ما يمكن الحكومة من القيام بأعبائها الاجتماعية. وبالطبع فإن هذه المكاسب المالية تتوقف على نسبة ما تمثله هذه المشروعات في الجهاز الانتاجي وقدرة القطاع الخاص المشتري على تحقيق كفاءة اقتصادية ونتاجية أكبر من الحكومة.

(٣) تحرير المؤسسات العامة من الضغوط الاجتماعية

وقد نشأت الضغوط الاجتماعية من التزام كثير من البلدان النامية بسياسة

تشغيل الخريجين ودعم المنشآت الصناعية، وقد ادى تدخل الدولة في ادارة المؤسسات الانتاجية والخدمية الى وجود البطالة المقنعة، وهو ما يعتبر هدراً للموارد البشرية وعدم قدرة المنشآت العامة على رفع الأجور لتدني انتاجية عنصر العمل بها. كما ان الالتزام بخطوط انتاج او تشكيلة منتجات معينة تكون اسعارها في متناول الشرائح الدخلية الضئيلة من المجتمع قد حرم هذه المؤسسات من الرغبة في التجديد والابتكار وتطوير المنتجات لتحقيق مكاسب سوقية. وحتى الآن لم يجب أنصار التخصيصية على التساؤل الذي مؤداه ما هو أثر التخلص من العمالة الزائدة على نطاق واسع في المجتمع؟ ان هذه العملية سوف تؤدي الى رفع معدل البطالة وهي نتيجة لها جانبان كلاهما سلبي، الأول هو انكماش حجم الطلب الإستهلاكي، وهو ما يضعف الحافز على الاستثمار، والثاني هو زيادة الأعباء الاجتماعية للدولة في مواجهة البطالة الصريحة (OPEN UNEMPLOYMENT).

٤) تطوير الأسواق المالية

ويرى أصحاب هذا الرأي أن التخصيصية يمكن أن تؤدي الى تنشيط سوق رأس المال الذي يعتبر ضرورة لتسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتأتى ذلك من خلال التنوع المرتقب من التخصيصية للمدخرين والوسطاء الماليين والأدورات الادخارية والاستثمارية التي من شأنها توسيع سوق المال^(٥).

٥) تحقيق مبدأ البقاء للإصلاح

ويتحقق هذا المبدأ عن طريق المنافسة بين الشركات التي يتم تحويلها للقطاع الخاص اذ يتم اقضاء الشركات غير الكفوءة في ادارة الموارد وتعظيم الربح واستناداً الى ذلك يرى الاستاذ الغربلي أن التخصيصية يمكن أن تكون مقياساً (YARD STICK) في تحديد قدرة المؤسسة التجارية على الاستمرار من عدمه غير أنه يستدرك قائلاً «انه ليس بالضرورة أن يكون عنصر التغيير في الملكية من شأنه أن يحقق ذلك والسبب أن الكفاءة انما هي دالة في مدى انكشاف المؤسسة على عوامل السوق أكثر من أن تكون عائدة على عنصر الملكية^(٦) ولا يخفي

أهمية هذا الاستدراك باعتبار أن مبدأ البقاء للأصلح يؤدي في النهاية الى سيادة الاحتكار ونفي ميزة المنافسة.

٦) تشجيع القطاع الخاص وزيادة وزنه النسبي في الاقتصاد الوطني

وينطلق هذا الهدف استناداً الى تجربة القطاع العام في الدول النامية والذي لم يستطيع خلال أكثر من ثلاثة عقود انمائية انتزاع اقتصادياتها من براثن الفقر. والى تجربة الدول الاشتراكية التي خرجت على نظام التخطيط المركزي ودخلت عصر الإنفتاح لتضييق الفجوة التكنولوجية بينها وبين أقطاب العالم الرأسمالي المتقدم استناداً لسياسات البيروسترويكا التي انتهجها جورباتشوف.

وقد يكون من قبيل الجدل الدخول في مناقشة مزايا ومثالب التنمية بالمشروع الحر، أو مزايا ونقائص التنمية بالقطاع العام فالعبرة أساساً وكما يقول الاستاذ جاسم السعدون بنمط المجتمع المرجح الذي يحدد تحديداً واضحاً دور كل من هذين القطاعين وآلياتهما المثلى في تحقيق التنمية وعدم نقل تجارب الآخرين ودون تقييم جدواها وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلداننا العربية،^(٧) وهنا تكمن ضرورة التفرقة بين أهداف التخصيصية كإجراء وأهداف مبدأ تشجيع القطاع في خطط التنمية. ففي الحالة الأخيرة قد لا تكون هناك حاجة سوى لمجموعة فاعلة من السياسات المالية والنقدية الكفيلة لتحقيق ذلك في الخطط الإنمائية.

ثانياً: وقفة تقويمية لأهداف التخصيصية:

ان اهم ما توحى به الأهداف التي عرضنا لها آنفاً يتمثل في اظهار التخصيصية على أنها ايدولوجية، الأمر الذي لا يجد له سنداً موضوعياً يمكن استخلاصه من طبيعة وضرورة هذه الاجراءات ولا يرى فيها الكاتب الا استجابة براجماتية لعلاج مشكلات هيكلية (PRAGMATIC RESPONSE)^(٨) فلو تأملنا عملية التخصيصية في إطار التغيرات الحادثة في بيئة الاقتصاد الدولي وجدنا أن تطبيقها قد جاء كرد فعل مباشر لأزمة في الفكر وتطبيقه على مستويات

ثلاث: مستوى الدول المتقدمة القائمة على نظام السوق، مستوى الدول اقامة على التخطيط المركزي، وعلى مستوى دول العالم الثالث التي انبت نظمها الاقتصادية والاجتماعية على خليط من آليات وركائز منقوصة ومشوهة تم استعارتها بصورة أو بأخرى من المستويين الأولين.

(أ) مستوى الدول القائمة على نظام السوق الحر:

ان مظاهر الأزمة على مستوى هذه الدول قد تمثلت منذ منتصف السبعينات في معاشة اختلالات هيكلية أفرزت ظواهر اقتصادية غير تقليدية بالنسبة للنظام الذي تنتهجه، عجزت أدوات النظرية الاقتصادية الحديثة عن مواجهتها بشكل حاسم ومن أهم هذه الظواهر تلك الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي (STAGFLATION) وهي ظاهرة تجمع بين معدلات مرتفعة نسبياً من التضخم والركود أو التضخم والبطالة، ظاهرة استمرار العجز الحكومي وتقلب الموازين الخارجية وأسعار العملات والنمو الاقتصادي المتقلب بين التراجع والنمو الضئيل.^(٨)

وتضم حزمة السياسات المتبعة في مواجهة هذه الظواهر ابتكارات مخالفة لقواعد النظام الحر تارة ومخالفة لمبادئ النظرية الاقتصادية الحديثة تارة أخرى.

وعلى سبيل المثال فإن الحماية غير التعريفية (NON TARRIF BARRIERS) التي اتبعت للحد من عجز موازين التجارة والمدفوعات وتنشيط الطلب المحلي في الدول الصناعية^(٩) تمثل خروجاً على بعض قوانين السوق التي تقف في جانب حرية انتقال الموارد التي هي ضرورة في مواجهة الندرة النسبية لها، فضلاً عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في مواجهة منافسة البدائل المستوردة وبالمثل يأتي تحويل الأنشطة الحكومية إلى القطاع الخاص في مواجهة العجز الحكومي وتنامي الدين العام تحللاً للدولة من التزاماتها الضرورية التي قررتها النظرية الكينزية للحكومة في تحقيق التوازن الاقتصادي ومساندة العدل الاجتماعي.

(ب) مستوى الدول القائمة على التخطيط

أما الدول التي ظلت تعمل تحت مظلة التخطيط المركزي فقد اتبعت اجراءات التحويل للقطاع الخاص مواجهة لاختفاها في الادارة الشاملة للجهاز الانتاجي بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحقيق التطور التكنولوجي الذي يماثل ذلك التطور الذي شهدته دول السوق المتقدمة. ومن ناحية أخرى وبعد ما يقارب (٧٠) سنة من تطبيق النظرية الاشتراكية التي تقوم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج والهيمنة على الموارد المتاحة والتحكم في الاسعار والرقابة الحازمة على التجارة الخارجية بهدف تحقيق التطور المستمر والكفاية والعدل، نجدها قد وقعت في مصيدة الديون والتبعية الغذائية والتكنولوجية. وقد وجدت في التخصيصية والتحرر الاقتصادي وسيلة للخروج من المآزق التي وقعت فيها ولتراجع عن عقيدة اجتماعية سياسية اقتصادية ظلت تتغنى بها طوال العقود المنصرمة منذ مطلع العشرينات من هذا القرن.^(١٠)

(ج) بلدان العالم الثالث

وأخيراً ففيما يتعلق ببلدان العالم الثالث فقد اخفق الفكر التنموي الذي اعتنقته منذ مطلع الخمسينات أن يقدم لها الأدوات الفعالة التي تحقق بها تنمية مستقلة وتنمية ذاتية. وأسفر تطبيق هذه الأدوات عن المشكلات المتفاقمة التي تستشري بها الآن ممثلة في المديونية الخارجية، والفجوات المتسعة بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجية وغذائية وبقاء حالات الفقر التي يعاني منها مئات الملايين من شعوبها، وقد سوقت لها اجراءات التخصيصية من قبل الدول المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية في مواجهة هذه المشكلات ولتوفير القدرة المالية لحكومات هذه الدول لتسديد الديون الخارجية والتحلل من التزاماتها الإنمائية المتسببة في تزايد الديون العامة الخارجية والمحلية.^(١١)

وبناء على ذلك لا يجب النظر الى التخصيصية على أنها نهاية المطاف في مواجهة السلبيات التي تراكمت عن انماط التنمية المتبعة منذ الخمسينات وحتى الآن. ولقد سبق أن اعتمدت بلدان العالم الثالث مفهوم التنمية الذي طرحه

الغرب على أنها زيادة معدلات الاستثمار في المقام الأول، وكان من أهم نتائج التطبيق إهمال عملية بناء الإنسان وتحقيق النقلة النوعية والكمية في آن واحد لكافة متغيرات المجتمع والاقتصاد ومحصلة هذا الإهمال ما نراه في هذه الدول من مشكلات متفاقمة واتساع الهوة لمستويات المعيشة ونوعية الحياة، ودرجة التطور التكنولوجي بينها وبين الدول التي اعتمدت لها مفهوم التنمية من قبل.^(١٢)

اذن يكون علينا في ظل هذا الفهم أن ننظر إلى التخصيصية كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية في ضوء المشكلات التي يراد علاجها في الاقتصاد الوطني والأهداف التي يرجى تحقيقها، حتى يمكن توفير الظروف أو العوامل التي تؤدي إلى نجاحها دون التأثير السلبي على الأهداف الاجتماعية وإقامة العدل الاجتماعي.

ثالثاً: عناصر التخصيصية:

يمكن تحديد عناصر عملية التخصيصية في الجوانب التالية:^(١٣)

(١) تحديد الأهداف

يتم تحديد الأهداف في ضوء المشكلات القائمة التي قد تتمثل في ضالة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد القومي ككل أو في عدد من القطاعات، العجز في الميزانية العامة واستمراره أو تفاقم مشكلة الدين العام ومن ثم تكون الأهداف المرجوة من هذه الوسيلة ممثلة في الارتقاء بمشاركة القطاع الخاص ومواجهة العجز الحكومي المتنامي وترشيد الانفاق العام.. الخ.

(٢) خلق التأييد العام وتفهم الأهداف:

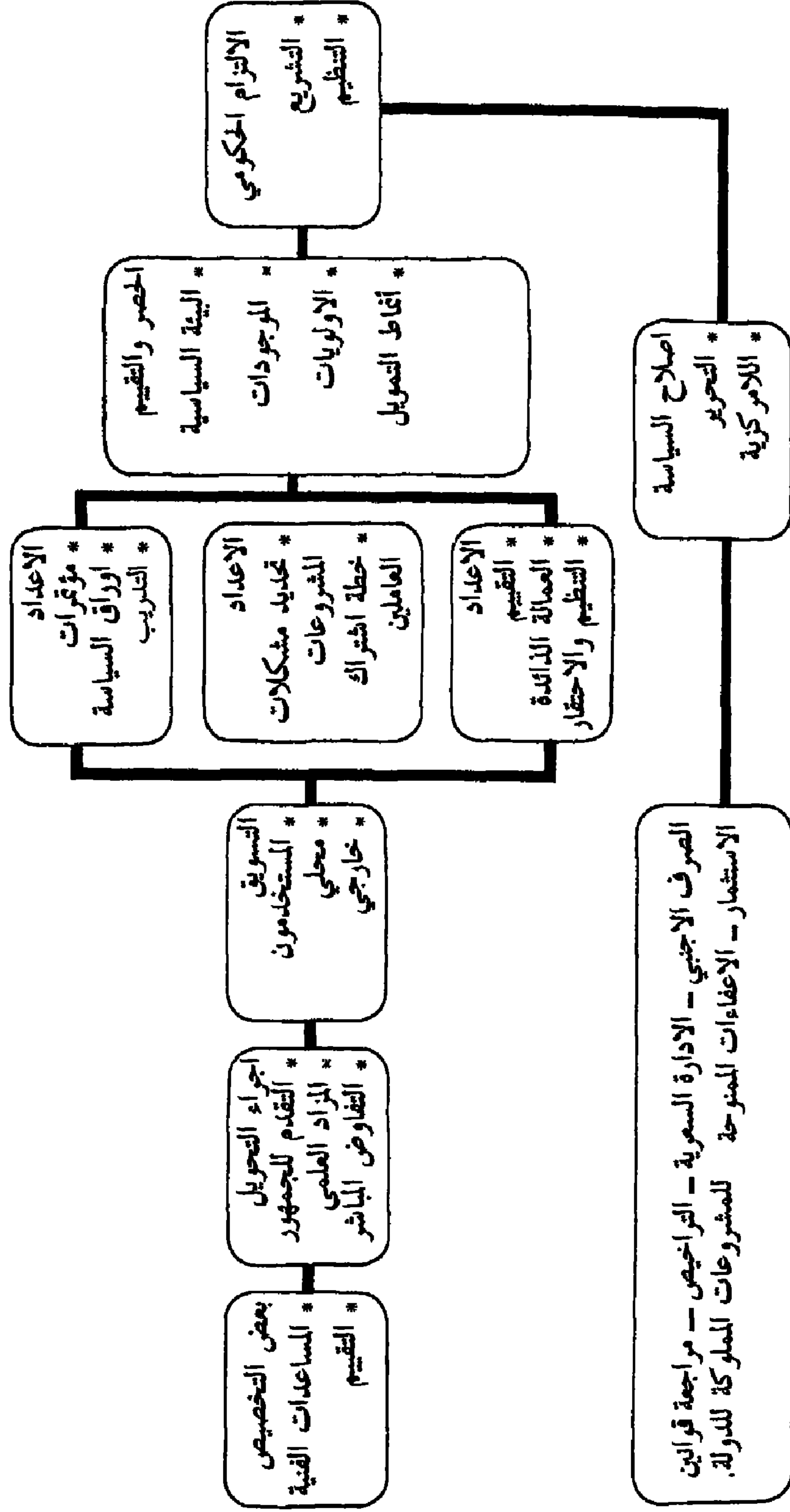
من الضروري خلق رأي عام مساند لأهداف الحكومة التي تنشدها من وراء التخصيصية وآثارها الإيجابية على التنمية ومستوى النشاط الاقتصادي الوطني الذي يضم المؤسسات الفردية في إطاره. ويتأتى التأييد لهذه الوسيلة من جانب الموظفين الحكوميين، الجمهور، الأكاديميين، المشروعات العامة ممثلة في الإدارة والعمال، الاتحادات التجارية والصناعية، المتعاملين مع المشروعات والأفراد أو المؤسسات القادرة على شراء المشروع العام.

عناصر التخصيصية

الموظفون الحكوميون - الجمهور - الأكاديميون - المشروعات الحكومية:
الإدارة - المستخدمون - الاتحادات - العملاء - المشترون

تحديد الهدف
من التحويل

لتأييد العام
الرسمي والشعبي



(٣) التشخيص والتقييم وتحديد الأولويات:

وينصرف التشخيص الى عملية تحديد الأنشطة التي يمكن تخصيصها في اطار الأهداف المحددة في القطاعات الانتاجية والخدمية التي تديرها الدولة وتملك اصولها. ثم تقويم هذه المشروعات ويقتصر التقويم في هذه الحالة على تقويم كل من الأصول والخصوم وبيان طبيعة أداء المشروعات وذلك لإظهار المشكلات الرئيسية التي تعاني منها والتي قد تتمثل في التعثر نتيجة للمديونية، العمالة الزائدة أو نقص بعض الكفاءات، ارتفاع المخزون، ضعف القدرات التسويقية.. الخ

(٤) توفير البيئة السياسية والتشريعية للتخصيص:

وتتضمن هذه البيئة الملائمة لاجراء تحويل الأنشطة العامة كافة العناصر التي تبرز الالتزام الحكومي بهذا التحويل والذي بدوره لا يمكن توقع النجاح لهذا الاجراءات فلا بد من اصدار التشريعات التي تتعامل مع طرفي التحويل وتوفير الضمانات السياسية الكافية لنجاح المشروعات بعد تحويلها ويعني ذلك اتخاذ اجراءات فعلية تتعلق بالتحويل الى اللامركزية واصلاح الادارة السعرية وأنظمة التعريف والتراخيص، وتقرير الاعفاءات وتعديل قوانين الاستثمار... الخ.

(٥) الاعداد للتخصيص:

وتتضمن عملية الاعداد لاجراء التخصيص أو التحويل الطرح السياسي لاجراءات التخصيص عن طريق الندوات والمؤتمرات واعداد خطة اشراك العاملين في ملكية المشروعات التي يراد تحويلها. وعلى قدم وساق يتم في هذه المشروعات حصر المشكلات وازالة ما يمكن ازالته منها، كما يتضمن الاعداد الترويجي لهذه المشروعات لدى القطاع الخاص الذي يضم في هذه الحالة العاملين في هذه المشروعات والقطاع الخاص المحلي أفراد أو مؤسسات، كما قد يسوق المشروع للقطاع الخاص الأجنبي أفراد أو مؤسسات.

وفي هذه الحالة الأخيرة تكون الدولة قد أحلت دينها المالي بأصول انتاجية

يكلها الأجانب وتتحول فوائد الديون الخارجية الى ارباح من الأصول الانتاجية التي تم بيعها وهي احدى السلبيات الخطيرة لاجراءات التخصيصية.

(٦) اجراء التحويل الى القطاع الخاص (التسوية):

ويتم ذلك بالتقدم للجمهور بهذه المشروعات بعد الاعلان الكافي عنها أو طرح هذه المشروعات في المزاد العلني أو بالتفاوض المباشر مع المشتريين.

(٧) مساندة المشروعات المحولة:

تم هذه المساندة من جانب الحكومة بعد تحويل المشروع بغرض ضمان نجاح واستمرار المشروع بعد تحويله وتتمثل عناصر المساندة في تقديم المساعدات الفنية والتسويقية والتسهيلات التي تتطلبها بعض المشروعات حتى يتأكد لها النجاح. وقد تتضمن هذه التسهيلات أعباء حكومية ممثلة في استكمال البنية الأساسية والمرافق ونظم الاتصالات كما يكون من الضروري تحمل أعباء برامج علاج سلبيات التخصيص المتعلقة بالقوى العاملة ومستويات الأسعار.

تلك كانت عناصر عملية التخصيص والتي يلخصها لشكل التوضيحي المرفق رقم (١).

رابعاً: حصاد تطبيق التخصيصية حتى نهاية الثمانينات:

كما اشرنا من قبل فقد بدأ التطبيق الفعلي وعلى نطاق واسع لاجراءات تحويل الأنشطة العامة مع بداية الثمانينات ومع ذلك فحتى الآن لا يوجد من الدراسات ما يؤكد على نحو حاسم أن هذه الوسيلة قد حققت الأهداف التي ساقها انصار التخصيصية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ويمكن تفسير ذلك بأمرين الأول هو المغالاة في تقدير الأهداف التي يمكن لهذه الوسيلة تحقيقها في بداية التطبيق، والثاني هو أن المشكلات التي قصد مواجهتها بتحويل الأنشطة هي مشكلات هيكلية مزمنة سواء كانت في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية. وكثير منها يقتضي تجرؤاً على الفكر الاقتصادي وادواته السائدة، بالإضافة الى

حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية قائمة على الابتكار والخلق، لا على التمسك بكهنوت المدرسية أو الاستمرار في التقليد والنقل، وتلك قضية أخرى تحتاج الى مكان آخر للتحليل وأن وجبت الإشارة هنا.

وعلى أي حال ففي نهاية الثمانينات كان هناك ما يربو على (١٠٠) دولة قد قامت بتحويل مؤسسات عامة أو حكومية الى القطاع الخاص تعمل في مجالات الانتاج والخدمات والتمويل والنقل، وشملت هذه الدول البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية والبلدان حديثة التصنيع وعلى رأسها كوريا الجنوبية وتايوان وبلدان الكتلة الاشتراكية العائدة الى نظام السوق.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية فهناك تقييم قاما به «لورانس وورتنزل»، و«هايدي فرنون» استناداً لدراسات اجراها كتاب اقتصاديون في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عن التخصيصية في بعض دول هذه القارات الثلاث، ومنها كوريا، وماليزيا، تايلاند، بنجلادش، باكستان، سيري لانكا، فنزويلا والفلبين، البرازيل، تركيا، شيلي جاميكا، وبيرو. وقد تبين من هذا الحصر بأن اجراءات التخصيصية التي تمت لم يكن لها استراتيجية موحدة وأن بعضاً منها انما تم لمجرد الاستجابة لضغوط المؤسسات الدولية (يصدق هذا على بعض الدول حديثة التصنيع عندما حولت المؤسسات المصرفية الى القطاع الخاص سنة ١٩٨٧/ ١٩٨٨). كما أن كثيراً من هذه المشروعات لم يحقق الأهداف التي قصد اليها وذلك للافتقار الى الخطوات الأساسية التي من شأنها تحقيق التغيرات الهيكلية لتحويل المشروع العام ممثلة في التحديد الواضح لغايات المشروع وأهدافه وتحديد التغيرات المطلوبة في بنائه التنظيمي وتحديد نظام ملكيته.^(١٤)

واستناداً الى الملحق رقم (١) يتبين أنه مع نهاية الثمانينات أيضاً كانت نحو ١٤ دولة عربية قد قامت باجراءات تحويل منشآت حكومية الى القطاع الخاص في إطار سياسات التحرر الاقتصادي في معظمها. وقد تباينت المشروعات المحولة في دول الوطن العربي، ففي مصر على سبيل المثال تمت هذه الاجراءات في النشاط السياحي والفندقي، تمليك العاملين لأسهم بعض شركات القطاع العام

بتخصيص نحو ٤٠٠ مليون جنيه من فائض المعونة الأمريكية، وامثلة ذلك شركة الاطارات بالاسكندرية، وفي تونس تم تخصيص المنشآت التي تنافس القطاع الخاص، وضمت هذه الاجراءات مصانع السكر وأجهزة ترويج الصادرات ومؤسسات الشحن والفنادق في المغرب. وفي دول مجلس التعاون الخليجي أجريت مناقشات لبيع ٤٩٪ من اسهم شركة الخطوط الجوية الخليجية لمواطني البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة. وقد قامت الكويت باجراءات التخصيصية في إطار برنامج ترشيد الانفاق العام وتطوير الأداء في الوزارات والمصالح الحكومية، ومن أهم الأنشطة التي تم نقلها، عمليات نظافة المباني، الصيانة، تأجير وسائل النقل، توريد الخدمات وعمليات المناولة.

والواقع أن تقيماً لتجارب التخصيصية في دول الوطن العربي تستند الى بيئة الاستثمار ومتغيرات الأسواق المالية فضلاً عن تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لم يتم بعد وان كان الواقع يشير الى وجود عقبات في حاجة الى التخلص منها أمام مختلف هذه المتغيرات، الأمر الذي يستوجب معه دراسة كل تجربة مستقلة عن الأخرى.

وفيما يتعلق بالدول المتقدمة وبأخذ الولايات المتحدة كمثال، فقد أورد الاستاذ جاسم السعدون في بحثه عن «دور القطاع الخاص في التنمية» تقويماً اجرته «ايمما روتشيلد» للتجربة الأمريكية أن التخصيصية قد اخفقت في مواجهة خلق مزيد من فرص العمل، والحد من معدلات التضخم، كما لم تقلل هذه البرامج من دور الحكومة نتيجة لتفاقم مديونيتها فضلاً عن ضآلة آثارها الاجتماعية واشباع الاحتياجات الأساسية لعشرات الملايين من الشعب الأمريكي^(١٥)، والواقع أن هذه النتائج ليست انعكاساً مباشراً لسياسة التخصيصية أو سياسات العرض التي اتبعها الرئيس «ريجان» بقدر ما تعود الى تداعيات مسيرة النمو في الاقتصاديات الصناعية والتي أشرنا اليها من قبل.

أما فيما يتعلق بالدول القائمة على نظام التخطيط المركزي فإن معظمها قد اتبع برامج التخصيصية قبل نهاية الثمانينات وذلك يبيع بعض الأصول التي

تمتلكها الحكومة في العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمليك العمال أسهم المؤسسات التي يعملون بها.

والواقع أن هذه الدول تمر الآن مرحلة تحول الى النظام القائم على السوق ارتكازاً الى مجموعة من الأسس السياسية والدستورية والتشريعية والاقتصادية، وتأتي برامج التخصيصية في اطار سياسة التحرر الاقتصادي التي تتبعها في طريق التحول الشاق نحو نظام السوق، وبالطبع لم تكن بعد عملية تقويم هذه البرامج في تلك الدول.^(١٦)

خامساً: دعائم التحويل للقاع الخاص؛

يمكننا الآن في ضوء العرض السابق الوصول الى استنتاج في غاية الأهمية، وهو أن اجراءات التخصيصية تتنازعها ثلاثة عوامل تمثل الدعامات الأساسية لاجراءات التخصيص وهي:

الأول: ضرورة تحديد الدور المطلوب للقطاع الخاص في التنمية

وهذا الدور بطبيعته خيار سياسي اجتماعي ويجب أن يكون واضحاً وصريحاً حتى يتسنى تحديد السياسات المثلى التي تعمل على انجازه وتحديد التغيرات الهيكلية المطلوبة في مناخ الاستثمار المحلي الذي يضم الجوانب التشريعية والمؤسسية والادارية والاقتصادية والسياسية والأمنية والتي بدونها يتعذر تحقيق الأهداف المنشودة من هذا الاجراء.

الثاني: تحديد الأولويات

وتتضمن عملية تحديد الأولويات القيام بعملية حصر شامل للمشروعات الحكومية القابلة للتخصيص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتقويم موجودات هذه المشروعات بالاستناد الى الاسعار السائدة وقت التقويم وترتيب هذه المشروعات استناداً الى ذلك، واخيراً يتم ترتيب أولويات التخصيص حسب الخيار السياسي المحدد لعملية التحويل فقد يتم البدء بالمشروعات (الأنشطة) الصغيرة أو البدء بالمشروعات (الأنشطة) الكبيرة.

الثالث: دراسة وتحديد الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتحويل

وتستهدف دراسة الجدوى الاجتماعية لاجراءات التحويل تحديد المنافع الاجتماعية (والضرر الاجتماعي) التي يحتمل تحقيقها بعد تحويل المشروعات الحكومية وخصوصاً فيما يتعلق بالارتقاء بالتنمية البشرية أو بناء الانسان، اشباع الحاجات الجماعية، توزيع الدخل. ويسفر هذا التحديد عن تعيين المشروعات التي ينبغي أن تظل بيدي الدولة.

وتنصرف دراسة الجدوى الاقتصادية الى تحديد عناصر الكسب والخسارة التي تلحق المتغيرات الاقتصادية المختلفة وأهمها الأثر على مالية الدولة (الايادات العامة والنفقات العامة)، المقدرة الادخارية الوطنية، معدلات النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، والأجور والأسعار وحجم العمالة ومعدلات البطالة... الخ.

سادساً: تطبيق التخصيصية في الاقتصاد الكويتي:

لقد بدأت الكويت في تطبيق هذه الاجراءات منذ مطلع الثمانينات كجزء من السياسة المالية التي استهدفت ترشيد الانفاق العام وتخفيف أعباء الحكومة والإرتقاء بمستوى الخدمات العامة. وياعداد الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩) أصبحت هذه الاجراءات جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة التي استهدفت زيادة دور القطاع الخاص ومشاركته الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني. ومن الناحية المنهجية سوف نقسم الحديث في هذا الجزء الى قسمين. يتناول القسم الأول تجربة التخصيصية قبل وقوع العدوان العراقي الغاشم على الكويت في الثاني من أغسطس للعام ١٩٩٠، ونتناول في القسم الثاني استشرافاً لدور التخصيصية في الاقتصاد الكويتي بعد التحرير.

أولاً: تجربة التخصيصية (١٩٨٢ - ١٩٩٠)

كانت وزارة التخطيط قبل وقوع الغزو الغاشم قد اخذت على عاتقها تعاوناً مع مصالح الدولة المختلفة اجراء تقييم شامل لاجراءات تحويل الأنشطة الاقتصادية التي قامت بها كثير من مؤسسات الدولة وتحديد العائد الاجتماعي

والاقتصادي لهذا النقل تمهيداً لاتخاذ اجراءات أخرى تقوم على أولويات تستهدف دعم جهود القطاع الخاص في بناء القاعدة الاقتصادية والتقنية الذي يعتبر هدفاً اقتصادياً عاماً من اهداف التخطيط الوطني. وقد اسفر جهد الوزارة في العامين الأخيرين من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى عن تكوين قائمة للأنشطة المنقولة الى القطاع الخاص في كافة وزارات الدولة ومصالحها وتضمنت مسميات الجهات الناقلة وتاريخ النقل وأسلوبه والعبء المالي على الجهة قبل وبعد النقل، وأهم الآثار المترتبة على النقل. ويوضح الملحق رقم (٢) الذي يتضمن هذه القائمة ما يلي:

(١) الأنشطة المنقولة:

تتمثل هذه الأنشطة في عمليات النظافة والصيانة للمباني والآلات والكابلات وشبكات التوزيع، اعمال الترميم والانشاءات الصغيرة وصيانة الطرق الداخلية، الأمن والسلامة تأجير السيارات، توريد الخدمات، واما عن الجهات فتضمنت وزارة التربية، وزارة الكهرباء والماء، المؤسسة العامة للمعلومات المدنية، وزارة النفط، بنك الكويت المركزي، الادارة العامة للجمارك، وزارة المالية، الادارة العامة لمنطقة الشعبية، الهيئة العامة لشئون القصر، وزارة الخارجية، وزارة العدل، الخطوط الجوية الكويتية، وكانت باقي الوزارات والمصالح الحكومية في طريقها لإعداد القوائم المماثلة بعد نهاية السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ وعددها نحو ٢٤ جهة.

(٢) إبراز الجوانب المستهدفة من عملية النقل سواء كانت ممثلة في ترشيد الانفاق أو تحسين الخدمة أو توفير عنصر العمل واتخاذها أساساً للمقارنة حسب كل جهة مراعاة لمجال النشاط الاقتصادي الذي تمارسه.

(٣) موافاة جهاز التخطيط بهذه التفاصيل لإخضاعها لتحليل وتقييم كلي يستند الى أهداف الخطة الخمسية حتى يتسنى المساعدة في تقرير الأدوات التي يمكن اتباعها لتحسين الآثار الايجابية لعملية التحويل.

والواقع أن هناك مجموعة من العوامل التي لم تتوفر للأجهزة المختلفة على

نحو كاف لإجراء التقديرات بالصورة المتكاملة لعل من أهمها ضآلة الوقت الذي يتيح ها في اجراء هذا التقويم، أو عدم توافر الخبرات في هذا المجال لدى اقسام التخطيط والمتابعة في المؤسسات الحكومية المختلفة، فضلاً عن طبيعة الأنشطة المنقولة التي لا تتضمن ميزانيات تضم أصولاً قابلة للتقويم كما في حالة المشروعات العادية. فمعظم هذه الأنشطة كانت تؤدي في اطار العمل اليومي العادي لدى المؤسسات الحكومية.

ثانياً: دور التخصيصية بعد التحرير:

من أهم ما تتضمنه التوجهات الإنمائية للكويت هو بناء قاعدة اقتصادية وتقنية متطورة يكون للقطاع الخاص دور متزايد في بنائها. وقد قدرت دراسة للكاتب من قبل، أن تنويع الاقتصاد الكويتي وزيادة طاقته الاستيعابية تقتضي انفاقاً سنوياً على التكوين الرأسمالي يبلغ نحو ٣٦٥ مليار دينار كويتي خلال عشر سنوات (١٦). ويقوم هذا التنويع الاقتصادي والتقني على استغلال مستلزمات الانتاج المحلية بأسلوب انتاج كثيف رأس المال والتقنية، ومشاركة أكبر للقطاع الخاص. والواقع أن العدوان العراقي وحرب التحرير قد كبد الاقتصاد الكويتي موارد ضخمة فضلاً عن دمار الجانب الأكبر من الجهاز الانتاجي، وتقدر قيمة هذه الموارد مجتمعة بنحو ١٣٤٦٥ مليار دولار أي ما يعادل ٤٠ مليار دينار تقريباً في نهاية عام ١٩٩١ منها ما قيمته ٢٥ مليار دولار نصيب الكويت في حرب التحرير، ونحو ٤٠ ملياراً تكلفة اعادة البناء واستعادة الحياة الاقتصادية السائدة قبل الغزو والباقي يمثل قيمة الناتج المحلي الضائع خلال الفترة من اغسطس ١٩٩٠ الى نهاية ١٩٩١. والنتيجة الأساسية لهذه الخسائر تتمثل في ارتفاع الابعاء المالية للحكومة على الأقل خلال الأجل المتوسط (الخمس سنوات القادمة) الأمر الذي سوف يقتضي اللجوء الى الدين العام (محلي + خارجي) كوسيلة من وسائل تمويل البرنامج الإنمائي تجنباً لتسييل الأصول الاستثمارية الوطنية في الخارج لما قد ينجم عن هذا التسييل من خسائر مالية.

ويمكن أن يمثل اللجوء لإجراءات التحويل الى القطاع الخاص إحدى

الوسائل الضرورية في سعي التخطيط الوطني الى انجاز التوجه الأساسي ممثلاً في بناء القاعدة الاقتصادية والتقنية وتنويع مصادر الدخل والثروة في المجتمع، فضلاً عن ترشيد كافة أدوات وأنماط الانفاق العام في مواجهة الظروف المستجدة. وإذا تم اتباع اجراء التحويل فينبغي منذ البداية أن تحكمه رؤية تخطيطية ذات شقين، الشق الأول يتعامل مع الأنشطة الحكومية القائمة بعد اعادة بنائها، والشق الثاني يتعامل مع اجراءات غير تقليدية للتخصيصية.

(١) التعامل مع الأنشطة الحكومية القائمة:

تضم الأنشطة الحكومية القائمة مجموعة من الأنشطة الخدمية والانتاجية ولاجراء التحويل على بعض منها بعد اعادة بنائها فسوف يكون من اللازم اتباع نفس القواعد التي نوهت عنها هذه الورقة وتتضمن الأسس الموضوعية للتحويل (تحديد الدور المطلوب للقطاع الخاص - تحديد الأولويات - تحديد الجدوي الاجتماعية والاقتصادية) ثم الاجراءات الستة لعملية التحويل.

(٢) التحويل غير التقليدي:

نظراً لضالة القاعدة الاقتصادية الحالية للكويت وبالتالي ضالة الآثار المتوقعة للتحويل بغرض توسيع هذه القاعدة وتنويعها على نحو يحقق مقدره ذاتية على النمو الانتاجي في القطاعات غير النفطية فنقترح هنا تحويلاً غير تقليدي يقوم على مشاركة الحكومة للقطاع الخاص في انشاء المؤسسات الانتاجية والخدمية وبعد أن يتأكد نجاح هذه المؤسسات وقدرتها على الاستمرار يتم بيعها للقطاع الخاص ويمكن هنا ذكر أمثلة عديدة لمجالات عمل مثل هذه المؤسسات على مستوى الأنشطة الخدمية أو الأنشطة الانتاجية، فالأمر يتوقف على جهود حصر فرص الاستثمار الكامنة، وتقييم جدواها في مجالات عديدة كالخدمات الصحية والتعليمية وخدمات التدريب والاتصال والنقل، الخدمات المالية والتجارية، وفي مجالات الانتاج يمكن وضع أولويات للعديد من المشروعات الاستثمارية في مجال الانتاج الصناعي والزراعي ومجالات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.. وفي كل الأحوال ينبغي أن تقوم القرارات الاستثمارية الجديدة سواء في الأنشطة

الانتاجية والخدمية اهتداء بمجموعة من المعايير التي تستند الى التوجهات الرئيسية للتخطيط الانمائي في الكويت واهمها:

- * قدرة المشروع على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة HIGH VALUE ADDED
- * قدرة المشروع على توفير عنصر العمل مستعاضاً باستخدام أسلوب كثيف رأس المال والتقنية (CAPITAL INTENSIVE & HIGH TECH)
- * امكانية تلبية احتياجات السوق المحلية والقدرة على التصريف في الأسواق العربية والدولية.
- * القدرة على توفير امكانيات تدريبية مرتفعة للكوادر والعمالة الوطنية.
- * القابلية للاستفادة من الوفورات الاقتصادية والتقنية للاستثمارات الوطنية في السوق الدولية.

وتشجيعاً للقطاع الخاص على الاضطلاع والمشاركة بفرص الاستثمار التي يتم تحديد جدواها يكون على أجهزة التخطيط الاضطلاع بمجموعة من الابعاء والمهام التي تساعد في تحقيق هذا الهدف بالإضافة الى توفير الاستمرارية للمشروعات الخاصة القائمة، ولعل أهم هذه المهام يتمثل في الآتي:

- * مساعدة القطاع الخاص في تكوين الطاقات البشرية المدربة من خلال المساعدة في تصميم البرامج التدريبية وتوفير المعلومات الضرورية عن سوق العمل.
- * توفير المعلومات الأساسية عن الأسواق العربية والدولية واتجاهات هذه الأسواق بغية ترشيد القرارات المتعلقة بالاستثمار والانتاج والتسويق على المستوى المحلي والدولي.
- * الكشف عن فرص الاستثمار الكامنة محلياً وخارجياً وتزويد القطاع الخاص بمعايير التكلفة والعائد من تنفيذ هذه الفرص اقتصادياً واجتماعياً.
- * تقرير أدوات السياسة المالية والنقدية التي تضمن حفز وتشجيع القطاع الخاص على الاستمرار تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المخططة.

* اتباع نظام كفوء للمتابعة يضمن اكتشاف الانحرافات عن مسارات العمل المرغوبة وتقديم الوسائل الضرورية لتصويبها.

ونخلاصة القول ان المرحلة الإنمائية المقبلة للكويت ينبغي أن تشهد تحولاً نحو مجتمع منتج تترسخ فيه قاعدة اقتصادية متكاملة تحققها مشاركة واسعة بين الحكومة والقطاع الخاص، ويتأتى ذلك باستثمار دروس محنة العدوان على الكويت والصمود من أجل تحريرها واستعادتها، ولعل من أهم هذه الدروس بروز حقيقة الإرادة الوطنية وصلابتها وقوة الانتماء للوطن والأرض ورسوخه. ان استثمار هذا الدرس إنما يكون بتعبئة هذه الإرادة لتحقيق تحدي إعادة البناء، وتأكيد اطار المجتمع المنتج، وتحقيق التوازن بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، والارتقاء بالاقتصاد الكويتي في مسيرة التقدم المادي والحضاري.

والله تعالى ولي التوفيق

الملحق رقم (١)

قائمة بعمليات التحويل الى القطاع الخاص التي تمت في البلدان العربية خلال الخمسينات

بيان	الدولة	الاجراءات الفعلية والجارية
مصر		<p>تم التعاقد مع القطاع الخاص لادارة فندقين من الفنادق المملوكة للقطاع العام. وتجرى حالياً خطط لبيع أو تأجير أو التعاقد مع ادارة فنادق أخرى تملكها الدولة كما يجري العمل على التخلص من الشركات صغيرة الحجم للقطاع العام وهناك اطار عام تم الاتفاق عليه بين هيئة المعونة الامريكية بالقاهرة والمسؤولين المصريين يتم بمقتضاه تخصيص حوالى ٤٠٠ مليون جنيه من فائض المعونة الامريكية لتنفيذ تجربة تمليك العاملين لأسهم بعض الشركات في القطاع العام. وتضمن الاتفاق ألا تطرح الأسهم المباعة في البورصة لتوفير «أموال طازجة» يتم عن طريقها اصلاح أوضاع شركات القطاع وحتى لا يتدخل القطاع الخاص الأجنبي في تملك هذه الاسهم وان كان هذا الاجراء لا يسمح بتنشيط سوق المال في مصر. وقد تمت التجربة بالفعل في شركة للاطارات بالاسكندرية وقد تم اختيارها على أساس أنها شركة جديدة ولا توجد أي عقبات قانونية، فضلاً عن أنها مشاركة مع القطاع الاجنبي وكانت تعاني من نقص في التمويل عند طرح أسهمها للاكتتاب.</p>

موريتانيا

تضمن برنامج الاصلاح الذي وضع عام ١٩٨٣ منع تأسيس أي منشأة عامة ما لم تكن لها مبررات اقتصادية - مراجعة أوضاع المنشآت العامة القائمة بهدف اصلاحها أو بيعها للقطاع الخاص - تم بيع المنشآت للعاملين في المنشأة والتعاقد مع الاجانب لادارة بعض المنشآت والبيع للمستخدمين في السينما وصناعة السكر والتوزيع الصيدلي - من المزمع بيع المزيد من منشآت الدولة العاملة في قطاعات الفنادق والنسيج ومزارع الدولة - وضع خطة لتحرير الاقتصاد عام ١٩٨٨ شملت تعديلات في اسعار الواردات المصنعة، وأسعار المدخلات والضرائب.

السودان

بدأ العمل بالفعل على بيع عدد من المنشآت العامة تتضمن الفنادق والبنوك - بدأ العمل في تشخيص أوضاع عدة منشآت بهدف تصفيتها أو تخصيص بعضها في برنامج الاصلاح.

الصومال

تلتزم الحكومة بإغلاق المشروعات الفاشلة تجارياً - تم تصفية عدد (٣) منشآت منها عام ١٩٨١ - باعت الدولة حصة مملكتها في مجلس الموز الوطني وقدرتها ٦٠٪ الى أحد رجال الاعمال - تحويل عدد من المنشآت الى تعاونيات تضمنت وكالة توزيع البترول ومصنع للطوب وآخر لتعليب الفواكه - كما باعت بعض المزارع الحكومية للعاملين فيها بعد عام ٨٤ .

تونس

بدأ تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي للمنشآت العامة يستهدف: خفض عدد المنشآت العامة لأكثر من الضعف - الاتجاه لبيع المنشآت التي تنافس القطاع الخاص المماثل - اعداد خطط للترشيد المالي في المنشآت ذات الطبيعة الاحتكارية - صدر قرار عام ١٩٨٦ يحد من السيطرة المباشرة على نحو ١٦٤ شركة أم ونحو ١٣٧ شركة تابعة - تم دراسة أوضاع ٣٥ شركة عام ١٩٨٦ وتم تخصيص عدد ٩ شركات منها وتصفية عدد ٣ - صدر تشريع عام ١٩٨٧ يقضي بضرورة الاسراع في عمليات

التخصيص لجذب المستثمرين المحليين والاجانب.

المغرب

- في بداية الثمانينات تمّ تحويل عدد من المنشآت ذات الطبيعة غير الاستراتيجية الى القطاع الخاص حيث تمّ تأجير الفنادق الخاضعة لمكتب السياحة الوطني المغربي - بيعت عدد ٣ شركات تخضع لمكتب صيد الاسماك الوطني للقطاع الخاص - أجرت مراكب صيد عامة لرجال اعمال مغاربة وأسبان.

- باعت الدولة معظم حصتها في عدد من مصانع السكر - وتخلّت الحكومة عن مكتب تسويق الصادرات - ونشاط السحن - يجرى حالياً تصنيف المنشآت جميعاً حسب أهميتها الاستراتيجية بهدف تخصيصها للجزر الاكبر منها.

قطر

باعت الدولة جزءاً من ملكية شركة المخصبات القطرية عام ١٩٨٤ الى شركة أوربية فصارت شريك الاقلية وتمّ التعاقد على القيام بعمليات الادارة والتسويق.

السعودية

تم بيع أسهم رأس مال مؤسسة عامة للبتروكيماويات الى القطاع الخاص ويجري العمل على زيادة حصة القطاع الخاص في المنشآت العامة.

العراق

تمّ بيع بعض مجمعات التسويق المركزية ومحطات البنزين ومراكز صيانة السيارات - هناك اتجاه لبيع بعض مزارع الدولة وحوالي نصف أسهم شركة الخطوط الجوية العراقية الى القطاع الخاص - الاتجاه الحالي الى التخلي عن كافة الوحدات الصغيرة.

الاردن

- وضع خطط لتخصيص عدد من الشركات التابعة «لعاليا» وشركة الخطوط الجوية الملكية خلال السنوات القليلة القادمة - هناك اتجاهات للتخصيص في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل العام.

عمان

جرت عمليات تخصيص لاسهم عدة منشآت واحدة لطحن الدقيق وأخرى للاسمنت - بالاضافة الى معمل لتكرير البترول.

الكويت

منذ السنوات الاولى من الثمانينات وحتى الآن تجرى عمليات
الخصخصة في اطار برامج ترشيد الانفاق العام وتطوير الاداء في
الوزارات والمصالح الحكومية ومن أهم الاعمال التي تم نقلها أو
جزء منها في معظم هذه المصالح الى شركات ومتهدي القطاع
الخاص: عمليات نظافة المباني - خدمة الفراشين - صيانة
المضخات والحاسبات والمعدات والمباني - تأجير وسائل النقل -
توريد الخدمات - عقود ايجار وسائل النقل والاتصال وعمليات
المنافسة.

مجلس التعاون تجرى مناقشات في دول الخليج لبيع ٤٩٪ من أسهم شركة
الخطوط الجوية الخليجية لمواطني البحرين وعمان وقطر والامارات
العربية المتحدة.

الجزائر

يشهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الراهنة اتجاهاً متزايداً
للخصخصة متمثلاً في تخلي وزارة المالية عن التمويل المباشر
للمؤسسات وانشاء مصارف مستقلة محلية وأجنبية ما تمّ التخلي
عن مزارع الدولة للقطاع الخاص والالتزام بسياسة الاصلاح
الليبرالي التي نصح بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

مصادر الجدول:

- (١) أ. عبد المجيد الغربللي: التخصخصة في الاطار الكويتي ما لها وما عليها، الكويت، مارس ١٩٨٩ .
- (٢) ملف التخصخصة المنشور بمجلة المصارف العربية العدد (٩٧)، كانون الثاني ١٩٨٩، ص ص ٤١-٤٥
- (٣) مجلة الأهرام الاقتصادي العدد (١٠٦٣)، ٢٩ مايو ١٩٨٩، ص ص ٣٨-٤٢ .
- (٤) مجلة الاقتصاد والاعمال السنة التاسعة العدد (١٠٠) كانون اول ديسمبر (١٩٨٧)، ص ص ٣٠-٣١
- (٥) مجلة مال الشرق الاوسط (Memo)، العدد (٤٦)، اكتوبر (١٩٨٩).

ملحق رقم (٢)
قائمة بعمليات التحويل إلى القطاع الخاص التي تمت في دولة الكويت خلال
الشهاتينات

أهم الآثار المترتبة على النقل	العبد المالي على الجهة		أسلوب النقل	تاريخ النقل	اسم النشاط المنقول	البيان	اسم الجهة	
	بعد النقل	قبل النقل						
تخفيض الأعباء الادارية المرتبطة بخدمات القراشين والاستغناء عن توفير البدلاء أثناء قيام بعضهم بإجازاتهم.	٤٠٥٠٠	٨٨٢٠٠	عقد	٨٣/٨٢	- تمهيدات الطاقة للمساعد الخامسة	وزارة التربية	بنك الكويت الصناعي وزارة الكهرباء والماء	
	١١٦٣٧٤	٢٣٦٨٨٠	عقد	٨٥/٨٤	- تمهيدات الطاقة لمباني الوزارة			
	٧٨٧٨٠٠	٢٠٠٧١٨٠	عقد	٨٦/٨٥	- تمهيدات الطاقة عدد ١٧٧ مدرسة			
	٨٦٠٠٠٠	١٥٣٧٣٤٤	عقد	٨٨/٨٧	- تمهيدات حراسة ٢١٥ مركز			
	١٣٧٢٥٠٠	٢٣٥٣١٠٥	عقد	٨٩/٨٨	- التقلية	بنك الكويت الصناعي		
	٢٣٣١٦	-	عقد	٨٩/٨٨	- تمهيدات الطاقة والمكثبات العامة			
	٦٧٠٠	-	عقد	٨٩/٨٨	- صيانة ملعب ثانوية كيطان			
	٤٠٥٠٠	٤٣٨٣٥	عقد	٨٦/١/١	- خدمة القراشين الداخلية			
	٦٨٦٨٦	-	عقد	٨٦/٨٥	- صيانة المضخات والمعدات	وزارة الكهرباء والماء		
	٩٤٣٨٣	-	مقاولة	٨٦/٨٥	- اعمال الصيانة السنوية لمباني محطات الضخ.			
	٦٨٥٩٠	-	عقد	٨٦/٨٥	- اعمال صيانة كابلات القيادة الأرضية			
	٦٩٦٠٠	-	مقاولة	٨٦/٨٥	بشكات التوزيع الكهربائية.			
	١٤٧٢٠٣	-	مقاولة	٨٦/٨٥	- اعمال الصيانة السنوية	بنك الكويت الصناعي		
	٥٠٠	-	مقاولة	٨٦/٨٥	- الأعمال الانشائية الصغيرة			
	٦٨٣٦٨	-	مقاولة	٨٦/٨٥	- دهان محطة الكلورين			
	٩٧٥٠	-	مقاولة	٨٦/٨٥	- اعمال صيانة الاجهزة الدقيقة			
	٨٧٤٠٦	-	عقد	٨٧/٨٦	- اعمال فتح طرق وتنظيف	وزارة الكهرباء والماء		
	٤٩٠٠	-	عقد	٨٧/٨٦	- اعمال صيانة كابلات القيادة الأرضية.			
						- اعمال ترميم سقف مبنى مخبر الشويخ.		بنك الكويت الصناعي

تابع الملحق رقم (٢)

اسم الجهة	البيان	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	المبدء المالي على الجهة		أسم الآثار المبرية على النقل
					قبل النقل	بعد النقل	
تابع: وزارة الكهرباء والماء		- تشغيل قسم إدارة الشوارع بصيحات والمبنيين الجديدين.	٨٨/٨٧	عقد	-	٤٨٩٦	
		- اصال النظافة لتي شمة الصيانة	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٤٤٨	
		- صيانة الكابلات للقيادة الأرضية	٨٨/٨٧	عقد	-	٥٧٤٢٥	
		- اصال الامصلاح والصيانة للمعدات الكهربية بمحطات ضخ المياه.	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٣٤٥٧١	
		- اصال الصيانة السنوية لباني ومواقع محطات ضخ المياه.	٨٨/٨٧	عقد	-	٨٧٤١٨٧	
		- اصال الامصلاح والصيانة لمحطات الخراس والمعدات اليكاطكية بمحطات ضخ المياه.	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٢٠٠٠٠٠	
		- اصال تليين وصيانة الخراس على خطوط شبكات المياه الرئيسية	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٣٨٥٩٠	
		- اصال الصيانة السنوية ومعالجة الاصال الزراعية.	٨٨/٨٧	عقد	-	١٦٣٢٠٠٠	
		- اصال صيانة كابلات القيادة الأرضية لشبكات توزيع الكابلات الكهربية.	٨٨/٨٧	عقد	-	٥٦٩٥٠	

تابع الملحق رقم (٢)

أهم الآثار التربوية على النقل	المبدء المالي على الجهة		أسلوب النقل	تاريخ النقل	اسم النشاط المنقول	البيان	اسم الجهة
	بعد النقل	قبل النقل					
	٥٠٠٠	-	عقد	٨٧/٨٦	- اعمال الاصلاح والصيانة لمعدات الكهرباء في محطات ضخ المياه	تابع: وزارة الكهرباء والماء	
	١١٤٢٣	-	عقد	٨٧/٨٦	- اعمال الاصلاح والصيانة لوحات التحكم المركبة في محطات ضخ المياه.		
	١٥٣٣٠	-	عقد	٨٧/٨٦	- صيانة واصلاح الرافعات السقفيه والمصاعد الهيدروليكية بالمخازن		
	٨٠٠٠٠	-	عقد	٨٧/٨٦	- اعمال الاصلاح والصيانة للمضخات والمعدات الميكانيكية في محطات المياه.		
	٦٥٠٠٠	-	عقد	٨٧/٨٦	- الاعمال الانشائية الصغيرة والصيانة.		
	٣٢٣١٥٠	-	عقد	٨٧/٨٦	- القيام بأعمال الاصلاح والصيانة للأجهزة الدقيقة وأجهزة التليستري وأجهزة الكمبيوتر.		
	٤٧٨٧٤	-	عقد	٨٧/٨٦	- الاعمال المدنية لإنشاء وانجاز وصيانة طرق داخلية بين الآبار		
	٧٨٣٤	-	عقد	٨٨/٨٧	- صيانة مدنية لماني قسم الاعمال الكيماوية في محطة الشعية الصناعية.		

تابع الملحق رقم (٢)

اسم الجهة	البيان	اسم النشاط المطلوب	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة		أسم الآثار المترتبة على النقل
					قبل النقل	بعد النقل	
تابع: وزارة الكهرباء والماء		- الاصلال المدنية لإنشاء وميانة وترسعة ودرش الصيانة.	٨٨	مقد	-	٩٢٨٠٠	تخفيض التكاليف ودرسم وتشجيع القطاع الخاص.
		- الاصلال الانتشارية للصنعة وميانة المنشآت والرافق.	٨٩/٨٨	عقد	-	١١٩٠٠	
		- اصال الصيانة والاصلاح كرافعات السقنية والمصادر.	٨٩/٨٨	عقد	-	٤٨٩٦	
		- تظيف قسم ائارة الشوارع	٨٩/٨٨	عقد	-	٤٨٩٦	
		- اصال الاصلاح والصيانة للاجهزة الدفينة واجهزة التليستري.	٨٩/٨٨	عقد	-	٢٧٣٦٥٢	
المؤسسة العامة للموانئ		- باصات نقل العاملين داخل ميناء الترمخ.	٨٨/٨٧	استيجار	٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠	السيطرة العامة على مناخل ومخارج مواقع الجامعة المختلفة.
		- ميانة واصلاح وتشغل رحلات التكيف واجهزة التريده ميناء الشمية.	٨٩/٨٨	عقد	٣٦٠٠٠	١٩٧٥٠	
		- الأمن والسلاية	٩٠/٨٩	ممارسة	-	٣٠٧٣١٥	
		- ميانة المصات الخفيفة	٨٩/٨٨	عقد	-	١٥٠٠٠	
		- ميانة الحاسب الآلي وملحقه	٨٩/٨٨	عقد	-	٤٦٠٠٠٠	
جامعة الكويت الهيئة العامة للمعلومات المدنية		- ميانة تجهيزات	٨٩/٨٨	عقد	-	٢٢٠٠٠	
		- ميانة منغآت اصال النظامة	٨٩/٨٨	عقد	-	٥٠٠٠	

تابع الملحق رقم (٢)

أهم الآثار المترتبة على النقل	المصء المالي على الجهة		أسلوب النقل	تاريخ النقل	اسم النشاط المنقول	اسم الجهة
	بعد النقل	قبل النقل				
تخفيض الانفاق تحسين الخدمة	٣٠٠٠٠٠	-	تأجير	٨٩/٨٨	- ايجار سيارات	تابع: الهيئة العامة للمعلومات المدنية
	٢٥٠٠٠٠	-	عقد		- تصميم واصداد رسوم وخراائط للمركز البديل لقرع البيشة بمجمع الوزارات.	
	٦٠٠٠٠٠٠	-	عقد	٩٠/٨٩	- ميانة الحاسب الآلي وملحقاته	
	٢٥٠٠٠٠	-	عقد	٩٠/٨٩	- ميانة التجهيزات	
	٥٩٠٠٠٠	-	عقد	٩٠/٨٩	- ميانة المنشآت	
	٢٥٠٠٠٠	-	عقد	٩٠/٨٩	- استكمال دراسات لتحليل دور الميزاتين في مجمع الحاسبات (المركز المساند) مركز تسجيل خيطان.	
	٤٠٠٠٠٠		عقد	٩٠/٨٩	- ايجار سيارات	
	١٦٠٠٠٠			٩٠/٨٩	- ميانة المعدات الحفيدة	
	٧٤٤٠	٦١٧٥	عقد	٨٥/٨٤	- عقد توريد خدمات	
	٨٦٤٠	٦٢٧٠	عقد	٨٦/٨٥	- عقد توريد خدمات	
	٨٦٤٠	١٩٤٠٠	عقد	٨٧/٨٦	- عقد توريد خدمات	
	١٦٤٠٠	١٧٠٠٠	عقد	٨٨/٨٧	- عقد توريد خدمات	
		٧٣٧٥	عقد	٨٩/٨٨	- عقد توريد خدمات	
		١٦٢٠٠	عقد	٨٥/٨٤	- أعمال النظافة	
	٢١٠٠٠٠	٨٠٠	عقد	٨٥/٨٤	- ميانة النباتات الداخلية	
	١١٤	١٨٠٠٠	عقد	٨٦/٨٥	- أعمال النظافة	
	٢٤٠٠٠٠	١٠٠٠	عقد	٨٦/٨٥	- ميانة النباتات الداخلية	
	١٤٤٠	١٨٠٠٠	عقد	٨٧/٨٦	- أعمال النظافة	
		١٠٠٠	عقد	٨٧/٨٦	- ميانة النباتات الداخلية	

تابع الملحق رقم (٢)

اسم الجهة	البيان	اسم النشاط للقول	تاريخ القول	اسلوب القول	السيد المالي على الجهة		أسم الآثار للزيرة على القول
					قول القول	قول القول	
تابع بنك الكويت المركزي	الادارة العامة للطيران المدني	- أعمال النظافة	٨٨/٨٧	مقد	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	تخفيف السبه المالي والاداري على ميزانية الادارة وتبسيط القطاع الخاص
		- ميانة البنايات	٨٨/٨٧	مقد	١٠٠٠	١٠٠٠	
		- أعمال النظافة	٨٩/٨٨	مقد	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	
		- ميانة البنايات	٨٩/٨٨	مقد	١٠٠٠	١٠٠٠	
		- أعمال النظافة	٩٠/٨٩	مقد	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	
		- ميانة البنايات الداخلية	٩٠/٨٩	مقد	١٠٠٠	١٠٠٠	
		- الصيانة					
		- أعمال النظافة لمطار الكويت					
		- استئجار سيارات					
		- استئجار سيارات صالون	٩٠/٨٩		-	-	
الادارة العامة للاعلام	الادارة العامة للجسارك	- استئجار مبنى لاحارة الوفاة	٩٠/٨٩		-	-	توفير مبلغ ٢٣٥٥ د.ك سنوياً.
		- تشغيل وميانة صدد (٢) زورق بحري-	٨٧/١٠/١٣	مقد	٧١٥٤٠	-	
		- عقد اداء خدمات ومراجعة	٨٧ /٥ /٢٧	مقد	٤٣٧٤٨	-	
		- عقد ايجار أجهزة آي.بي.أم	٨٣/٨٢	مقد	١٢٠٠٠	-	
		- عقد ايجار أجهزة اتصال	٨٢/٨٢	مقد	٢٨٨٠	-	
		- عقد ميانة أجهزة آي.بي.أم	٨٩/٨٨	مقد	٢٨٠٠	-	
		- ايجاز عمليات المارلة	٨٩/١/١	مقد	١٩٠٨٩٥	-	
		- تنظيف مرافق الادارة العامة	٨٩/٢/١	مقد	١٠١٦٠٠	-	
		- ميانة الكيف المركزي	٨٨/٤/٩	مناقصة	٧٧٢٥	١٠٠٨٠	

تابع الملحق رقم (٢)

أهم الآثار الخربة على النقل	المبدء المالي على الجهة		أسلوب النقل	تاريخ النقل	اسم النشاط المنقول	البيان	اسم الجهة
	بعد النقل	قبل النقل					
- الاستغناء عن خدمات (٣٠) سائق على ميزانية الوزارة وصيانة السيارات والمحروقات بتكلفة مالية ٩٧,٦ ألف دينار. - دعم الشركات الوطنية.	٣٥٦٧٥٩	٢٥٧٧١٥	ممارسة	٨٩/٢/١٥	- استئجار سيارات صالون لأغراض الصيانة والخدمات - عقود الصيانة المدنية - عقود تصليح وصيانة آلات التصوير والطباعة والكمبيوتر - عقد تنظيف مباني الادارة العامة - عقد استئجار باصات لنقل العاملين.	تابع: وزارة المالية الادارة العامة لمنطقة الشعيبة	

تابع الملحق رقم (٢)

أسم الآثار والتربة على التقل	المسبب المالي من الجهة		أسلوب التقل	تاريخ التقل	أسم الحساب للتقل	البيان	
	بعد التقل	قبل التقل				أسم الجهة	
فتح سجلات عمل أمام شركات القطاع الخاص وتسهيلاً للجهات معاملات مراجعي الهيئة	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	مبلغ المصعد بالميزانية إلى مالية القصر على المصرف على أعمال الترخيم الثانيث والتي ترصد إلى مقارئين محاسبين مسجلين بالهيئة	٨٩/٧/١	١) صيانة الثانيث والترخيم لبورت القصر لمسؤولين برعاية الهيئة	تابع: الهيئة العامة لشؤون القصر	
لاختقال الهيئة إلى مقرها الجديد	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	إستاد هذه الاعمال إلى شركات قطاع خاص وفقاً للاجراءات المالية في هذا الشأن	٨٩/٧/١	٢) اعمال النظافة وصيانة المبني		
لمرضىة إنجاز الاعمال التي تهم القصر وكلما أعمال الهيئة.	٥٤٦٢٠	٥٤٦٢٠	إستاد هذه إلى شركات قطاع خاص وفقاً للاجراءات المالية		٣) السيارات		

تابع الملحق رقم (٢)

أهم الأفكار للرتبة على النقل	المساهمة المالية على الجهة		أسلوب النقل	تاريخ النقل	اسم النشاط المقبول	البيان	اسم الجهة
	بعد النقل	قبل النقل					
<div>- نشاط جديد.</div> <div>- نشاط جديد.</div> <div>- نشاط جديد.</div> <div>- إلغاء دائرة الانشغالات والصيانة من التنظيم العام للمؤسسة وتحويل نشاط الدائرة الى شركات مصايد معها بالأخذة الى اعطاء جزء من الاحصال الى الشركة الكويتية لخدمات الطيران.</div>	٣٠٠٠٠		عقد		- صيانة وتشغيل اجهزة الرقابة والتحكم في التكيف.	وزارة الخارجية	
	٨٤٠٠٠		عقد		- صيانة اجهزة مركز المعلومات الآلي.		
	٤٨٠٠٠		عقد		- نظافة مبنى الوزارة		
	١١٧٧٤٤	٢١٠٥٣	عقد	٨٦/١٢/٢١	- صيانة وتشغيل الأجهزة		وزارة العدل
	٣٠٦١٤		عقد	٨٨/٦/٢٢	- صيانة الآلات والمعدات		
	٤٤٥٢٠		عقد	٨٦/٦/١٩	- تنظيف وخدمات		
	٢٥٠٠		عقد	٨٦/٥/١٠			
	١٣٢٥٣٨	٢١٢٩٢٨			- صيانة التبريد		
	١٨٢٦٢٩	٢٥٥٥٧١			- صيانة الماني والنشآت		
	٣٧٥٨٣				- صيانة الآلات والمعدات		
	٦٤٧٤٥	١٢٨٤٥٤			- صيانة الاسكان		
	١٥٧٨٠	٢٧٠٧			- اعمال النظافة		
	٩٠٠٠	٩١٠١			- عقد صيانة ماكينات التصوير		
	٩٠٠	٩٠٠			- صيانة اجهزة الكمبيوتر الشخصي		
	٦٥٠٠	٤٧٥٠			- صيانة آلات تصوير أوميجا		
-	٩٠٥			- صيانة مصاعد المؤسسة			
٢٥٠٠	٣٥٢٥			- صيانة آلات تصوير ريكو			
-	٢٩٠			- صيانة أجهزة الميكروفيلم			
٤٠٠٠	٢٦٤٠			- صيانة آلات حفظ الملفات وآلات الطباعة.			
				- صيانة أبواب المؤسسة			

تابع الملحق رقم (٢)

أهم الآثار التراثية على التفل	السيد المامي على الجهة		أسلوب التفل	تاريخ التفل	اسم النشاط للقول	البيان
	بعد التفل	قبل التفل				
	١٥٠ ٢٥٢ ٢٦٥	١٥٠ ٢٥٢ ٣٦٤٦			- صيانة (٣) أجهزة للكمبيوتر - صيانة أجهزة رسم الخرائط - عقد صيانة الآلات الخشبية	قايح: الخطوط الجوية الكويتية

تابع الملحق رقم (٢)

اسم الجهة	البيان	اسم النشاط للقول	تاريخ النقل	اسلوب النقل	الغيبه التالي على الجهة		اسم الآثار المترتبة على النقل
					قبل النقل	بعد النقل	
- وزارة الصحة العامة		-	-	-	-	-	-
- وزارة الداخلية		-	-	-	-	-	-
- وزارة التجارة والصناعة		-	-	-	-	-	-
- الهيئة العامة للجذب والمخارج المرمي		-	-	-	-	-	-
- ديوان المحاسبة		-	-	-	-	-	-
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية		-	-	-	-	-	-
- وكالة الانباء الكويتية		-	-	-	-	-	-
- الهيئة العامة للاسكان		-	-	-	-	-	-
- سوق الكويت للاوراق المالية		-	-	-	-	-	-
- الهيئة العامة للاستثمار		-	-	-	-	-	-
- مجلس حماية البيئة		-	-	-	-	-	-
- وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية		-	-	-	-	-	-
- ادارة القوى والتشريع		-	-	-	-	-	-
- رئاسة الحرس الوطني		-	-	-	-	-	-
- بنك التسليف والادخار		-	-	-	-	-	-
- الصندوق الكويتي للتسيمة الاقتصادية العربية.		-	-	-	-	-	-
- مجلس الوزراء (الامانة العامة)		-	-	-	-	-	-
- وزارة الاشغال العامة		-	-	-	-	-	-
- وزارة الدفاع		-	-	-	-	-	-
- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.		-	-	-	-	-	-
- وزارة التخطيط		-	-	-	-	-	-
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب		-	-	-	-	-	-
- الديوان الاميري		-	-	-	-	-	-
- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.		-	-	-	-	-	-

المصدر : بيانات الجهات الواردة للإدارة الاقتصادية - وزارة التخطيط - دولة الكويت ١٩٨٩ .

هوامش الملحق

- (١) انظر في معنى التخصيصية:
H. Bienen and J. Waterbury: "The Political Economy of Privatization in Developing Countries" World Development, Vol.17, No.5, May 1989, PP-617-630.
- (٢)
R. Elicker and Gordon O.F. Johnson "The Global Sweep of Privatization" Published in Economic Impact, No.1, 1990, p.44.
- (٣) د. حسين طه الفقير: دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات، وزارة التخطيط دولة الكويت (غير منشورة)، نوفمبر ١٩٨٩، ص ١٦٧.
- (٤) انظر على سبيل الأمثلة لا الحصر:
١ - أ. عبد الجليل الغربللي: التخصيصية في الإطار الكويتي - مالها وما عليها، الكويت/ مارس ١٩٨٩، ص ١٧ - ١٨.
- ٢ - بيتر هيلر وكريستيان شيلر: الآثار المالية للتخصيصية في البلاد العربية «بحث مقدم لندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية المنعقدة في ابو ظبي خلال الفترة من ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٩ منشور في مجلة المصارف العربية العدد (٩٧) ص ٣٤.
- ٣ -
David Gill: Privatization Opportunities Financial Market Development A Conference on Privatization Held at Abu Dhabi, Dec. 5th, 1988.
- (٥) وعموماً فإن الرأي الغالب في الكتابات المتعلقة بالتخصيصية يتمثل في انها تساعد في المضي قدماً في خلق اسواق رأس المال وان كانت ضالة هذه الأسواق لا تعد معضلة، أمام تطبيق عمليات التحويل وتعتبر جاميكا وتونس وتايلاند أمثلة على البلدان التي اجريت فيها التخصيصية في ظل ضالة أسواق رأس المال أنظر:
- P. Elicker: Gordon O.F. Johnson: "The Global Sweep of Privatization", OP.Cit. pp 46-47.
- (٦) أ. عبد المجيد الغربللي: التخصيصية في الإطار الكويتي، مصدر سابق ص ٨.
- (٧) انظر الورقة المركزة للأستاذ السعدون:
أ - جاسم خالد السعدون: «حدود دور القطاع الخاص في التنمية» ورقة مقدمة لندوة تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ودور البورصات، الدار البيضاء، خلال الفترة من ٦ - ٨ سبتمبر ١٩٨٨.
- (٨) انظر آليات الأزمة في هذا النظام والفكر الاقتصادي المرتبط به في:
د. رمزي زكي: فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر الترموي الغربي،

مطبوعات مكتبة مدهولي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٣٥ .

(٩) حول الحماية الجديدة انظر:

١ - سام ليد والكسندر بيتز: «الحوافز غير الجمركية في البلدان المتقدمة ١٩٦٦ — ١٩٨٦» مجلة التحويل والتنمية التي تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عدد مارس/ آذار ١٩٨٩ ص ١٣ .

٢ - تاهيد كرماني «جولة اوراجواي: تنشيط النظام التجاري العالمي» نفس عدد مجلة التحويل والتنمية الأنف الذكر ص ٦ .

(١٠) وتذكر الكتابات المختلفة أن أهم العوامل التي اسهمت في وصول الدول القائمة على التخطيط المركزي الى هذا الحد من التراجع تمثل في الاختلال الداخلي ممثلاً في ظهور الفجوة التكنولوجية والمالية وعجز قوى الانتاج عن تلبية المتطلبات الأساسية للاستهلاك والنمو معاً، والفشل المتوالي لبرامج الاصلاح الاقتصادي والاداري في حقبة الثمانينات. ومن أهم العوامل انقياد الاتحاد السوفيتي ودول الكومينكون وراء سابق التسلح الذي استنزف مواردها. انظر ي ذلك ما يلي:-

١ - التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٧)، مؤسسة الاهرام القاهرة ١٩٨٨ ص ٢٣ - ٢٤، ص ٧٤ .

٢ - صلاح جواد: بولونيا: من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، مجلة المال والاقتصاد العدد (٤٦) اكتوبر ١٩٨٩ ص ١١ - ١٤ .

٣ - د. فؤاد زكريا: مقامة التاريخ الكبرى، على ماذا يراهن جورباتشوف، كتاب الأهالي رقم (٢٤) القاهرة ابريل ١٩٩٠ ص ٢٥

(١١) انظر ايضاً:

د. رمزي زكي، فكر الأزمة مصدر سابق ص ٦٩ .

(١٢) وتنطبق هذه النتائج حتى على الدول التي تبنت التخطيط منذ مطلع الخمسينات، حيث غابت عن هذه الخطط موازين الرفاهية القومية التي تتضمن عناصر نوعية الحياة بمفهومها الواسع الذي يضم الاحتياجات الجماعية المادية وغير المادية انظر تصوراً لهذه الموازين وكيفية اعدادها في ذلك: حسين طه الفقير: العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع تجاه اشباع الحاجات الأساسية، نظرة مستقبلية لعام ٢٠٠٠، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ج. القاهرة ١٩٨٦ .

(١٣) استعنا في تحديد هذه العناصر على هذه الصورة بالتحقيق المنشور في مجلة (Economic Impact) لكل من اليكر وجونسون انظر:

P. Elicker, Gordon O.F. Johnson: "The Global Sweep of Privatization, OP. Cit, P.48

(١٤) راجع في ذلك كل من:

- ١

Heidi Vernon-Wartzal & Lawrance H.

Wortzel: "Privatization: Not the only Answer" Published in: World Development, Vol. 17, No.5, May 1989, pp-633-641

٢ - أ. عبد المجيد الغربللي: التخصيصية في الإطار الكويتي، مصدر سابق.
(١٥) انظر جوانب التحول السياسي والدستوري والاقتصادي والاداري والمؤسس لدول الكوميكون العائدة الى نظام السوق وعلى نحو تفصيلي في:

U.N: Economic Survey of Europe in 1990-1991, Economic Commission For Europe, New York 1991. pp. 124-125, 169-183.

المحتويات

٧	- تصدير
٩	- تقديم بقلم الدكتور عبد الرحمن العوضي
١٣	- كلمة واجبة
١٥	- تمهيد
٢١	١ - تعديل التركيبة السكانية
٢٣	١-١ الاقتصاد الكويتي والحاجة الى العمالة الوافدة
٢٤	٢-١ تطوّر المجتمع السكاني وجوانب الاختلال
٣٠	٣-١ تطوّر قوة العمل واختلالاتها
٣٥	٤-١ اسباب الاختلال في التركيبة السكانية وقوة العمل
٣٨	٥-١ بعض الجوانب الايجابية في خصائص المجتمع السكاني وقوة العمل
٤٢	٦-١ التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وقوة العمل في الكويت
٤٩	٧-١ الطموحات والقيود والممكنات
٥٣	٨-١ نتائج ومقترحات
٥٦	هوامش الفصل الاول
٦١	٢ - تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة الطاقة الاستيعابية
٦٣	مقدمة
٦٥	١-٢ ايجابيات الموارد الريعية
٧٠	٢-٢ سليات النمط الريعي للتنمية
٧٨	٣-٢ آثار النمط الريعي للتنمية
٩٢	٤-٢ امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية
١٠٢	٥-٢ وقفة تقويمية ونموذج مقترح للقياس
١١٥	٦-٢ مقارنة الطاقة المنفذة والطاقة الممكنة
١٢٠	٧-٢ مواجهة قيود التوسع والبدائل الممكنة
١٢٨	هوامش الفصل الثاني

١٣٣	٣ - فجوة الادخار القومي/ الاستثمار المحلي وقضية تكامل الاموال العربية
١٣٦	١-٣ مفهوم الفجوة وانعكاساتها
١٤٨	٢-٣ دعم تكامل رأس المال الوطني محلياً وعربياً
١٥٩	٣-٣ مقتضيات اعادة تدوير الارصدة العربية الخارجية
١٨٤	٤-٣ الوسائل والمجالات والضمانات
١٩٥	هوامش الفصل الثالث
٢٠٣	٤ - تحديات الكويت والاموال العربية بعد التحرير
٢٠٥	مقدمة:
٢٠٥	١-٤ العدوان على الكويت - كارثة التراجع العربي
٢٠٧	٤-١-١ محاولة لتفسير ما حدث
٢١٧	٤-١-٢ الآثار الاقتصادية والسياسية لحرب الكويت
٢٢٢	٤-٢ قضايا الكويت الاقتصادية والتخطيطية حتى ليلة وقوع العدوان
٢٢٢	٤-٢-١ ركود الحركة الاقتصادية في الكويت ودول الخليج
٢٢٥	٤-٢-٢ التوجهات طويلة الاجل وأهدافها الكمية
٢٣٤	٤-٢-٣ الاهداف النوعية والكمية متوسطة الاجل
٢٤٧	٤-٣ تحديات كويت ما بعد التحرير وقضاياها التخطيطية
٢٤٧	٤-٣-١ نظرة اجمالية على الأوضاع السابقة على الغزو الغاشم
٢٤٨	٤-٣-٢ التحديات المستجدة بعد التحرير
٢٤٩	٤-٣-٣ القضايا المحورية للتخطيط الانمائي:
٢٤٩	(١) قضايا مستمرة ذات أولوية
٢٥٦	(٢) المهام والأعباء الاضافية للتخطيط
٢٦١	(٣) قضايا ذات أبعاد محلية وعربية ودولية
٢٦٦	هوامش الفصل الرابع
٢٧١	خاتمة ومقترحات الدراسة
٢٧٣	أولاً: المسيرة الانمائية الكويتية والعناصر الحاكمة
٢٧٦	ثانياً: نظرة اجمالية على حقبة الثمانينيات

٢٨١	ثالثاً: العدوان العراقي الغاشم وآثاره
٢٨٥	رابعاً: رؤية تخطيطية للقضايا الانمائية بعد التحرير
٢٩٥	قائمة المراجع
٢٩٥	أولاً: مراجع باللغة العربية
٣٠١	ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية
	ملحق الدراسة: الاطار المفاهيمي لاجراء التخصيصية وجدواها
٣٠٥	في تنمية الاقتصاد الكويتي بعد التحرير
٣٠٥	مقدمة
٣٠٦	أولاً: الاطار المفاهيمي والاهداف
٣٠٩	ثانياً: تقويم التخصيصية المتبعة في النظم الاقتصادية المختلفة
٣١٢	ثالثاً: عناصر التخصيصية
٣١٥	رابعاً: حصاد التخصيصية
٣١٨	خامساً: دعائم التخصيصية
٣١٩	سادساً: تطبيق التخصيصي (قبل الغزو، بعد التحرير)
٣٢٥	- ملحق رقم (١)
٣٢٩	- ملحق رقم (٢)
٣٤٠	- هوامش التخصيصية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول	مسلسل
٢٥	تطور أعداد السكان وقوة العمل حسب الجنسية في الكويت (١٩٥٧ - ١٩٩٠)	١-١	(١)
٢٧	السكان غير الكويتيين حسب الجنسية في تعداد عام ١٩٨٥.	١-٢	(٢)
٢٩	معدلات المساهمة والإعالة حسب الجنسية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠.	١-٣	(٣)
٣١	الصورة الاجمالية للتوزيع القطاعي العددي والنسبي للقوى العاملة الكويتية وغير الكويتية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥.	١-٤	(٤)
٣٢	الصورة التفصيلية للتركيب الاقتصادي لقوة العمل الكويتية في تعدادات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.	١-٥	(٥)
٣٣٠	تطور العمالة الحكومية حسب المجموعات المهنية (١٩٨٥ - ١٩٨٧).	١-٦	(٦)
٣٩	معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل الكويتية خلال سنوات التعداد ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.	١-٧	(٧)
٤١	مجموعة المؤشرات الايجابية المرتبطة بالمجتمع السكاني في دولة الكويت.	١-٨	(٨)
٥٠	تقدير اجمالي قوة العمل والمتغيرات المتوقعة والمستهدفة في تركيبها سنة ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠.	١-٩	(٩)

- (١٠) ٢-١ تطوّر الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه بين القطاعات النفطية وغير النفطية والقطاعات السلعية والخدمية خلال الفترة ١٩٧٥، ١٩٨٠ ٧١
- (١١) ٢-٢ النصيب المطلق والنسبي لكل من قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٧، بالاسعار الجارية. ٧٢
- (١٢) ٢-٣ معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧. ٧٤
- (١٣) ٢-٤ تطوّر الناتج المحلي الاجمالي وهيكله خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠. ٧٧
- (١٤) ٢-٥ مؤشرات الناتج والاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧. ٧٩
- (١٥) ٢-٦ مؤشرات الايرادات والمصروفات الفعلية للوزارات والادارات الحكومية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦. ٨٣
- (١٦) ٢-٧ مؤشرات آثار الاقتصاد الريعي في الكويت خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧. ٨٥
- (١٧) ٢-٨ التجارة الدولية حسب المجموعات السلعية ومعاملات التمرکز ودرجة التجانس للصادرات والواردات عامي ١٩٨٠، ١٩٨٤. ٨٨
- (١٨) ٢-٩ تطوّر الارقام القياسية لاسعار الصادرات والواردات ومعدلات التبادل الدولي. ٩٠
- (١٩) ٢-١٠ ميزان المدفوعات الكويتي (١٩٨٤ - ١٩٨٩). ٩١

- (٢٠) ٢-١١ تطوّر الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ٩٦
- (٢١) ٢-١٢ تطوّر الطاقة الاستيعابية المنفذة للدخل الريعي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ٩٨
- (٢٢) ٢-١٣ تطوّر الطاقة الاستيعابية المحلية وعناصرها ونسبتها الى الناتج المحلي والناتج القومي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ٩٩
- (٢٣) ٢-١٤ المتوسط السنوي لطاقة الاستيعاب النفطي والريعي والاقتصاد المحلي بالقيمة والنسبة المئوية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ١٠١
- (٢٤) ٢-١٥ تطوّر المكون الاستيرادي الوسيط والرأسمالي في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . ١٠٩
- (٢٥) ٢-١٦ تطوّر الواردات السلعية موزعة بين سلع استهلاكية و سلع وسيطة واستثمارية ١٩٨٠-١٩٨٦ . ١١٠
- (٢٦) ٢-١٧ مقارنة بين الطاقة الاستيعابية المنفذة والممكنة للدخل الريعي للفترتين ١٩٨٠-١٩٨٧ ، ١٩٩٣ . ١١٦
- (٢٧) ٢-١٨ الطاقة الاستيعابية المنفذة والممكنة للاقتصاد الكويتي ١٩٨٠-١٩٨٧ ، ١٩٩٣ . ١١٨
- (٢٨) ٢-١٩ مقارنة بين الطاقة الاستيعابية الفعلية والممكنة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ . ١١٩
- (٢٩) ٢-٢٠ تطوّر الإيرادات والنفقات الحكومية والعجز الظاهري في الموازنة العامة خلال الفترة ٨٤ / ٨٥ - ٨٧ / ١٩٨٨ . ١٢٤

١٣٨	مؤشرات فجوة الادخار القومي/ الاستثمار المحلي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ .	(٣٠) ٣-١
١٤٠	معدلات التغير في الناتج القومي بالاسعار الثابتة واجمالي وسائل الدفع والائتمان المحلي.	(٣١) ٣-٢
١٤٣	تطور نسبة الموجودات الاجنبية الى المطلوبات الاجنبية في البنوك المحلية خلال الفترة ١٩٨٨-٨٠ .	(٣٢) ٣-٣
١٤٦	علاقة صافي الموجودات الاجنبية بكل من المعروض النقدي واجمالي الودائع خلال الفترة ١٩٨٧-٨٤ .	(٣٣) ٣-٤
١٤٧	تطور قيمة الودائع والارصدة لدى البنوك الاجنبية ونسبتها في اجمالي الموجودات الاجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية خلال الفترة ١٩٨٧-٨٠ .	(٣٤) ٣-٥
١٥٠	مجموعة من تقديرات الموجودات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٨٨-٧٤ .	(٣٥) ٣-٦
١٥١	هيكل توظيفات الموجودات الخارجية للدول النفطية بما فيها الدول العربية عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ .	(٣٦) ٣-٧
١٥٣	توزيع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حسب مجموعة البلدان المستفيدة والقطاع حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ .	(٣٧) ٣-٨
١٥٦	تقدير تطور أرصدة الاحتياطي العام واحتياطي الاجيال القادمة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ٨٩ / ١٩٩٠ .	(٣٨) ٣-٩
١٥٨	تطور الدخل من الاستثمارات الخارجية المسجل بميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .	(٣٩) ٣-١٠
١٦٠	الاستثمارات الكويتية المباشرة في المناطق المختلفة من العالم حتى عام ١٩٩١ .	(٤٠) ٣-١١

١٦٤	تطوّر قيمة الواردات (سيف) لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .	٣-١٢ (٤١)
١٦٦	معونات التنمية المقدمة من أربع دول عربية الى الدول الاخرى خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠	٣-١٣ (٤٢)
١٦٨	تقدير المساعدات الخارجية الكويتية بالعملة المحلية والدولار الامريكى خلال الفترة ٨١-١٩٨٧ .	٣-١٤ (٤٣)
١٧٠	تطوّر اسعار وعائدات النفط لمجموعة البلدان العربية النفطية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧).	٣-١٥ (٤٤)
١٧١	تطوّر الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية في البلدان العربية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨ .	٣-١٦ (٤٥)
١٧٣	تطوّر فجوة الموارد المحلية في البلدان العربية النفطية وغير النفطية خلال الفترة ٧٥-١٩٨٨ .	٣-١٧ (٤٦)
١٧٥	ملخص واردات السلع الغذائية الرئيسية	٣-١٨ (٤٧)
١٧٨	حجم الفجوة المتوقعة في انتاج السلع الرأسمالية عام ١٩٩٠ .	٣-١٩ (٤٨)
١٨٠	تطوّر التجارة العربية الخارجية عامي ٨٠-٨٦	٣-٢٠ (٤٩)
١٨٠	تطوّر التجارة العربية البينية بين عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٦	٣-٢١ (٥٠)
١٨١	تطوّر مؤشر الانكشاف على العالم الخارجي في اقطار الوطن العربي خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧).	٣-٢٢ (٥١)
٢١١	الاحتياطات والانتاج من النفط (كانون الثاني - يناير ١٩٨٨).	٤-١ (٥٢)
٢١٣	تقدير لجنة الكونجرس الاميركي للاحتياجات المطلوبة للقوات المحاربة في منطقة الآبار النفطية الرئيسية بالسعودية عام ١٩٧٥ .	٤-٢ (٥٣)

٢١٤	الأهمية النسبية للنفط في اجمالي استهلاك الطاقة واجمالي الواردات النفطية في بعض دول حلف شمال الاطلنطي واليابان ١٩٧٥ .	٤-٣ (٥٤)
٢١٩	مقارنة بين الخسائر العراقية وخسائر قوات التحالف بعد حرب تحرير الكويت.	٤-٤ (٥٥)
٢٢٣	الاتجاهات الانكماشية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ .	٤-٥ (٥٦)
٢٢٤	الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الكويتي ممثلة في عجز الطلب الكلي خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ .	٤-٦ (٥٧)
٢٢٨	حجم وهيكل السكان وقوة العمل خلال الفترة (٩٠ - ٢٠١٥)	٤-٧ (٥٨)
٢٣٠	مؤشرات الرفاة والثروة (١٩٩٠ - ٢٠١٥).	٤-٨ (٥٩)
٢٣٢	تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بالأسعار الحقيقية (١٩٩٠ - ٢٠١٥).	٤-٩ (٦٠)
٢٣٣	تطور الدخل الحكومي ومصادره خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٥	٤-١٠ (٦١)
٢٣٦	الصورة التوازنية لمجلس الاقتصاد الوطني خلال الفترة (٩٠/٩١ - ٩٤/١٩٩٥).	٤-١١ (٦٢)
٢٣٧	التوزيع القطاعي للانتاج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطه (٩٠/٩١ - ٩٤/٩٥).	٤-١٢ (٦٣)
٢٣٨	أهداف الناتج المحلي الاجمالي بحسب مصادر تكوينه خلال فترة الخطه (٩٠/٩١ - ٩٤/١٩٩٥).	٤-١٣ (٦٤)
٢٣٩	تطور استخدامات الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطه.	٤-١٤ (٦٥)
٢٤٠	أهداف الاكتفاء الذاتي لقطاعات الانتاج السلعي خلال سنوات الخطه.	٤-١٥ (٦٦)

٢٤١	الطاقة الادخارية الوطنية والفائض الاستثماري خلال الفترة (٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤).	٤-١٦ (٦٧)
٢٤٣	توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعين الحكومي والخاص خلال الخمس سنوات (٩١/٩٠ - ٩٤/٩٤) (١٩٩٥).	٤-١٧ (٦٨)
٢٤٤	التطور المستهدف لتوزيع القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع (٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤).	٤-١٨ (٦٩)
٢٤٦	التطور المستهدف لحجم وهيكل المجتمع السكاني (٩١/٩٠ - ١٩٩٥/٩٤).	٤-١٩ (٧٠)
٢٥٩	تقديرات العرض والطلب للنفط وأسعاره خلال الفترة (١٩٨٩ - ٢٠٠٠).	٤-٢٠ (٧١)

Kuwait Economy and Arab Assets

Before the Iraqi Invasion to Post Liberation Challenges

(Planning View)

Dr. Hussein Taha Al-Fakir

Expert of Economic Planning
Ministry of Planning
Kūwait

Prefaced by

Dr. Abdul-Rahman Al-Awadi

Center for Research and Studies on Kuwait

Kuwait, 1992.

